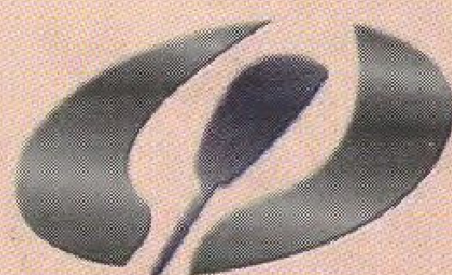
عبدالله العرقان

القدس
في المواقف الدولية والعربية والإسلامية



دار أسامة
للنشر والتوزيع

القدس

في

المواقف الدولية والعربية والإسلامية

تأليف

عبد الله العرقان

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن   عمان

الناشر

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن عمان

تلفون: ٥٦٥٨٢٥٣ - ٤٦٤٧٤٤٧

فاكس: ٥٦٥٨٢٥٤ ص. ب: ١٤١٧٨١

حقوق الطبع محفوظة

٢٠٠٣

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(١٦٥٣/ ٧/ ٢٠٠٢)

٩٥٦,٤

عرق العرقان، عبد الله راشد

القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية/

عبد الله راشد العرقان. _ عمان: المؤلف، ٢٠٠٢

( ) ص

ر.إ: ٢٠٠٢/٧/١٦٥٣

الواصفات: /القدس// السياسية الدولية// العلاقات الدولية// البلدان العربية// تاريخ فلسطين// النزاع العربي الإسرائيلي// الدولة الفلسطينية// المناطق العربية المحتلة// الصهيونية// مفاوضات السلام العربية/

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المقدمة

القدس مدينة الإسلام والسلام، ومركز الإشعاع الروحي للديانات السماوية الثلاث. وقد نشأت القدس أساسا مرتبطة بالمسجد الأقصى المبارك الذي وضعه الله تعالى في الأرض بعد أربعين سنة من وضع المسجد الحرام.

والقدس مدينة تضرب في أعماق التاريخ، بناها اليبوسيون، وتعرضت عبر مسيرة التاريخ الطويل لكثير من الحروب والغزوات. ولقد نشأت العلاقة بين القدس والإسلام منذ بداية الدعوة الإسلامية، وقد تجلت هذه العلاقة منذ أسري برسول الله محمد صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وقد اتخذها رسول الله قبلته الأولى طيلة وجوده في مكة المكرمة، ومدة ستة عشر شهرا في المدينة المنورة بعد الهجرة النبوية، قبل ان يتوجه بأمر من الله تعالى نحو الكعبة المشرفة.

وعبر تاريخها الطويل احتلت القدس من قبل العديد من البشر والجماعات، إلا ان ما يهمنا في هذه الدراسة الاحتلال الإسرائيلي لها والذي ابتدأ عام ١٩٤٨ حيث رأي الباحث ان يتناول مختلف المواقف الدولية والعربية والإسلامية تجاه القدس. هذه المواقف التي تراوحت بين المدّ والجزرّ.

وقد تناولت الدراسة في فصلها الأول، القدس عبر التاريخ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول وضع مدينة القدس قبل عام ١٩٤٨، وتناول المبحث الثاني وضع مدينة القدس بعد عام ١٩٤٨، أما المبحث الثالث فتناول ارتباط القدس بالمسجد الأقصى.

أما الفصل الثاني والذي تناول الموقف الدولي تجاه القدس فتم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تم دراسة موقف الأمم المتحدة في المبحث الأول، ودراسة الموقف الأمريكي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتم فيه دراسة الموقف الروسي تجاه

القدس، وفي المبحث الرابع تم دراسة الموقف الأوروبي.

وفي الفصل الثالث تم دراسة مواقف أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي تجاه القدس في مبحثين، تناول أولها مواقف الدول العربية، وقد تم اختيار مواقف الدول العربية الفاعلة تجاه القدس فتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب، كان أولها الموقف الأردني، والمطلب الثاني الموقف الفلسطيني، والمطلب الثالث الموقف المصري. أما المبحث الثاني فتم فيه دراسة الموقف الإسرائيلي تجاه القدس.

أما في الفصل الرابع والأخير فتم فيه دراسة الموقف الديني تجاه القدس، متناولين موقف منظمة المؤتمر الإسلامي في المبحث الأول، وموقف الفاتيكان في المبحث الثاني.

الإطار النظري للدراسة

١ـ طبيعة المشكلة البحثية:

ما يزال المجتمع الدولي والعربي والإسلامي منشغلاً بقضية القدس، وخاصة من حيث السيادة على القدس الشرقية، ولمن تؤول، مع علمنا أن هناك مفاهيم متعددة للسيادة عليها، فهناك من ينظر إلى السيادة الدينية، وآخرون ينظرون إلى السيادة السياسية، وعدد آخر لا بأس به ينظر إلى السيادة الدينية والسياسية معاً على القدس الشرقية وهذا يمثل وجهة نظر الأطراف العربية والإسلامية. ومن الجدير بالذكر ان كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل يسعيان منذ احتلال إسرائيل للقدس الشرقية بفعل العدوان الإسرائيلي في الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧ إلى تسوية القضية على أساس ما يعرف بحل تلك القضية من خلال المفاوضات، متناسين بذلك قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار (٢٤٢). هذا فضلاً عن سعي واشنطن وتل أبيب الحثيث من أجل نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، وتفريغ قضية القدس من جوهرها وأبعادها السياسية والقانونية وتحويلها عمليا إلى مسألة ذات محتوى ديني.

٢ـ الإطار الزمني للدراسة:

ان الباحث في تحديده لمشكلة بحثه معني بإطارها الزمني، حيث تستمد فترة الدراسة لتشمل، مواقف مختلف الأطراف العربية والإسلامية والدولية تجاه قضية القدس، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ وهي العام الذي تم فيه احتلال القدس الشرقية وحتى العام ٢٠٠٢، وهو العام الذي تم فيه اخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

٣ ـ أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى محاولتها بيان مواقف مختلف الأطراف العربية والإسلامية والدولية الفاعلة تجاه قضية القدس خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٧-٢٠٠٢، وبالتالي معرفة من المؤيد ومن المعارض لقضايانا العربية وعلى رأسها قضية القدس لتوعية الأجيال العربية القادمة بأن حقهم في القدس هو حق تاريخي وديني وقانوني وسياسي تؤيده كل الشرائع بما فيها الشرعية الدولية. وان هذا الحق لا يجوز المساس به مهما بلغت التضحيات.

٤ ـ تساؤلات الدراسة وفروضها:

تطرح الدراسة عدداً من الأسئلة والفروض المتعلقة بالمشكلة البحثية، وهناك تساؤل

رئيس سوف تحاول الدراسة الإجابة عنه وهو:

ما هي حقيقة المواقف العربية والإسلامية والدولية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عموما، ولقضية القدس بوجه خاص؟

وتتفرع عن هذا السؤال المركزي أو الرئيس أسئلة أخرى متعددة، وهي:

١- ما هي أسباب ضعف المواقف العربية وتراجعها بشكل واضح عن ثوابتها تجاه قضية القدس؟

٢- ما هي حقيقة المواقف الدولية، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي؟

٣- ما هي الفرص والإمكانات التي تقدمها انتفاضة الأقصى لتغيير مواقف مختلف الأطراف تجاه قضية القدس؟

٤- كيف يعبر الفاتيكان ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن مواقفهما تجاه القدس؟

ومن جانب آخر تنطلق الدراسة من عدة فروض سوف تحاول الدراسة التحقق من دقتها المنهجية والتحليلية وذلك على النحو التالي:

١-هناك تراجع في مواقف الدول العربية وخاصة في ثوابتها تجاه القدس، وخاصة في موضوع السيادة.

٢-هناك علاقة إيجابية بين انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفرض القيم والمعايير الأمريكية بخصوص تسوية صراعات وتوترات دولية معينة.

٣-هناك شبه تأييد من قبل الدول الغربية لدولة إسرائيل وحقها في السيادة على القدس، كل القدس.

٥ـ منهجية البحث:

انطلاقا من حقيقة ان منهج البحث العلمي هو الطريقة التي يسلكها الباحث في التوصل إلى الحقيقة، وبتحديد أدق كشف الحل الأمثل للمشكلة والإجابة عن أسئلتها وفروضها، يمكن القول بأن الباحث سيستخدم منهج النظام الدولي، حيث سيتم فيه تناول مواقف مختلف الأطراف العربية والإسلامية والدولية، ضمن خصائص النظام الدولي، وخاصة خصائصه الجديدة، حيث حدث تحول كبير في هيكلية النظام العالمي بعد تفكيك منظومة الدول الاشتراكية ثم انهيار الاتحاد السوفياتي حيث شمل هذا التحول العناصر الثلاث الأساسية المكونة لهيكليته، وهي توزيع عناصر القوة، ومدى تكافؤ القوة، وعلاقة القوة، حيث لا يوجد دولة معينة تمتلك هذه العناصر مجتمعة، وبالتالي هنالك مجموعة من التفاعلات داخل هذا النظام الدولي. فالدول التي تعاني من عدم الانسجام بين عناصر قوتها تميل في الغالب إلى تحقيق التوازن في مكانتها الدولية، فإذا فشلت في تحقيقه بالطرق الشرعية فإنها قد تلجأ إلى السلوك الصراعي، وهذا الأسلوب تمارسه الولايات المتحدة الآن وخاصة في المواضيع الحاسمة لحل الصراع العربي-الإسرائيلي ومنها قضية القدس.

الفصل الأول

القدس عبر التاريخ

منذ القدم، استأثرت مدينة القدس باهتمام البشرية، وتمتعت بقدسية لم تنلها مدينة أخرى لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام لكونها مهد هذه الديانات، مما منحها موقعاً متفرداً بين دول العالم.

غير أن قدسية هذه المدينة جعلتها دوماً عرضة للعديد من الغزوات والحروب منذ القدم. وما زالت قضية القدس هي القضية الروحية الأولى لدى جميع أتباع الديانات السماوية. وليس أدّل على ذلك من حقيقة إن المتتبع لتاريخ القدس يجده مليئاً بالصراع والدمار والتخريب والمآسي، حيث انتقلت المدينة ابتداءً من العهد العربي اليبوسي وحتى تاريخنا المعاصر من حكم إلى حكم، كان آخرها الاحتلال الإسرائيلي للقدس بكاملها وعلى مرحلتين: الأولى كانت عام ١٩٤٨، والثانية في حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧.

ومنذ احتلال إسرائيل لمدينة القدس، تباينت آراء ومواقف مختلف الأطراف وصدرت قرارات دولية عديدة لإيجاد حل مقبول لهذه القضية. وسوف يتم تناولها في فصول هذه الدراسة. أما هذا الفصل الأول، فسيتم فيه دراسة وضع مدينة القدس قبل عام ١٩٤٨ وذلك في المبحث الأول. أما المبحث الثاني، فسيتم فيه تناول وضع هذه المدينة المقدسة بعد عام ١٩٤٨، وفي المبحث الثالث سيتم التطرق إلى ارتباط القدس بالمسجد الأقصى وبيان أن القدس عربية إسلامية في ماضيها، وحاضرها ومستقبلها.

المبحث الأول

وضع مدينة القدس قبل عام ١٩٤٨

تصر إسرائيل منذ احتلالها الشطر الغربي من المدينة المقدسة على حقها التاريخي في القدس، وهي لا تتوانى عن الترويج لهذه الادعاءات لدعم احتلالها العسكري للمدينة، مما يستوجب منا التوقف قليلاً عند تاريخ المدينة لمعرفة حقيقة الادعاءات الإسرائيلية هذه.

في الألف الثالث قبل الميلاد، أسس العموريون مدينة القدس وأطلقوا عليها اسمها الأول وهو "أورسالم" أو "أورشالم"(١). ويرى المؤرخون أن العموريين هم سكان كنعان الأصليون، واللغة العمورية هي الكنعانية(٢). وقد انبثق الكنعانيون عن العموريين(٣)، ويستمد مرتفع "الموريا" اسمه منهم وهو أحد مرتفعات القدس حتى اليوم(٤). وبعد العموريين، سكن اليبوسيون(٥) المدينة حيث حلوا فيها خلال النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد. وقد بنى اليبوسيون القدس وسموها "يبوسي" نسبةً إلى أحد أجدادهم، وهو الاسم الثاني الذي ظهر لمدينة القدس في التاريخ، وامتدت حدودها أيامهم إلى مدينة رام الله الحالية في الشمال وانحدرت إلى الأماكن السهلية من الجهات الأخرى.

من بين ملوك القدس القدامى من اليبوسيين، اشتهر سالم اليبوسي وملكي صادق(٦). ويذكر أن ملكي صادق ملك القدس، استقبل نبي الله إبراهيم عليه السلام في المدينة حوالي عام ١٨٠٠ ق.م. كما أن سالم اليبوسي كان المدافع عنها في وجه الغزو اليهودي بقيادة يوشع بن نون. وقد صمد اليبوسيون في وجه الغزو العبري حتى دخلها النبي داود عليه السلام حوالي ١٠٠٠ ق.م(٧)، وسماها مدينة داود وبنى فيها قصوراً وحصوناً، وخلفه بعد ذلك سليمان بن داود عليه السلام الذي ولد ونشأ في القدس وتولى حكمها أربعين عاماً وبنى هيكله في المكان نفسه الذي عرف كموقع تعبد لملكي صادق. ولم يقدس اليهود هذا المعبد إلا في عهد النبي سليمان عليه السلام. وفي عهد ولده "رحبعام"، تخلى معظم اليهود عن المعبد باستثناء قلة منهم(٨)، ووصفت الأسرة الحاكمة في القدس آنذاك بأنها ((لم تكن حينها إسرائيلية إلا بقدر ضئيل))(٩).

وقد اجتاح الأشوريون أقاليم المملكة الشمالية لليهود واندثرت مملكتهم عام ١٢٧ ق.م، ولم يحدث أبداً أن استردت استقلالها الكامل مرة أخرى لأنه لم يكن لليهود بعد ذلك أي وجود في زمن الحيثيين وحلفائهم آل هيرودوس، إلا سلطة محلية محدودة(١٠). ((ويبدو أن اليهود في يهوذا نفسها قد اندثروا تقريباً، وإن عاش فريق منهم بعد ذلك في الجليل)) (١١).

وعلى الرغم من تعاقب الأشوريين والبابليين والإغريق والرومان على حكم فلسطين، الا إن المؤرخ الاسكتلندي الشهير جيمس فريزر يقول: إن ((الناطقين بالعربية من فلاحي فلسطين هم من ذريات القبائل التي استوطنتها قبل الغزوة الإسرائيلية لها في عهد داود، وأنهم ما زالوا متصلين بالأرض لم ينتقلوا عنها ولم يقتلعوا منها وإن طلعت عليهم موجات من الفتوح فإنهم ثبتوا وأقاموا)) (١٢). كما يقول الباحث والمؤرخ ويلد في كتابه "معالم الإنسانية": إن ((أرض فلسطين هي أرض الكنعانيين والفلسطينيين وبلادهم))(١٣).

وفي القرن السابع بعد الميلاد، وقع الفتح العربي الإسلامي لفلسطين واعتنق الكثير من سكانها الدين الإسلامي. وفي القرن السادس عشر الميلادي سيطر الأتراك العثمانيون على هذه البلاد، وظلوا فيها حتى العام ١٩١٧، غير أن هذه السيطرة لم ينطو عليها أي استعمار. ولم يترتب عليها أي تغيير في قوام الشعب، فبقي سكان فلسطين عرباً، لسانهم عربي، وعاداتهم عربية، وثقافتهم عربية خالصة(١٤).

كذلك، فقد أقرت دول الحلفاء في الحرب العالمية الأولى بأن فلسطين عربية، وعدتها ضمن البلاد العربية التي وعدت العرب في مراسلات الشريف حسين – مكماهون عام ١٩١٥ باستعادتها(١٥). وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الشهير أرنولد توينبي: إن ((إقامة العرب بفلسطين بدأت منذ الألف الرابعة قبل الميلاد)) (١٦).

وتقود هذه الاستنتاجات إلى حقيقة مؤكدة وهي أن الحضور العربي قد تواصل ولم ينقطع عن هذه المدينة منذ ما يزيد على عشرة آلاف عام حتى وقتنا الحاضر، على الرغم من الاستعمار الأجنبي وسعي الحركة الصهيونية لتهويد القدس منذ القرن التاسع عشر، حيث بدأت الحملة الصهيونية لتغليب العنصر اليهودي في القدس مع بداية التدخل الاستعماري في المنطقة بعامة وفي فلسطين بخاصة. وقد واكب تدفق اليهود على القدس حملات استعمارية تسترت في صورة أنشطه مسيحية أو جمعيات تبشير

تقوم بالتنقيب عن الآثار وإجراء الحفريات التاريخية وأحيانا القيام بعمليات مسح "جيولوجي" "وطبوغرافي" للمنطقة ولمدينة القدس.

وقد استخدمت مؤسسات الاستيطان الصهيونية مختلف الوسائل الملتوية لشراء الأراضي واقتلاع الفلاحين الفلسطينيين منها، بهدف إقامة المستوطنات واستيعاب المزيد من المهاجرين الجدد. وقد مارست حكومة الانتداب البريطاني دورا بالغ الأهمية في نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي لليهود، كما سهلت للحركة الصهيونية شراء مساحات واسعة من الأراضي وخاصة في مدينة القدس، كما أتاحت القوانين التي سنتها سلطات الانتداب أمام اليهود مجالات واسعة لامتلاك الأراضي وتحقيق هجرة واسعة لليهود إلى فلسطين. والدليل على ذلك ما كتبه ثيودور هرتزل[١٧] في يومياته بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو ١٨٩٥ من انه:((يجب أن نستخلص ملكية الأرض التي ستعطى لنا لكن باللطف وبالتدريج، سنحاول أن نشجع فقراء السكان على النزوح إلى البلدان المجاورة وذلك بتأمين أشغال لهم هناك ورفض إعطائهم أي عمل في بلدنا. على أننا يجب أن نقوم بكلتا العمليتين بتعقل وحذر))[١٨].

وإبان الحرب العالمية الأولى، نشطت الحركة الصهيونية في الاتصال بأغلب الأطراف المشاركة في القتال. وقد وجدت الحركة في الحكومة البريطانية خير حليف لها. فقام زعماؤها بإجراء الاتصالات مع المسؤولين البريطانيين المعروفين بتعاطفهم مع الأماني القومية لليهود مثل جيمس بلفور، وأعرب هؤلاء المسؤولون عن استعدادهم لتأييد المطالب الصهيونية وأخذها بعين الاعتبار، حتى تحققت أهداف الحرب الرامية إلى تجزئة الإمبراطورية العثمانية. وهكذا، وبعد انتصار الحلفاء جاء تصريح بلفور[١٩] بمثابة المحصلة للجهود التي قام بها زعماء الحركة الصهيونية، و ثمرة للتحالف بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية إبان الحرب.

والراجح، ان وعد بلفور كان أول خطوة عملية نحو تدويل القضية الفلسطينية وخاصة مدينة القدس، بعد أن أعطت بريطانيا لنفسها الحق في أن تصبح طرفاً مباشراً فيها. ثم اتخذت عملية التدويل هذه طابعاً عالمياً بعد أن فوّضت عصبة الأمم بريطانيا بالانتداب على فلسطين بموجب صك الانتداب المبرم بينهما. وقد نشطت السلطات البريطانية – بصفتها سلطات الانتداب – في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، واكتملت حلقة التدويل حين بدأت الشعوب والدول العربية تتحرك وتستجيب لنداء

الاستغاثة الصادر عن الحركة الفلسطينية من أجل العمل على إنقاذ الوطن الفلسطيني والشعب العربي فيه. وهكذا تحول الصراع، منذ البداية، إلى صراع بين الحركة الصهيونية وقوى الاستعمار والغرب من ناحية، وبين حركة التحرر الوطني الفلسطيني وقوى التحرر العربي والإسلامي من ناحية أخرى.

وقد برز الطابع الدولي لقضية القدس بوضوح تام في جميع المراحل التالية التي مرت بها هذه القضية، وخاصة بصدور قرار (توصية) التقسيم رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية. بأغلبية (٣٣) صوتاً ضد (١٣) صوتاً نظراً لتدخل الدول الكبرى لصالح اليهود. وقد جاء في خطة التقسيم هذه مايلي:

أولاً: ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن آب/أغسطس ١٩٤٨.

ثانياً: تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية.

ثالثاً: يكون لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Separatum) خاضع لنظام دولي خاص تتولى الأمم المتحدة ادارته، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة. وقد أشار القرار إلى حدود بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدات المجاورة وأبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قولونيا[٢٠].

وقد تم التعامل مع القرار (التوصية) رقم ١٨١ كقرار (توصية) دولي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بصرف النظر عن أهليتها لاتخاذ مثل هذا القرار (التوصية) أو شرعيته، حيث رفضه العرب انطلاقا من اقتناعهم بأن التدويل من شأنه انْ يسلب العرب حقهم التاريخي والشرعي في السيادة على المدينة، فيما بذل الكيان الصهيوني كل ما بوسعه من وسائل المناورة والمراوغة لدخول المجتمع الدولي إلى درجة ان إعلان قيام دولة إسرائيل نص وبشكل واضح على ان "دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها في تنفيذ قرار الجمعية العامة"[٢١] رقم ١٨١.

وبعد انضمام دولة إسرائيل إلى الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ والصادر في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩[٢٢]، ذهب تعهدها واشتراطات المجتمع الدولي

إدراج الرياح، ولم تعد إسرائيل تعترف بالقرار بعد أن قامت بفرض حقائق جديدة على الأرض العربية ومنها القدس.

وفي الوقت الذي بدأ فيه البريطانيون الانسحاب من فلسطين، ونظرا للتباين والتناقض الجوهريين بين الموقفين العربي واليهودي إزاء قرار التقسيم، ازدادت خطورة الموقف وتصاعدت حدة الاشتباكات وتجدد القتال الذي عم جميع أجزاء فلسطين بما فيها القدس.

وفي مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، تألف جيش الإنقاذ لمساعدة الفلسطينيين في التصدي للعصابات الصهيونية، وخاض هذا الجيش ومجموعات الدفاع الفلسطينية حربا ضارية ضد هذه العصابات في مناطق مختلفة من فلسطين. لكن الحركة الصهيونية – وبمساندة وتأييد قوات الانتداب البريطانية–تمكنت من الاستيلاء على المراكز والمواقع الحساسة عسكريا في فلسطين، "وفي الساعة الرابعة من يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، كان ديفيد بن جوريون يقف أمام أعضاء المجلس القومي اليهودي في تل أبيب ليعلن قيام الدولة اليهودية في فلسطين دون ان يحدد حدود تلك الدولة"[٢٣].

وقد بادرت الحكومات العربية إلى التدخل عسكريا لإنقاذ فلسطين من السيطرة الصهيونية عقب قرار اتخذ في اجتماع عقد في دمشق يوم ١٢ نيسان/ إبريل ١٩٤٨، ولكنها تعرضت لضغوط دولية لحملها على قبول الهدنة التي فرضها مجلس الأمن[٢٤]، والحق، ان هذه الهدنة قد مثلت نقطة تحول جوهرية في معركة فلسطين، إذ سيطر الكيان الإسرائيلي الوليد على كامل أراضي الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم، بالإضافة إلى مناطق من الدولة العربية (بحسب القرار نفسه)، ولم يبق تحت السيطرة العربية بعد الحرب سوى قطاع غزة الذي وقع تحت إدارة عسكرية مصرية، والضفة الغربية التي عدت جزءاً من الأردن. وقد ظهرت في الوطن العربي بعد الحرب بوادر الفكر المهادن على حساب الفكر المقاوم وإن ظلت رموز الفكر المهادن في ذلك الوقت في موقف الدفاع وغير قادرة على التعبير عن مواقفها إلا بحذر شديد، حيث قررت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية قبول طلب مجلس الأمن في ٢ حزيران/يونيو ١٩٤٨، باعتبار وقف القتال وسيلة لإيجاد حل عادل للقضية. وهكذا أدت الهزيمة العربية في الحرب والقبول العربي بالهدنة إلى نجاح إسرائيل في السيطرة على الجزء الغربي من المدينة ((والذي كان يشكل الجزء الأكبر منها))[٢٥].

المبحث الثاني

وضع مدينة القدس بعد عام ١٩٤٨

بعد احتلال القوات الإسرائيلية للجزء الغربي لمدينة القدس، واحتفاظ العرب بالجزء الشرقي منها أصبحت القدس مقسمة على هذا النحو إلى قسمين، وقد كانت هذه المرة الأولى في تاريخ المدينة التي تقسم فيها إلى قسمين، إذ ظلت القدس طوال تاريخها خاضعة لسلطة الدولة أو الدول التي آل إليها أمر فلسطين(٢٦).

ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين يؤكدان تدويل مدينة القدس بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨: الأول في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وحمل الرقم ١٩٤، حيث اقترحت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تشكيل لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، كما نص في هذا القرار على أن ((تتمتع القدس بمعاملة خاصة، وأن توضع تحت الرقابة الفعلية للأمم المتحدة)) (٢٧). أما القرار الثاني، فهو القرار رقم ٣٠٣ والذي أصدرته الجمعية العامة بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، حيث درست فيه تقارير لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة المؤلفة بموجب القرار ١٩٤ سالف الذكر(٢٨). وأكد هذا القرار الثاني على ((وجوب قيام مجلس الوصاية بإدارة المدينة، وعلى ضرورة وضع نظام دائم يجد الضمانات الملائمة لحماية الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها)) (٢٩).

غير ان الحكومة الإسرائيلية ردت على ذلك بإصدار قرار في ١١ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٩ بجعل القدس عاصمتها الرسمية بدلاً من تل أبيب، ووافقت الكنيست – بعد ذلك – على إعلان القدس عاصمة دائمة لإسرائيل في ٢٣ كانون ثاني/يناير ١٩٥٠(٣٠).

وفي ٥ نيسان/إبريل ١٩٥٠، أقر مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة الصيغة النهائية للنظام الخاص بمدينة القدس داعياً كلاً من الأردن وإسرائيل إلى التعاون من أجل تنفيذ هذا النظام. وكان من أهم ما جاء في هذا النظام المشار إليه ما يلي(٣١):

١- حدود إقليم المدينة كما هو وارد في قرار التقسيم، على أن تتولى هيئة يعينها مجلس الوصاية رسم حدود دقيقة للمدينة على الطبيعة.

٢- حدود وظائف مجلس الوصاية في قيامه بمسؤوليات الأمم المتحدة في إدارة المدينة، ومنها المحافظة على سلامة المدينة، ونزع سلاحها وحيادها مع تعريف المواطن فيها والمقيم بحقوق الإنسان.

٣- كيفية اختيار حاكم المدينة الذي يعينه مجلس الوصاية لمدة ثلاث سنوات، ويمارس السلطة التنفيذية كما يتولى الشؤون الخارجية.

٤- أما النظام القضائي، فتنشأ محكمة عليا يعين مجلس الوصاية أعضاءها، ويتم وضع نظام قضائي مستقل للمدينة.

٥- تكون اللغات العربية والعبرية اللغتان الرسميتين.

٦- أما بالنسبة للأماكن المقدسة، فقد أشار النظام المذكور إلى أنها ستكون موضع عناية خاصة من الحاكم، وانه إذا ثارت أي منازعات بين الطوائف المختلفة يقرر الحاكم حلها على أساس الحقوق المستقرة (أو الوضع الراهن)، ويجوز له تعيين لجنة تحقيق، كما يجوز له أن يستعين بمجلس استشاري من ممثلين عن المذاهب الدينية المختلفة.

إلا أن الحكومة الأردنية أعلنت في ٢٤ نيسان/إبريل ١٩٥٠ بعد موافقة البرلمان وتصديق الملك عبد الله بن الحسين الوحدة وضم الضفة الغربية بما فيها القدس القديمة إلى المملكة الأردنية الهاشمية. والواقع، أنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، اعتبر الأردن المدينة القديمة وضواحيها جزءاً من أراضي دولته وخاضعة لسيادته الإقليمية، شأنها في ذلك شأن أراضي الضفة الغربية وشأن أراضي الأردن الأخرى إلى الشرق من نهر الأردن. وعلى اثر هذه التطورات من جانب كل من إسرائيل والأردن، عرضت قضية القدس على الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث نوقش مشروع التدويل لفترة من الزمن، ولكن الجمعية لم تصل إلى قرار، وبذلك فقد ظل موضوع تدويل القدس ونظامها الخاص بانتظار وسائل التنفيذ.

وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه الهدف الأساسي للحركة الصهيونية العالمية منذ نشأتها وحتى قيام دولة إسرائيل بل والى اليوم، هو تجميع اكبر عدد ممكن من يهود العالم وتركيزهم في فلسطين وخاصة القدس، والعمل على تهويدها بشتى الوسائل، فعملت على دفع اكبر عدد من المهاجرين والمستوطنين اليهود للاستقرار فيها، لتغيير معالمها كلية وطمس هويتها العربية والإسلامية. وكان واضحاً، منذ البداية، أن ما تسعى إليه هذه الحركة الصهيونية يتمثل في محاولة فرض الأمر الواقع على الأرض. وإذا أضفنا إلى ذلك، الاستراتيجية الصهيونية المبنية أصلاً على التوسع وخططها الرامية إلى الاستيلاء على كامل مدينة القدس والأراضي الفلسطينية، لأدركنا الهدف من هذا القرار الإسرائيلي باعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل وكذا النهج السياسي الذي سار عليه قادتها في هذا المجال وهو ما نفذ عسكريا في حرب عام ١٩٦٧.

وفي الحقيقة، فإن تقسيم القدس إلى قسمين تثبيتا لوضع عسكري قائم بسبب الحرب، أمر لم تعترف به منظمة الأمم المتحدة ونددت به منذ البداية، بالإضافة إلى مخالفته لأحكام القانون الدولي العام الذي أقر مبدأ تقرير المصير والذي لم يمارسه الشعب الفلسطيني، والذي لم يجز أيضاً لدولة الاحتلال أحداث أي تغيرات في المناطق التي تخضع لاحتلالها تفوق تلك التي تقتضيها الضرورات العسكرية.

وغني عن القول، إن اتفاقات الهدنة المبرمة بين الدول العربية ودولة إسرائيل، هي اتفاقات مؤقتة لا تغير من الواقع شيئا ولا من الوضع الخاص بالقضية الفلسطينية. فكما ورد في هذه الاتفاقات الموقعة في رودس فإنها ذات صفة عسكرية بحته، وأن خطوط الهدنة لا تعني حدودا سياسية(٣٢)، زد على ذلك أن العديد من دول العالم لم تعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، بدليل أنه عندما قامت إسرائيل في آب/ أغسطس ١٩٦٦ بافتتاح مبنى الكنيست الجديد في القدس المحتلة ووجهت الدعوة إلى دول العالم لحضور الاحتفال – وذلك في محاولة للحصول على الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لها – امتنع عدد كبير من هذه الدول عن الحضور، وخاصة دول الكتلة الشرقية وبعض دول العالم الثالث ومنها دول كانت تتبادل مع دولة إسرائيل التمثيل

الدبلوماسي[٣٣]. يضاف إلى ذلك أن بعض الدول التي شاركت في الاحتفال قد حرصت على إبلاغ الدول العربية أن حضور ممثلين عنها هذا الاحتفال لا ينطوي على اعتراف حكوماتها بالقدس كعاصمة لإسرائيل وأن بعثاتها الدبلوماسية ستبقى في تل أبيب.

وفي تقديري، أن عدم اعتراف دول العالم بالقدس عاصمة لإسرائيل سواء بعد احتلالها جزءا من المدينة أم بعد احتلالها للمدينة بكاملها، إنما يعود - ولو في جانب منه - إلى قرار التدويل الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧. فعلى الرغم من عدم تنفيذ هذا القرار، إلا أن تصرف الدول عموماً كان منسجماً مع قرار التدويل وعدم الاعتراف بالأمر الواقع. وقد اتضح هذا الاتجاه العالمي في القرارات العديدة التي صدرت تباعاً ومنذ ذلك الحين عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بأغلبية كبيرة، والتي شجبت إجراءات إسرائيل في مدينة القدس ومحاولاتها المتكررة لتغيير معالمها وضمها للسيادة الإسرائيلية.

وفي السابع من حزيران/يونيو سنة ١٩٦٧ تمكنت إسرائيل من احتلال الجزء الشرقي لمدينة القدس (القدس الشرقية)، ثم احتلت باقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك أصبحت فلسطين بأكملها تحت سيطرتها، نتيجة نشوب العمليات العسكرية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ومما هو جدير بالإشارة إليه في هذا الخصوص، حقيقة أن دولة إسرائيل قد عمدت - فور احتلالها الشطر الشرقي من القدس - إلى إزالة حي المغاربة المجاور لحائط البراق (الذي يطلق عليه اليهود حائط المبكى)، وذلك لإقامة ساحة كبرى أمام الحائط، كما شرعت في مصادرة الأراضي العربية في المدينة المقدسة لإقامة أحياء سكنية يهودية[٣٤] وقد تمادت إسرائيل في إجراءاتها التي ترمي إلى تغيير الطابع العمراني لمدينة القدس، وتغيير الطابعين العربي والإسلامي لها وتهويدها[٣٥]. وقد وصلت الانتهاكات الإسرائيلية هذه إلى ذروتها بإحراق المسجد الأقصى على يد إرهابي يهودي في ٢١ آب/أغسطس ١٩٦٩ مع الاستمرار في تدنيس ساحة الحرم الشريف وإجراء حفريات فيه ترمي إلى تدميره هو ومسجد قبة الصخرة، كما شملت هذه الانتهاكات أيضاً تدنيس ونهب المقدسات المسيحية من كنائس وأديرة بما في ذلك كنيسة

القيامة.

غاية القول، أن إسرائيل باحتلالها الجزء الغربي من القدس وضمها عام ١٩٤٨ ثم الجزء الشرقي منها عام ١٩٦٧ تكون قد خرقت قرارات الجمعية العامة أرقام: ١٨١ و ١٩٤ و ٣٠٣ التي نصت على وجوب الاعتراف بوضع دولي خاص لمدينة القدس، وبذلك شكل احتلالها -أي إسرائيل - للقدس وضمها لها عدوانا على أرض ليست من حقها، وانتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. غير أن كل هذه الجهود وتلك القرارات لم تؤد إلى حمل إسرائيل على العدول عن موقفها. ولذا ظلت مشكلة القدس تشكل عقبة من العقبات الرئيسية التي تعترض مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ولعل إدراك هذه الحقيقة هو الذي حدا بالعديد من القوى الدولية – سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها إلى محاولة تقديم مقترحات بشأن طريقة حل هذه المشكلة.

وسيتم خلال الفصول التالية بيان المواقف الدولية والعربية والإسلامية تجاه القدس.

المبحث الثالث

ارتباط القدس بالمسجد الأقصى*

ارتبطت القدس في نشأتها التاريخية بالمسجد الأقصى، فقد روى المحدثون عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه قال:"قلت يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أولاً؟ قال: المسجد الحرام، قال: فقلت يا رسول الله ثم أي ؟ قال المسجد الأقصى، قلت كم كان بينهما؟ قال: أربعون سنة، ثم حيثما أدركتك الصلاة فصل فهو لك مسجد(٣٦).

قال الأمام أبو العباس القرطبي: يجوز أن يكون بناه -يعني مسجد بيت المقدس- الملائكة بعد بنائها البيت المعمور -المسجد الحرام- بإذن الله تعالى، وظاهر الحديث يدل على ذلك(٣٧).

وبالاستناد إلى الحديث النبوي الشريف، فإن المسجد الأقصى في القدس في جبل "الموريا" قد وضع بعد المسجد الحرام بأربعين سنة، ومن هنا يتضح لنا أن القدس قد نشأت وتطورت على أساس ديني مرتبطة أساسا بالمسجد الأقصى كمكة المكرمة التي نشأت وتطورت مرتبطة بالمسجد الحرام، مع الفهم بأن القدس كمدينة قد نشأت قبل مكة بزمن طويل يزيد على ألف سنة، وقد نشأت مكة على أثر نزول هاجر زوجة إبراهيم عليه السلام ومعها أبنها اسماعيل في وادي مكة امتثالا لأمر الله سبحانه وتعالى الذي أمر به إبراهيم، ثم تطورت مكة بعد أن شيد إبراهيم واسماعيل عليهما السلام المسجد الحرام على قواعده السابقة. وفي ذلك قول الله تعالى:"إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين"(٣٨) وقوله تعالى:"وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم"(٣٩).

اما القدس فقد شيدت ابتداء حول قواعد المسجد الأقصى بترتيب وإلهام من الله سبحانه وتعالى. وقد ظهرت قدسية بقعة الحرم القدسي الشريف لأول مرة في عهدها العربي القديم عندما اتخذها الملك العربي اليبوسي ملكي صادق ملك القدس معبدا له، وكان معتقدا هو وقومه بالله الواحد العلي مالك السموات والأرض، كما اتخذ الصخرة المشرفة موضعا يقدم ذبائحه عليها.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن المسجد شيد كبناء بعد ذلك من قبل داود ثم ابنه سليمان عليها السلام، والحديث النبوي الشريف المتقدم يدل على أن بناء داود وسليمان اياه إنما كان على أساس قديم وليسا المؤسسين له بل هما مجددان[٤٠]. وفي ذلك أيضا ما روي عن كعب الأحبار الذي كان من علماء اليهود ثم اسلم قوله:"بنى سليمان بيت المقدس على أساس قديم كما بنى إبراهيم الكعبة على أساس قديم"[٤١].

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن الله عز وجل قد اختص بقعتين بقدسيته فجعل المسجد الحرام في مكة، والمسجد الأقصى في القدس، وأن نشأة المدينتين وتطورهما قد جاء أساسا مرتبطا بالمسجدين، وكلتا المدينتين أنشأهما العرب الأقدمون، وكانوا أهلا لذلك، وقد ربط الله جلت قدرته بين المسجدين وجمعهما لوريث إبراهيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء والمعراج فقال في محكم تنزيله "سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير"[٤٢].

هوامش الفصل الأول

١. Franken, H, (Jerusalem ,3000-1000 B.C), P.8.

٢. الكنعانيون: قبائل عربية سامية استوطنت ساحل فلسطين وجنوبها العربي، وكلمة كنعان تعني (كنع) أو (قنع) بمعنى الأرض المنخفضة، وقد سموا بذلك لنزولهم الأرض السهلية واستقرارهم فيها، تميزاً عن غيرهم ممن نزلوا الجبال والمرتفعات، أما موطنهم الأصلي الساحل الشرقي للخليج العربي، وقد نسبت تلك الأرض لهم كما نسبت لهم فلسطين باسم (أرض كنعان)، وبقيت السيادة والسلطان لهم على هذه الأرض مدة ألف وخمسمائة سنة (٢٥٠٠-١٠٠٠)ق. م، حيث أعلن اليهود في ذلك التاريخ مملكتهم، لمزيد من التفاصيل أنظر، مصطفى الدباغ، (بلادنا فلسطين)، ص٣٨٧ - ٣٩١.

٣. اديب العامر ي، (عروبة فلسطين في التاريخ)، ص٥٥.

٤. Franken, H: , OP. Cit, P.9.

٥. اليبوسيون: هم قبائل كنعانية سموا بذلك نسبة إلى جدهم الأكبر يبوس، وقد أجمع المؤرخون أنهم بناة القدس الأوائل، وقاموا بتحصين مدينتهم بسور عظيم، كان له الفضل في صد هجمات النبي (يوشع) وقومه من بني إسرائيل وبقاء المدينة مدة طويلة بأيديهم، ولكن يوشع تغلب عليهم وقتل خمسة من ملوكهم، وعندما دخلها النبي داود قاومه اليبوسيون ولكنه أخضعهم لسلطته ومن بعده ابنه سليمان عليهما السلام، وقد بقيت قلة منهم أيام الحكم الفارسي وأيام المسيح عليه السلام. لمزيد من التفاصيل انظر، مصطفى الدباغ، مرجع سابق، ص٣٩٦-٣٩٧.

٦. فايز جابر، (القدس - ماضيها - حاضرها - مستقبلها)، ص١٣.

٧. اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف قضية القدس،العدد ١٩٩٥/١٠/٣، عمان، الأمانة العامة للجنة، ص٣.

٨. شفيق جاسر، (تاريخ القدس)، ص٤٠-٤١.

٩. Avigad, N, (Discover Jerusalem), p.31.

١٠. كامل عمران، (مخاطر النظام الشرق أوسطي)، ص٤.

١١. Encyclopedia Britannica , Vol 7, University of Chicago, 1966,p. 166.

١٢. الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مج ٥، بيروت، ١٩٩٠، ص٦.

١٣. نقلاً عن اسماعيل ياغي، (الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية)، ص٢٠.

١٤. هنري كتن، (فلسطين في ضوء الحق والعدل)، ص٥.

١٥. كامل عمران، مصدر سابق، ص٥.

١٦. نقلاً عن اسماعيل ياغي، مصدر سابق، ص١٠.

١٧. ثيودور هرتزل صحفي من فينا ومن أبرز مؤسسي العقيدة الصهيونية، وأرسى دعائمها وهو زعيمها، حيث عقد في الفترة ما بين ٢٩-١٨٩٧/٥/٣١ المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا، لجميع يهود العالم، والذي اعتبر بحق الانطلاقة العملية للحركة الصهيونية المنظمة نحو قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، لمزيد من التفاصيل انظر، منير الهور، وطارق الموسى، (مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية)، ط٢، ص٩ - ١١.

١٨. نقلاً عن منير الهور،وطارق الموسى، مرجع سابق، ص١٣.

١٩. في تشرين الثاني ١٩١٧، قبيل استسلام الاتراك في القدس، أصدر السيد بلفور، وزير خارجية بريطانيا آنذاك باسم الحكومة البريطانية ما أصبح يعرف باسم (وعد بلفور) والذي جاء فيه: "يسعدني كثيرا أن أبلغكم باسم حكومة صاحب الجلالة الملك بالتصريح التالي المعبر عن العطف على المطامح الصهيونية اليهودية والذي عرض على مجلس الوزراء وشفع بموافقته: - تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل قصارى جهودها لتسهيل بلوغ هذا الهدف، على أن يكون مفهوما بوضوح انه لن يؤثر أي شيء يمكن ان يخل بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ولا بما يتمتع به اليهود في أي بلد أخر من حقوق ووضع سياسي، وأكون شاكرا لكم إذا احطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح". لمزيد من التفاصيل أنظر الأمير حسن بن طلال، (القدس دراسة قانونية)، ص٨ - ١٠.

٢٠. ماجد كيالي، (القدس في القرارات الدولية)، مجلة صامد الاقتصادي، ص١٣١.

٢١. القرار ١٨١: المحاضر الرسمية للجمعية العامة الدورة الثانية، ١٣٥.

٢٢. الامير الحسن بن طلال، (حق الفلسطينيين في تقرير المصير)، ص٤٣.

٢٣. منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية، ط٢، ص٢٩.

٢٤. الأمم المتحدة، منشأة القضية الفلسطينية وتطورها، ص١٩٠-١٩١.

٢٥. أحمد الرشيدي،(القدس)، ص٧٦.

٢٦. المرجع السابق، ص٧٦.

٢٧. القرارات ١٩٤، ٢١٢: المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة، ص٢١-٢٥.

٢٨. لمزيد من التفاصيل انظر عواد، محمود، (القدس في قرارات الأمم المتحدة)، ص٣٢ - ٣٥.

٢٩. معهد البحوث والدراسات العربية، (الدولة الفلسطينية)، المرجع السابق، ص٩٤.

٣٠. معهد البحوث والدراسات العربية، (الدولة الفلسطينية)، المرجع السابق، ص٩٤ - ٩٥.

٣١. لمزيد من التفاصيل انظر: سالم الكسواني، (المركز القانوني لمدينة القدس)، ص٢٠٠ - ٢٠٧.

وكذلك انظر: أحمد الرشيدي، (حول مستقبل القدس)، مرجع سابق، ص١٠٤ - ١٠٦.

٣٢. سالم الكسواني، (المركز القانوني)، مرجع سابق، ص٢١٢.

٣٣. سالم الكسواني، (القدس في الصراع العربي- الإسرائيلي)، ص٢٢ - ٢٥.

٣٤. سليم الجنيدي، (سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية)، مجلة شؤون عربية، ص٧٧.

٣٥. أحمد الرشيدي، (القدس)، مرجع سابق، ص٧٨.

* عزمي عبد محمد ابو عليان: القدس بين الاحتلال والتحرير، مؤسسة باكير، عمـــان، ١٩٩٣، ص٤٣-٤٤.

٣٦. المقدسي الحنبلي، فضائل بيت المقدس، ص٤٧-٤٨.

٣٧. مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل، جـ١، ص٧.

٣٨. سورة آل عمران، الآية ٩٦.

٣٩. سورة البقرة، الآية ١٢٧.

٤٠. مجير الدين الحنبلي، جـ١، ص٨.

٤١. ابن شداد، الأعلاق الخطيرة، ص١٨٧-١٨٨.

٤٢. سورة الإسراء، الآية، ١.

الفصل الثاني

الموقف الدولي تجاه القدس

لقد برز الطابع الدولي لقضية القدس بوضوح في جميع المراحل التالية بعد وعد بلفور عام ١٩١٧، والراجح في هذا الموضوع أن وعد بلفور كان أول خطوة عملية نحو تدويل القضية الفلسطينية وخاصة مدينة القدس، بعد أن اعطت بريطانيا لنفسها الحق في ان تصبح طرفاً مباشراً فيها. ثم اتخذت عملية التدويل هذه طابعاً عالمياً بعد أن فوضت عصبة الأمم بريطانيا بالانتداب على فلسطين بموجب صك الانتداب المبرم بينهما. وقد نشطت السلطات البريطانية – بصفتها سلطات الانتداب – في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، واكتملت حلقة التدويل حين بدأت الشعوب والدول العربية تتحرك وتستجيب لنداء الاستغاثة الصادر عن الحركة الفلسطينية من أجل إنقاذ الوطن الفلسطيني والشعب العربي فيه.

وفي هذا السياق أيضاً برز الطابع الدولي لقضية القدس بشكل واضح وجلي في جميع المراحل التالية التي مرت بها هذه القضية، وخاصة بصدور قرار (توصية) التقسيم رقم (١٨١) الصادر في ٢٩تشرين الثاني نوفمبر ١٩٤٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية.

وسيتم في هذا الفصل دراسة موقف الأمم المتحدة تجاه قضية القدس في المبحث الأول، ودراسة الموقف الأمريكي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتم فيه دراسة الموقف الروسي، وفي المبحث الرابع والأخير فسيتم فيه التطرق إلى الموقف الأوروبي وخاصة البريطاني والفرنسي.

المبحث الأول

موقف الأمم المتحدة تجاه قضية القدس

منذ بداية الصراع العربي-الإسرائيلي، والأمم المتحدة ما انفكت تمـــارس دورا لا ينكر -إيجابا أو سلبا- في مجريات هذا الصراع وتطوراته، من خــــلال إصدارهـــا القرارات التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، ومحاولة التوصل إلى تسوية سلمية لحل القضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية القـــدس، حيــث تستند هيئة الأمم المتحدة في سياساتها تجاه قضية القدس إلى مجموعة مـــن القـــرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الأخرى التابعة لها، والمعروفــــة بقرارات الشرعية الدولية منذ قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحــــدة في ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٤٧ في دورتها الثانية، والذي تمت الإشارة إليه فـــي الفصل الأول من هذه الدراسة وقد تبنت هيئة الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامــــة ومجلس الأمن مجموعة من القرارات الخاصة بقضية القدس كان من أهمها(١):

أولا- قرار رقم (١٩٤) الخاص بالقدس وعودة اللاجئين:

قرار رقم (١٩٤) (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة

وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

١- تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميـــدة المبذولـــة مـــن وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المســـتقبلية فـــي

فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من اجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصل، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:

أ-القيام، بقدر ما ترى ان الظروف القائمة تستلزم بالمهمات التي اوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دأ-٢) الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

ب-تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج-القيام-بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حاليا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة، وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣- تقرر ان تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اقتراحا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤- تطلب من اللجنة ان تبدأ عملها فورا حتى تقيم في اقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، والى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري اما مباشرة أو مع لجنة التوفيق بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقا للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لاشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس ان تتضمن التوصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فان هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون ابعدها شرقا ابو ديس وابعدها جنوبا بيت لحم وابعدها غربا عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وابعدها شمالا شعفاط، يجب ان تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب ان توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تامين نزع السلاح في مدينة القدس في اقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي الأولي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع

السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩- تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس، بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات اكثر تفصيلا.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بان تعلم مجلس الأمن فورا، بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة، في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف ان يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير اغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الفنيين العاملين تحت إمرتها ما ترى انها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي، ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع

التدابير اللازمة لتامين سلامة اللجنة ويقدم الأمين العام عدد محددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بان تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن والى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤- تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعا إلى التعاون مع لجنة التوفيق والى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الاموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٨٦، بـ٣٥ صوتا مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨ كالآتي:

- **مع القرار:**

الارجنتين، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، ايكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكارغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب افريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اوروغواي، فنزويلا.

- **ضد القرار:**

افغانستان، بيلوروسيا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سورية، اوكرانيا، الاتحاد السوفياتي، اليمن، يوغسلافيا.

- **امتناع:**

بوليفيا، بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، ايران، المكسيك.

ثانيا- قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣:

(الدورة الاستثنائية الطارئة-٥) بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧.

دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة

لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل

إن الجمعية العامة إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة.

١- تعتبر أن تلك التدابير غير صحيحة.

٢- وتطلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فورا عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

٣- تطلب من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار وذلك في غضون أسبوع على الأكثر من تنفيذه.

ثالثا - قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤

(الدورة الاستثنائية الطارئة-٥) بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧:

إبداء الأسف للتدابير التي اتخذتها إسرائيل

لتغيير وضع مدينة القدس

ان الجمعية العامة إذ تشير إلى قرارها ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة-٥) المتخذ في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧. وقد تلقت التقرير المقدم من الأمين العام.

واذ تحيط علما مع اشد الأسف وابلغ القلق بعدم التزام بالقرار ٢٢٥٣(د أ ط-٥):

١- تأسف جدا لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د أ ط-٥).

٢- وتكرر الطلب الذي وجهته إلى إسرائيل في ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فورا من اتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

٣- وتطلب من الأمين العام إعلام مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار.

رابعا ـ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢):

فيما يلي النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والمصادق عليه في تشرين ثاني ١٩٦٧ بخصوص السلام في الشرق الأوسط:

ان مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة ان تعيش فيه بأمن واذ يؤكد ان جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق.

أولا: يؤكد ان تحقيق مبادئ الميثاق، يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ. سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير.

ب. إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانيا: يؤكد أيضا الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثا: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعا: يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريرا إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن.

خامسا- قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢(١٩٦٨) بتاريخ ٢١ أيار(مايو) ١٩٦٨:

دعوة إسرائيل أي إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس

إن مجلس الأمن إذ يستذكر قراري الجمعيـــة العامـــة رقـــم ٢٢٥٣ (الـــدورة الاستثنائية الطارئة-٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧.

وقد نظر في كتاب ممثل الأردن الدائم رقم (٨٥٦٠/س) حـــول الوضـــع فـــي القدس وتقرير الأمين العام رقم (٨١٤٦/س).

وقد استمع إلى البيانات التي ألقيت في المجلس:

وإذ يلاحظ انه منذ تبني القرارات المذكورة أعلاه فقد اتخذت إسرائيل المزيـــد من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع هذه القرارات. وإذ يذكر الحاجة إلى العمل من اجل سلام دائم وعادل. وإذ يؤكد رفضه الاستيلاء على الأراضي بالفتح العسكري.

١- يأسف على فشل إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه.

٢- يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قـــامت بـــها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تـــؤدي إلـــى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة ولا يمكن أن تغـــير وضـــع القدس.

٣- يدعو إسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الإجراءات وان تمتنع فورا عن القيام بـــأي عمل اخر من شأنه ان يغير وضع القدس.

٤- يطلب من الأمين العام ان يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن حول تنفيذها القرار.

سادسا - قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩:

دعوة إسرائيل مجددا إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس

ان مجلس الأمن إذ يشير إلى قراره رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ أيـــار (مـــايو)

١٩٦٨ وقراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة-٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ ورقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة-٥) الصادر في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ المتعلقين بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل والتي تؤثر في وضع القدس. وقد استمع إلى البيانات التي أدلى بها الفرقاء المعنيين بهذا الموضوع.

وقد لاحظ اتخاذ إسرائيل مزيدا من الإجراءات التي أدت إلى تغيير معالم القدس وذلك بعد اتخاذ القرارات المذكورة أعلاه.

وإذ يؤكد المبدأ بأن الاستيلاء على الأراضي بواسطة الفتح العسكري غير مقبول.

١- يؤكد قراره السابق رقم ٢٥٢(١٩٦٨).

٢- يأسف على فشل إسرائيل في أن تظهر أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة المذكورين أعلاه.

٣- يشجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة تغيير وضع القدس.

٤- يؤكد ان جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي اتخذتها إسرائيل من اجل تغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات هي أعمال باطلة ولا يمكن ان تغير وضع القدس.

٥- يدعو إسرائيل مرة أخرى وبإلحاح إلى ان تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس كما يطلب منها ان تمتنع من اتخاذ أية إجراءات مماثلة في المستقبل.

٦- يطلب من إسرائيل أن تخبر مجلس الأمن دون أي إبطاء عن نواياها حول تنفيذ بنود هذا القرار.

٧- يقرر انه إذا أجابت إسرائيل سلبا أو لم تجب على الإطلاق فان مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن ان يتخذها في هذا الشأن.

٨- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار.

سابعا - قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨):

وفي ما يلي النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ المصادق عليه في تشرين أول ١٩٧٣ والمتعلق بطلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه.

إن مجلس الأمن:

١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حاليا إلى وقف اطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فورا في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الان.

٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢-١٩٦٧ بجميع أجزائه.

٣- يقرر ان تبدأ فور وقف اطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن المتتبع لقرارات الأمم المتحدة سابقة الذكر يجد فيها عدم وجود الإلزامية أو الإجبار في تنفيذ قراراتها الخاصة بالقدس وبفلسطين عامة، فقراراتها جاءت اما مجرد توصيات أو مقترحات، كما هو الحال في قرارات جمعيتها العامة أو أنها لا تقترن بأطر رئيسية ومحددة يجب تنفيذها. فجميع قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية لم تتخذ استنادا إلى بنود وفصول ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي يربط القرارات الصادرة عنه بآليات تنفيذية ضمن فترة زمنية محددة، ويضع بالتالي عقوبات تصل في حدها الاقصى إلى ضرورة استخدام القوة العسكرية لإجبار الطرف المعتدي والمتخذة بحقه هذه القرارات الإذعان لها.

ومن خلال متابعة قرارات الشرعية الدولية يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية(٢):

١- تركيز الشرعية الدولية في المرحلة الأولى للصراع العربي-الإسرائيلي خلال الفترة من ١٩٤٧-١٩٦٧ على خلق الكيان الصهيوني وتثبيت وجوده.

٢- اما في المرحلة الثانية من ١٩٦٧-١٩٩٠ فقد تركزت الشرعية الدولية على

مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس، وعدم الاعتراف بشرعية التغيرات الديموغرافية والإجراءات التهويدية للأراضي العربية المحتلة وبخاصة القدس، باعتبارهما عملا غير شرعي. وان احتلال الأرض بالقوة لا يرتب حقا لمحتل أياً كان نوعه. كما لا يجوز له الاحتجاج إلى مبدأ التقادم، طالما أن الشعب العربي الفلسطيني والعرب ظلوا يرفضون ذلك ويقاومونه طيلة فترة الاحتلال، ومطالبة الكيان الصهيوني بالامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه ان يغير في الطبيعة الحضارية والثقافية والروحية والتركيبة الديموغرافية للمدينة المقدسة.

٣- أما المرحلة الثالثة والأخيرة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ وحتى الآن فقد قبلت الشرعية الدولية بتهميش دورها في حل الصراع العربي-الإسرائيلي الذي أخذ أشكالا وصيغا متعددة أهمها سحب ملف الصراع العربي- الإسرائيلي من الأمم المتحدة واستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية عليه بالكامل. وبالتالي كان للولايات المتحدة الأمريكية دورا رئيسياً في تثبيت دعائم الكيان الإسرائيلي واستمراريته، ودورا هداماً فيما يخص القضية الفلسطينية وخاصة قضية القدس من خلال استخدامها لحق النقض (الفيتو) ضد أي قرار تحاول أية دولة أو مجموعة دولية صياغته لخدمة القضية الفلسطينية. وبالتالي أصبحت هيئة الأمم المتحدة وبالخصوص مجلس الأمن أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية والذي تستخدمه لخدمة الكيان الإسرائيلي الغاصب.

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس

المطلب الأول: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣

لا يمكن فصل موقف الولايات المتحدة بإداراتها المختلفة من قضية القدس عن موقفها من إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي عموماً، كما لا يمكن عزل موقفها من القدس عن التوجهات السياسية الداخلية ونفوذ جماعات الضغط اليهودية في المجتمع الأمريكي.

فالموقف الأمريكي اتسم بكونه قد ظل يطالب بـ «وضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة مع قيام حكم ذاتي لكل من العرب واليهود في الأحياء التي توجد فيها أغلبية لهم»(٣).

غير أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد أحجمت عن الدعوة إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص بالقوة واكتفت فقط بعدم الاعتراف بالمدينة كعاصمة لأيٍ من طرفي الصراع، وهو ما تمثل في الاحتفاظ بسفارتها في تل أبيب شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم.

غير أن هذا الموقف الأمريكي من التدويل قد اعتراه الضعف لاحقاً، وذلك «استجابة للضغوط السياسية من الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل»(٤)، والذين عملوا بشكل سافر على أحداث تغيير في الموقف السياسي الأمريكي من القضية. ولعل هذه الضغوط - والحرج الدولي والذي كان يتوقع أن تواجهه الولايات المتحدة في حال إعلانها موقفاً اكثر انحيازاً لإسرائيل بشأن القدس- كان الدافع الرئيسي الذي دفع الحكومة الأمريكية إلى تجاهل قضية القدس في الفترة من ١٩٥٣ وحتى ١٩٦٧(٥). غير أنه فور احتلال القوات الإسرائيلية للشطر الشرقي من المدينة والشروع في إجراءات ضمها وتوحيدها بدا أن الولايات المتحدة قد تخلت نهائيا عن خيار تدويل المدينة وتبنت موقفاً ينادي بمنح العرب واليهود فرصة تقرير مصير المدينة في إطار تسوية سلمية للنزاع العربي

– الإسرائيلي، وهو الموقف الذي أعلنه المندوب الأمريكي لدى مجلس الأمن في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٩، حيث قال: «في رأينا،فإن الوضع النهائي للقدس يجب أن يتحدد عبر المفاوضات والاتفاق بين حكومات الأردن وإسرائيل في إطار تسوية سلمية شاملة»(٦). وكان المندوب الأمريكي آرثر جولدبيرج قد صرح أثناء مناقشات الأمم المتحدة للإجراءات الإسرائيلية في القدس: «نحن لا نستطيع وضع حلول لمشكلة القدس دون وضعها في سياق الحل الكامل لمشكلة الشرق الأوسط»(٧). وفي تطور لاحق، أضعف الرئيس الأمريكي ليندون جونسون الموقف الأمريكي من القدس حينما عرض مشروعا للسلام في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧ جاء فيه ما يلي: «وتمشيا مع ذلك، فإن ما تحتاج إليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو " حدود" معترف بها بدلاً من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان الثلاثة الكبرى في الأماكن المقدسة من القدس»(٨). وواضح، أن حصر الحديث في الأماكن المقدسة يعد «تنازلاً عن الموقف الأمريكي التقليدي من تدويل القدس»(٩). ومع ذلك، فإن مراقبة دقيقة للموقف الأمريكي، إنما تشير إلى وجاهة ما ذهب إليه بعض الباحثين العرب من أن «الإدارة الأميركية في عهد جونسون لم يكن لها تصور واضح لتسوية قضية القدس، بل يبدو إنه كان هناك تجنب مقصود من المسؤولين الأمريكيين للتعرض لهذه القضية»(١٠). ولعل انشغال وزير الخارجية الأميركي دين راسك ورئيسه جونسون بالحرب المحتدمة آنذاك في فيتنام قد منح آرثر جولدبيرج – السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة التي كانت آنذاك الساحة الرئيسية لمناقشة مواضيع الصراع العربي – الإسرائيلي – مساحة واسعة للتحرك والمناورة فيما يتعلق بموضوع القدس.

وغني عن البيان، أن جولدبيرج يوصف بأنه «صهيوني تعاون تماما مع الوفد الإسرائيلي في المنظمة الدولية» (١١).

ولا شك أن هذه العوامل مجتمعة كانت السبب الرئيسي وراء المواقف الأمريكية المعارضة لإدانة إسرائيل في الأمم المتحدة حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرارين رقمي ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ الصادرين خلال الجلسة الطارئة للجمعية العامة في ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧ و ١٤ تموز / يوليو ١٩٦٧ والقاضيين ببطلان الإجراءات

الإسرائيلية في القدس، ومطالبة السلطات الإسرائيلية المحتلة بالتوقف عن اتخاذ أي إجراءات غير مشروعة بشأن القدس[١٢].

ويلاحظ أن القرار الدولي رقم ٢٤٢، والذي لعبت الولايات المتحدة دورا أساسياً في صياغته، قد خلا – وكما تقدم – من أية إشارة إلى الوضع الخاص بمدينة القدس. ويرى البعض أن عبارة " الأراضي المحتلة أو "أراض محتلة " الواردة في القرار تشمل شرقي مدينة القدس، خاصة وأن آرثر جولدبيرج كان قد أكد علناً أن بلاده تعتبر شرقي القدس أراضي محتلة[١٣].

غير أن الحكومة الأمريكية حاولت تفسير أحجامها عن إدانة الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس بالقول إن: «القرارات المذكورة كما يبدو تعتبر أن الإجراءات الإسرائيلية تشكل ضماً للقدس، وهو رأي لا يمكن أن تعترف به الولايات المتحدة، إذ أن مشكلة القدس (وضمناً أي جزء من الأراضي المحتلة) لا يمكن حلها بصورة واقعية بعيداً عن الجوانب الأخرى التي تتعلق بالموقف في الشرق الأوسط»[١٤].

وفي محاولة لأحداث توازن بين المواقف الأمريكية السلبية تجاه إدانة إسرائيل في الأمم المتحدة وبين المحاولات الأمريكية تبني موقف سياسي متوازن من الصراع، عمدت كل من الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض إلى إدانة الإجراءات الإدارية المتسرعة التي تتخذ من جانب واحد – أي من جانب إسرائيل – في محاولة لتغيير وضع المدينة المقدسة، إلا أن هذا الموقف كشف ميلاً واضحاً من جانب إدارة الرئيس جونسون لتبني الموقف الإسرائيلي تجاه القدس وذلك في محورين: الأول، ويتمثل في التمسك بمقولة إن أي حل للمشكلة يجب أن يستند إلى بقاء المدينة موحدة. أما المحور الثاني، فيتمثل في التأكيد على إن الإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل في القدس لا تعدو إلا أن تكون تصرفات إدارية مؤقتة لا ينجم عنها أي ضم للمدينة[١٥].

غير أن استمرار الإجراءات الإسرائيلية في القدس وتجاهل الدولة العبرية المستمر والمتعمد للانتقادات الدولية، قد دفع الولايات المتحدة لاحقاً إلى تأييد القرار رقم ٢٦٧ على الرغم من أنه تضمن جميع عناصر القرار رقم ٢٥٢ الذي امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عليه، وعملت على إقناع الأردنِ بسحبه قبل عرضه

على مجلس الأمن. ولئن وصف البعض القرار رقم ٢٦٧ بأنه «أكثر حدة وأشد حزماً»[١٦] من القرار رقم ٢٥٢ حيث هدد – أي القرار الأول – باتخاذ إجراءات في حال عدم استجابة إسرائيل لما جاء فيه إلا أنه استثنى كلمة" قانوني" عند وصف وضع المدينة [١٧]. وقال مندوب الولايات المتحدة تشارلز بوست آنذاك في هذا الخصوص إن:

«الولايات المتحدة تعتبر أن ذلك الجزء من القدس الذي وقع تحت سيطرة إسرائيل في حرب ١٩٦٧ مثله مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل يعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دولة الاحتلال، والقائلة بأن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغييرات في القوانين أو في الإدارة، وأوضحتُ معارضة حكومتي لإجراءات معينة اتخذتها إسرائيل في القدس»[١٨]. ولعلنا نستطيع في ضوء ذلك أن نفسر لماذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ الذي صدر في ٢١ آب/أغسطس ١٩٦٩ في أعقاب إحراق المسجد الأقصى[١٩].

ومع تبدل الإدارة الأمريكية عام ١٩٦٩، وقدوم الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى البيت الأبيض مع إدارة جديدة احتل فيها هنرى كيسنجر موقعاً مهماً – بصفته وزيراً للخارجية–، بدا أن الموقف الأمريكي من القدس ظل على ما هو عليه حيث تجنبت إدارة نيسكون في البداية «التعرض لمشكلة القدس وعدم التقدم بمقترحات محددة بشأن مستقبلها، وكانت النتيجة غياب هذه المشكلة من معظم الوثائق والبيانات الأمريكية الرسمية» [٢٠]، إلا أن تحولات إجرائية طرأت على الموقف الأمريكي إزاء التوصل لتسوية سياسية للصراع، ومن هذه التحولات:

١– توجه الولايات المتحدة في ظل إدارة نيكسون إلى تقليص دور الأمم المتحدة في الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، والانخراط بنفسها مباشرة في هذا المجال. ولعل هذا هو السبب في عدم تبني مجلس الأمن أي قرار حول القدس خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٠[٢١].

٢– توجه الإدارة الأمريكية للتوقف عن عرض مبادرات خاصة لتسوية النزاع، وحث إسرائيل على بلورة وتشكيل «وجهة مشروعها الخاص بالنسبة للسلام»[٢٢]، بحيث

تصبح التوجهات الإسرائيلية بوصلة تحرك الإدارة الأمريكية تجاه التسوية[٢٣]. وقد عزز من ذلك حقيقة أن عدداً مؤثراً من الزعماء الأمريكيين لم يؤيد عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ وهو ما اعتبره العرب ((ملكاً لهم، وبالتالي اعتبروا الانسحاب الإسرائيلي حقا لهم وليس تنازلاً من قبل إسرائيل)) [٢٤]. والحقيقة، أن الموقف الرسمي غير المعلن للإدارة الأمريكية كان هو أيضاً يؤيد عدم عودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧[٢٥]. ففي رسالة وجهها نيسكون لرئيسة وزراء الدولة العبرية لإقناعها بقبول مبادرة روجرز، أكد الرئيس الأمريكي على أن ((واشنطن لن تضغط على إسرائيل لقبول التفسير العربي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢... وأن إسرائيل مطالبة بالانسحاب من أراضٍ محتلة فقط بمجرد إبرام معاهدة سلام مرضية، وأن الانسحاب النهائي لن يحيي حدود عام ١٩٦٧)) [٢٦].

وقد تبلور الموقف الأمريكي الجديد من قضية القدس في أواخر العام ١٩٦٩، عندما تقدمت الولايات المتحدة بمبادرة روجرز وهي أول مشروع أمريكي متكامل لتسوية الصراع، وكانت المبادرة التي تقدم بها وزير الخارجية وليم روجرز بمثابة إعادة تأكيد لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ولسياسة إدارة الرئيس جونسون تجاه الصراع[٢٧]. وقد نصت هذه المبادرة، فيما يخص وضع مدينة القدس على ((تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة في القدس مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ومصالح جالياتها الإسلامية والمسيحية واليهودية من قبل إدارتها كمدينة موحدة[٢٨]. وفي رسالته الموجهة إلى الأردن في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩، قال روجرز أيضا:

((تقوم الأردن وإسرائيل بالعمل على التوصل إلى اتفاق حول وضع القدس وحول الترتيبات النهائية بما فيها الحدود البلدية المتعلقة بالمدينة الموحدة، ويتفق الطرفان على أن للقدس وضعاً خاصاً ينطلق من المبادئ التالية:

١. يجب أن تكون المدينة موحدة بحيث لا يكون هناك أي قيد على حرية تنقل الأشخاص والبضائع إليها.
٢. يجب أن لا يكون هناك أي قيد على حرية الوصول إلى المدينة الموحدة لأية ديانة أو جنسية.

٣. يجب أن تراعي الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة مصالح جميع سكانها ومصالح الطوائف اليهودية والإسلامية والمسيحية العالمية، وأن يضمن لحكومتي إسرائيل والأردن دورهما في الحياة المدنية والاقتصادية)) (٢٩).

ويستفاد من ذلك أن روجرز أعاد التأكيد على مبدأين مهمين للسياسة الأمريكية تجاه القدس، هما:

١- بقاء القدس موحدة.

٢- إنهاء دور الأمم المتحدة والجماعة الدولية في القضية، والعمل على تسويتها عبر المفاوضات العربية - الإسرائيلية.

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٧٨

بداية، يمكن القول بأن الموقف الأمريكي المعلن قد ظل يعارض الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس ويعتبرها أرضاً محتلة. ومن ذلك، ما أعلنه وليام سكرانتون المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة أثناء إدارة الرئيس جيرالد فورد في مجلس الأمن عام ١٩٧٦ من أن سياسة إسرائيل الاستيطانية في القدس هي إعاقة للسلام. كما اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الموقف نفسه، إذ أكد سفيره لدى الأمم المتحدة - اندروينج - تصريح وليام سكرانتون المشار إليه، كما أكده أيضاً سايروس فانس - وزير الخارجية الأمريكي أثناء إدارة كارتر- في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، حيث اعتبر القدس الشرقية أرضا محتلة(٣٠).

إلا أن الاستراتيجية التي أنتهجها كيسنجر لتسوية الصراع والتي أعلنها للزعيم الصيني "شوان لأي" بقوله ((سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة، أما المفاوضات الرئيسية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر - أي مؤتمر جنيف للسلام - على أساس ثنائي بين كل دولة عربية وإسرائيل)) (٣١)، مما يعني التركيز على مظاهر التوتر في المنطقة دون التطرق بالضرورة لجوهر الصراع، إذ كانت هي - أي هذه الاستراتيجية المشار إليها - الموجه العام للسياسة الأمريكية تجاه القضية. أما القضية الفلسطينية، فقد كانت الولايات المتحدة تنظر إليها في ضوء

القرار رقم ٢٤٢، الذي تعامل معها بوصفها قضية لاجئين، وكانت التطلعات الأمريكية تتجه – في ذلك الوقت – نحو ((تقوية الأردن لتستطيع أن تخلق قيادة فلسطينية سواء من شرق الأردن أو من الضفة الغربية لتكون ضمن الطرف الأردني الذي سيوقع على اتفاقية السلام مع إسرائيل، وكانت الولايات المتحدة ترى في مشروع آلون صورة ممكنة لاجراء أية تسوية ما بين إسرائيل والأردن)) (٣٢).

ولقد انصب اهتمام الولايات المتحدة في هذه المرحلة من مراحل الصراع على ((محاولة نزع فتيل الجانب المتفجر من مطالبهم (العرب) بحيث يمكن ترقية المصالح الأمريكية ومطالبة إسرائيل بالحد الأدنى من التنازلات)) (٣٣). ولذلك، فبينما كان كيسنجر يعلن تأييده للتسوية الشاملة، ظل يرفض رسم إطارها وحدودها أو العمل على تحقيقها فعلاً وذلك لأن للتسوية الشاملة – من وجهة نظره – المحاذير ذاتها هي التي لسياسة التخلي عن إسرائيل. فقد كانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع في عهد كيسنجر تعمل على ((تجنب المشاكل العويصة الحل والتعامل مع كل دولة عربية على حدة، وهكذا تتجنب مجابهة رأي عربي موحد، أما العنصر الثاني فهو تجنب الربط بين التحركات الدبلوماسية والتوصل إلى معاهدة سلام بشكل طبيعي في نهاية المطاف، أما العنصر الثالث فهو تجنب المشكلة الفلسطينية ومسألة مشاركة الفلسطينيين في عملية المفاوضات السلمية))(٣٤).

وبدلاً من التسوية الشاملة، راح وزير الخارجية الأمريكي يبذل قصارى جهده للاحتفال احتفالاً مدوياً بكل تقدم صغير يحققه، مثل ((دعوة مؤتمر جنيف إلى الانعقاد في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، واسترداد بعض أجزاء من الأراضي العربية في اتفاقات فصل القوات، والعمل على استمرار العملية ودوامها أطول زمن ممكن)) (٣٥).

والراجح أن السبب الرئيسي وراء معارضة كيسنجر للتسوية الشاملة هو إدراكه أن ((إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ مهما قدم العرب من تنازلات، وبأن العرب حتى أكثرهم اعتدالاً لن يقبلوا بأقل من انسحاب كهذا متضمناً القدس العربية لقاء سلام مع إسرائيل)) (٣٦). وفي المقابل، فإن كيسنجر أعلن عن الخطوط العريضة لتسوية شاملة تكون مقبولة للولايات المتحدة، في كلمته أمام الجلسة

الافتتاحية لمؤتمر جنيف والتي جاء فيها أن عملية التسوية: ((يجب أن تتضمن انسحاباً وحدوداً معترفاً بها وترتيبات أمنية، كمناطق منزوعة السلاح وضمانات وتسوية الحقوق المشروعة للفلسطينيين واعترافاً بأن القدس تتضمن أماكن تعتبر مقدسة بالنسبة إلى الديانات الثلاث الكبرى)) [٣٧]. أي أن كيسنجر لم يرَ في قضية القدس ما يحتاج إلى البحث إلاّ داخل الإطار الديني وحقوق أتباع الديانات السماوية في الوصول إلى المواقع المقدسة، وهو موقف يشكل امتداداً للموقف الأمريكي الذي ورد في مبادرة روجرز الأولى والتي تم الإشارة إليها في المطلب السابق. على أنه إذا كان روجرز قد دعا إلى مفاوضات حول وضع القدس، فإن خليفته كيسنجر قد اكتفى بالطلب من إسرائيل الاعتراف بحقوق الديانات الأخرى في الوصول إلى أماكنها في مدينة القدس، دون أن يدعو لمحادثات حول مستقبلها مما يشير إلى رغبة كيسنجر تثبيت الوضع القائم.

والواقع أن هذه الرؤية لم تختلف كثيراً عندما أصبح "زبغينو بريجنسكي" مستشاراً للرئيس الأمريكي كارتر لشؤون الأمن القومي، حيث نقل "دان مرغليت" – وهو صحفي إسرائيلي عن أوراق "بريجنسكي" حول تسوية الصراع – بأن المستشار الأمريكي كان يرى ((تقسيم الأردن إلى منطقتين: المنطقة الفلسطينية منزوعة السلاح وترابط فيها قوات تابعة للأمم المتحدة، ويحق لإسرائيل تسيير دوريات فيها لضمان تطبيق نزع السلاح، وتقتصر القوات العربية على رجال الشرطة، ويتمتع الفلسطينيون بالاستقلال الذاتي، ويكون الأردن مسؤولاً عن الأمن الداخلي في فلسطين، ويكون له ممر حر إلى حيفا)) [٣٨]. أما القدس – أو المنطقة الثانية – فإن بريجنسكي كان يرى أن تبقى ((موحدة وتكون عاصمة لإسرائيل، وعاصمة إدارية للأردن وفلسطين[٣٩]، ويتولى الإشراف على الأماكن المقدسة مجلس مكون من ممثلين عن الأديان الثلاثة)) [٤٠]، ويشكل هذا الموقف امتداداً لمواقف روجرز وكيسنجر من حيث بقاء القدس موحدة كما دعا روجرز، وحصر الحقوق العربية في المدينة بالبعد الديني كما رأى كيسنجر، ومحصلة الرأي اقترابه اكثر من الموقف الإسرائيلي الداعي لبقاء القدس موحدة وحصر التفاوض في الموضوع الديني مع تجنب المحادثات السياسية حول المدينة.

وحقيقة الأمر، أن هذا الموقف وإن تجاوز الموقف الإسرائيلي قليلاً باتجاه

البحث في الترتيبات الإدارية، إلاّ أنه ظل ملتصقاً بهذا الموقف فيما يتعلــق بالســيطرة السياسية على المدينة، كما أنه موقف يتجاوز القرارات الدولية والمواقــف الأمريكيــة المعلنة لتسوية قضية القدس.

ولا شك أنه على الرغم من أن اندلاع حرب تشرين الأول / أكتوبــر ١٩٧٣ كان حاسماً في اتجاه دفع الولايات المتحدة لتغيير سياستها، ((وتوريط نيكسون وكيسنجر (المشغولين آنذاك بإرساء قواعد سياسة الوفاق الدولي مع الاتحاد السوفياتي) كلياً فــي مسألة البحث عن تسوية عربية –إسرائيلية)) [٤١]، إلاّ أن الرئيس الأمريكي قد اعــترف بأنه لا يملك ((جواباً محدداً بالنسبة للقدس)) [٤٢]، مشيراً إلى أنه ((في أغلــب الأحيــان عندما يبرز موضوع القدس اضطر أن أقول أن ذلك واحدٌ مــن أسـباب فشـلنا فــي المفاوضات))[٤٣]. وقد دفع ذلك نيكسون على الأرجح لتأييد سياسة كيسنجر القائمة علــى أسلوب الخطوة – خطوة، حيث تكون القدس ((آخر عنصر في جــدول المفاوضــات)) [٤٤]. أما التوكيدات التي قدمها نيكسون للزعماء العرب لإقناعهم بدبلوماسية الخطــوة – خطوة والتي قال أنها ((تسعى فعلاً إلى إعادة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧)) [٤٥]، فقــد كانت مجرد مبالغة أو محاولة لاسماع العرب ما يرغبون في تصديقه[٤٦]. ولعل هــذه المحاولة كانت السبب في تضارب التصريحات الأمريكية بشأن القــدس حيــث يعلــن المسؤولون الأمريكيون موقفا رافضاً احتلال إسرائيل لشرق القدس، غير أنهم ينــهمكون لاحقاً بالحديث عن قدس موحدة وحقوق دينية للمسلمين والمسيحيين في المدينــة، مــع تجاهل تام لدعوة إسرائيل الانسحاب من المدينة.

وبقي أن نشير، في هذا الخصوص، إلــى أن اتجــاه العلاقــات الأمريكيــة– الإسرائيلية نحو التحالف على الصعيد الاستراتيجي، لم يؤد إلــى تطــابق كــامل بيــن الموقف الأمريكي الرسمي والمعلن على الأقل، وبين الموقف الإسرائيلي حول شــروط التسوية، وذلك بسبب حرص الولايات المتحدة على إرضاء حلفائها العــرب، القدامــى والجدد في المنطقة. ولذلك، فإن ((الموقف الأمريكي من قضية القــدس ومــن قضيــة المستوطنات يختلف عن الموقف الإسرائيلي))[٤٧]، غير أن الولايات المتحدة قد منحــت في النهاية الأولوية المطلقة لتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل خــلال هــذه المرحلــة

فوضعت مواقفها الخلافية مع إسرائيل حول شروط التسوية على النحو الذي لا يضـر بهذه العلاقة متسترة وراء الخلافات العربية حول هذه الشروط.

المطلب الثالث: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٧٨ـ١٩٩١

لم تنجح الولايات المتحدة في إيجاد حل لمشكلة القدس خلال محادثات كـامب ديفيد، ولم تكن مقترحاتها التي ركزت على حرية العبادة والتنقل بين أجزاء المدينـة أو بين الشطر الشرقي والمناطق الفلسطينية المحيطة، وخضوع المناطق المقدسـة لـدى اتباع كل ديانة لممثلين فيها، كافية لإقناع الجانبين المصري والإسرائيلي بالاتفاق علـى مبادئ حول القضية، وظلت موضوعات السيادة والمصير النهائي للمدينة عائقـا أمـام اتفاق ولو جزئي حول المدينة.

ولعل التمترس المبدئي للجانبين المصري والإسرائيلي، وعدم جدية الجـانب الأمريكي في ممارسة الضغوط الكافية على الإسرائيليين لتنفيـذ قـرارات الشـرعية الدولية(٤٨)، وكذلك عدم رغبته في ممارسة المزيد من الضغوط على الجانب المصـري لإرغامه على تبني مواقف أقرب إلى الموقف الإسرائيلي في هذه القضيـة لاعتبـارات تتعلق باستراتيجية السلام الأمريكية، كان من بين الأسباب التي أدت إلـى إن انتـهت المحادثات بشأن القدس إلى طريق مسدود، مما حمل المفاوضين إلى الاحتيال على هـذا الفشل بالاتفاق على تبادل رسائل بشأن المدينة.

وقد بعث الرئيس الأمريكي جيمي كارتر رسالة إلى كل من الرئيس المصـري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن جاء فيها: ((إن موقف الولايـات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى أعلنه السفير جولدبيرج أمام الجمعيـة العامة للأمم المتحدة في ١٤ تموز / يوليو عام ١٩٦٧، وهو ما أكده من بعده السـفير بوست أمام مجلس الأمن في أول تموز/ يوليو ١٩٦٩))(٤٩).

ولتوضيح موقفه، قال كارتر رداً على استفسـارات تقـدم بـها الأردن حـول الموقف الأمريكي من قضية القدس، إننا: ((نرى أن يتم التوصل إلـى حـل بواسـطة المفاوضات حول الوضع النهائي للقدس، وأن مسألة القدس لم تحل في كـامب ديفيـد،

ويجب معالجتها في مفاوضات لاحقة، وأن موقف أمريكا لا يزال كما أعلنه جولدبيرج، وبالنسبة لمسألة علاقة السكان العرب في القدس الشرقية بسلطة الحكم الذاتي، فقد بقيت أن يبت فيها في المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية، وأن الولايات المتحدة ستؤيد في تلك المفاوضات الاقتراحات التي تسمح للسكان العرب من القدس الشرقية بالاشتراك في أعمال هذه السلطة. وأن الوضع النهائي لمدينة القدس يجب أن يبت فيه في المفاوضات التي ستبدأ في وقت لا يتعدى السنة الثالثة، بعد بدء الفترة الانتقالية»(٥٠).

وعلى الرغم من تمسك إدارة الرئيس كارتر نظرياً بالموقف المعلن سابقا من قبل جولدبيرج وبوست، إلا أن جملة من الملاحظات يمكن الإشارة إليها في شأن الموقف الجديد.

١. الرسائل التي تسلمها كارتر ورده على تلك الرسائل تناولت الشطر الشرقي من القدس، مما يشكل نوعا من الاستجابة للموقف الإسرائيلي، وتجاوزا لقرارات الشرعية الدولية وخصوصا قرار التقسيم رقم ١٨١ وقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ الذي أكد على أن الشطر الغربي من المدينة أرض محتلة وتجاوز للموقف الأمريكي الذي وافق على القرارين.

٢. في أحاديثهم، ركز بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية خلال هذه الفترة على البعد الروحي للقدس، وتجاوز البعد السياسي للقضية. فعندما أراد كارتر بيان موقف سياسي من المدينة لجأ إلى التذكير والتأكيد على موقفي بوست وجولدبيرج دون أن يكلف نفسه عناء صياغة موقف مماثل. كما أن التذكير بكلمات جولدبيرج وبوست يأتي بعد مضي ٩ أعوام عليها، وهي فترة لم تشهد إعلان موقف أمريكي رسمي كما يبدو من القدس.

ولعل في التركيز على البعد الروحي انحيازاً أمريكياً ظاهراً إلى الموقف الإسرائيلي إذ يمكن العثور على تسويات وترتيبات فنية تعالج مسألة الإشراف على المقدسات المختلفة وسبل الوصول إليها مع عدم ربط هذه الترتيبات بالسيادة السياسية على المدينة، بل إن البيت الأبيض أعلن في ٣ آذار / مارس ١٩٨٠ بيانا حول القدس جاء فيه:

«نعتقد بشدة أنه يجب عدم تقسيم القدس، مع ضمان حرية الوصول للأماكن

المقدسة لجميع الديانات، كما يجب تحديد وضع المدينة في المفاوضات الرامية لتسوية سلمية شاملة» [٥١].

لقد كان في القبول ببقاء القدس موحدة تجاوز لبيان جولدبيرج الذي لا ينص على وجوب توحيد القدس، واقتراب من الموقف الإسرائيلي، واعتماد المفاوضات العربية – الإسرائيلية مرجعية لبحث مستقبل المدينة مما يعد تجاوزاً لقرارات الشرعية الدولية الصادرة بشأنها، وقبولا بأي صيغة يمكن أن يتم التوصل إليها خلال مفاوضات تبقى متأثرة وخاضعة في نتائجها لموازين القوى القائمة لا إلى الشرعية الدولية والحقوق التاريخية.

وقبل الانتقال إلى حقبة الرئيس رونالد ريغان، نود أن نشير إلى أن خيطاً رفيعاً قد ظل على الدوام يفصل ما بين الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل وبين الحلف الأمريكي – الإسرائيلي بالمعنى الشامل، وهذا الخيط هو الذي أتاح لإدارات الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر هامشا من الحركة المستقلة عن الموقف الإسرائيلي لفرض التسوية الأمريكية على المنطقة بعد حرب ١٩٧٣. وتضمن هذا الهامش إمكانية الضغط المحدود للغاية على إسرائيل باستخدام أسلوب الثواب والعقاب القائم على الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي لإسرائيل. كما أن هذا الخيط هو الذي ظل يفصل أيضا بين السلام الأمريكي والسلام الإسرائيلي [٥٢]. غير أن هذا الخيط قد اختفى عندما بدأ ريغان حملته الانتخابية، حيث أدلى بتصريحات أكد فيها على أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. لقد خالف ريغان «جميع المواقف الثابتة للإدارات الأمريكية السابقة» [٥٣]، بشأن القدس واعتبار شطرها الشرقي أرضاً محتلة وأعلن ريغان في هذا الصدد أن «مدينة القدس غير المجزأة هي عاصمة لإسرائيل" [٥٤]. ولئن جاء هذا التصريح في خضم المزايدات الانتخابية، فقد دشن عهد أدارته الأولى بالامتناع عن التصويت عن قراري مجلس الأمن ٤٧٦ الصادر في ١٩٨٠/٦/٣٠و ٤٧٨ الصادر في ١٩٨٠/٨/٢٠ واللذين انتقدا بشدة ما صدر عن الكنيست الإسرائيلي من تشريع للقانون الأساسي للقدس، واعتبراه بلطلا وطالبا إسرائيل بإلغائه [٥٥].

وفي أعقاب الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان والذي بدأ في ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢ وامتد حتى وصلت القوات الإسرائيلي مدينة بيروت، عرض الرئيس

ريغان مشروعاً لتسوية الصراع أطلق عليه "مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط وتضمن هذا المشروع والذي أعلنه ريغان في خطاب له ألقاه في ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ سبع نقاط هي:

((١. لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.

٢. لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة.

٣. تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن.

٤. التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة.

٥. عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة.

٦. التزام الولايات المتحدة بحماية أمن إسرائيل)) [٥٦].

ويلاحظ أن المبادرة تتمسك بالموقف الأمريكي الذي تبلور خلال حقبة السبعينيات لحل القضية الفلسطينية، غير أنها أضافت إلى ذلك الموقف قضيتين أساسيتين: الأولى حول القدس ويتلخص الموقف إزاءها بأن المدينة يجب أن تبقى دون تقسيم، وأن مركزها النهائي يجب تقريره عن طريق المفاوضات. أما القضية الثانية التي بلورها ريغان حول الصراع العربي – الإسرائيلي، فتتمثل في أن حل المشكلة برمتها، ومنها قضية القدس، يجب أن يتم في إطار محادثات مباشرة على أساس قرار رقم ٢٤٢، أي أن القرار الدولي لم يعد شرطاً لتحقيق السلام وإنما قاعدة يمكن الاحتكام إليها وتجري مفاوضات لتفسيرها من قبل الأطراف المشاركة في المحادثات.

وهكذا، انتقلت الإدارة الأمريكية إلى موقف جديد من القدس لا يحدد من هو صاحب الحق النهائي في القدس، ولا من يجب أن تكون له السيادة عليها، وإنما يترك للمفاوضات حرية تحديد هذين الأمرين المهمين.

وإضافة إلى ما تقدم، فقد شهدت هذه الفترة تصعيداً خطيراً في الموقف الأمريكي من القدس ((حيث انخرط الكونغرس ومجلس الشيوخ لأول مرة في هذه المسألة، وأصبح يصدر القرارات الخاصة بها)) [٥٧]. وقد استهدفت تحركات الكونغرس أحداث تغيير جوهري في السياسة الأمريكية تجاه المدينة. ونتج عن هذه التحركات، تقديم لائحتين عام ١٩٨٤ لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. غير أن

اللائحتين لم تعرضا للتصويت. وفي عام ١٩٨٥، أضاف مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع تعديل على لائحة الأمن الدبلوماسي ينص على أن بناء سفارة جديدة في إسرائيل يجب أن يكون فقط في القدس، غير أنه لم يجر التصويت أيضاً على هذا المشروع(٥٨).

وقد تلا ذلك، أن قدم وزير الخارجية الأمريكي – جورج شولتز – في شهر آذار / مارس ١٩٨٨ مبادرة وصفت بأنها أهم مشاركة أمريكية في محاولة التوصل إلى تسوية سياسة للصراع العربي – الإسرائيلي منذ مبادرة ريغان ١٩٨٢. وقد وصفت مبادرة شولتز هذه، والتي جاءت تحت وطأة الانتفاضة الفلسطينية واقتراب موعد الانتخابات العامة في إسرائيل والولايات المتحدة، بأنها «خليط من أفكار لم تحقق أي تقدم في الماضي» (٥٩). وقد احتلت القدس خبرا هامشيا لدى شولتز، إذ دعا إلى أن يناقش موضوع القدس على ضوء نتائج المحادثات العربية – الصهيونية، لكن أبناءها – أي القدس – يحق لهم الانتخاب شأن كافة أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة(٦٠). غير أن رسالة بعث بها شولتز إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اسحاق شامير وعرض فيها ملخص لأهم ما جاء في مبادرته(٦١)، لم تتضمن أي إشارة للقدس. وعلى الأرجح، فإن شولتز قد تجاهل عرض أي أفكار بشأن وضع مدينة القدس لاعتبارات تتعلق بمحاولته إيجاد إطار عام للمفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع أكثر من اهتمامه تقديم أفكار محددة من شأنها أن تثير الكثير من الانتقادات المحبطة للمبادرة وأهدافها ومع ذلك، فما نراه أن ترك مصير القدس للتفاوض رغم الوضع الذي تتمتع به بموجب قرار التقسيم وقرارات أخرى من الأمم المتحدة، انما يعزز الموقف الأمريكي الجديد الذي يرفض تحديد صاحب الحق النهائي في المدينة ويتراجع حتى عن خيار التدويل الذي لم ينقضه أي قرار دولي آخر، وهو موقف فتح الباب على مصراعيه أمام الإدارات الأمريكية التالية لتبني مواقف أكثر قرباً من الموقف الإسرائيلي، كما اتضح لاحقاً.

تحولت القدس – وعلى المستوى الداخلي، في نهاية فترة حكم ريغان – إلى جزء من الصراع الانتخابي، وحاول مرشحو الرئاسة كسب أصوات الناخبين اليهود

ونفوذ اللوبي اليهودي في أجهزة الإعلام عن طريق إطلاق دعـــوات لنقـل السـفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو تطور عززته سياسات إدارة ريغان ومواقفـــها إزاء هذه المسألة. ففي ٢٨ كانون ثـــاني / ينــاير ١٩٨٨، وقعـت الإدارة الأمريكيــة وإسرائيل اتفاقا حصلت بموجبه الولايات المتحدة على حق شراء أراضٍ من إســـرائيل في القدس[٦٢]، وقد أدان الخبير القانوني فرانس بويل الاتفاق واعتبره غير قـــانوني، إذ أن البائع لا يحق له بيع ما لا يملك، مشيراً إلى انه يهدف فقط إلـــى تهيئـة الأجـواء لانتخابات عام ١٩٩٦، حيث سيعمد اللوبي اليهودي إلى استغلال الانتخابــات للضغــط على المرشحين من أجل نقل السفارة إلى القدس، مما ســيلزم أي رئيــس قــادم بنقـل السفارة[٦٣].

وهكذا، اختتم ريغان حكمه بتثبيت غير رسمي لموقف أمريكي جديد من القدس يرى في المدينة المحتلة عاصمة موحدة لإسرائيل.

ولم يكن جورج بوش خليفة رونالد ريغان مجرد نائب لواحد من أكثر رؤســاء الولايات المتحدة شعبية وقلة دراية بشؤون الشرق الأوسط، فقد كان بوش يحمل سـجلاً حافلاً في الشؤون الخارجية إذ عمل قبل انتخابه رئيساً ثم مديراً لوكالــة الاســتخبارات المركزية، ورئيسا للبعثة الأمريكية في الصين، وسفيراً لبلاده في الأمم المتحــدة، كمــا اضطلع أبان حكم ريغان بمسئولية خاصة عن إدارة الأزمــــات فــي مجلــس الأمــن القومي[٦٤]. كما تناقل المهتمون برصد التوجهات السياسية لــدى طبقــة النخبــة فــي واشنطن أقوالاً مفادها انه – أي بـــوش – ((لا يشـــارك ريغـــان ارتباطـــه العــاطفي بإسرائيل))[٦٥]. وقد اختار حليفه السياسي وصديقه الشخصي جيمس بيكر لتولي مسئولية وزارة الخارجية، وبيكر نفسه لم يكن في درجة ولاء سلفه شولتز بالنسبة لإسرائيل[٦٦].

ورغم وجود عدد كبير من أصدقاء إسرائيل في المستويات العليـــا للحكومــة الجديدة في عهد بوش، من أمثال وزير الدفاع ريتشارد تشيني ونائب وزير الخارجيــة لورنس ايجلبيرجر وفريق الشرق الأوسط بكامله دينس روس وريتشارد هاس ودانييــل كورتزر وأرون ميللر الذين كان عدد كبير منهم ((يتحدثون العبرية بصورة جيـدة)) [٦٧]. إلا أن بوش وبيكر كانا عازمين على الانغماس في رسم السياسة خلافاً لريغــان الــذي

كان يفضل تجنب التفاصيل ومناقشة بواطن الأمور. من جهة أخرى، رغم أن جـــدول الأعمال المبدئي لإدارة بوش كان أكثر اتفاقاً مع الآراء الإسرائيلية عما كان عليه الحال في عهد أي رئيس آخر، فإن هذه الإدارة نفسها ((لم تلبث... أن اعتبرت وبشكل عام من أشد الحكومات عداوة لإسرائيل في أي وقت)) (٦٨)، بسبب رفضها للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وخاصة في القدس وممارسة الضغوط على الحكومة الإســرائيلية عن طريق ضمانات القروض التي تقدمت إسرائيل بطلبها والتـــي تبلـــغ ١٠ مليـــارات دولار.

وقد انعكس هذا الموقف الذي ارتبط إلى حد بعيد برغبـــة الإدارة الأمريكيـــة لصياغة عملية سلام تتواءم مع التحولات العميقة التي يشهدها العالم واصطـــدام هـــذه الرغبة مع تعنت حكومة شامير الإسرائيلية على قضية القدس. فعندمـــا حـــاول بيكـــر المضي قُدماً في خطته التي استندت بالأصل إلى مشروع شامير مع تعديـــلات تـــهدف إلى الترويج له عربيا وفلسطينيا من قبيل السماح للفلسطينيين بطرح أي قضايا يـــرون ضرورة مناقشتها في المفاوضات، وتشكيل وفد فلسطيني توافق عليه منظمة التحريـــر ويعرض على إسرائيل ويمكن أن يضم شخصاً من شرقي القدس وآخر من الفلســطينيين في الخارج. في الوقت نفسه، كان المهاجرون اليهود القادمون من جمهوريات الاتحـــاد السوفييتي السابقة يتدفقون على الضفة وشرقي القدس، وأحدث هذا التطور استياءً فـــي صفوف الإدارة الأمريكية التي شعرت أنها تعرضت للخداع من قبل شـــامير (٦٩). ممـــا حدا بالرئيس الأمريكي بوش إلى التوكيد على الاعتراض على المستوطنات اليهوديـــة، وخاصة تلك التي أقيمت في القدس الشرقية، مشيرا إلى موقف الولايات المتحدة القديـــم الذي يرى في شرقي القدس أرضاً محتلة (٧٠).

ولقد كان التوكيد على أن شرقي القدس أرض محتلة بعد ثماني ســـنوات مـــن خطاب ريغان المتناغم مع الرؤية الإسرائيلية للمدينة يشكل نوعـــاً مـــن التحـــول فـــي الموقف الأمريكي من القدس، خاصة وأن التأكيد على أنها أرض محتلة قد ترافق مـــع إشارة انتقاد هي الأولى من نوعها للاستيطان في القدس، إذ لم يحـــدث أن خـــصّ أي رئيس أمريكي سابق القدس عند الحديث عن الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلـــة.

غير أن بوش الذي حاول ممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية عن طريق ضمانات القروض التي تقدمت إسرائيل بطلبها والتي بلغت ١٠ مليارات دولار، سرعان ما تعرض لهجوم عنيف من قبل اللوبي اليهودي وإمداداته في الكونغرس[٧١]. فمن أجل التصدي لأي خطوات قد تتخذها الإدارة الأمريكية تحت وطأة الصدمة والغضب من الموقف الإسرائيلي لتعديل الموقف الأمريكي من القدس، تقدم أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي بمشروع قرار يدعو إلى الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل[٧٢]. وفي ٢٢ آذار / مارس ١٩٩٠ أصدر مجلس الشيوخ قراراً ينص على بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مع حفظ حقوق الآخرين. أصدر الكونغرس في ٢٤ آذار / مارس ١٩٩٠، قراراً مماثلاً لقرار مجلس الشيوخ. غير أن بوش الذى كان يدرك تماما مدى تشابك العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، لم يلبث أن بعث برسالة إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك في ٣١ آذار / مارس ١٩٩٠ يقول فيها((يجب ألا تقسم القدس ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة، وتلك هي سياستي)) [٧٣]. أي أن بوش حرص على أن لا يذهب بعيداً في موقفه من القدس التي كان يرى أن مستقبلها يجب أن تقرره المفاوضات المستقبلية التي حاول الترويج لها وزير خارجيته بيكر.

غير أن العلاقات بين إدارة بوش وحكومة شامير التي كانت تشعر أن بوش يفضل عليها حكومة بقيادة حزب العمل ظلت متوترة، حتى الكونغرس لم يكن مستعدا للمضي إلى ما لانهاية في دعم حكومة شامير[٧٤]. فالمستوطنات اليهودية كانت وما تزال شوكة مزعجة في العلاقات بين الدولتين. وخلال الفترة سالفة الذكر، كان أعداء إسرائيل يصكون أسنانهم، ويعترفون بأن ليس باستطاعتهم معاقبة إسرائيل. لقد كانت مجريات الأحداث في الحي المسيحي في القدس الشرقية بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير[٧٥].

وبعد أن أكدت الكنيست الإسرائيلية قرارها بأن القدس الموحدة هي عاصمة للدولة العبرية، وأن إسرائيل لن تشارك في أي مفاوضات تهدد سلامتها وسيادة إسرائيل عليها، أعلن ريتشارد بوتش الناطق بلسان الخارجية الأمريكية في معرض التعقيب

على القرار أن موقف الإدارة الأمريكية من مدينة القدس معروف، وليس ثمة تبدل في هذه السياسة(٧٦).

غير أن هذه المؤشرات باتجاه إمكانية تبني إدارة بوش موقفاً اكثر اتزاناً بشأن القدس قد تعرضت لانتكاسة قوية، أكدت أنها ليست أكثر من ردة فعل آنية أو تكتيك استهدف تلبية المواقف العربية إزاء مبادرة بيكر. فقد استخدمت إدارة بوش في أيار/ مايو ١٩٩٠ حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد مشروع قرار للمجلس يعتبر المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس غير شرعية(٧٧). وبعد ذلك، توالت المواقف الأمريكية المنسجمة مع الموقف الإسرائيلي بشأن القدس ومعظم قضايا الصراع طول فترة حكم بوش، كما سيرد لاحقاً.

المطلب الرابع: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢

اضطر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب للاصطدام بموضوع القدس أثناء تحركات وزير خارجيته جيمس بيكر الرامية لإقناع أطراف الصراع المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، حيث أصرت الحكومة الإسرائيلية على أن مستقبل القدس ليس موضوعا للبحث باعتبارها عاصمة أبدية موحدة للدولة العبرية. وانطلاقاً من هذا الموقف، رفضت إسرائيل -وكما تقدم- مشاركة مواطنين من أهالي القدس ضمن الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك أو في أي ترتيبات محتملة لتسوية القضية الفلسطينية، وذلك في محاولة لنزع شرعية التمثيل العربي عن المدينة، فيما طالب الجانب الفلسطيني بتعيين مواطن من القدس ضمن الفريق الفلسطيني في الوفد المشترك.

وقد حددت الإدارة الأمريكية موقفها في هذا الشأن حين قررت الالتفاف على مسألتي القدس وتمثيل مواطنيها العرب ضمن الوفد الأردني المشترك. فقد اقترح وزير الخارجية الأمريكي تأجيل بحث مسألة القدس حتى محادثات المرحلة النهائية، كما اقترح تعيين أردني من أصل فلسطيني من عائلة مقدسية شهيرة على أن يجري ضمه إلى الجانب الأردني في الوفد المشترك، ووافق بيكر على مشاركة مقدسين حاليين في وفد استشاري غير رسمي يرافق الوفد الرسمي(٧٨).

ويلاحظ أن الإدارة الأمريكية قد استخدمت آلية الارجاء للتغلب على العقبة التي تشكلها مسألة القدس، وهي الآلية ذاتها التي استخدمتها لإنجاح محادثات كامب ديفيد من قبل. وتنبع هذه الآلية من طريقة إدارة بوش في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي طريقة حددها ريتشارد هاس(٧٩) بقوله إن: «الولايات المتحدة بدأت تركز من خلال مبادراتها الجديدة على الخطوات الصغيرة من أجل تحسين البنية وعلى المسائل الإجرائية أولاً، وذلك حتى يتم معالجة المسائل الموضوعية الصعبة بسهولة أكبر في مرحلة تالية» (٨٠). أي أن إدارة بوش كانت معنية بإيجاد أرضية للانطلاق ثم إيجاد وقائع تحدد طبيعة المسار وتضمن استمراره أكثر من اهتمامها بالبحث عن حلول للمشاكل القائمة فيما عمدت إلى الالتفاف على وجود فلسطيني من أهالي القدس ضمن الوفد وتفريغ المطلب الفلسطيني من محتواه السياسي، إذ لم يكن وجود شخص مقدسي ضمن الوفد مقصوداً لذاته وإنما كان الهدف منه ترسيخ مبدأ أن القدس جزء من الأراضي العربية التي أصرت إسرائيل على أن يكون أعضاء الفريق الفلسطيني منها، كما أن موقف بيكر الداعم لوجود شخص من عائلة مقدسية شهيرة من مواطني الأردن وضمن الجانب الأردني في الوفد المشترك، شكل تراجعاً عن موقف سابق للإدارة الأمريكية كانت قد وافقت فيه على وجود مقدسي واحد وفلسطيني من الشتات ضمن الجانب الفلسطيني من الوفد المشترك(٨١).

غير أن الولايات المتحدة، في محاولة منها لإقناع الفلسطينيين بموقفها الجديد، أكدت في رسالة الضمانات التي بعثتها لهم أن قبولهم عدم تعيين مقدسي في وفدهم لن يؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية، وأنها لا تعترف بقرار ضمها وأنها توافق على مشاركة الفلسطينيين من شرقي القدس في انتخابات الحكم الذاتي، وأنها ستدعم مطلبهم في طرح مستقبل القدس عندما تبدأ المرحلة النهائية من المحادثات(٨٢).

ويعكس هذا الموقف حقيقة أن الولايات المتحدة قد تجنبت البحث في موضوع القدس طوال المرحلة الانتقالية، كما أنها لم تقدم الكثير للحيلولة دون تمكين إسرائيل من استغلال هذه المرحلة لفرض واقع جديد على المدينة، وهو ما سيتضح لاحقاً مع تصاعد الإجراءات الإسرائيلية في المدينة.

كذلك، فلم تتطرق الإدارة الأمريكية إلى أي مرجعية باستثناء القرار ٢٤٢،

الذي وافقت رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل على أن له تفسيرات مختلفة.

وأخيراً، فإن الولايات المتحدة التي كانت تؤيد حق الفلسطينيين في طرح قضية القدس على طاولة المحادثات النهائية، ((لم توضح ما إذا كانت القدس الشرقية يجب أن تكون تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني))[٨٣] وإن وافقت على مشاركة مواطنيها في الانتخابات.

أما في عهد إدارة كلينتون – وبعد تسلمه الحكم في كانون ثاني / يناير – ١٩٩٣–، فإن قضية القدس قد تأثرت بمتغيرين أساسيين: الأول، وهو يتعلق بالمسار الفلسطيني برمته وشكل استمراراً لسياسة بوش التي كانت ترى في حل القضية الفلسطينية مجرد ((عنصر تكتيكي في الصورة الاستراتيجية الإقليمية الأكثر أهمية))[٨٤]. أما المتغير الثاني فهو أن الإدارة الديمقراطية – أي إدارة كلينتون – ((بدأت تتقاعس (عن المتابعة)، وتركت زمام المبادرة على المسار الفلسطيني في أيدي إسرائيل))[٨٥].والمعروف، أن كلينتون في حملته الانتخابية لمنصب الرئاسة كان قد أكد تأييده والتزامه بأمن إسرائيل باعتبارها الحليف الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط، بل إنه ((ذهب أبعد من ذلك في عدد من المسائل المهمة... منها التزامه بالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، بالرغم من عدم ربط نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في فترة زمنية اعتماداً على نتيجة المفاوضات الحالية)) [٨٦].

ومع ذلك، فالملاحظ أن الرئيس كلينتون قد اتجه بعد تسلمه الحكم في كانون ثاني / يناير ١٩٩٣ إلى التقليل من التصريحات المؤكِدة على اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وركز مع مساعديه على أن مستقبل المدينة تقرره المفاوضات، رغم أنهم قد التزموا الصمت حيال الإجراءات الإسرائيلية في القدس كمصادرة الأراضي والاستيطان.

وعندما عرض مشروع القرار رقم ٩٠٤ على مجلس الأمن للتصويت في ١٨ آذار / مارس ١٩٩٤ في أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل، أصرت المندوبة الأمريكية في المجلس – مادلين أولبرايت – على التصويت على القرار فقرة فقرة خلافاً للأسلوب المتبع في المجلس. وبررت أولبرايت ذلك بالقول: ((لقد سعينا إلى التصويت على هذا القرار فقرة فقرة لأننا أردنا أن نسجل اعتراضنا على اللغة

المستخدمة فيه، ولو ظهرت هذه اللغة في الفقرات العملية للقرار (أي ليس في الديباجة) لكنا – واسمحوا لي أن أكون واضحة – قد استعملنا حقنا في استخدام الفيتو، إننا في الحقيقة، في هذا اليوم بالذات، ندلي بصوتنا ضد قرار يعني ضمنا بأن القدس هي أرض فلسطينية محتلة... وبينما تؤكد حكومتي مجددا أن اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩/٨/١٢ تنطبق على أراض احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، فإننا نعارض الإشارة على وجه التخصيص إلى القدس في هذا القرار، وسوف نعارض تضمينها في القرارات التي تصدر في المستقبل» [٨٧].

وهكذا، بات المتغير الثاني في عهد إدارة كلينتون والمتمثل في ترك زمام المسار الفلسطيني للإسرائيليين يؤثر على موقفها من قضية القدس. أو على أقل تقدير يترك أمر هذه القضية للتفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي [٨٨].

غير أن هذا الموقف الأمريكي سرعان ما تعرض لاهتزازات كبيرة أفقدته بعض المصداقية. ففي ١٧ أيار / مايو ١٩٩٥، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض " الفيتو " ضد قرار لمجلس الأمن يطلب من إسرائيل التراجع عن قرار لها بمصادرة ٥٣ هكتاراً من أراضي القدس، ورغم أن جميع أعضاء المجلس الأربعة عشر الآخرين قد أيدوا هذا القرار. وقد كان ذلك بمثابة الخطوة الأولى من نوعها منذ خمس سنوات. وقد بررت واشنطن موقفها المعارض لمشروع هذا القرار بالقول على لسان اولبرايت: «إننا لم نصوت ضد القرار ليس لأننا نؤيد مصادرة إسرائيل لأراضي القدس، ولكن حكومتي اضطرت لمعارضة القرار لأن المجلس سعى لأن يقول رأيا في الوضع الدائم للقدس بينما يتحدد هذا بالمفاوضات بين الأطراف المعنية بالقضية» [٨٩].

ومعلوم، أن الكونغرس الأمريكي بدوره كان قد حث في رسالة وجهها إلى للرئيس كلينتون ضمنّها توكيده على أن الإدارة الأمريكية يجب «أن تتبع سياسة غير مؤيدة لأية ادعاءات فلسطينية في القدس، بأي شكل من الاشكال» [٩٠]. والراجح، أن الخارجية الأمريكية لم تكن تؤيد استخدام الفيتو ضد قرار يصف عملية المصادرة بأنها عمل غير مؤيد للسلام، وأن ضغوط الكونجرس واللوبي اليهودي هي التي دفعت إلى استخدام الفيتو ضد المشروع [٩١].

والواقع، أنه كان من شأن هذه الإجراءات هزّ مصداقية الإدارة الأمريكية في

نظر العرب بل والرأي العام الدولي. تجاه عملية السلام وإظهار انحيازهـــا الصـــارخ لإسرائيل، وبدا واضحا أن الولايات المتحدة تسعى منذ البداية لبدء عملية المفاوضـــات دون أي مرجعية واضحة، ثم الاكتفاء بدور رمزي غالبا أو محرك لدفـــع العمليـــة إذا تعثرت من أجل منح الإسرائيليين ميزة استخدام ميزان القوى الـــذي يميـــل لصالحـــهم بوضوح. أما القدس، فإن الأمريكيين بدوا واثقين من أن استفراد الجـــانب الإســـرائيلي بالمفاوضات مع منظمة التحرير سيعزز من قدرات إســـرائيل علـــى تنفيـــذ قراراتـــها بصورة أو أخرى بشأن وضع المدينة.

على أن هذا لا يمنع من إمكان القول بأن قضية القدس قد تحولت إلى ميـــدان واسع للمزايدة بين الكونجرس والإدارة الأمريكية قبيل موعد الانتخابات العامة. ومـــن ذلك مثلاً مشروع القرار الذي قدمه السيناتور روبرت دول – الذي خـــاض انتخابـــات الرئاسة ضد كلينتون أواخر عام ١٩٩٦ – لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيـــب إلـــى القدس ولترويج هذا المشروع وإقراره بسرعة، منح الرئيس الأمريكي حق تأجيل وضع أساسات المبنى لفترة ستة أشهر أخرى مادام رأى أن المصلحة الأمريكية تقتضي ذلـــك، ثم عمد إلى وضع المشروع على جدول أعمال مجلس الشيوخ دون تمريره على لجنـــة العلاقات الدولية كما يقضي بذلك العرف والأصول في العمل التشريعي الأمريكي وتـــم التصويت على المشروع في ١٣ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٥(٩٢). وهكذا بات الرئيـــس الأمريكي مطالباً بنقل السفارة إلى القدس مع حلول العام ١٩٩٩، حيث تكون المحادثات الفلسطينية – الإسرائيلية قد انتهت كما تفترض اتفاقات أوســـلو، خاصـــة وأن القـــرار أصبح نهائياً بعد انقضاء المدة المحددة له للاعتراض على القرار وهو ما لـــم يتحقـــق بشكل كامل إلى الآن. وبررت الإدارة الأمريكية عدم اعتراضها بحجة أن القانون يمنـــح الرئيس حق تأجيل التنفيذ ما دام يرى ذلك ضرورياً غير أن هذا البند من القانون أوجـــد مخرجاً متفقاً عليه بين الكونجرس والبيت الأبيض لتمرير القـــانون وجـــذب أصـــوات اللوبي اليهودي لصفهم، وكذلك فإنه يبدو كمـــن فـــرض عليـــه القـــرار فرضـــاً مـــن الكونجرس، وتجدر الإشارة في هذا الشأن أيضاً أن خطورة القـــانون المشـــار إليـــه لا تكمن في وضعه موضع التنفيذ وإنما في كونه يشكل تراجعـــاً كبـــيراً عـــن الموقـــف الأمريكي التقليدي تجاه القدس وكذا في مخالفته لرسالة الضمانات الأمريكية التي انطلق مؤتمر مدريد على اساسها. كما أن القانون المذكور وإن كان يعتبر شأناً داخلياً أمريكياً،

الا أنه من شأنه في ظل انفراد الولايات المتحدة في قيادة العالم بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي إضفاء مشروعية دولية على الموقف الإسرائيلي من القدس فضلاً عن أن من شأنه خلق المزيد من الحقائق المؤيدة للموقف الإسرائيلي من مستقبل السيادة السياسية على المدينة.

والواقع أن الكونجرس قد اتخذ هذا القرار ومررته الإدارة الأمريكية رغم تعارضه الصارخ مع القرارات الدولية الصادرة بشأن المدينة. وقد حاولت الإدارة الأمريكية التخفيف من حدة القرار على الأطراف العربية بالقول انه: ((إذا حدث وتم نقل السفارة إلى القدس فلن يكون ذلك قبل عام ١٩٩٩، وسوف يرتبط بالتوصل إلى حل نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، والاتفاق على مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية))[٩٣]. غير أن القرار يعد بالمحصلة موقفاً أمريكياً أعلن مراراً على مختلف المستويات وبات تطبيقه رهناً بتوفر ظروف ملائمة لذلك فقط. وفي تطور لاحق وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت المسجد الأقصى بجبل الهيكل مستخدمة التعبير الإنجليزي Temple Mount (وجبل الهيكل) هو بالأصل التعبير العبري اليهودي الذي يستخدمه الإسرائيليون لوصف مكان الحرم القدسي الشريف ويزعمون بأنه واحد من أهم الأماكن المقدسة لليهود أيضا[٩٤]، وهذا التصريح يعتبر في مضمونه مؤيدا للمواقف الإسرائيلية تجاه القدس.

وقد اعتبر الرئيس بيل كلينتون اكثر الرؤساء الأمريكان اهتماما بالصراع العربي-الإسرائيلي، وقد بذل جهداً ووقتاً كبيراً من أجل إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص. وكان في نفس الوقت متعاطفا جداً مع إسرائيل وأحاط نفسه بمجموعة من المستشارين اليهود الأكثر تطرفاً، لدرجة أن البعض اعتبر البيت البيض في عهدة مؤسسة إسرائيلية وقدم كلينتون في ولايته الثانية وثيقته الشفوية الشهيرة وفيها بالنسبة للقدس[٩٥]:

- كل ما هو عربي يكون فلسطينيا وكل ما هو يهودي يكون إسرائيلياً، وهذا يسري أيضاً على البلدة القديمة.
- يحث الرئيس الطرفين على إعداد خارطة تضمن معظم التواصل الإقليمي للطرفين.

- الحرم الشريف-جبل الهيكل حسب ادعاءه-الفجوة لا تتناول الإدارة العملية بل الجوانب الرمزية للسيادة وإيجاد وسيلة تضمن احترام المعتقدات الدينية للطرفين.
- يعلم الرئيس أن الطرفين تباحثا حول سبل حل مختلفة، وقال: بودي أن اقترح بديلين يمسان رسميا الوضع العملي للسيطرة الفلسطينية على الحرم من خلال احترام معتقدات الشعب اليهودي في كل واحدة من هذين البديلين توفر الرقابة الدولية الثقة المتبادلة:

١-سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط المبكى الغربي:

أ-المنطقة المقدسة لليهود التي يعتبر المبكى جزءا منها.

ب-قدس الاقداس الذي يعتبر المبكى جزءاً منه.

٢-سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على المبكى الغربي، وكذلك سيادة وظيفية مشتركة في موضوع الحفريات تحت الحرم أو خلف المبكى، كل حفريات تحتاج إلى موافقة متبادلة قبل البدء بها.

لقد تميزت سياسة كلينتون بتقاطعها الأشد مع الكيان الصهيوني على الرغم من قيامها بدور الوسيط. وعلى الرغم من بعض العواطف التي أظهرها كلينتون تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه الشرعية الا انه لم يصل إلى الاعتراف لهذا الشعب بحقه في تقرير مصيره. ولعبت الإدارة الصهيونية في البيت الأبيض دورها في صياغة القرار المركزي المتعلق بالقدس. وقد كان أكثر المواقف وضوحاً ما جرى في أواخر عهد كلينتون في كامب ديفيد حينما حاول الرئيس كلينتون ممارسة الضغوط الأكثر قسوة على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والوفد المفاوض خلال مباحثات كامب ديفيد الثانية، وكان معظم الضغط ينصب حول موضوع القدس والتي كانت غير قابلة للاجتهاد بالنسبة للموقف الفلسطيني والعربي. وفي كل مرحلة مارس الموقف الأمريكي الضغوط ويهدد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وهو بذلك يعلن انتهاء دوره كوسيط.وفي هذا السياق أعلن الرئيس بيل كلينتون أن نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس أمر محتمل وأنه سيتخذ القرار بالنسبة لهذه المسألة قبل نهاية السنة الحالية -عام ٢٠٠٠[٩٦] ومن أجل فوز زوجته هيلاري كلنتون في منصب السيناتور في ولاية نيويورك حيث للناخبين اليهود ثقل كبير، أعربت عن تأييدها لنقل

السفارة الأمريكية إلى القدس قبل نهاية العام ٢٠٠٠. وقد مثلت الانتخابات الأمريكية الأخيرة في تشرين الثاني لعام ٢٠٠٠ مفترق طرق خاصة بعد ان دخلت قضية الانتخابات على الرئاسة الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين بداية مرحلة الحسم أي بين ما يسمى مجازا الأخوة الأعداء والذي يمثل الأول في حلبة الصراع (بوش الأبن) رئيس ولاية تكساس، والثاني (آل جور) نائب الرئيس بيل كلينتون ممثلا عن الديمقراطيين.

وقد يكون من المتعارف عليه ان القوى المتصارعة انتخابياً غالبا ما تستخدم كل أوراق القوة والضغط بهدف توظيفها على المستوى الشخصي والحزبي من جهة، وفي استخدامها كورقة للضغط يشهرها هذا الطرف أو ذاك في لحظة توقيت يراها مناسبة لتفويت الفرصة على الطرف الآخر، وهذا الأمر دفع كلينتون للإعلان وبشكل مكشوف ومفضوح عن نيته نقل السفارة الأمريكية إلى القدس قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين وخاصة بعد ظهور النتائج الأولية واستطلاعات الرأي التي تظهر تفوق المرشح الجمهوري جورج بوش الابن بثماني نقاط أو اكثر على منافسة (آل جور)، وهذا إذا ما حصل فسيصبح كلينتون بعد خسارة الديمقراطي آل جور مهددا بملاحقات قضائية خاصة ونحن نعلم ان الديون الكبيرة التي تراكمت على كلينتون لمحامية بشأن قضية مونيكا لوينسكي، تثقل كاهله والان يعيش تحت وطأة المطالبة بسداد الديون بالإضافة إلى انه بات يشعر هو وغيره من الديمقراطيين ان آل جور بات أمام جمهور الناخبين الأمريكيين مكشوفا بسبب العديد من الاختلاسات المالية على المستوى الداخلي والخارجي[٩٧]. لذلك وجد كلينتون نفسه أمام خيار واحد وهو محاولة العمل على كسب أصوات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الذي أخفق في ترجمة رؤيته وأهدافه في المفاوضات التي قادها في كامب ديفيد.

وعلى ما يبدو ان الرئيس كلينتون وانطلاقا من هذه القناعات وغيرها حاول استخدام التلويح بنقل السفارة الأمريكية لكي تكون آخر سلاح يستخدمه لمواجهة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة من جهة ولمزيد من الضغط على المفاوض الفلسطيني كي يرضخ للرؤية الأمريكية-الإسرائيلية ويقبل عقد تسوية نهائية يتنازل بها عن حقه في القدس.

أما المرشح الجمهوري جورج بوش الابن فقد وعد أنه سيبدأ في نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس إذا انتخب رئيسا للولايات المتحدة في تشرين الثاني لعام ٢٠٠٠. وفي كلمة له أمام اجتماع للجنة الشؤون العامة الإسرائيلية-الأمريكية (ايباك) قال بوش سيحدث شيء ما عندما اصبح رئيسا، بمجرد ان أتولى المنصب سأبدأ عملية نقل السفير الأمريكي إلى المدينة التي اختارتها إسرائيل عاصمة لها[٩٨].

وبعد فوز جورج بوش الابن بالرئاسة الأمريكية وقع مذكرة تقضي بتأجيل نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ستة اشهر واعلن أنه ما زال ملتزما بتنفيذ هذه الخطوة في المستقبل. ونقل السفارة إلى القدس إذا ما حدث فانه سيغضب الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين سيعتبرونه اعترافا بضم إسرائيل للقطاع العربي من المدينة. واستند بوش إلى البند نفسه في القرار الذي اتخذه وقال في مذكرة إلى وزير الخارجية كولن باول " قررت لذلك انه من الضروري حماية لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة تأجيل تنفيذ قانون السفارة بالقدس مدة ستة اشهر "[٩٩].

وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بان قضية ومستقبل القدس يشكل تحديا لا يمكن للطرفين حله الا بالمفاوضات.

ويتلخص موقف إدارة جورج بوش الابن من موضوع القدس بالنقاط التالية:

١. القدس عاصمة لإسرائيل، على الرغم من تجنب اركان الإدارة في تصريحاتهم المجاهرة بذلك، لتترك المفاوضات تأخذ مجراها. وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بأن قضية ومستقبل القدس يشكل تحديا لا يمكن للطرفين حله الا بالمفاوضات.
٢. اعتبار الأراضي المحتلة، عام ١٩٦٧ أراضى متنازعا عليها وموضوع السيادة غير محسوم.
٣. اعتبار المقدسات محلا للمفاوضات بين الأطراف المعنية واعطاء الأردن الأولوية في الوصاية على تلك الأماكن في إطار الحل النهائي.
٤. التهرب من المواقف الأمريكية السابقة في موضوع القدس، من خلال استخدام اتفاقات الحكم الذاتي ذريعة لعدم الالتزام بموقف واضح وهذه الاتفاقات تركت

أمر المدينة مؤجلا إلى المفاوضات المقبلة حول الحل النهائي. واقترحت من اجل ذلك مؤتمرا دولياً جديداً للسلام في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك أيضا ساندت واشنطن في عهد بوش الابن الموقف الصهيوني في مناسبات عديدة في شأن الاستيطان الأخير واعتبرته نمواً طبيعياً للمستوطنات، في حين كانت الإدارات السابقة ترى ان الاستيطان غير شرعي كما في عهد إدارة كارتر وانه غير قانوني ثم تحول إلى عقبة أمام السلام في عهد إدارة ريغان، وعامل تعقيد لعملية السلام في السنوات الأولى من إدارة كلنتون. وفي المحصلة ان المواقف الأمريكية من القدس كانت مضللة بين الموقف الرسمي المعلن الذي كان يتراجع باستمرار وبين الواقع حيث لم تقم الإدارات الأمريكية المتتالية باتخاذ أي موقف فعلي لمنع إسرائيل من الاستمرار في إجراءاتها في القدس بل لم تمارس أي ضغط على الحكومات الصديقة بما ينسجم مع موقفها المعلن من رفض الإجراءات الإسرائيلية لثني تلك الحكومات عن نقل سفاراتها إلى القدس علما ان الدعم الأمريكي هو من أهم شروط استمرار إسرائيل باعتبار أن الأخيرة تقوم على ثلاثة مرتكزات رئيسة: الهجرة، الاستيطان والدعم الخارجي.

المبحث الثالث

الموقف الروسي تجاه قضية القدس خلال الفترة (١٩٦٧ – ٢٠٠٢)

المطلب الأول: الموقف الروسي خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع سنوات التسعينيات، ظل الاتحاد السوفيتي دولة عظمى ذات نفوذ دولي واهتمامات مرتبطة بمصالحها السياسية في أنحاء مختلفة من العالم. ولم تكن منطقة الشرق الأوسط مستثناة من هذه القاعدة، بل إن الاتحاد السوفيتي قد لعب دورا مؤثراً في المراحل الأولى للصراع بين العرب وإسرائيل. مما يستوجب دراسة موقفه من قضية القدس باعتبارها واحدة من أهم القضايا المتفرعة عن هذا الصراع، وربما أكثرها حساسية وتعقيداً.

ولفهم موقف الاتحاد السوفيتي، تجدر الإشارة إلى جملة من المحددات التي أثرت في اتجاهات السياسة السوفيتية تجاه القدس والصراع العربي – الإسرائيلي عموما. ومن هذه المحددات، ما يلي:

١ـ الاعتبارات الإيديولوجية:

وقد شكلت هذه الاعتبارات عاملا حاكما في الاستراتيجية السوفيتية عموماً. فقد كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي مبنية على أساس «العمل على قيام نظم اشتراكية مشابهة للخط الاشتراكي السوفيتي، أو المساعدة على قيامها بتدعيم حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار» (١٠٠). ولعل هذا هو الدافع الرئيسي للاتحاد السوفيتي لتأييد قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ التي حملت بذور الاشتراكية القادمة مع اليهود السوفييت، والذين شكلوا أحزابا عمالية واشتراكية قادت إسرائيل فترة طويلة وبشروا بنوع من الاشتراكية من خلال نظم المستعمرات الجماعية (الكيبوتزات).

كذلك، فإن هذا الدافع ذاته هو الذي حمل القادة السوفييت لتبني موقف مؤيد لثورة الضباط الأحرار في مصر عام ١٩٥٢ والذين – أي القادة السوفييت – رأوا

فيها حركة تحرر وطني أظهرت معاداتها للاستعمار خلال نضالها للتخلص من النفوذ البريطاني في مصر والسودان وفي مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥.

والواقع، أن هذه النماذج قد لا تكون كافية لدراسة السلوك السياسي السوفييتي في المنطقة إلا أنها – مع ذلك – تشكل مؤشرا مهماً على دور العامل الايدولوجي في رسم السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي.

وقد تجلى تأثير الاعتبارات الايدولوجية على السياسة السوفييتية فيما يخص موضوع القدس في التجاهل التام لـ ((الاعتبارات الدينية الخاصة بالقدس، حيث لايمثل ذلك كله سبباً مقنعا للايديولوجية السوفييتية في نظرتها إلى الصراع)) (١٠١).

٢ـ القبول بفكرة الحل على أساس دولتين:

لم يوافق السوفييت في أي مرحلة من مراحل الصراع على شعار إزالة دولة إسرائيل، واستمر موقفهم مؤيدا لحل يقوم على أساس دولتين، بل انهم حاولوا منذ الأيام الأولى للعلاقات العربية – السوفييتية – الفلسطينية زحزحة الفلسطينيين في اتجاه النظر في حل قائم على أساس وجود دولتين، مما يتضمن بطبيعة الحال استمرار وجود الدولة اليهودية. وعليه، يمكن القول إن الاتحاد السوفييتي قد عمل منذ البداية على تشجيع الحلول السياسية.

ولذلك، ((كررت موسكو في هذه الفترة التالية مباشرة لحرب عام ١٩٦٧ تأييدها لحق إسرائيل في الوجود، وأكدت التزامها بنص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٧، كإطار لأي تسوية سياسية في المنطقة))(١٠٢). وبعبارة أخرى، فقد تعاملت موسكو مع قضية القدس كأرض محتلة عام ١٩٦٧، مما يحصر الحديث هنا في الشطر الشرقي للمدينة، وأيدت – بالتالي – ((كل ضغط سياسي ممكن لاجبار إسرائيل على الانسحاب إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧)) (١٠٣). غير أن ما يستوجب الإشارة هنا هو أن هزيمة الدول العربية في حرب عام ١٩٦٧ حملت ((المزيد من الخسائر للسياسة السوفييتية في العالم العربي)) (١٠٤)، وبالرغم من أن الاتحاد السوفياتي أبلغ الإسرائيليين

في رسالة سلمها السفير السوفيتي لدى إسرائيل كـاتربيل كـاتس لـوزارة الخارجية الإسرائيلية في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٦٧ جاء فيها أن «الحكومة السوفيتية قد قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب عدوانها علـى الـدول العربيـة» [١٠٥] إلا أن موسكو بدت حليفاً غير موثوق به للعرب إذ لم تتدخل لتعديل نتيجـة الحـرب خلافـا للولايات المتحدة التي واجهت اتهامات عربية بالمشاركة الفعلية في الحرب عن طريـق مشاركة طائرات وطيارين حربيين أمريكيين في الغارات الإسـرائيلية علـى الـدول العربية[١٠٦].

وإلى جانب مجموعة من العوامل التي تعززت لاحقا، أدت هذه الخسائر إلـى «انحسار التأثير السوفييتي على مجرى أهم الصراعات العربية الإقليمية، أي الصـراع مع إسرائيل» [١٠٧]. وقد دفع هذا الانحسار موسكو إلى مواقع سياسية دفاعية والاحتمـاء خلف القرارات الدولية دون تقديم مقترحات مستقلة تحمل رؤيـة سـوفييتية خاصـة. والملاحظ، أنه في المشروعات التي تقدمت بها موسكو أو شاركت في تقديمها، لم يتـم التطرق لأي اقتراح بشأن المستقبل السياسي للمدينة المقدسة كجزء منفصل ذي أهميـة استثنائية بين بقية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ففي ١٩ حزيـران/ يونيـو ١٩٦٧، قدمت موسكو مشروعا لتسوية الصراع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة طـالبت فيـه إسرائيل «بالانسحاب الفوري وبدون قيد أو شرط من أراضي هذه الدول إلـى مواقـع وراء خطوط الهدنة التي اشترطت في اتفاقات الهدنة العامة» [١٠٨]، دون التطرق إلـى مسألة القدس بأية اقتراحات خاصة. والشيء ذاته، نجده في المقترحات السوفيتية التـي قدمت إلى محادثات الدول الأربع الكبرى بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي، وبـدأت في أجواء من السرية في ٣ نيسان / إبريل ١٩٦٩، والتي تضمنـت «تنظيـم طريقـة انسحاب القوات الإسرائيلية وعلى مراحل من الأراضي العربية التي احتلت في أعقـاب حرب ١٩٦٧» [١٠٩].

غير أن مشروعا سوفييتيا للسلام قدم في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨، عـرض على مرحلتين لتسوية الصراع بحيث يتم في المرحلة الأولى:

«١– انسحاب إسرائيل إلى الحدود التي كانت تشغلها قبل حـرب حزيـران / يونيـو

١٩٦٧.

٢- بعث جديد وحيوي للوجود الدولي في المناطق التي تجلو عنها إسرائيل.

٣- إعلان من الدول العربية بانهاء حالة الحرب مع إسرائيل السائدة منذ ١٩٤٨.

٤- ضمان من الدول الأربع الكبرى للسلام في المستقبل» (١١٠).

وقد تضمنت هذه المبادرة أنه في حال حصول تقدم على أساس هذه المقترحات، يمكن التفاوض في مرحلة لاحقة على ثلاث قضايا حيوية:

«١- حق إسرائيل في الملاحة عبر قناة السويس.

٢ - وضع اللاجئين العرب.

٣ - وضع القدس» (١١١).

غاية القول، وانطلاقا من تأييدها للقرار رقم ٢٤٢، فقد أيدت موسكو كل القرارات الدولية التي تدين إجراءات إسرائيل في شرقي القدس باعتبار المدينة محتلة، وأن أي إجراءات من شأنها تغيير الوضع النهائي لها هي إجراءات باطلة مخالفة للقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: الموقف الروسي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨

نجح كيسنجر في إطار سياسة الوفاق الدولي في تخفيف حدة التوتر الدولي وتقليص احتمال اندلاع حرب عالمية مدمرة، ونجح كذلك في تقليص نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، حيث كان معنى سياسة الانفراج «تفاهم الدولتين العظميين على عدم السماح لمناطق مثل الشرق الأوسط بأن تعيق التقدم صوب حل مشكلة أوروبا الأكثر أهمية وهذا لن يتأتى إلا بتعزيز الوضع القائم وتخفيف حدة الأخطار المحيطة بالسلام إن لم يكن أزالتها... وهكذا، كان الانفراج في جوهره يتضمن قبول الاتحاد السوفيتي للوضع القائم ووضع حد لانتشار نفوذه» (١١٢) وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا تحول الاتحاد السوفيتي إلى ما يشبه المتفرج على مجريات الأحداث، ولم تُجْدِ محاولاته المحدودة في العودة إلى المشاركة بفاعلية في مجرياتها(١١٣)، حيث تم

استبعاد السوفييت من عملية التسوية ((وازداد السوفييت بعداً عن الدبلوماسية العربية- الإسرائيلية بعد إقامة حوار مباشر بين مصر وإسرائيل، وتوقيع اتفاق المبادئ بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٧))[١١٤] وانتقلت مهمة السياسة السوفيتية في المنطقة إلى التركيز على عرقلة المبادرات الأمريكية التي ترسخ استبعاد الاتحاد السوفييتي من المنطقة إلا أن هذه الاستراتيجية لم تنجح، وفشل الاتحاد السوفيتي بالتعاون مع سورية ومنظمة التحرير في إثناء الرئيس السادات عن عزمه مواصلة الحوار مع إسرائيل[١١٥]. وكان الاتحاد السوفييتي قد أكد خلال مؤتمر جنيف على ((ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة التي تحتلها باعتبار أن ذلك لن يسهم فقط في حل مشكلة الشرق الأوسط، وإنما سيساعد في تحسين المناخ السياسي الدولي))[١١٦].وفي إطار هذا السياق، وصف القادة السوفييت اتفاقية فصل القوات الأولى عن الجبهة المصرية الإسرائيلية في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ بأنها ((يمكن أن تشكل خطوة إيجابية إذا تلتها إجراءات سياسية أخرى تضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتحمي الحقوق العربية المشروعة في فلسطين)) [١١٧].

وفي عام ١٩٧٧، صدر بيان سوفييتي – أمريكي مشترك يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية العام، وفيه تنازل السوفييت عن شرطهم الخاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، ووافقوا على الصيغة الأمريكية التي تقدم على ((انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في حرب ١٩٦٧)) [١١٨]. وفي المقابل، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بـ ((الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بدلاً من المصالح المشروعة للفلسطينيين))[١١٩]، إلاّ أن الحكومة الأمريكية سرعان ما تراجعت عن البيان الذي كان يهدف إلى مشاركة سوفييتية في جهود التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي من خلال مؤتمر جنيف[١٢٠].

وبقي أن نشير إلى ملاحظتين أساسيتين: تتعلق الأولى بالدور السوفييتي في المنطقة، فيما تخص الثانية موضوع القدس. أما الملاحظة الأولى، فهي أن الجهود الأمريكية قد نجحت في عزل الاتحاد السوفيتي مستفيدة مما يمكن اعتباره تردداً

سوفييتياً إزاء الصراع ناجماً عن غياب برنامج محدد وواضح للتعامل مع المنطقة. فقد تركز اهتمام السوفييت على ((إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي يناسب إلى حد ما تطلعات العرب المستقبلية، ولكنه لا يذهب مع هدفهم الأصيل إلى نهايته))[١٢١]، حيث ظل الموقف السوفييتي من الصراع محكوماً بعلاقات الاتحاد السوفييتي الدولية ((فهو يعارض أطماع وسياسة إسرائيل التوسعية ولكنه يعترف بوجودها، وهو يؤيد مفاوضة شعب فلسطين العربي والدول العربية لتحقيق انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ولكنه يرفض الذهاب لأكثر من ذلك))[١٢٢]، أي أن الاتحاد السوفيتي لم يبد استعداداً لبلورة تصور خاص للتسوية ينطلق باتجاهه بقوة مستفيداً من نفوذه في العالم العربي.

أما الملاحظة الثانية والخاصة بالقدس، فهي أن الاتحاد السوفييتي لم ير في موضوع القدس قضية حيوية تستحق عناية خاصة، وذلك لاعتبارات أيديولوجية ولاهتمامه بالبحث عن دور في مشروع التسوية الشاملة. غير أن استمرار المطالبة السوفييتية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ تشير إلى موقف ضمني من القدس الشرقية، يتجاوز قرار التدويل، ويقترب كثيرا من الموقف العربي العام الداعي لانسحاب إسرائيل من شرقي القدس وعليه، فلا يمكن عزل الموقف السوفييتي من قضية القدس خلال هذه الفترة عن الموقف العربي العام منها، فقد غابت القدس عن البرامج السياسية اليومية للدول العربية وإن ظلت حاضرة كعنوان عام في بياناتهم ومواقفهم الإجمالية تجاه الصراع وتفرعاته المختلفة. ولم يكن الاتحاد السوفييتي معنيا بالصراع أكثر من عناية العرب به، فقد أسس الاتحاد السوفييتي مواقفه على ضوء الاهتمامات العربية والقضايا الساخنة ولم يسع هو لإثارة موضوع القدس.

ويعتقد الباحث أن هذه الطريقة تتقاطع مع السياسة الأمريكية التي أسست مواقفها على ضوء المواقف الإسرائيلية، مما جعل القدس مهمة بالنسبة إلى الأمريكيين أكثر منها بالنسبة إلى السوفييت. فالإسرائيليون أبدوا اهتماما استثنائيا يتجاوز العموميات في موضوع القدس منذ عام ١٩٤٨، بينما لم يبد الجانب العربي اهتماما مناظرا باستثناء فترات محددة ولدى أطراف معينة.

المطلب الثالث: الموقف الروسي خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١

ظل الاتحاد السوفييتي مؤيداً للموقف العربي العام فيما يخص القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ومنها قضية القدس، وإن كانت السنوات الأخيرة التي سبقت انفراط عقد الاتحاد السوفييتي في ٢٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٩١، قد شهدت تحولات في الموقف إزاء قضية القدس.

فقد هاجم الاتحاد السوفييتي اتفاقات كامب ديفيد، وجاء في بيان سوري – سوفييتي مشترك صدر في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٩ في ختام زيارة قام بها وزير الخارجية اندريه غروميكو إلى دمشق أن ((هذه الاتفاقات السلمية الانفرادية تهدف إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القسم الشرقي من القدس)) [١٢٣]. وبغض النظر عن دوافع الاتحاد السوفييتي في معارضة هذه الاتفاقية التي رأي فيها محاولة أمريكية لاحتكار جهود التسوية، فإن الموقف السوفييتي قد حافظ على ثباته واستمراريته بشأن أولوية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في برنامج السياسة الخارجية السوفييتية.

وانطلاقا من هذه الرؤية، عرض الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف مبادرة في عام ١٩٨١ لتسوية الصراع، دعا فيها إلى:

((١. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بحضور جميع الأطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

٢. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٣. حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني نتيجة ممارسته لحقه في تقرير مصيره.

٤. ضمان أمن وسيادة دول المنطقة وحقها في العيش بسلام انطلاقاً من التزام دولي يتعاون من أجله الاتحاد السوفيتي مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ومع من يظهر اهتماماً مخلصا لتأمين سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط)) [١٢٤]. ويلاحظ أن الرئيس الروسي بريجنيف طالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها الشطر الشرقي للقدس، وتعزز

هذه الدعوة الموقف السوفيتي المؤيد لقرار مجلس الأمن ٤٥٢ الصادر في ٢٠ / يوليو ١٩٧٩، والذي طالب فيه السلطات الإسرائيلية وقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وأعاد التوكيد – مرة أخرى – على قراراته السابقة المتعلقة بالقدس، وخاصة ضرورة حماية البعد الروحي للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة[١٢٥].

كما أيد الاتحاد السوفييتي قرار مجلس الأمن رقم ٤٦١[١٢٦] الصادر في ١ آذار/ مارس ١٩٨٠، والذي أدان فيه استمرار إسرائيل بتنفيذ سياسات الاستيطان اليهودي، وطالب الدولة العبرية بتفكيك المستوطنات القائمة، بما في ذلك المستوطنات التي أقيمت في مدينة القدس المحتلة، مؤكداً أن نقل المهاجرين اليهود إلى القدس وبقية مناطق الضفة والقطاع يشكل انتهاكا للقرارات الدولية واتفاقية جنيف الرابعة التي تمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة.

وفي أثناء ذلك، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٧٦[١٢٧] في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٠ والذي أكد مجددا على القرارات السابقة للمجلس ومنظمة الأمم المتحدة، وشدد على بطلان كل الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع القدس ومعالمها، مطالباً إسرائيل بوقف هذه الممارسات. وقد أيد الاتحاد السوفييتي هذا القرار، كما أيد القرار رقم ٤٧٨ الصادر في ٢٠ أب/ أغسطس ١٩٨٠ والذي اعتبر "القانون الأساسي" الذي أصدرته الكنيست انتهاكا للقانون الدولي، وأكد أن الشرعية الدولية ممثلة بمجلس الأمن تصر على أن كل التشريعات والإجراءات الإدارية والممارسات التي قامت بها إسرائيل لتغيير صفة المدينة المقدسة هي باطلة ولاغية[١٢٨].

غير أن الموقف السوفييتي لم يتعد تأييد القرارات الدولية وإصدار المبادرات السياسية في تعبير واضح لتراجع النفوذ السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط لصالح الانفراد الأمريكي، بل إن التحرك الأمريكي على مستوى مجلس الأمن كان كافيا لتفريغ المقترحات التي تضمنتها القرارات الدولية من محتواها ومضمونها، دون أن يتمكن الاتحاد السوفييتي من معادلة الموقف الأمريكي. ومن أمثلة ذلك ما حدث في حالة القرار رقم ٦٧٢ الخاص بإدانة المجزرة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في ٨

تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٠ وأسفرت عن استشهاد ٢٤ فلسطينيا وجرح نحو ٢٠٠ آخرين داخل حرم المسجد الأقصى، فلم يتجاوز الموقف السوفيتي هنا شجب إسرائيل وحثها على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ولم ينجح أو لم يسع الاتحاد السوفييتي إلى فرض قرار قوى يتناسب مع حجم الجريمة الإسرائيلية.

وعندما عادت دول عدم الانحياز إلى إثارة الموضوع في مجلس الأمن بعد أن رفضت إسرائيل السماح للجنة تقصي الحقائق دخول الأراضي المحتلة والتحقيق في الجريمة، نجحت الولايات المتحدة في منع صدور قرار يتضمن أحكاما إجرائية بشأن الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، والتهديد باللجوء إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإدانة الممارسات الإسرائيلية وهو أجراء من شأنه استخدام القوة الدولية لغرض تنفيذ القرارات. وبدلاً من قرار يتضمن هذه المواقف، اكتفى مجلس الأمن وكنتيجة للضغط الأمريكي بإصدار قرار يحمل رقم ٦٨١ في ٢٠ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٠، والذي لم يتجاوز مضمونه الأعراب عن قلق مجلس الأمن للتدهور الخطير للحالة التي تعيشها الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس(١٢٩).

وفي سياق مبادراته لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بطرق سلمية، اقترح بريجنيف – خلال مأدبة أقامها على شرف الرئيس اليمني الجنوبي علي صالح محمد في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ – ستة مبادئ لاقرار السلام في المنطقة، كان من بينها:

«أولا: وجوب المراعاة الصارمة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراض الغير عن طريق العدوان. وهذا يعني أن تعاد إلى العرب كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

ثانيا: يجب أن يعاد إلى العرب الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧ والذي توجد فيه المقدسات الإسلامية والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. ويجب أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة» (١٣٠).

ولقد أسهمت مقترحات بريجنيف هذه في توكيد الموقف السوفييتي من القدس، وهو موقف يرى تقسيم المدينة، بحيث تحتفظ إسرائيل بالشطر الغربي فيما يعود الشطر الشرقي المحتل عام ١٩٦٧ إلى السيادة الفلسطينية، على أن يضمن الجانب الفلسطيني – كما يفهم من سياق المقترح – حرية العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث. فتأمين حرية العبادة في المدينة في مقترح بريجنيف هو أمر مختلف عن تأمين حرية العبادة في الطرح الإسرائيلي والأمريكي الذي يحاول أن يفصل البعد الروحي للمدينة عن السيادة السياسية عليها، تمهيدا لحصر التفاوض على مستقبل المدينة في الموضوع الديني.

أما سياسياً، فإن مقترحات بريجنيف قد أسهمت بالفعل في ((سحب البساط من تحت مبادرة ريغان، وإعادة صيغة المؤتمر الدولي إلى محور الاهتمام في الشرق الأوسط، وخاصة بعد تمسك الأردن ومنظمة التحرير ومصر أيضا بهذه الصيغة)) (١٣١).

غير أن مشروعاً دون نفوذ يدعمه وسياسة ديناميكية تحاول الترويج له، يبقى نمراً بلا أسنان. وهكذا، كان مشروع بريجنيف الذي لم يتعد أن يكون ملاذاً لأطراف عربية من المقترحات الأمريكية. وقد تلاشى هذا المشروع لاحقاً مما حدا بالاتحاد السوفييتي إلى اقتراح مشروع آخر في تموز / يوليو ١٩٨٤ يتكون من ٦ نقاط لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولقد طالب الاتحاد السوفييتي في هذا المشروع ومجدداً بعودة الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ إلى العرب وحل المستوطنات الإسرائيلية، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجزء الشرقي من القدس (١٣٢). ومعنى ذلك أن المشروع الجديد قد دعى بوضوح إلى ((وجوب عودة القدس إلى العرب، وأن تكون جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، على أن تضمن فيها حرية العبادة لاتباع الديانات الثلاث)) (١٣٣). وقد ظلت هذه المقترحات صيغة معتمدة سوفييتيا لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي طوال عقد الثمانينيات، حيث أكد عليها الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في رسالة بعث بها للرئيس السوري حافظ الأسد في ٢٤ نيسان / إبريل ١٩٨٧، وجاء فيها أن ((الاتحاد السوفييتي يعرب

عن تضامنه مع العرب في رفضهم الاعتراف باحتلال أراضيهم، كما يستنكر التمييز ضد الفلسطينيين وإنكار حقوقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة، كما يدعو إلى ضمان أمن ومستقبل إسرائيل، وإقامة سلام عادل وعلاقة جيدة مع جيرانها العرب))[١٣٤].

غير أن الموقف السوفييتي قد شهد ولاشك تحولاً نوعياً كبيراً فيما يخص القضية الفلسطينية في أعقاب تبني الرئيس غورباتشوف نهجاً أكثر انفتاحا على المعسكر الغربي. فرغم إعلانه في شهر نيسان / إبريل ١٩٨٨ عن ضرورة بدء العمل للتوصل إلى حل سلمي يرتكز على ثلاثة مبادئ هي:

((١. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٢. حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

٣. قيام علاقات سلام بين إسرائيل وكل دول المنطقة من خلال مؤتمر دولي. وبانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة))[١٣٥].

إلا أن دعوته – أي غورباتشوف –كانت تعكس في جوهرها التحولات الآخذة في التصاعد في الموقف السوفييتي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، لصالح الاقتراب من الموقف الأمريكي. فقد اكتفى غورباتشوف بالدعوة إلى منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة فيما اختفى الحديث عن حدود ١٩٦٧ والدولة الفلسطينية وعدم جواز الاستيلاء على أراض الغير بالقوة وغيرها من المطالب التي من شأنها تثبيت حقوق الجانب العربي في أي مفاوضات سلام يمكن الوصول اليها.

وفي المقابل، فقد تحدث غورباتشوف عن حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. والواقع، أنه لا يمكن إغفال مغزى عدم تعريف هذه الحدود إلا بصفة آمنة، إذ أن ذلك يؤيد حجج إسرائيل في رفض العودة إلى حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧، ويمهد الطريق أمام جعل أمن إسرائيل حجة للاستيلاء على أراض عربية أقرت جميع قرارات الأمم المتحدة على كونها محتلة.

كما يلاحظ – من جهة أخرى – أن غورباتشوف قد أغفل أي ذكر للقدس في

برنامجه. غير أن سبب ذلك ربما كان تجاوزه عن اقتراح أي خطط محددة لحل إفرازات الصراع ومظاهره.

وقد تبلور التحول في الموقف السوفييتي بدرجة أكبر وبلغ أقصاه عندما أعلن نائب وزير الخارجية السوفييتي فلاديمير بتروفسكي قرار بلاده بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حالما تبدى هذه الأخيرة أي مؤشر لقبول عقد مؤتمر دولي للسلام(١٣٦). ويشكل هذا الشرط تطوراً كبيراً في موقف الدولة السوفييتية من إسرائيل، حيث كان الاتحاد السوفييتي يعلن دوماً أنه لن يعيد علاقاته مع إسرائيل ((ما لم تنسحب من جميع الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧))(١٣٧)، ثم قلص شروطه وحصرها في قبول إسرائيل المشاركة في عملية سلام على قاعدة المؤتمر الدولي، قبل أن يعلن استعداده لإعادة العلاقات بمجرد إبداء إشارة من إسرائيل توافق فيها على عقد المؤتمر الدولي. ويلاحظ هنا حجم الاهتمام السوفييتي بإعادة العلاقات مع إسرائيل في هذه الفترة، وكذلك تنازله عن شرطه المتمثل بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ لإعادة العلاقات، واستعداده لإعادة العلاقات مقابل موافقتها على الاشتراك في المؤتمر الدولي مما يعني موافقة ضمنية من جانب الاتحاد السوفييتي على أن تصبح المفاوضات هي مرجعية السلام وليس قرارات الأمم المتحدة وأن يصبح مصير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها القدس، خاضعا للتفاوض.

والراجح، أن هذا التحول قد حدث على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي قد ظل يعلن أنه ((لم يعترف قط ولن يعترف مطلقا باحتلال إسرائيل الأراضي العربية منذ العام ١٩٦٧ وبضمنها الفلسطينية ويعتبره غير قانوني وأنه يقف بحزم ضد ممارسات إسرائيل الاستيطانية، ويدعو حكومتها إلى الكف عن أية تدابير لتغيير الطابع الفعلي والقوام الديمغرافي والتركيب التنظيمي أو وضعية الأراضي المحتلة))(١٣٨).

المطلب الرابع: الموقف الروسي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢

شهدت هذه الفترة منذ بدايتها اعتراف روسيا الاتحادية بالنفوذ الأمريكي في المنطقة، وخاصة مع تفاقم الأزمات الداخلية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي بعد انهياره وازدياد حاجة السلطة المركزية في موسكو إلى الدعم المالي الغربي.

فالملاحظ، أن روسيا لم تشارك إلا بدور رمزي في عملية السلام في الشرق الأوسط العملية، بل إن الولايات المتحدة لم تكن لتوافق على مثل هذا الدور الروسي ((لو لم يصبح... (هذا الدور) مهمشاً وثانوياً مقارنة بالدور الأمريكي، وأهم من ذلك كله غير راغب في التمييز عن الموقف الأمريكي أو الذهاب في مسار قد يشكل اصطداماً مع هذا الموقف)) (١٣٩).

والحقيقة، أن هذا الدور المتواضع لروسيا في عملية السلام على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي عموماً، قد أضحى يتناسب وحقيقة الوضع الذي آل إليه أمر روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إذ لم تعد روسيا دولة عظمى كما أن أوضاعها وامكاناتها لا تمكنها من القيام بأي دور فاعل في هذا الصراع أو في غيره من النزاعات والصراعات الإقليمية.

ويبدو الدور الروسي في الوقت الحاضر مقصوراً على محاولة تبني مواقف متوازنة من قضايا الصراع عموماً. ففي موضوع القدس مثلا، ظلت روسيا على موقفها من رفض الاعتراف بقرار إسرائيل ضم الشطر الشرقي من المدينة، وكذلك رفض الإجراءات الإسرائيلية في هذا الشطر. وقد بدا ذلك في تأييدها لمشروع قرار مجلس الأمن الخاص بدعوة إسرائيل إلى التراجع عن مصادرة ٥٣ هكتاراً من أراضي شرقي القدس، وهو القرار الذي استخدمت الولايات المتحدة ضده حق الفيتو في أيار/ مايو ١٩٩٥، كما سلف البيان.

من جهة أخرى، فلئن كانت روسيا قد شاركت في التوقيع على اتفاقات اوسلو والمعاهدة الأردنية – الإسرائيلية باعتبارها أحد راعيي عملية السلام، إلا أنها لم تسجل أي مبادرات جادة لتطبيق بنود هذه الاتفاقات أو حتى لدفع عجلة المفاوضات عندما كانت تتعثر. كما أنها أيدت تأجيل موضوع القدس لمحادثات المرحلة النهائية. وعلى الرغم من كل ما قيل، فما نراه أن وضعية روسيا – باعتبارها حامية الكنيسة الأرثوذكسية – من شأنها أن تعطي موسكو دورا اكبر عند بحث الوضع الديني في مدينة القدس خلال محادثات المرحلة النهائية هذه.

وفي هذه المرحلة ازداد تحول الروس لصالح إسرائيل لأسباب كثيرة أهمها أن وسائل الإعلام يسيطر عليها حاليا يهود صهاينة على رأسهم (فلاديمير جوزنسكي)

وهي تبث كل ما يخدم وجهة النظر الإسرائيلية، وتدعم المواقف الصهيونية، وتحجب الحقائق التي تؤيد الحقوق العربية، وازداد هذا التحول مع بلوغ انتفاضة الأقصى مرحلة النضوج السياسي والعسكري، فعلى سبيل المثال، وكما قال صحفي عربي مقيم في موسكو لهيئة الإذاعة البريطانية(١٤٠)، بأن الإعلام الروسي لم ينشر صورة الشهيد الطفل محمد الدرة وهو يقتل في حضن والده الا مرة واحدة، وفي لقطة سريعة، بينما ظل يواصل نشر صورة إلقاء الفلسطينيين لجثث الجنود اليهود الذين قتلوهم بعد أن تسللوا إلى رام الله في زي مستعمرين، معلقا على ذلك بأنها أعمال إرهابية ويبدوا أن الصهاينة حققوا نجاحا على الساحة الروسية وضربوا على وتر كراهية الروس للشيشان الذين يعتبرونهم أعداء روسيا ويحملونهم الأعمال الإرهابية التي نفذت في المدن الروسية، وبخاصة في موسكو، وسقط فيها مئات من المدنيين الروس وكانت من أهم الأسباب التي استغلها الرئيس فلاديمير بوتين في غزو جمهورية الشيشان.

ولقد نجح الإعلام الروسي المتصهين وقادة صهاينة أمثال بينيامين نتنياهو وشيمون بيريز وشارون في تشبيه الفلسطينيين بالشيشان، ووصفهم بالإرهاب، وتصوير الإسرائيليين والروس وكأنهم في خندق واحد يواجهون خطرا واحداً يتمثل في الأصولية الإسلامية التي تهدد روسيا من الداخل، وأن هذا الخطر يستدعي من الروس والإسرائيليين أن يتعاونوا لمواجهته والقضاء عليه قبل أن يقضي عليهم. وهذا السبب وغيره دفع الروس في كثير من الأحيان إلى الوقوف بجانب الصف الأمريكي والإسرائيلي. وبالتالي قبلت روسيا بتهميش دورها في حل الصراع – الإسرائيلي وتاجه القدس.

المبحث الرابع

الموقف الأوروبي تجاه قضية القدس ١٩٦٧ـ ٢٠٠٢

المطلب الأول: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٦٧ـ١٩٧٣

عند مناقشة أي قضية من قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، تبرز أهمية إلقاء الضوء على الموقف الأوروبي منها، لاعتبارات عدة مثل: الروابط التاريخية بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، والمصالح الاقتصادية الأوروبية في العالم العربي، إلى جانب الأثر الدولي والإقليمي للصراع وافرازاته، ودور أوروبا كقوة دولية صاعدة جماعياً فيه وأثره عليها.

وفي قضية القدس على وجه الخصوص، يعتقد الباحث أن الموقف الأوروبي يكتسب أهمية كبرى بسبب البعد الديني للقضية من ناحية، وبسبب حساسيتها البالغة كواحدة من محددات التوصل إلى سلام في المنطقة من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد يجدر الإشارة إلى أن التعاون السياسي الأوروبي القائم الآن ليس آلية لصنع سياسة خارجية مشتركة وإنما لتنسيق السياسات بين الدول المعنية[١٤١]، مما يعني وجود تباينات في تفاصيل المواقف الأوروبية من الصراع وقضاياه المختلفة.

غير أن البحث هنا سيقتصر على دراسة الموقفين الفرنسي والبريطاني، وذلك لأن فرنسا وبريطانيا تحملان عدة ميزات خاصة بالنسبة إلى الشرق الأوسط بين دول الجماعة الأوروبية مثل: حجم المصالح الفرنسية والبريطانية في الشرق الأوسط، والعلاقات العربية – الفرنسية، والعربية – البريطانية الخاصة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية عهد الاستعمار، وما خلفته هذه الروابط من امتدادات ظلت تلقى بظلالها على هذه العلاقات.

ولئن كانت فرنسا مهمة في هذا الصدد لأنها ظلت منذ عهد الرئيس الفرنسي الاسبق شارل ديجول حريصة على بلورة سياسة خارجية وشرق أوسطية تحديدا مستقلة عن السياسة الأمريكية والغربية عموما، فإن بريطانيا تستمد أهميتها هي أيضا

من دورها الخاص في الصراع، منذ الانتداب على فلسطين مرورا بعلاقاتها المتميزة مع الدول العربية حتى بداية انحسار نفوذها في المنطقة منذ منتصف الخمسينيات.

أولاً: الموقف الفرنسي

بداية نشير إلى أن أحد المحددات الرئيسية للموقف الفرنسي تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ كان يتمثل في رغبة الزعماء الفرنسيين في كسر احتكار القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) في التنافس على النفوذ في المنطقة. وقد تبلور هذا الاتجاه في عهد الرئيس ديجول الذي عمل على استعادة جزء من النفوذ الفرنسي المفقود لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[١٤٢]، وتعزيز دور فرنسا في قيادة أوروبا ودفعها لاتخاذ مواقف مؤثرة في السياسة الدولية. وقد كانت حرب عام ١٩٦٧ فرصة لإعطاء توجهات ديجول دفعة قوية[١٤٣]. حيث تبنت فرنسا في أعقاب تلك الحرب سياسة تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، فقد أعلن ديجول في مؤتمر صحفي عقدة في ٢٧ تشرين أول / نوفمبر ١٩٦٧ أن ((حل الأزمة (القائمة في الشرق الأوسط) يجب أن يتم على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع المناطق التي تم الاستيلاء عليها بالقوة وإنهاء حالة الحرب واعتراف جميع الدول المعنية ببعضها البعض الآخر))[١٤٤]، وهو موقف يتفق كثيراً مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ويتقدم عليه بالتوكيد، على أن فرنسا ((ترفض أي مكاسب إقليمية عن طريق العدوان المسلح، وأنها لن تعترف بأي واقع إقليمي ناتج عن الحرب في الشرق الأوسط)) [١٤٥]. والواقع، أن هذا الموقف قد ارتبط كثيرا برؤية ديجول للصراع العربي – الإسرائيلي، والقائمة على أن ((الأمريكيين يتحدثون مع السوفييت بواسطة الدبابات في الشرق الأوسط)) [١٤٦]، وذلك رداً على الحرب التي كانت محتدمة آنذاك في فيتنام.

غير أن دوافع ديجول للحيلولة دون تحول الصراع العربي – الإسرائيلي إلى مبرر لاحتكار المنطقة بين القطبين العالميين، قد أثرت كذلك على طريقته في التعامل اللاحق مع الأزمة ونتائجها، إذ أن فرنسا كانت ترى أن حل الأزمة يجب أن يتم عن طريق اتفاق الدول الكبرى. ولقطع الطريق على أي تجاوز لدورها، وافقت فرنسا على

إدخال (تعديل في حدود إسرائيل) (١٤٧)، وتخلت بذلك عن موقفها الداعي لانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧(١٤٨).

ولئن كان من المهم التعمق في دراسة أبعاد الدور الفرنسي واثره على مجريات الصراع باعتباره موقفا دوليا تميز بعدم استقراره وبدرجة عالية من الواقعية السياسية في فترة شهدت نوعا من التحالفات الجامدة نسبيا بفعل معطيات الحرب الباردة، إلا أن المقصود في هذه الدراسة التركيز على الموقف الفرنسي من مدينة القدس، وهو موقف مزدوج ففي حين دعت فرنسا إلى انسحاب إسرائيلي شامل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها بالطبع شرقي القدس، فإنها كانت – في الوقت ذاته – تنادي بتدويل مدينة القدس عملاً بالقرار الدولي رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ بل أنها اشترطت أن تتمتع القدس بوضع دولي خاص (١٤٩) مقابل الاعتراف بإسرائيل، وظلت ترفض الاعتراف بالمدينة كعاصمة للدولة العبرية.

وفي هذا السياق، وفي أعقاب احتلال الشطر الشرقي من المدينة، قال ديجول: ((نحن نرفض رسميا السكوت على أقامتهم في الجزء الذي احتلوه من القدس، وسنبقي على سفارتنا في تل ابيب)) (١٥٠). وقد أيدت فرنسا جميع القرارات الدولية الصادرة لإدانة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير وضع مدينة القدس(١٥١) مثل: القرارات أرقام ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٧(١٥٢).

ومع ذلك، فقد امتنعت فرنسا عن التصويت على القرار رقم ٢٢٥٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧، والذي طالب إسرائيل بإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير معالم مدينة القدس(١٥٣)، وأعرب مسئولون فرنسيون عن اعتقادهم أن مصير القدس ((سيبقى مع مشاكل أخرى "كمصير اللاجئين" الفلسطينيين المشكلة الأكثر إلحاحاً))(١٥٤). وفي مشروع قدمته للاجتماعات الرباعية بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، اقترحت فرنسا تسوية مشكلة الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس، ودعت الدول المشاركة إلى ((تبني مبادئ عامة بالنسبة إلى مشكلات أساسية هي في جذور النزاع العربي – الإسرائيلي كمصير اللاجئين العرب في حرب ١٩٤٨ ووضع العرب الفلسطينيين ومستقبل القدس)) (١٥٥)،

أي أنها دعت إلى استثناء وضع مدينة القدس من البحث في هذه المرحلة والعودة إلى بحثها بعد الانتهاء من الاتفاق على سحب القوات الإسرائيلية وحل القضايا الأخرى.

وفي اعتقادنا، فإن هذه الإشارات تحمل في طياتها تحولا غير معلن في الموقف الفرنسي من القدس، والذي ظل في العلن مطالبا بتدويل المدينة، ورافضا الاعتراف بالوجود الإسرائيلي فيها على نحو ما حدث حين رفضت فرنسا المشاركة في أي احتفالات أقامتها إسرائيل في القدس خلال هذه الفترة[١٥٦].

ثانياً: الموقف البريطاني

تكتسب بريطانيا أهمية خاصة عند دراسة دور القوى الأوروبية ومواقفها من الصراع ومفرداته المختلفة، لأنها – وكما سلف القول – قد احتفظت بعلاقات وثيقة مع بعض دول المنطقة فاقت علاقات العديد من الدول الأوروبية الأخرى حتى عهد قريب.

وقد أبدت بريطانيا تأييدا وتفهما لأهداف الحركة الصهيونية منذ نشأة الصراع العربي – الإسرائيلي شأن معظم الدول الغربية، وهو ما تجلى باصدار جيمس بلفور – وزير خارجيتها في ذلك الوقت – وعده الشهير لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في عام ١٩١٧.

وفي منتصف الستينيات، بدأت العلاقات الأمريكية – البريطانية تتوطد[١٥٧] بعد فشل محاولات الأخيرة الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة[١٥٨]. وقد انعكست هذه التحولات على سياسات بريطانيا تجاه الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من محاولات بريطانيا الظهور بمظهر الطرف المحايد في الصراع العربي – الإسرائيلي خلال الستينيات ومطلع السبعينيات وإن كانت بعض الأوساط العربية قد اتهمتها بتسهيل وصول المتطوعين والدعم المالي إلى إسرائيل خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧[١٥٩].

أما بعد الحرب، فقد انصرف البريطانيون إلى محاولة تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي عن طريق هيئة الأمم المتحدة، وصاغ اللورد كرادون – مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة – في ذلك الوقت – قرار مجلس الأمن الدولي الشهير رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٦٧، والذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من

الأراضي التي احتلتها بالقوة المسلحة مقابل اعتراف العرب بحقها في العيش بسلام. والواقع، أنه باستثناء ذلك، لم تتخذ بريطانيا أي موقف مؤثر على مجريات الصراع معلنة نهاية دورها السياسي في المنطقة تقريباً لصالح الحليف الأمريكي.

وأما على صعيد قضية القدس، فقد ظل الموقف الرسمي للحكومة البريطانية يدعو إلى تدويل المدينة رغم اختيار ممثلي بريطانيا لدى الأمم المتحدة عدم التصويت على القرار رقم ١٨١ / ١٩٤٧ باعتبار بريطانيا دولة الانتداب. غير أن هذا الموقف كثيرا ما تعرض لاهتزازات ألقت عليه بعض الغموض، وخاصة عندما شارك رئيس مجلس العموم البريطاني في احتفالات إسرائيل بافتتاح مبنى جديد للكنيست في الشطر الغربي من مدينة القدس والتي جرت عام ١٩٦٦. ولإعادة التوازن لموقفها من موضوع القدس، فقد أصدرت الحكومة البريطانية في أب / أغسطس ١٩٦٦ مذكرة احتجاج على قرار إسرائيل إعلان مدينة القدس عاصمة لها. وجاء في هذه المذكرة: ان الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ليس وارداً بتاتاً في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، مشددة على أن حضور السفير البريطاني لدى تل أبيب احتفالات تقام في القدس ((لا يعني اعترافاً من قبل بريطانيا بالقدس عاصمة لإسرائيل. وعلى كل، فإن الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ليس واردا بتاتا في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط)) (١٦٠).

وإضافة إلى ما تقدم، فقد أيدت بريطانيا قرارات مجلس الأمن أرقام: ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٧(١٦١) التي أدانت الإجراءات الإسرائيلية في القدس ودعت إلى إلغائها، مؤكدة أنه ليس من شأن هذه الإجراءات التأثير على وضع المدينة من وجهة نظر المجتمع الدولي، وهي تنسجم في ذلك – أي بريطانيا – مع الموقف الأوروبي العام الذي ((لا يعترف بضم إسرائيل للجزء الشرقي من مدينة القدس ولا بالإجراءات التي قامت بها في المدينة)) (١٦٢). ولم يسع البريطانيون فيما عدا ذلك لاتخاذ أي مبادرات أو مواقف مستقلة من الصراع وقضاياه خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٧٨

شكلت حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول

الأوروبية بالمنطقة العربية. إذ أثبتت الحرب حجم الترابط بين الأمن الأوروبي بكافة أبعاده وبين استقرار المنطقة. فإمدادات النفط العربية إلى أوروبا، والخطر الذي يشكله انتشار عسكري أمريكي وسوفيتي على المشارف الجنوبية لأوروبا واحتمالات تفجر مواجهة بين القوتين العظميين، وما يشكله ذلك من مخاطر على الأمن الأوروبي، كلها عوامل عززت المواقف الأوروبية بالترابط بين المصالح الأوروبية واستقرار المنطقة[١٦٣].

وكانت دول الجماعة الأوروبية قد طرحت ملف الصراع العربي – الإسرائيلي جانبا ((ولم تعد إلى مناقشته... حتى انفجر النزاع من جديد في تشرين أول/ أكتوبر سنة ١٩٧٣))[١٦٤]. وربما كان هذا التجاهل الأوروبي لملف الصراع راجع إلى عاملين: الأول، أن الدول الأوروبية لم تنجح في ((بلورة أي موقف موحد تجاه القضية الفلسطينية أو الصراع العربي – الإسرائيلي قبل بداية السبعينيات، وذلك بسبب صعوبة إيجاد أرضية مشتركة للتعاون السياسي عموما بين دول الجماعة وخاصة في مجال السياسة الخارجية))[١٦٥]. أما العامل الثاني، فهو((افتقادها القوة والنفوذ اللازمين))[١٦٦] للتأثير على مجريات الأحداث في المنطقة. وقد ظهر أول تحول علني في الموقف الأوروبي بصدور بيان بروكسل في السادس من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣، والذي حث إسرائيل على العودة إلى خط وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر من ذلك العام (كما كانت تطالب مصر)، ثم نص على المبادئ الأساسية للتسوية، وهي: عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، احترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها بالعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، كما أعرب عن استعداد الجماعة للمشاركة في عملية السلام[١٦٧].

وقد كان البيان بمثابة الميثاق الأوروبي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، وكان بداية تحول أوروبا لاتخاذ ((موقف من القضية وليس مجرد موقف متوازن بين الجانبين كما كان الأمر قبل تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣، ومعنى ذلك أن بيان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر كان معناه إنهاء فكرة التوازن))[١٦٨].

كذلك، فقد شكل البيان خطوة أولى فتحت الطريق أمام المزيد من التحركات تعمقت بصدور بيان كوبنهاجن في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣، ووقعه ٩ رؤساء دول أوروبية. وقد كرر هذا البيان نفس مواقف بيان بروكسل، إلا انه ذهب خطوة أبعد مما ذهب إليه البيان الأخير ((وذلك بتعهد أوروبا الغربية بعمل كل ما تستطيعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وإنجاح مؤتمر جنيف، والاعتراف بالأمم المتحدة مشرفاً على مؤتمر جنيف، وليس الدولتين الكبريين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، نزولاً على ما يريده العرب بهذا الصدد))[١٦٩].

ويلاحظ هنا أن المجموعة الأوروبية حاولت من خلال بيان كوبنهاجن تحدي الاستفراد الروسي – الأمريكي بمجريات الصراع في المنطقة، والمشاركة في عملية التسوية بفاعلية، إلا أن الموقف الأوروبي العام حاول اقتحام آليات عملية التسوية ولم يحاول في المقابل تبني مواقف محددة إزاء قضايا الصراع مما جعله في إطاره العام يدور في فضاء العموميات غالباً.

وقد كان لفرنسا وبريطانيا دور كبير في التحولات التي شهدها الموقف الأوروبي العام، وهو ما سنعرض له فيما يلي كل على حدة.

أولاً: الموقف الفرنسي

مارست بريطانيا وفرنسا منذ اندلاع حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ ضغوطاً على دول المجموعة الأوروبية، بلغت ذروتها خلال الاجتماعات العادية للتعاون السياسي بين دول أوروبا والتي عقدت في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، حيث أصدرت المجموعة نداءً لوقف اطلاق النار كخطوة اولى لبداية مفاوضات حقيقية لتطبيق القرار ٢٤٢. غير أن هذا النداء الأوروبي مرّ دون أن يثير اهتماماً كبيراً بالرغم من مضمونه[١٧٠]. وكانت فرنسا وبريطانيا تدعوان أعضاء المجموعة إلى اتخاذ ((موقف حيادي، وكان هذا الموقف يتطلب أن تفصل أوروبا نفسها عن سياسة الولايات المتحدة وعن مساندة إسرائيل)) [١٧١].

ولذلك، لم تساند بريطانيا وفرنسا الولايات المتحدة في رفض مبادرة الرئيس السادات الداعية إلى إرسال قوات سوفيتية-أمريكية للحفاظ على وقف اطلاق النار في

سيناء [١٧٢]، غير أنه في بيان كوبنهاجن أوضحت فرنسا ((التي كانت حريصة على دور أوروبي في التسوية، أنه لا يمكن الذهاب أبعد من موقف بيان ٦ تشرين الثاني / نوفمبر الذي كان قد تم التوصل إليه بعد مساومات شديدة. كما ظلت أوروبا بعيدة عن مؤتمر جنيف الذي عقد بعد مؤتمر قمة كوبنهاجن بأسبوع واحد)) [١٧٣].

والواقع، أن المواقف الفرنسية الإيجابية نوعاً ما مقارنة مع دول الجماعة الأوروبية الأخرى حيال القضية الفلسطينية لم تستطع أن تتحول إلى مواقف عملية حاسمة، بل أن فرنسا وعلى عكس موقفها مع ديجول خلال أزمة أيار / مايو-حزيران / يونيو سنة ١٩٦٧ حين طرحت نفسها كوسيط بين طرفي الصراع اعترفت في واقعية كبيرة بحدود دورها وقلة تأثيرها بالمقارنة بالقوتين العظميين. ولم تجد مطالب وزير الخارجية الفرنسي بضرورة أتباع بيان الدول التسع الذي صدر في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ بعمل حازم ((من خلال وجود فرنسا وبريطانيا كعضوين دائمين في مجلس الأمن)) [١٧٤] نفعاً.

لقد أرادت فرنسا أن يكون لها دور في العملية السلمية في المنطقة ((لأن ذلك سيزيد من دورها فيها، وبالتالي تستطيع الحفاظ على مصالحها)) [١٧٥]، مما دفعها مثلاً إلى التحفظ على زيارة الرئيس السادات للقدس، إذ أعلن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان أن ((أي سلام لا يكون شاملاً، لن يكون سلاماً في الشرق الأوسط، وسلام شامل يعني أن يكون مقبولاً من جميع الأطراف المعنية وأن يكون عادلاً)) [١٧٦]. غير أن محدودية قدراتها في مواجهة سياسة الاستقطاب الدولي داخل المنطقة وجهود كيسنجر لعزل أي طرف غير الطرف الأمريكي عن الأحداث حال دون أن تتمكن فرنسا من تحقيق هذه الرغبة، بل أن الدبلوماسية الفرنسية أخذت ((تهتم أكثر فأكثر بإبراز الدور الأوروبي في الشرق الأوسط ولم تعد تتحدث عن الموقف الفرنسي المستقل عن الموقف الأوروبي العام، لكي تعطي لنفسها ثقلاً في الساحة الدولية واستمرت في اتصالاتها الأوروبية من أجل إقناعها، باتخاذ موقف سياسي موحد من القضية الفلسطينية)) [١٧٧]، إلاّ أن تعارضاً أساسياً كاد يقع بين تحفظات فرنسا على السياسة الأمريكية، وبين الموقف الأوروبي العام منها. فعلى سبيل المثال، كانت

دبلوماسية كيسنجر ((تلقى ترحيبا عاما من دول الجماعة – باستثناء فرنسا التي تحفظت على دبلوماسية الخطوة – خطوة، فلقد أكدت أن تأييدها لها إنما يتوقف على مدى كونها خطوة حقيقية نحو التسوية الشاملة))[١٧٨].

لقد خطت فرنسا خطوات جريئة في تطبيق مقولة الرئيس جورج بومبيدو ((يجب أن يفهم أن سياستنا مبنية على أساس مصالح فرنسا وليس لخدمة إسرائيل)) [١٧٩]. ومن بين هذه الخطوات، الاجتماع الذي عقده رئيس وزراء فرنسا جان سوفانيارج مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في مقر السفارة الفرنسية في بيروت في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤، والذي كان بمثابة اعتراف فرنسي غير مباشر بالمنظمة[١٨٠]، وفيه أيدت فرنسا الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وضرورة اشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف كشرط لتحقيق تسوية عادلة[١٨١] ومع ذلك فقد كانت فرنسا تضطر للترحيب بإنجازات الولايات المتحدة في المنطقة مع تكرار عبارات التحذير أو التذكير بثوابتها تجاه الصراع [١٨٢].

ففرنسا لم تكن مؤيدة للاستفراد الأمريكي بالمنطقة، غير أنها كانت غير قادرة على ممارسة دور منفرد مستقل في المنطقة ولا على جذب المجموعة الأوروبية إلى موقفها مما حد كثيرا من التأثير الفرنسي على الأحداث في المنطقة.

ولقد اختفت قضية القدس تقريبا من المواقف الفرنسية المعلنة خلال هذه الفترة، غير أن تأكيدات المسؤولين الفرنسيين المتكررة حول ((حق الدول العربية استعادة سلامتها الإقليمية بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة كافة)) [١٨٣]، تشير إلى ثبات موقفهم من شرقي القدس باعتبارها أرضا محتلة، مع عدم ظهور دلائل تشير إلى تبدل موقفهم من تدويل المدينة.

ثانيا: الموقف البريطاني

خلال هذه الفترة من فترات الصراع العربي-الإسرائيلي، شعر الأوربيون وخاصة بعد حرب عام ١٩٧٣ أنه ((لم يكن ثمة سبب حقيقي يدعوهم إلى مساندة سياسة أمريكية تقوم على أساس غير منطقي هو أن الولايات المتحدة التي يقطنها ستة ملايين من اليهود، تسمح لتعلقها العاطفي بدولة إسرائيل أن يطغى على مصالحها هي ومصالح

أوروبا الاقتصادية في العالم العربي)) [١٨٤]. وقد بذلت بريطانيا، كما أشـرنا، جهوداً كبيرة من أجل صياغة موقف أوروبي أكثر استقلالاً عن الولايات المتحدة. غير أن العلاقات البريطانية – الأمريكية الوطيدة منذ منتصف الستينيات، وافتقاد بريطانيا القوة والنفوذ اللازمين لصياغة سياسة مستقلة تجاه واحدة من أعقد الصراعات، وفي منطقة حساسة جداً في العالم كان بمثابة الكابح لتطور موقف بريطاني مستقل عن الموقف الأمريكي. فبالرغم من أن بريطانيا قد رفضت طلب كيسنجر بالدعوة في مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار، منسجمة مع موقف الرئيس المصري أنور السادات آنذاك[١٨٥]، كما أنها مثل فرنسا لم تساند الولايات المتحدة في رفض مبادرة الرئيس السادات الداعية إلى إرسال قوات سوفيتية – أمريكية للحفاظ على وقف إطلاق النار في سيناء[١٨٦]، إلا أنها في المقابل، رحبت بدبلوماسية كيسنجر لتسوية الصراع في المنطقة[١٨٧]. فقد كانت الحكومة البريطانية حريصة جدا، ومتحفظة فيما يختص بالأمور المتعلقة بالنزاع العربي – الإسرائيلي. فبريطانيا، على النقيض من فرنسا، لم تكن ترغب في أن تلعب دورا نشيطاً في الوصول إلى تسوية، بل ظلت تفضل أن يأتي أسلوب كيسنجر في سياسة الخطوة – خطوة ببعض النتائج المفيدة. ولذلك لم تسع بريطانيا إلى محاولة اقتحام المبادرات السياسية المعروضة، وانتظرت إجماع كل أطراف الصراع على دورها قبل أن تسهم في هذه التحركات[١٨٨].

وبالرغم من وعد قدمه رئيس الوزراء البريطاني ويلسون في خطاب ألقاه أمام جمعية أصدقاء إسرائيل في حزب العمال البريطاني بأن يتدخل لمصلحة اليهود السوفييت وحقهم في الهجرة، ومظاهر أخرى بذلها المسؤولون البريطانيون لإقناع إسرائيل بصداقتهم للدولة العبرية، إلا أن إسرائيل كانت ((مضطربة حيال الموقف البريطاني من القضية الفلسطينية خلال سنة ١٩٧٥)) [١٨٩].

واتساقاً مع ما سبق، نستطيع أن نخلص إلى القول بأنه لم يطرأ أي تغير على الموقف البريطاني المعلن من القدس باعتبار الشطر الشرقي من المدينة أرضاً محتلة، فيما استمر الغموض تجاه الشطر الغربي من المدينة والذي تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٤٨. فبريطانيا ظلت طوال المرحلة السابقة تدعم قرار التدويل وتؤيده غير أنها لم

تحاول تأكيد موقفها هذا خلال هذه المرحلة من الصراع، واكتفت بالتفاعل مع مشروعات التسوية المقترحة دون إعلان موقف محدد من قضايا الصراع بما فيها قضية القدس.

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٧٨ـ١٩٩١

شهدت هذه الحقبة تأرجحا في الموقف السياسي لدول المجموعة الأوروبية جسد حقيقة الانقسام بين دول الشمال و الجنوب. فدول الجنوب الأوروبي أخذت تبدي ميلاً أكبر ((لتفهم قضايا المنطقة والتجاوب مع مواقفها ومشاغلها))(١٩٠). وقد ظهر هذا الميل فيما يتصل بالعرب – في صورة مواقف دافئة تبنتها دول مثل فرنسا وإيطاليا و اليونان وإسبانيا من القضايا العربية، فيما بدت النزعة الأطلسية أكثر وضوحاً لدى دول الشمال مثل بريطانيا و ألمانيا.

وقد تمحور الموقف الأوروبي سياسياً حول بؤرتين، شكلت أولاهما إنجلترا و ألمانيا واللتان تركز موقفهما على وجوب أن ينشغل الأوروبيون في دعم محادثات كامب ديفيد باعتبارها مدخلاً وحيداً لتسوية الصراع، فيما كانت الدول الأوروبية المتوسطة مثل فرنسا وإيطاليا و اليونان تشكل بؤرة استقطاب أخرى ترى ضرورة ((عدم مجابهة الفلسطينيين وغالبية الدول العربية المعارضة لعملية كامب ديفيد))(١٩١).

غير أن هذا التأرجح قد شهد منعطفات أظهرته وكأنه في طريقه للحسم. ولعل أبرز هذه المحطات بيان قمة البندقية الصادر في ١٣حزيران/يونيو ١٩٨٠،و الذي تضمن ما يمكن اعتباره ((انتقالة موضوعية واضحة في مسار السياسة الأوروبية الغربية الموحدة تجاه قضية الشرق الأوسط أو الصراع العربي– الإسرائيلي)) (١٩٢). غير أن هذا التطور الذي اعتبر ولا شك أساساً لمبادرات عملية، سرعان ما خبا بعد أن تمكنت واشنطن من تحجيم النبرة الاستقلالية في الخطاب الأوروبي الجماعي. وظهر هذا التحجيم بوضوح في بيان قمة بروكسل في آذار /مارس ١٩٨٣، والذي دعا إلى التوفيق بين مبادرة الرئيس الأميركي رونالد ريغان ومبادرة السلام العربية في فاس من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع. وقد اعتبر البيان ((تخلصا من مسؤولية طرح مبادرة أوروبية واعترافاً ضمنياً بالفشل في القيام بمثل هذه المبادرة))(١٩٣). ثم جاء بيان دبلن

في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٤، ليسجل مزيداً من التراجع الأوروبي تجاه قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث اكتفى بالدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية ووجوب الاعتراف المتبادل بينهما.

لكن افتضاح صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران فيما عرف بفضيحة (إيران – غيت) قد أعاد «بعض مؤشرات الحيوية إلى الدور الأوروبي الغربي في قضية الشرق الأوسط»[١٩٤]. وتمثلت هذه المؤشرات في بيان بروكسل الصادر عن وزراء خارجية دول الجماعة الأوروبية، والذي ألقى الضوء على جملة من المستجدات في الموقف الأوروبي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، في مقدمتها:

«١- تأييد أوروبا الغربية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

٢- رفض أوروبا الغربية لتوريط دولها في مبادرة جماعية تلقي عجزاً على نحو ما أسفر عنه بيان البندقية في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٠.

٣- إطار الأمم المتحدة يمثل الشرعية الدولية الخاصة في مجلس الأمن الذي يضم تمثيلا أوروبيا دائما (فرنسا – بريطانيا).

٤- الاهتمام الأوروبي الجماعي بالأوضاع الاقتصادية في الأراضي العربية المحتلة، وظروف المعيشة للسكان العرب الموجودين فيها، و المطالبة الأوروبية الجماعية باحترام حقوق الإنسان ووقف إقامة المستوطنات اليهودية فوق الأراضي المحتلة.

٥- القناعة الأوروبية الجماعية بأن جوهر التسوية السلمية مستقبلا لنزاع الشرق الأوسط يتركز في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أطراف ذلك النزاع وتطوراته»[١٩٥].

وبالرغم من تقدم الدول الأوروبية في منظورها للصراع، إلا أن الممارسة الأوروبية الموحدة «ظلت محدودة، ووقفت في المراحل الحرجة ولحظات الاختبار عاجزة عن التصرف كقوة مستقلة»[١٩٦]، بل إن هذه الدول حرصت على الابتعاد عن اتخاذ أي إجراءات قد تزعج الولايات المتحدة أو تثير إسرائيل، ما دامت السياسات الأمريكية والممارسات الإسرائيلية لا تمس المصالح الأوروبية في المنطقة. بل إن

الدول الأوروبية بشكل عام ((حاولت أن تتكيف مع الموقف الأمريكي وتتعايش معه رغم وجود تباينات في وجهات النظر حيال بعض القضايا في الصراع العربي – الإسرائيلي))[١٩٧].

وفيما يخص قضية القدس، فالملاحظ إنها لم تحظ باهتمام محدد وواضح في بيانات المجموعة الأوروبية خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١، إلا أن بيان البندقية ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٠ نص على اعتراف دول الجماعة الأوروبية بالأهمية الخاصة للقدس لجميع أطراف الصراع. وأعلنت دول المجموعة رفضها للموقف الإسرائيلي، حيث جاء في البيان ((إن البلدان التسع تعترف بالدور المهم جداً الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة إلى كل الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، فإن بلدان المجموعة تؤكد أنها لا تقبل أية مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف إلى تغيير وضع القدس وأن كل اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حق حرية الدخول إلى كل الأماكن المقدسة))[١٩٨].

ويتجلى الرفض الأوروبي للموقف الإسرائيلي من خلال التوكيد على أن دول المجموعة لا تقبل أية مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف إلى تغيير وضع القدس، مما يعني رفض جميع القرارات الإسرائيلية الخاصة بضم القدس وإعلانها عاصمة موحدة لإسرائيل. غير أنها – أي الدول الأوروبية – وافقت من ناحية المبدأ على جعل مستقبل المدينة خاضعاً للمفاوضات، إذ أشارت أن كل اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حق حرية الدخول إلى كل الأماكن المقدسة وسط تجاهل تام للقرارات الدولية الخاصة بالمدينة.

وقد أكدت المجموعة على موقفها هذا في البيانات الختامية التي صدرت عن اجتماعات اللجنة العامة للحوار العربي – الأوروبي. ولكن الجماعة عادت فأهملت موضوع القدس في الفترة اللاحقة لبيان البندقية، فلم يأت بيان آذار/مارس ١٩٨٤ بذكر للمدينة في الوقت الذي تعرضت فيه منذ عام ١٩٨٠ لمخططات بالغة الخطورة استهدفت الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. وكان من الضروري الإشارة إليها بشكل محدد وذلك في بياني دبلن (ديسمبر ١٩٨٤) ولوكسمبورج (إبريل ١٩٨٥). غير

أن الجماعة ذكرت بسياستها المعلنة تجاه المدينة في بيان البندقية في أوقات لاحقة مثلما حدث في بيان بروكسل فبراير ١٩٨٧ [١٩٩].

ويلاحظ أن الموقف الأوروبي من القدس، كان يعلن بوضوح ويعـــاد التـــأكيد عليه في كل مرة كانت دول المجموعة تتحرك باستقلالية أو تصدر إشارات عن موقفها الخاص إزاء الصراع وهو موقف لا ينطبق تماماً على الموقف الأمريكي، وهـــو مـــا يفسره ظهور القدس في بياني البندقية ١٩٨٠ وبروكسل ١٩٨٧، بينما كـــان الموقــف الأوروبي من القدس يختفي عندما تختفي النزعة الأوروبية للاستقلال في الموقف مـــن الصراع، ويصبح الدور الأوروبي مسانداً للموقف الأمريكي. ولذلك، فقد اختفت القـــدس من بيانات دبلن ١٩٨٤ ولوكسمبورغ ١٩٨٥، وهي بيانات حملت تأكيدات على دعـــم الموقف والتحركات الأمريكية دون أن تحاول إظـــهار موقــف أوروبـــي يحمــل ذات النزعات الاستقلالية تجاه الصراع التي حملتها بيانات البندقية وبروكسل السابقة.

ومع ذلك فقد نالت القدس أهميتها في الخطاب الأوروبي عام ١٩٨٩، حيث أكد بيان قمة المجلس الأوروبي التي عقدت في حزيـــران /يونيـــو ١٩٨٩ وجـــود ثلاثـــة تحفظات على خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي اســـحاق شـــامير لأجـــراء انتخابـــات للمواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وهي:

((١- ضرورة أجراء الانتخابات في ظل ضمانات كافية.

٢- أن تشمل الانتخابات القدس الشرقية.

٣- أن تكون جزءاً من تسوية شاملة))[٢٠٠].

كما تناول وزير الخارجية الايرلندي - في خطاب ألقاه باسم دول المجموعـــة أمام الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٨٩ - الصراع العربي - الإسرائيلي، فأشار إلى ((ادراك الدول التسع (الأوروبية) للأهمية التي تعلقـــها أطـــراف النزاع على مسألة القدس، وأضاف أن أي اتفاق بشأن وضع المدينة ينبغـــي أن يضـــم وصول الجميع إلى الأماكن المقدسة. كما أعلن عن عدم قبول دول الجماعة لأي مبادرة من طرف واحد ترمي إلى تعديل الوضع القانوني للمدينة))[٢٠١].

ويلاحظ في هذا الخصوص أن حديث الوزير الايرلندي قـــد كـــرر الموقــف

الأوروبي المعلن في قمة البندقية من قضية القدس. كما يلاحظ أنه جاء في عام ١٩٨٩، وخلال الفترة التي شهدت تأجج المواجهات الشعبية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في إطار الانتفاضة التي أعادت تسليط الضوء على ضرورة تحرك المجتمع الدولي لمعالجة الوضع المتفجر في المنطقة.

ونعرض، فيما يلي، للموقفين الفرنسي والبريطاني باعتبارهما أكثر مواقف الدول الأوروبية أهمية فيما يتعلق بقضية القدس.

أولاً: الموقف الفرنسي.

لم يخرج الموقف الفرنسي عن الإطار الأوروبي خلال هذه الفترة، غير أنه شهد تحولاً مع وصول الرئيس فرانسوا ميتران إلى كرسي الرئاسة في آذار / مارس ١٩٨١. فلقد كان الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان يشكل امتداداً لسياسات الرئيسين السابقين ديجول وبومبيدو العربية. وتجسدت هذه السياسة بتحفظ فرنسا على زيارة السادات للقدس وعدم ترحيبها بمفاوضات كامب ديفيد، لأنها شعرت بأنها قد أضحت خارج الحلبة السياسية في المنطقة، ولأنها لم ترغب في تأييد عملية سلام عارضتها معظم الدول العربية. وقد ظلت فرنسا في عهد ديستان تشدد على ضرورة الوصول إلى حل شامل عن طريق المؤتمر الدولي[٢٠٢].

ولعل فرنسا كانت المحرك الرئيسي لإصدار بيان البندقية والتأكيد على سياسة أوروبية مستقلة إزاء الصراع. أما في عصر ميتران المعروف بميله نوعاً ما لإسرائيل، فقد أخذ الموقف الفرنسي يقترب أكثر فأكثر من الموقف الأمريكي، مما أثر على قدرة أوروبا ككل في صياغة مبادرات والتحرك المستقل بعيداً عن الإطار الأمريكي، وعلى موقف فرنسا من قضية القدس.

بل إن زيارة الرئيس ميتران لإسرائيل وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلية[٢٠٣] قد شكل تحولاً ضمنياً في الموقف الفرنسي من قضية القدس، وهو تحول يمكن أن يرقى إلى حد الاعتراف الضمني بالمدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة للدولة العبرية، كما أنه موقف يتناقض مع موقف فرنسا عندما حذرت إسرائيل عام ١٩٨٠ من «الاستمرار في خططها لإعلان القدس عاصمة لها،

لأنها بذلك تكون قد تجاهلت إرادة المجتمع الدولي)) [٢٠٤].

لذلك، فقد دعمت فرنسا خلال فترة حكم ميتران اتفاقات كامب ديفيد، ورفضت كل مبادرة أوروبية ((إن لم تكن ناجمة عن طلب جميع أطراف الصراع)) [٢٠٥]، واختفت القدس من الخطاب السياسي لفرنسا لأن اثارة القضية كان يعني إما انقلابا في الموقف الفرنسي من المدينة مما قد يسيء إلى علاقات فرنسا مع العالم العربي، وإما تأكيداً على المواقف السابقة الرافضة للموقف الإسرائيلي مما كان سيتعارض مع توجهات ميتران السياسية تجاه إسرائيل.

ومع ذلك، فقد تبنت فرنسا القرارات التي أصدرها مجلس الأمن لإدانة الممارسات الإسرائيلية في القدس خلال هذه الفترة ومنها القرارات أرقام ٤٥٢، ٤٦١، ٤٧٦، ٤٧٨، ٦٧٢، ٦٨١ التي سبق أن عرض لها التحليل.

ثانياً: الموقف البريطاني.

لم يشهد الموقف البريطاني من قضية القدس تحولات مهمة خلال الفترة محل الدراسة، كما أنه لم يخرج عن إطار الموقف الأوروبي المشار إليه، إلا أن اللورد كرادون – مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة في ذلك الوقت والذي صاغ مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ –، اقترح في أيار / مايو ١٩٧٨ مشروعا للسلام دعا فيه إلى ((تقسيم مدينة القدس إلى قدس عربية وأخرى إسرائيلية وبدون أية حواجز بينهما)) [٢٠٦].

ومن المرجح أن خطة كرادون قد لقيت ترحيباً من أوساط في الحكومة البريطانية وإن لم تكن الحكومة قد تبنتها رسمياً. كما يلاحظ أن اللورد كرادون لم يحدد ملامح القدس العربية، ولم يحددها بالشطر الشرقي المحتل عام ١٩٦٧، مما قد يعد مؤشرا على إمكانية تطور الموقف البريطاني المؤيد لإخضاع مستقبل المدينة لمفاوضات عربية – إسرائيلية، غير أن هذا المؤشر لم يجد صدى له في المواقف الرسمية للحكومة البريطانية خلال هذه الفترة.

وإضافة إلى ما تقدم، فقد شاركت بريطانيا فرنسا في تأييدها لجميع القرارات الخاصة بالقدس التي أصدرها مجلس الأمن مثل القرارات أرقام: ٤٥٢، ٤٦١، ٤٧٦،

٤٧٨، ٦٧٢، ٦٨١.

المطلب الرابع: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٩١ـ ٢٠٠٢

في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية وبروز الولايات المتحدة كقطب عالمي وحيد، بدت الدول الأوروبية غير راغبة في تحدي النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط أو حتى المغامرة بصدام مع السياسية الأمريكية في هذه المنطقة[٢٠٧]. وقد ظهرت هذه التوجهات واضحة خلال مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، حيث أشار وزير الخارجية الهولندي "هانزفان دين بروك" في كلمة ألقاها نيابة عن المجموعة الأوروبية إلى موافقة المجموعة على التصور الأمريكي لعملية السلام، وتعهد بدعم المجموعة لكل الأطراف خلال المفاوضات[٢٠٨]. وكان موقف دول المجموعة إزاء عملية السلام ينطلق من حقيقة أن ((أكبر المشاكل التي تواجه السلام في عملية المفاوضات هي التغلب على عدم الثقة بين الأطراف وخلق أسس أكثر قوة لمفاوضات ذات معنى))[٢٠٩]، لذا فقد اهتمت الجماعة الأوروبية شأنها شأن الولايات المتحدة بإطار العملية السلمية أكثر من اهتمامها بتفاصيلها أو بالمشروعات المطروحة لتسوية مركبات الصراع.

غير أن ثمة فرقاً أساسياً قد ظهر بين الموقفين الأوروبي والأمريكي إزاء العملية السلمية خلال السنوات التالية. وقد تمثل ذلك في أن الجماعة الأوروبية قد أعطت الأولوية للأراضي ثم للسلام ثم للأمن[٢١٠].

غير أنهم – أي الأوروبيين – لم يحاولوا العمل على تجاوز السلبيات الناشئة من مماطلة الإسرائيليين في العملية لقناعاتهم أن ((مثل هذه العملية تستغرق فترة طويلة من الزمن))[٢١١]. وقد ظهر الفرق بين الموقفين الأوروبي والأمريكي في موضوع القدس والاستيطان بشكل خاص، إذ أكد ((المسؤولون في دول الجماعة أن النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية يعتبر نشاطاً غير مشروع وأنه يدمر عملية السلام))[٢١٢]. ومن هذا المنطلق، فقد أيدت دول الجماعة في مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يدين قيام إسرائيل بمصادرة ٥٣ هكتارا من أراضي شرقي القدس في أيار / مايو ١٩٩٥.

كما قام مبعوثون أوروبيون فرادى ومجتمعين بزيارات تضامن إلى بيت

الشرق الفلسطيني في القدس – على الرغم من احتجاجات إسرائيل المتكررة – للتعبير عن تضامنهم مع الموقف الفلسطيني ورفض قرار الضم الإسرائيلي. وخلال انتفاضة الأقصى كان للموقف الأوروبي دورا مهماً في إعادة الأطراف المختلفة –الفلسطينية والإسرائيلية– إلى طاولة المفاوضات، مع الإشارة إلى الموقف الاستفزازي من قبل أرئيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال زيارته إلى الأقصى الشريف ومما سببته من اندلاع الانتفاضة الباسلة، حيث أشار المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط (ميغل انخيل موراتينوس) "أنني أشعر بحزن كبير لرؤية جميع مساعي السلام تزول بفعل استفزازي يحدث دوامة من العنف في الأراضي الفلسطينية"(٢١٣)، في إشارة إلى زيادة شارون للأقصى. وقد تبنى الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة فكرة حل قضية القدس عن طريق المفاوضات متناسيين قرارت الشرعية الدولية المتعلقة بذلك. ونعرض، فيما يلي، لمواقفي كل من فرنسا وبريطانيا من قضية القدس لما لهما من أهمية في العالم العربي كما بينا سابقاً.

أولاً: الموقف الفرنسي.

أيدت فرنسا شأنها في ذلك شأن بريطانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ وما أفرزته من اتفاقات على المسارين الفلسطيني والأردني، غير أنها حاولت لاحقا انتهاج سياسة أكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً عقب فوز جاك شيراك في الانتخابات الرئاسية ومحاولته إحياء السياسات الديغولية في المنطقة من جديد.

وكان رئيس الوزراء الفرنسي السابق ادوارد بلادور قد حاول السير على خطا مرشحي الرئاسة في الولايات المتحدة عن طريق فتح ميدان التنافس على أصوات اللوبي اليهودي في فرنسا، إذ أعلن في نيسان / إبريل ١٩٩٥ – خلال حديث أجرته معه محطة إذاعية لليهود في فرنسا – أن ((حق اليهود في مدينة القدس هو أكبر بقليل من حق غيرهم فيها)) (٢١٤)، وهو ما اعتبر تغييرا باعثا على القلق لدى العرب(٢١٥).

غير أن الخارجية الفرنسية قد عادت وأكدت لاحقاً أن ((موقف دولتها بشأن قضية القدس لم يطرأ عليه أي تغيير، فهو موقف ثابت يقوم على أساس عدم اعتراف

فرنسا بقرار إسرائيل بضم مدينة القدس الشرقية والذي عُرف " بالقانون الأساسي " لعام ١٩٨٠)) (٢١٦)، مؤكدة أن " بلادور" تحدث بصفته الشخصية لا بصفته رئيسا للوزراء فرنسا(٢١٧).

ويلاحظ أن هذا الرد قد صدر عن وزارة الخارجية التي كان يشرف عليها الان جوبيه المقرب جدا من سياسات شيراك الديغولية. وقد أثبت الديغوليون تمسكهم بهذا الموقف لاحقاً، حيث أيدت فرنسا مشروع قرار مجلس الأمن الخاص بإدانة قرار إسرائيل مصادرة أراض في شرقي القدس، غير أن الفيتو الأمريكي قد أحبط صدور القرار(٢١٨).

ولا شك أن الاستفراد الأمريكي في المنطقة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد حالا في واقع الأمر دون أن يتمكن شيراك من انفاذ سياساته الشرق أوسطية المخالفة غالبا للاستفراد الأمريكي وسياسات إسرائيل. فعلى سبيل المثال، أطلقت فرنسا حمله إعلامية ودبلوماسية للتعبير عن إصرارها على زيارة بيت الشرق خلال جولة لوزير الخارجية الفرنسي هيرفيه دوشاريت في المنطقة في تموز / يوليو ١٩٩٦. وأعلن وزير الخارجية الفرنسي أنه يعتزم الاجتماع بمسؤولين من سلطة الحكم الذاتي في المقر. غير أن هذه الحملة سرعان ما تراجعت وانتهت بأن ((عقد دوشاريت لقاء فرنسياً – فلسطينياً في القنصلية الفرنسية في القدس الشرقية)) (٢١٩). وبهذا، تكون الولايات المتحدة وإسرائيل قد نجحتا في أن تهمشا محاولة من محاولات السياسة الفرنسية للاستقلال عن الموقف الأمريكي من الصراع في الشرق الأوسط ((حين وضعت فرنسا أمام خيارات دقيقة وصعبة أقلها تراجع دوشاريت عن زيارة بيت الشرق مقابل الابقاء على هوامش للدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط ... وأشارت مصادر فلسطينية ... إلى حدوث صفقة فرنسية –إسرائيلية تقضي بإلغاء زيارة الوزير الفرنسي لبيت الشرق في مقابل تفضيل الدور الفرنسي في لجنة المراقبة الخاصة في جنوب لبنان))(٢٢٠). وأكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك في خطابات عدة ألقاها أثناء زياراته إلى منطقة الشرق الأوسط على((ضرورة إيجاد اتفاق عادل متوازن بين كل الأطراف المعنيين حول الوضع النهائي للأرض الفلسطينية، وذلك على أساس محورين هما: مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى مثل هذا الاتفاق أن يتناول القضايا الأكثر صعوبة كقضية القدس)) (٢٢١). أما

المحور الثاني لموقف فرنسا من القدس، فهو رفضها أن يكون الحل ((دينيا وحسب أو وطنيا وحسب)) [٢٢٢]، وقد شدد – أي هذا الموقف الفرنسي – وأن كان على ضرورة الحفاظ على تعددية المدينة للحفاظ على هويتها الفريدة، وعلى ضرورة ضمان وصول جميع المؤمنين لها، ((كما يتعين أن تندرج أي فكرة سيادة، أيا كان مصدرها، في إطار تسوية تتم بالتفاوض، وفق ما نصت عليه اتفاقات اوسلو، وعلى هذه التسوية أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات وحقوق جميع الأطراف المعنية))[٢٢٣].

وبقي الموقف الفرنسي على حاله، حيث ترك أمر حل قضية القدس ضمن المفاوضات والاتفاقيات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبهذا الصدد صرح وزير الخارجية الفرنسي (هو بير فيدرين) حول موقف فرنسا من القدس مستقبلا بأن من المهم " هو امكانية إيجاد فكرة تسمح بالتوصل إلى اتفاق...ورأى أنه مهما كانت الأهمية الحقيقية والرمزية للقدس فلا احد يفهم كيف أن هذه المسألة وحدها يمكن أن تعطل السلام في الشرق الأوسط"[٢٢٤]. وهذا أيضا بدوره يشير إلى أن مسألة القدس كغيرها من المسائل يجب أن لا تعطل قطار التسوية، ويجب أن تحل عن طريق المفاوضات.

وبعد انتفاضة الأقصى المباركة كان لفرنسا مواقف تميزت عن غيرها وكانت في طليعة الدول التي حملت من دون مواربة زعيم حزب الليكود اليميني ورئيس وزراء إسرائيل أريل شارون مسؤولية أعمال العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وانتقد الرئيس الفرنسي جاك شيراك الاستفزاز غير المسؤول الذي أدى إلى انفجار كان من الممكن توقعه، في إشارة إلى زيادة شارون إلى الحرم القدسي لكن من دون تسميته[٢٢٥].

وقد عبر مساعد المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية (برنار فاليرو) عن موقف فرنسا الاخير تجاه القدس والأماكن المقدسة " بأن فرنسا تأمل في مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في إيجاد صيغة للتوفيق بين مختلف المصالح والمقاربات حول القدس والأماكن المقدسة"[٢٢٦].

والواقع، أنه باستثناء هذا الحماس في التعبير عن الموقف ومحاولات رسم دور اكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط، فإن الموقف الفرنسي من القدس يعد مشابها جدا للموقف البريطاني الذي سيتم الإشارة إليه لاحقا والذي سنعرض لتطوره فيما يلي

وخلال الفترة محل الدراسة.

ثانياً: الموقف البريطاني.

أيدت بريطانيا بشدة انطلاق عملية التسوية في المنطقة(٢٢٧)، وإن ظل دورها محصوراً في تشجيع الجهود الأمريكية. غير أن الموقف البريطاني من قضية القدس لم يشهد تغييراً ذا قيمة باستثناء اعتمادها المفاوضات بين سلطة الحكم الذاتي وإسرائيل وسيلة لحسم مستقبل المدينة المقدسة دون اعطاء اعتبار كبير لقرارات الشرعية الدولية بشأنها. ففي رسالة بعث بها وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جيرمي هانلي إلى اللورد هيلتون عضو مجلس اللوردات ردا على رسالة له بشأن الموقف البريطاني من القدس، أكد الوزير البريطاني أن ((الحكومة البريطانية تعتقد اعتقاداً راسخاً بوجوب عدم عمل أي شيء من شأنه استباق محادثات الوضع النهائي (بين الفلسطينيين والإسرائيليين) حول القدس)) (٢٢٨).

وأضاف الوزير المذكور ((أن بلاده شأنها شأن بقية دول الاتحاد الأوروبي تعتبر "بيت الشرق" مركزا مهما للنشاط الفلسطيني في القدس... فهناك زيارات منتظمة يقوم بها وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي أو مساعدوهم له، وأنا شخصيا قمت بزيارته في كانون ثاني/ يناير الماضي، كما يقوم القناصل العامون ومسؤولون آخوون لدول الاتحاد بزيارات متكررة له)) (٢٢٩). وتقول بريطانيا ان سياستها من بيت الشرق بقيت ثابتة لم تتغير، وأن زيارته((تنبع من المحافظة على موقف الاتحاد الأوروبي الأساسي من وضع مدينة القدس)) (٢٣٠)، مشيرة إلى أن المسؤولين البريطانيين ملتزمون بالاتفاق ((بعدم التحدث حول أمور السلطة الفلسطينية هناك))(٢٣١). وحسب الرسالة ذاتها، فإن بريطانيا: ((ترفض مزاعم إسرائيل بأن القدس هي عاصمة موحدة ودائمة لها))(٢٣٢). ومؤدى ذلك أن بريطانيا ظلت ترى أنه ((يجب على الطرفين أن لا يقوما بتغيير أي وضع للمدينة حتى المحادثات النهائية))(٢٣٣). وبعبارة أخرى، فإن الموقف البريطاني يتلخص – في مجملة – على النحو التالي:

١- عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على شرقي القدس، حيث اشار الوزير في رسالته إلى أن ((حق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية قد تم ضمانه)) (٢٣٤).

٢- رفض قرار الضم الإسرائيلي للقدس واعتبارها عاصمة موحدة للدولة العبرية.

٣- اعتماد المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة وسيلة لتحديد مستقبل المدينة، وتأكيد التخلي عن قرار تدويل القدس الصادر عام ١٩٤٧.

٤- دعم المطلب الفلسطيني بالسيادة على شرقي القدس، وهو ما وجد له تعبيرا في زيارات مبعوثي الاتحاد الأوروبي إلى بيت الشرق الفلسطيني.

٥- رفض نقل السفارة البريطانية إلى القدس، حيث قال هانلي في رسالته المشار اليها: ((سفارتنا تقع في تل أبيب. ونحن نعمل عن كثب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي من أجل صيانة هذا النهج)) [٢٣٥].

التحول الذي شهده الموقف البريطاني تجاه قضية القدس اذن يتمثل في ((الاعتراف بالوضع القائم في السيطرة الإسرائيلية على القدس الغربية، مع اعتبار السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية غير قانونية)) [٢٣٦]. وقد أكد على هذه المعطيات وعلى ضرورة حسم الخلاف حول المدينة بالتفاوض وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني جيرمي هانلي الذي قال إن: ((مستقبل القدس يجب أن يحدد من خلال مباحثات سلمية بين الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي) وأن أي خطوات من شأنها تغيير وضع القدس أمر غير مرغوب ولا يساعد على اتمام عملية السلام)) [٢٣٧].

وقد لوحظ بأن الموقف البريطاني في هذه المرحلة ركز على ربط دور الأردن التاريخي والديني في قضية القدس، حيث أكد في هذا الصدد وزير الدولة للشؤون الخارجية (بيترهين) وبالتحديد يوم الثلاثاء ٢٠٠٠/٨/٢٢ على أهمية اشراك الأردن في المفاوضات الإسرائيلية –الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي بين الجانبين وقال[٢٣٨] أنه من المهم ان يشرك الأردن بصورة وثيقة في هذه المفاوضات.. وان الأردن له صلات تاريخية ودينية بالقدس... مشيرا إلى ان القدس واللاجئين هما أصعب قضيتين في مفاوضات الحل النهائي. وهذا التصريح يشير أيضا إلى أن الموقف البريطاني يحيل موضوع القدس إلى المحادثات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ويبتعد في ذلك عن اعتماد قرارات الشرعية الدولية التي نادت بها بريطانيا ومعظم دول العالم في السابق. ولتأكيد حل قضية القدس من خلال المفاوضات صرح ناطق

باسم الخارجية البريطانية " بأننا مع كل ما من شأنه أن يكون اتفاقــــا بيـــن الأطـــراف المتنازعة في شأن المدينة ولا نريد على الاطلاق جعلها بؤرة للصراع"(٢٣٩).

وهكذا وافق البريطانيون على إحالة موضوع القدس إلى المحادثات وعـــدم اعتمـــاد قرارات الشرعية الدولية أساس لحل المشكلة كما كان موقفهم في السابق.

ولم تحاول بريطانيا اتخاذ موقف جديد أو إجراء تعديلات على هذا الموقف فـــي أي اتجاه لاهتمامها بإطار التفاوض العام من ناحية، ومن ناحية أخرى لعدم رغبتها فـــي دعم موقف أي طرف على حساب طرف آخر مما سيلحق بسياستها في المنطقة ضـــررا دون طائل في ظل تراجع تأثيرها على أطراف الصراع المباشرة وعدم قدرتها انفـــاذ أو دعم توجهاتها في ظل السيطرة الأمريكية الكاملة على مجريات الأحداث السياسية فيمـــا يخص عملية التسوية.

هوامش الفصل الثاني

١. وزارة الإعلام الأردنية (دائرة المطبوعات والنشر): معركة السلام وثائق أردنية، ١٩٩٤، ص١١٤-١٢٥.

٢. د. فاروق صيتان الشناق: القدس في الشرعية الإسلامية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١ ص٣٦-٣٨.

٣. اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرة القدس، عمان، الأمانة العامة، العدد ١٩٩٦/٣، ص١٤.

٤. المرجع السابق، ص١٦.

٥. المرجع السابق، ص٢٠.

٦. Bondeault , Jody & Salaam , Tysser (Official Statement , The Status Of Jerusalem) , P38.

٧. Ibid , P 32.

٨. لمزيد من التفاصيل حول المشروع أنظر: منير الهور، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص٧٣-٧٤.

٩. اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد ٩٦/٣، مرجع سابق، ص٢١.

١٠. هالة سعودي، (السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي)، ط٢، ص٢٣٨.

١١. نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد ٩٦/٣، مرجع سابق، ص٢١.

١٢. مركز التخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية، (المواقف الأمريكية من قضية القدس ١٩٤٧-١٩٩٣)، ص٨.

١٣. المرجع السابق، ص٩.

١٤. دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط،ص ٦٠-٦١.

١٥. لمزيد من التفاصيل انظر: هالة سعودي، مرجع سابق، ص٢٢٤ - ٢٤١.

١٦. منظمة التحرير الفلسطينية، المواقف الأمريكية من قضية القدس، ص٩.

١٧. لمراجعة نصوص القرارات أنظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن النزاع العربي - الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٢٦٠-٢٦٣.

١٨. منظمة التحرير الفلسطينية، المواقف الأمريكية من قضية القدس، مرجع سابق، ص١٠.

١٩. المرجع السابق، ص١٠.

٢٠. هالة سعودي، مرجع سابق، ص٢٤٢.

٢١. المواقف الأمريكية من قضية القدس، مرجع سابق، ص١١.

٢٢. Kissinger, Henry,The White House yearse, , p 355

٢٣. يروي كيسنجر في مذكراته أنه قال لاسحاق رابين -وكان الأخير سفيرا لإسرائيل في واشنطن- خلال أول لقاء بينهما يوم ٤ آذار/ مارس ١٩٦٩ إن "نصيحتي الخاصة لإسرائيل ان تبلور وتشكل مشروعها الخاص حتى تتمكن الولايات المتحدة من قياس أي تقدم بالنسبة لعملية السلام" Ipid , p .355.

٢٤. محمد الأطرش، (السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٧٣ – ١٩٧٥)، ص١٧.

٢٥. دان تشيرجي، مرجع سابق، ص١٠٠.

٢٦. المرجع السابق، ص٩٣.

٢٧. William, R, Polk, (The United States and the Arab World), p 296.

٢٨. لمعرفة بنود المبادرة وفلسفتها انظر: منير الهور، وطارق الموسى،مرجع سابق، ص١١٧-١٢٠، وكذلك Ibid , pp 396-399

٢٩. منير الهور، وطارق الموسى، مرجع سابق، ص١١٨.

٣٠. Zunes, Stephen ,(U.S. Policy Towards Jerusalem), Middle East Policy, 1994, P.85.

٣١. Kissinger, Henry, (Years of Upheaval) , Little, P. 686.

٣٢. سلمان رشيد، إسرائيل والتسوية، ص٣٥.

٣٣. كميل منصور، الولايات وإسرائيل العروة الاوثق، ص١٤٨-١٤٩.

٣٤. Sadid, Mohammed k,The United States and The Palestinians , p. 100.

٣٥. المرجع السابق، ص١٤٩.

٣٦. محمد الاطرش،السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، ص٢١.

٣٧. المرجع السابق، ص٥٠.

٣٨. توفيق أبو بكر، (الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني)، ط٢، ١٩٨٧، ص٢١٨ .

٣٩. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الله العرقان، قضية القدس في التسوية السلمية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

٤٠. توفيق ابو بكر، المرجع السابق، ص٢١٨.

٤١. Quandt, William: (Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict)p.40-

٤٢. Bandeavlt Jody * Salaam Tyosser, op,cit, p40.

٤٣. Ibid, P.40.

٤٤. Ibid, P.40.

٤٥. دان تشيرجي، مرجع سابق، ص١١٣.

٤٦. المرجع السابق، ص١١٣.

٤٧. حسن نافعة، (مصر والصراع العربي-الإسرائيلي)، مرجع سابق، ص٢١٣.

٤٨. محمد الازعر، (مستقبل قضية القدس)، مجلة قضايا استراتيجية، ص١١.

٤٩. أحمد الملا، (قضية القدس)، ص٥١.

٥٠. فؤاد سعد،(الموقف الأمريكي وقضية القدس)، ص١٥٤.

٥١. صحيفة القبس الكويتية، الكويت، ٤ آذار / مارس ١٩٨٠، ص١.

٥٢. وحيد عبد المجيد، (إدارة ريغان الثانية)، ط٣،، ص١١٧-١١٨.

٥٣. Adler, Stephan, (The United States and the Jerusalem Issue), Middle East Review, p.46 .

٥٤. Ibid, p. 46.

٥٥. منظمة التحرير الفلسطينية، المواقف الأمريكية من القدس ١٩٤٧ - ١٩٩٣، مرجع سابق، ص١٥.

٥٦. لمزيد من التفاصيل حول بنود المبادرة انظر: منير الهور، وطارق الموسى، مرجع سابق، ص٢١٥ - ٢١٦.

٥٧. المواقف الأمريكية من القدس ١٩٤٧ - ١٩٩٣، مرجع سابق، ص١٥.

٥٨. المرجع السابق، ص١٦.

٥٩. دان تشيرجي، مرجع سابق، ص٢٧٦.

٦٠. أمين مصطفى، العلاقات الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية، ص٢٥٦.

٦١. للإطلاع على نص الرسالة أنظر: Quondt , William , Ipid, p. 51.

٦٢. المواقف الأمريكية من قضية القدس ١٩٤٧ - ١٩٩٣، مرجع سابق، ص١٧.

٦٣. فؤاد سعد، المواقف الأمريكية وقضية القدس، ص١٥٧.

٦٤. وليم كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والـــنزاع العربـــي – الإســـرائيلي منـــذ ١٩٦٧، ص٣٦١.

٦٥. المرجع السابق، ص٣٦٣.

٦٦. المرجع السابق، ص٣٦٤.

٦٧. المرجع السابق، ص٣٦٤.

٦٨. المرجع السابق، ص٣٣٦.

٦٩. أقفلت الولايات المتحدة أبواب الهجرة أمام المهاجرين السوفييت في الوقت الذي أصبحت هذه الجالية تتمتع بحرية اكبر في مغادرة الاتحاد السوفيياتي، مما كان يعني توجيه تلك الهجرة نحـــو إســـرائيل، وحاول شامير التقليل من أهمية التقارير التي تحدث عن توطين اعداد ضخمة من هؤلاء المـــهاجرين في الضفة وشرقي القدس، وعندما أطلع بوش على مواقع الاستيطان الجديدة شعر أن شامير تعمـــد خداعه، لمزيد من التفاصيل انظر: Quandt , William , OP.Cit , P371.

٧٠. Ibid,p. 372.

٧١. نصير عاروري، القدس والسياسة الأمريكية، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، ٢ أيار / مـــايو ١٩٩٦، ص١٧.

٧٢. صلاح عبد الله، (حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية)، مجلة شؤون فلسطينية، ص٩١

٧٣. فؤاد سعد،الموقف الأمريكي وقضية القدس، ص١٥٨.

٧٤. صلاح عبد الله، حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، مجلة شؤون فلســـطينية، مرجـــع سابق، ص٩٥.

٧٥. غيناي ارئيل، أصدقاء مع وقف التنفيذ، يديعوت احرونوت، ٢ نيسان / إبريل ١٩٩٠ نقلا عن عبدالله صلاح، مرجع سابق، ص٩٧.

٧٦. صلاح عبد الله، حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، مجلة شؤون فلســـطينية، مرجـــع سابق، ص٩٧.

٧٧. المرجع السابق، ص٩٧.

٧٨. محمد الازعر، (مستقبل قضية القدس في ظل التسوية)، مرجع سابق، ص١٤.

٧٩. ريتشارد هاس: مستشار الأمن القومي الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكـــي جورج بوش.

٨٠. Middle east Sixth Annual Policy Conferance , The Impact of Global Development on U.S Policy in the middle east , Washington , Institve for new East 1990, p.131.

٨١. وليم كوانت، عملية السلام، مرجع سابق، ص٣٦٧.

٨٢. انظر رسالة الضمانات، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، مرجع سابق، ص٢٥٢-٢٥٤.

٨٣. Gold , Dore , The Struggle for Jerusalem is under way , The Jerusalem post Newspaper , Jerusalem ,July2.1993, P.9.

٨٤. أرونسون جيفري، (نحو عملية أوسلو جديدة)، مجلة الوسط، ص٢٤.

٨٥. المرجع السابق، ص٢٤.

٨٦. زياد أبو عمرو، (المقارنة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص٢٠.

٨٧. نقولا ناصر، (الصديق الأمريكي المقامر)، مجلة قضايا دولية، ص٣١.

٨٨. Weekly Compilation Of Presidential Document, (Washington) , xxx , 11, March 21, 1994 , P.549.

٨٩. أحمد القرعي، القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاثة القادمة، ص٢١٠-٢١١.

٩٠. نصر عاروري، (القدس والسياسة الأمريكية) صحيفة الحياة، لندن، ٢ أيار /مايو ١٩٩٦، ص١٧.

٩١. المرجع السابق، ص١٧.

٩٢. التقرير السياسي الصحفي لبعثة جامعة الدول العربية، مكتب واشنطن، عن الفترة من ٢٠/٧-٢٦/١٠/١٩٩٥، ص٣٠.

٩٣. صحيفة الاهرام، القاهرة، ١٦ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٥، ص٦.

٩٤. جريدة الدستور ١٢/٩/٢٠٠٠.

٩٥. جريدة العرب اليوم ٢٢/٣/٢٠٠٢.

٩٦. جريدة الرأي، ٣١/٧/٢٠٠٠.

٩٧. جريدة الحياة الجديدة، ٦/٨/٢٠٠٠.

٩٨. جريدة الرأي، ٢٤/٥/٢٠٠٠.

٩٩. جريدة الدستور، ١٩/١٢/٢٠٠١.

١٠٠. أسامة حرب،السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط)، مجلة السياسة الدولية، ص١٠٦.

١٠١. لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص١٠٣-١٠٦.

١٠٢. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٨٤٥.

١٠٣. المرجع السابق، ص٨٤٥.

١٠٤. طه عبد العليم، (موقف الاتحاد السوفيتي من المؤتمر الدولي)، مجلة السياسة الدولية، ص١٠٥.

١٠٥. للاطلاع على نص الرسالة انظر Dagan, Avigdor, Moscow and Jerusalem) , p. 236.)

١٠٦. دان تشيرجي، مرجع سابق، ص٢٩-٣٥.

١٠٧. طه عبد العليم، مرجع سابق، ص١٠٥.

١٠٨. لمزيد من التفاصيل والاطلاع على بنود المشروع انظر: منير الهور، و طارق الموسى، مرجع سابق، ص٧٤.

١٠٩. لمزيد من التفاصيل انظر: - Kadi, Leila, S, The Peace Ful Propsals 1948-1972, p.p 67 - 70.

١١٠. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٨، مرجع سابق، ص٨٦٤.

١١١. المرجع السابق، ص٨٦٥.

١١٢. أحمد مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص٢٣٧.

١١٣. سلم السوفيت مذكرة لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، قالوا فيها ان التجربة تبرهن على أن سياسة الإجراءات الجزئية، والتي تتم على أساس فردي، لا تؤدي إلى حل مشكلة الشرق الأوسط، ولا يمكن لها أن تؤدي إلى مثل هذا الحل. وأشار السوفييت في مذكرتهم إلى أن المسائل الرئيسية المتعلقة بتسوية سياسية يجري تجاهلها، ومن بين هذه المسائل" انسحاب القوات الإسرائيلية الشامل من جميع الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس، وهو نفس الموقف المعلن السابق للاتحاد السوفيتي. غير أن التطور الذي ظهر في هذه المذكرة كان مطلب الاتحاد السوفيتي العمل للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع، وخصوصا قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ والذي يتجاهل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ويعيد التأكيد على حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال والسيادة والعودة إلى مناطقهم ومنازلهم التي شردوا منها واعتبار هذه الحقوق شروطا أساسية لتسوية القضية الفلسطينية، وإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، كما يشدّد القرار على أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي لتحقيق هذا السلام، غير أن الولايات المتحدة رفضت المبادرة السوفيتية رفضا قاطعا. للاطلاع على نص المذكرة، انظر الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص٥٤٧ وكذلك طعمه،جورج (التطورات على صعيد الأمم المتحدة)، جـ٢، ص٤٧.

١١٤. فيما قالت صحيفة هارتس العبرية أن مبعوثين سوفيتيين وصلا إسرائيل سراً مطلع شهر نيسان / إبريل ١٩٧٥ في محاولة لإقناع الحكومة الإسرائيلية بضرورة التخلي عن سياسة الخطوة – خطوة الأمريكية، والعودة إلى جنيف للتفاوض على تسوية شاملة تتضمن انسحاباً إسرائيليا إلى حدود العام ١٩٦٧ مقابل سلام مع العرب بضمانات سوفيتية لمزيد من التفاصيل انظر: محمد الأطرش، مرجع سابق، ص١٠٧-١٠٨.

١١٥. Kersh,Efraim, The World Today, Soviet-Israeli Relation: Anew Pnose? نقلا عن مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٤ نيسان / إبريل ١٩٨٦، ص٢٥١.

١١٦. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، مرجع سابق، ص٥١٧.

١١٧. اسماعيل مقلد، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط الأبعاد الإقليمية والدولية، ص٣٥٩.

١١٨. المرجع السابق، ص٣٦٨.

١١٩. الفت آغا، (تطور العلاقات العربية السوفييتية)، مجلة السياسة الدولية، ص٦٠.

١٢٠. المرجع السابق، ص٦٠.

١٢١. المرجع السابق، ص٦٠.

١٢٢. احمد الدجاني،(ماذا بعد حرب رمضان ؟)، ص١١٢.

١٢٣. المرجع السابق، ص١١٤.

١٢٤. أ. زخاروف وأ. فوهين، كامب ديفيد مصيرها الفشل، ص٢٣٤.

١٢٥. منير الهور، وطارق الموسى، مرجع سابق، ص٢٠٤ – ٢٠٥.

١٢٦. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (قرارات الأمم المتحدة ١٩٧٥ – ١٩٨١)، المجلد ٢، ص٢٧٩.

١٢٧. المرجع السابق، ص٢٨١.

١٢٨. المرجع السابق، ص٢٨٧.

١٢٩. المرجع السابق، ص٢٨٨.

١٣٠. كمال قبعة، (مشكلة القدس)، مجلة صامد الاقتصادي، ص١٠٨-١١٠.

١٣١. لمزيد من التفاصيل حول بنود المبادرة انظر: منير الهور، مرجع سابق ص٢٢٢-٢٢٣.

١٣٢. وحيد عبد المجيد، (الاتحاد السوفييتي ومشروعات تسوية الصراع)، مجلة السياسة الدولية، ص١٢٠

١٣٣. ودودة بدران، (الاستمرارية والتغير في سياسة القوتين الاعظم)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ص١٤٩.

١٣٤. أحمد شاهين، مرجع سابق، ص٥٧.

١٣٥. William Quandt, (General Secretary Miklaail Gorpachev's) , p.p. 477-478.

١٣٦. أيمن عبد الوهاب، (الحكومة الإسرائيلية)، مجلة السياسية الدولية، ص. ٤٩.

١٣٧. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، ص٥٥.

١٣٨. المرجع السابق، ص٥٥.

١٣٩. السفارة السوفياتية، نشرة إعلامية، بيروت، المكتب الصحافي، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠، ص١ نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، بيروت، ربيع ١٩٩٠، ص١٨٠.

١٤٠. ناصيف حتي، (التحولات في النظام العالمي)، مجلة المستقبل العربي، ص٣٣-٣٤.

١٤١. د. محمد علي الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الاقصى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٤٣٦.

١٤٢. ابراهيم عوض، (الجماعة الأوروبية والصراع العربي - الإسرائيلي)، مجلة السياسة الدولية، ص٤١.

١٤٣. عماد يوسف واروى الصباغ، (مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط)، ص٨٧.

١٤٤. احمد نوفل، (العلاقات الفرنسية العربية)، ص١٠١.

١٤٥. المرجع السابق، ص١٢٤.

١٤٦. المرجع السابق، ص١١٦.

١٤٧. المرجع السابق، ص١١٧.

١٤٨. وافق ديجول على ذلك لإقناع الرئيس الأمريكي نيكسون بالموافقة على الاجتماعات الرباعية التي اقترحتها فرنسا لتسوية الصراع، لمزيد من التفاصل أنظر: المرجع السابق، ص١٣٣ - ١٣٤.

١٤٩. المرجع السابق، ص١٥١.

١٥٠. المرجع السابق، ص١٥١.

١٥١. المرجع السابق، ص١٥١.

١٥٢. سالم الكسواني، (وضع القدس في المحافل العربية والإسلامية والدولية)، ص٩٣١.

١٥٣. أيدت فرنسا جميع القرارات عند التصويت عليها في مجلس الأمن انظر: قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين، مرجع سابق، ص١٧٩ - ٢٠٥.

١٥٤. احمد نوفل، مرجع سابق، ص١٥٢.

١٥٥. المرجع السابق، ص١٥٢.

١٥٦. المرجع السابق، ص١٣٥.

١٥٧. رفض ممثلو فرنسا حضور عروض عسكرية أقيمت في القدس منذ أيار / مــــايو ١٩٦٧ بمناسـبة ذكرى إعلان الدولة العبرية، كما رفضوا حضور افتتاح مبنى الكنيست في القدس، انظـــر: محمـد الفرا، (القدس وقرارات الشرعية الدولية)، ص١٣.

١٥٨. عدنان الحردلو، (السياسة البريطانية في الشرق الأوسط)، ص١٩٣.

١٥٩. عماد يوسف، واروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ص١٠٠.

١٦٠. هيئة الموسوعة الفلسطينية، القسم الأول، ج ١، ص٣٩٤.

١٦١. عز الدين فوده، (قضية القدس في محيط العلاقات الدولية)، مجلة دراسات فلسطينية، ص٢٣٠.

١٦٢. محمد الفرا، (القدس وقرارات الشرعية الدولية)، مرجع سابق، ص١٣ – ٤٠.

١٦٣. سالم الكسواني، مرجع سابق، ص٩٣٢.

١٦٤. نادية مصطفى، (أوروبا والوطن العربي)، ص٦٧.

١٦٥. ابراهيم عبد الحميد عوض، الجماعة الأوروبية والصراع العربي-الإسرائيلي،مجلة السياسة الدوليـة، ص٤٥.

١٦٦. حسن نافعة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٢٣٣.

١٦٧. نادية مصطفى، المرجع السابق، ص٩٧.

١٦٨. لمزيد من التفاصيل، انظر: المرجع السابق، ص٩١-٩٣.

١٦٩. احمد الدجاني، (الحوار العربي-الأوروبي)، ص٩٣.

١٧٠. عقيل هاشم، (الغرب بعد حرب تشرين الأول)، مجلة شؤون فلسطينية، ص١٨١.

١٧١. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٨٧.

١٧٢. المرجع السابق، ص٨٧.

١٧٣. المرجع السابق، ص٨٧-٨٨.

١٧٤. المرجع السابق، ص٩٣.

١٧٥. احمد نوفل، مرجع سابق، ص٢٤٤.

١٧٦. عماد يوسف، واروى الصباغ، مرجع سابق، ص٩٠.

١٧٧. احمد نوفل، مرجع سابق، ص٢٤٣.

١٧٨. المرجع السابق، ص٢٤٣.

١٧٩. المرجع السابق، ص٩٣.

١٨٠. احمد نوفل، مرجع سابق، ص٢٦٠.

١٨١. المرجع السابق، ص٢٧٧.

١٨٢. المرجع السابق، ص٢٧٨.

١٨٣. انظر الموقف الفرنسي من زيارة السادات للقدس مثلا في: نادية مصطفى، مرجع سابق، ص١٠٨.

١٨٤. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، مرجع سابق، ص٥٠٧.

١٨٥. احمد مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص٢٤٨.

١٨٦. نادية مصطفى، مرجع سابق، ص٨٧.

١٨٧. المرجع السابق، ص٨٧-٨٨.

١٨٨. المرجع السابق ص٩٦.

١٨٩. أكد رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون للرئيس المصري أنور السادات خلال زيارة قام بها الأخير إلى بريطانيا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥، أن بلاده لن تضغط للحصول على كرسي في محادثات جنيف، ألا إذا دعاها جميع الأطراف، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص٥١١.

١٩٠. لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص٥١١-٥١٢.

١٩١. محمود الخطيب، (مثلث أوروبا)، مجلة شؤون فلسطينية، ص١١٧.

١٩٢. بشارة خضر،(اوروبا و الوطن العربي)، ص١٠٢.

١٩٣. نازلي أحمد، (سياسة الجماعة الأوروبية تجاه العالم الثالث)، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، ص٨٢.

١٩٤. بو قنطار الحسان، (السياسة الخارجية الفرنسية)، ص٨٦.

١٩٥. المرجع السابق، ص٨٧.

١٩٦. المرجع السابق، ص٨٧.

١٩٧. المرجع السابق، ص١٦٠.

١٩٨. عماد يوسف، واروى الصباغ، مرجع سابق، ص٢١٠.

١٩٩. للاطلاع على بنود البيان انظر: منير الهور، وطارق الموسى، مرجع سابق، ص٢٠٣-٢٠٤.

٢٠٠. محمد الأزعر، (الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية)، ص١٩٤.

٢٠١. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مرجع سابق، ص٦٧.

٢٠٢. ابراهيم عوض، مرجع سابق، ص٥٠.

٢٠٣. لمزيد من التفاصيل انظر: احمد نوفل، مرجع سابق، ص٣١٦-٣١٧.

٢٠٤. بو قنطار الحسان، مرجع سابق، ص١٦٢.

٢٠٥. محمد الأزعر،الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٩٤.

٢٠٦. بشاره خضر، أوروبا والوطن العربي-القرابة والجوار، ص١٠٥.

٢٠٧. للاطلاع على المبادرة انظر: منير الهور، مرجع سابق، ص١٧٧.

٢٠٨. عماد يوسف، واروى الصباغ،مرجع سابق، ص٢١٨.

٢٠٩. أمين مصطفى، العلاقات الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية، ص٢٧١.

٢١٠. ودوده بدران، (العرب وامكانات التأثير على الجماعات الأوروبية)، المجلة العربية للدراسات الدولية، ص٤٤.

٢١١. المرجع السابق، ص٤٥.

٢١٢. المرجع السابق، ص٤٥.

٢١٣. المرجع السابق، ص٤٥.

٢١٤. جريدة الرأي ٣/١٠/٢٠٠٠.

اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرة دورية وثائقية حول مدينة القدس والأراضي العربية المحتلة، عمان، الامانة العامة، ١٥/٤/١٩٩٥، ص١٣.

٢١٥. صحيفة الأسواق، عمان، ١٥ / ٤/ ١٩٩٥، ص٢٣.

٢١٦. اللجنة الملكية، نشرة دورية، ١٥/٤/١٩٩٥، مرجع سابق، ص١٣.

٢١٧. المرجع السابق، ص١٣.

٢١٨. احمد القرعي،القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث القادمة، ص٢١١.

٢١٩. ناصر عليوه، سلام حكومة نتنياهو،مجلة الوسط، ص٢٨.

٢٢٠. المرجع السابق، ص٢٨.

٢٢١. Speech By Mr Jacques Chirac, President of the French Republic, At the Cairo University , Issued by the French Embassy in Amman, P.3.

٢٢٢. خطاب الرئيس شيراك أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله، الاربعاء ٢٣ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٦، وثيقة صادرة عن السفارة الفرنسية في عمان، ص٢٧.

٢٢٣. المرجع السابق، ص٧.

٢٢٤. جريدة الدستور ٣/٩/٢٠٠٠.

٢٢٥. جريدة الرأي ٣/١٠/٢٠٠٠.

٢٢٦. جريدة الرأي ٢٩/٩/٢٠٠٠.

٢٢٧. المرجع السابق، ص٤٤.

٢٢٨. نشرة وكالة قدس برس، لندن، ٨٠ آب / أغسطس ١٩٩٦، وثيقة لدى الباحث.

٢٢٩. المرجع السابق، ص١.

٢٣٠. British Policy on the status of Jerusalem , Issued by Information Section in the British Empassy in Amman Feb,1995.

٢٣١. Ibid.P.2.

٢٣٢. نشرة وكالة قدس برس، المرجع السابق، ص١.

٢٣٣. British Policy , op. Cit, p.3.

٢٣٤. نشرة وكالة قدس برس، المرجع السابق، ص١.

٢٣٥. المرجع السابق، ص٣.

٢٣٦. British Policy , Op. Cit, p.3.

٢٣٧. Britain and Palestinian Authority Transcript of Doorstep Interview By Fcoministep of State, Mr Jermy Hanley and the speaker of the palestinian Council Mr.Abu Alala'a London, Wendesday 19 Feb .1977.

٢٣٨. الاسواق ٢٣/٢٠٠٠.

٢٣٩. الاسواق ١٢/٩/٢٠٠٠.

الفصل الثالث

مواقف أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي تجاه القدس

١٩٦٧ - ٢٠٠٢

نظراً لما تتمتع به مدينة القدس من أهمية لدى الجانبين العربي والإسرائيلي في البرامج السياسية لكل منهما، فقد يكون من المناسب دراسة مواقف الطرفين العربي والإسرائيلي كل في مبحث مستقل.

المبحث الأول

الموقف العربي تجاه قضية القدس ١٩٦٧-٢٠٠٢

لقد تم اختيار الموقف الفلسطيني والأردني والمصري كمواقف معبره عن الموقف العربي نظرا لما تتمتع به القدس من أهمية دينية وسياسية لدى الجانبين الأردني والفلسطيني، وحيث أن لمصر دورا مركزيا في مجريات الصراع العربي-الإسرائيلي فقد يكون أيضا من المناسب دراسة مواقف هذه الأطراف العربية الثلاثة- كل في مطلب مستقل- علما بأن جامعة الدول العربية تنظر إلى قضية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة وتمثل دائرة حمراء لا يجوز العبث بها.

حيث أكد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد " ان الدول العربية متفقة على قطع العلاقات مع كل دولة ستنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس"[١]. وتاليا بيان الموقف الفلسطيني والأردني والمصري تجاه هذه القضية خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول: الموقف الأردني تجاه قضية القدس ١٩٦٧ـ ٢٠٠٢

الفرع الأول: الموقف الأردني خلال الفترة ١٩٦٧ـ١٩٧٣

خلافاً لمعظم المواقف العربية في تلك الفترة، فقد كان للقدس موضع خاص في الرؤية الأردنية، وذلك لاعتبارات عدة أبرزها أن الشطر الشرقي من هذه المدينة والذي احتلته القوات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ كان جزءاً من الضفة الغربية التي جرى ضمها للأردن عقب الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، هذا بالإضافة إلى حقيقة أن الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتهويد المدينة كانت عامل استفزاز مستمر للسلطات الأردنية[٢]. وقد أعلن الأردن في هذا الصدد – ورداً على التحركات السياسية الهادفة لتسوية الصراع – أن الانسحاب الإسرائيلي من مدينة القدس شرط أساسي لتحقيق السلام. وقد عبر الملك حسين طيب الله ثراه عن هذا المعنى بقوله: ((ومن هنا فمدينة القدس ليست موضوع مساومة بيننا وبين إسرائيل، لأن القدس جزء من الأراضي العربية وعلى إسرائيل ان تنسحب منها كما تنسحب من غيرها من المناطق المحتلة، وبغير هذا لن يقوم السلام))[٣].

ثم عاد الملك حسين ليؤكد في ٣٠/ تموز ١٩٦٩م في افتتاح المؤتمر الخامس لاتحاد طلاب فلسطين ((أن في أرضنا المحتلة قدسنا وتراثنا وقوميتنا، ولا يمكن بحال من الأحوال ان نفرط بذرة من حقنا أو جزء من مقدساتنا، ولن نترخص بحق المسلمين والمسيحيين في تلك المقدسات عرباً كانوا أم غير عرب، ولن يكون سلام في أرض السلام ما لم يعد الحق كاملاً لنا في القدس وفي كل شبر احتلته يد العدوان))[٤]. كما أبلغ رئيس الوزراء الأردني – بهجت التلهوني – المبعوث الدولي جونار يارينج في ٥ كانون أول / يناير ١٩٦٨ أن ((انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو، يجب أن يشكل الحجر الأساسي لأية تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط))[٥].

وخلال إلقاء الملك حسين رحمه الله خطابه في نادي الصحافة الوطني بواشنطن في ١٠-أيلول ١٩٦٩ م قال:((إننا لا نستطيع أن نتصور أي تسوية لا تشمل عودة القسم العربي من مدينة القدس إلينا بما في ذلك جميع الأماكن المقدسة))[٦].

والواقع، أن هذا الموقف الأردني كان يحمل في طياته بعداً جديداً يتمثل في حصر المطالبات بالشطر الشرقي من المدينة والمحتل في حزيران / يونيو ١٩٦٧، وهو ما أكده الملك حسين، حيث أعلن عن أن ((سيادتنا وحقوقنا في القسم العربي من المدينة يجب أن يعترف بها بأكملها. وكلنا نقرر أنه يجب أن تضمن حقوق جميع الأماكن المقدسة في القدس وذلك بعد تحقيق سلم عادل وكامل))(٧).

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن الموقف الأردني من القدس قد شهد تغييراً نوعياً ذا دلالة في أعقاب احتلال الشطر الشرقي من المدينة في حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، إذ كان الأردن يطالب قبل احتلال الشطر الشرقي من المدينة المقدسة باستعادة الشطر الغربي منها باعتباره أرضاً محتلة وفق أحكام القانون الدولي، بدليل اعتراضه على قرار السلطات الإسرائيلية إقامة عرض عسكري في هذا الشطر في أيار / مايو ١٩٦٧ أي قبل الحرب بنحو شهر، وقدم شكوى بهذا الخصوص إلى مجلس الأمن الدولي(٨).

وفي الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣، واتساقاً مع هذا الموقف، قاد الأردن التحركات الدبلوماسية العربية لمواجهة مخططات إسرائيل الرامية لضم القدس وتهويدها، وقد وقف وراء جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للاعتراض على هذه المخططات ومنها القرارات أرقام: ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، وكما سلفت الإشارة، فإن القرار الأخير أي القرار رقم ٢٥٢ يعتبر من أهم القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية القدس، لأنه ((يعتبر القدس مشمولة بالقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧))(٩). وقد عمد مندوب الأردن لدى الأمم المتحدة آنذاك إلى التحرك لاستصدار القرار بعد أن لاحظ محاولات إسرائيل استغلال بعض الغموض في القرار رقم ٢٤٢ لاستثناء القدس من الأراضي المطلوب الانسحاب منها. كذلك، فقد كان للأردن جهد لا ينكر في المبادرة إلى استصدار القرارين رقمي ٢٦٧ و ٢٧١(١٠).

والواقع، أنه على الرغم من هذه التحركات الأردنية الدؤبه بشأن موضوع القدس، الا أن بعض المصادر الغربية قد تحدثت عن وجود استعداد لدى الأردن للقبول بتسوية تبقى القدس بموجبها تابعة لإسرائيل، مع إعطاء الأردن حقوقاً خاصة فيها، ومع ذلك، فقد قالت مصادر إسرائيلية أن الأردن رفض اتفاق سلام عرضته إسرائيل

ويقضي بإعادة الضفة الغربية للأردن مقابل موافقته على خطة معدلة لخطة آلون وبقاء شريط ضيق على طول الحدود الغربية لنهر الأردن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وضم مدينة القدس لإسرائيل مع تعديلات هامشية في حدود العام ١٩٦٧[١١]. وقد نفى الأردن هذه الادعاءات، وشدد على أن أي تسوية يجب أن تستند إلى الانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧[١٢].

والحقيقة، أن الأردن لم يكتف بهذا الرفض وانما عرض في وقت لاحق عدة مشروعات لتسوية الصراع سلمياً، ارتكزت جميعها على القرار رقم ٢٤٢[١٣]، ومن أمثلة ذلك، المشروع الذي قدمه الملك حسين طيب الله ثراه في ١٠ نيسان/ إبريل ١٩٦٩ في ختام زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة، وتضمن النقاط التالية:

أولاً: إنهاء جميع الأعمال العدائية.

ثانياً: الاعتراف بالاستقلال السياسي لكل الدول في المنطقة واحترام سلامتها وسيادتها الإقليمية.

ثالثاً: الاعتراف بحق جميع هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وبدون التعرض لأية تهديدات أو أعمال حربية.

رابعاً: ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع.

خامساً: اتخاذ إجراءات تضمن عدم جواز خرق الحدود الإقليمية لكل الدول في المنطقة على ان تشمل مناطق منزوعة السلاح.

سادساً: تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

سابعاً: في مقابل كل ذلك على إسرائيل أن تلبي مطلباً عربياً واحداً وهو انسحاب قواتها العسكرية من جميع المناطق المحتلة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتنفيذ البنود الأخرى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢)) [١٤].

فيما نص مشروع أردني أخر[١٥] في ٢٥ كانون ثاني/ ديسمبر ١٩٧١ ((على انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة كافة بدون استثناء وقبول إسرائيل بمبدأ عدم جواز الحصول على مكاسب إقليمية عن طريق الحرب))[١٦] مقابل الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود معترف بها وهو المحور الرئيسي الذي

يستند إليه القرار رقم ٢٤٢ لتسوية الصراع. كما تضمن هذا المشروع الأردني الثاني تعهداً أردنيا بضمان حرية الوصول إلى جميع الأماكن التاريخية والدينية في مدينة القدس وحرية العبادة، وهو ما يعني -ضمناً على الاقل - المطالبة بإعادة الشطر الشرقي من مدينة القدس إلى السيادة الأردنية.

وفي المشروع الذي اقترح قيام مملكة متحدة[١٧] الذي عرضه الملك حسين في خطاب ألقاه في ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٢، تبلور تصور عربي لمفهوم الحل الأردني[١٨]. ويقوم هذا التصور على قيام مملكة متحدة تتكون من قطرين أحدهما فلسطيني في الضفة الغربية والآخر أردني في الضفة الشرقية. وبينما اقترح هذا المشروع عمان عاصمة مركزية للمملكة، فإن القدس قد نظر إليها فيه باعتبارها عاصمة لقطر فلسطين، وهو ما يشير- من جديد - إلى الموقف الأردني المطالب بالانسحاب الإسرائيلي من القدس والضفة الغربية، مما حدا بالإسرائيليين إلى رفضه[١٩].

وهكذا، ظل الأردن طول الفترة الواقعة بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ يرى في الشطر الشرقي من مدينة القدس جزءا منه، وأن أي تسوية سلمية يجب أن تتضمن إعادة هذا الشطر للسيادة الأردنية. والواقع، أن هذا الموقف لم يكن منفصلاً عن الموقف الأردني العام الذي لم يكن يقرّ آنذاك ((بوجود شخصية فلسطينية إلا داخل الإطار الأردني))[٢٠]، والذي تعامل - أي هذا الموقف الأردني العام - مع مشروعات التسوية السلمية للصراع فيما يتصل بقضية القدس بل وفيما يخص أراضي الضفة الغربية في مجملها من زاوية ما عرف بـ((الخيار الأردني))[٢١].

الفرع الثاني: الموقف الأردني تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨

في ظل نتائج حرب ٦ تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ وما أنتجته من تحولات في المنطقة، بدا وكأن التسوية قد بدأت دوراناً طال انتظاره. فعربيا، كان لبدأ عملية التسوية في جنيف وما تلاها من تحركات وقع آخر أثر على الوضع القائم، وكان لابد لهذه التحولات أن تصيب بشكل أو بآخر مواقف أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي أو بعضها على الأقل من مستقبل مدينة القدس في أي تسوية قادمة.

ولقد أعلن الأردن قبوله بالقرار رقم ٣٣٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣. فقد أعلن رئيس الوزراء الأردني - زيد الرفاعي - في ذلك الوقت، أن: ((المملكة الأردنية الهاشمية كانت قد قبلت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٧، وأن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في الوقت الذي تقبل فيه بقرار مجلس الأمن الجديد رقم ٣٣٨ الذي يؤكد على وجوب تنفيذ القرار رقم ٢٤٢، لتعلن عن استعدادها للقيام بما يلزم ضمن الحدود التي نص عليها قرار مجلس الأمن الأخير من أجل التوصل إلى إرساء دعائم سلام مشرف عادل ودائم)) [٢٢]. غير ان الحكومة الأردنية، أكدت أن قواتها التي شاركت في المعارك على الجبهة السورية الإسرائيلية ستظل ((بإمرة القيادة العسكرية السورية العليا وتتقيد بتعليماتها وقراراتها)) [٢٣].

وفي ٢١ كانون أول / ديسمبر ١٩٧٣، شارك وفد أردني برئاسة رئيس الوزراء وزير الخارجية الأردني زيد الرفاعي في أعمال مؤتمر جنيف، والذي تحدث في كلمة الافتتاح بحزم حول شروط إحراز سلام في المنطقة لدرجة دفعت الإسرائيليين إلى وصفه بالقول بأنه ((الشخص الذي تكلم بلهجة متطرفة جداً [٢٤])) حيث ذكر أن: ((إسرائيل هي عنصر غريب في منطقة الشرق الأوسط، وهي مسؤولة عن عمليات القتل والتعذيب في الضفة الغربية)) [٢٥]. كما وطالب الوفد الأردني خلال المؤتمر بانسحاب إسرائيل ((من جميع الأراضي التي احتلتها (عام ١٩٦٧) بما في ذلك القدس)) [٢٦] وقد ظل الأردن مصراً على هذا الموقف طوال هذه المرحلة.

وعلى صعيد عملية السلام، بدا الأردن أكثر ميلاً لصيغة مؤتمر جنيف حيث أعلن الملك حسين رحمه الله في ١٥ آذار / مارس ١٩٧٤: أن ((موقفنا من جنيف لم يتغير. . . أن لدى الأردن اهتماما إضافيا وخاصا حول الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية. . . وتطبيق قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨)) [٢٧].

غير أن الموقف الأردني المؤيد لاستئناف مؤتمر جنيف لم يعارض علناً الاستمرار في الوساطة الأمريكية [٢٨]، إذ شدد الملك حسين على أن ((الأسلوب التي تحبذ الولايات المتحدة اتخاذه في العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط هو أن تسوى الأمور مرحلة مرحلة)) [٢٩]. وعندما توقع الرفاعي في مطلع تموز/ يوليو

١٩٧٥ عودة كيسنجر إلى "سياسة الخطوة خطوة" التي تعزز احتمالات التوصل لاتفاقات منفردة، ((شدد على ضرورة الالتزام بتأمين الانسحاب من كل الأراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس)) [٣٠].

والواقع، أنه كنتيجة لإصرار الأردن على موقفه المشار إليه، فقد ((أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بياناً رفض فيه أي اتفاق جزئي مع الأردن وإن كان – مع ذلك – قد أبدى استعداداً للتفاوض معه بغرض التوصل إلى اتفاقية سلام)) [٣١]. فقد كان الإسرائيليون يدركون استحالة التوصل إلى اتفاق مع الأردن ((لأنهم لم يكونوا مستعدين ضمن الاتفاقيات الجزئية للانسحاب الكامل أو شبه الكامل من الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، ولادراكهم بأن الملك حسين لن يقبل أقل من ذلك ضمن إطار اتفاقية سلام شاملة)) [٣٢]. بل إن الأردن كان يرى أن إسرائيل هي المسؤولة عن الجمود في مسارات التسوية بسبب رفضها الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، والانسحاب من الأراضي المحتلة.

والحقيقة، أن الموقف الأردني قد حمل جديداً في هذه المرحلة، التي تلت حرب ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٨ فقد بات التركيز الأردني هنا منصبا على تحسين دور الأردن وموقعه التفاوضي في مؤتمر جنيف، أو أي محادثات سلام تجرى بهدف تسوية النزاع. وقد انعكس هذا التركيز على حجم الاهتمام الأردني بالإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير الوضع في مدينة القدس، وهو اهتمام تجلى في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٢ بالتحركات الدبلوماسية الأردنية في الأمم المتحدة لوقف الإجراءات الإسرائيلية في المدينة. وقد تمثل هذا الجديد في كون الأردن ظل مصمماً على موقفه الداعي لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ولكنه لم يطالب بعودة القدس للسيادة الأردنية وإنما ركز على المطالبة بعودة السيادة العربية إلى القدس والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أرضه، في حين دعى الأردن في السابق بوضوح إلى عودة القدس الشرقية إلى السيادة الأردنية، بل انه تعامل مع القدس كقضية أردنية. وبعبارة أخرى، فإن الأردن في هذه المرحلة – قد تعامل مع القدس كشأن عربي ذي خصوصية معينة لاعتبارات تتعلق بالدور الأردني في القدس.

ويمكن فهم سبب هذه التحولات من خلال مطالعة تصريح الملك حسين والذي جاء فيه أنه: ((لئن كان الاخوة العرب في هذا المؤتمر العالي يرون أن المملكة الأردنية الهاشمية ليست لها صفة شرعية في التكلم باسم الفلسطينيين الذين يعيشون في كنفها ويحملون جنسيتها، والذين أصبحوا جزءاً من مؤسساتها، ولا الدفاع عن حق هذا الشعب ولا مسؤولية العمل للاستعادة أرضه المغتصبة ورفع الاحتلال عنه وإزالة العدوان، وإذا كانوا يرون أن هذه الصفة الشرعية منحصرة في منظمة التحرير الفلسطينية وحدها فإنني باسم المملكة الأردنية الهاشمية أحملهم وحدهم مسؤولية رأيهم وقرارهم وكل النتائج المترتبة عليه واعتبره إعفاءاً لنا من مسؤولياتنا السياسية الراهنة ونترك الحكم على هذا القرار إن صدر للتاريخ))[٣٣].

وفي رأي الباحث، فإن هذا الإعلان إنما يمثل في جوهره قبولاً من جانب الأردن بتقليص دوره في المكونات الفلسطينية للصراع العربي – الإسرائيلي، ومن بينها قضية القدس التي أشار إليها الملك حسين باعتبارها شأناً فلسطينياً.

الفرع الثالث : الموقف الأردني تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨ـ ١٩٩١

منذ بداية الصراع العربي–الإسرائيلي، تميز الموقف الأردني بحساسيته لاعتبارات تتعلق بامكانات الدولة وموقعها الجغرافي. غير أنه مع مرور الوقت، بدا وكأن الأردن يغوص في رمال متحركة خاصة بعد قيامه بتوحيد الضفتين عام ١٩٥٠ وبسط السيادة الأردنية عليها، وانتقال أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الفارين من هجمات العصابات اليهودية عام ١٩٤٨ إلى أراضيه، ثم نزوح أعداد إضافية من أهالي الضفة وقطاع غزة إلى الأردن هرباً من معارك عام ١٩٦٧، مما أدى إلى تزايد الوجود الفلسطيني فوق أرض المملكة، وهذا التزايد أثر بلا شك على المواقف والتوجهات الأردنية تجاه الصراع ونتائجه. ولئن كان المحدد الرئيسي للسياسة الأردنية تجاه الصراع خلال حقبتيّ الستينيات والسبعينيات هو مسألة تمثيل الفلسطينيين والعلاقة مع منظمة التحرير، فإن هذا المحدد قد اختلف في عقد الثمانينيات ليصبح قلقاً أردنياً من احتمالية استقرار بوصلة البحث عن تسوية سياسية باتجاه مشروعات اليمين الإسرائيلي المتطرف لإقامة وطن بديل للفلسطينيين، على أن يكون الأردن هو الوطن المقترح لتنفيذ هذه المشروعات.

فالملك حسين رحمه الله آمن على الدوام بضرورة التفاوض مع إسرائيل للتوصل إلى حل وسط بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، غير أنه ظل ملتزماً بمواقف وسياسات تتسم بالحذر في هذا الشأن، حيث أنه كان يصر على ضرورة توفر مجموعة من الضمانات المقدمة سلفاً بأن أي محادثات مع إسرائيل سوف تسفر عن نتائج مقبولة من وجهة نظره على الأقل، وأنها لن تخرج الأردن عن دائرة الاتفاق العربي العام.

ولا شك أن هذه الاستراتيجية هي التفسير الأساسي لموقف الأردن من اتفاقية كامب ديفيد، حيث أعلن بيان صادر عن الحكومة الأردنية في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ أي بعد الإعلان عن الاتفاقية مباشرة أن ((الأردن الذي وردت الإشارة إليه في مواقع متعددة في وثائق كامب ديفيد، لا تترتب عليه قانونيا أو معنويا، أية التزامات إزاء مواضيع لم يشارك في مناقشتها وصياغتها والموافقة عليها)) [٣٤] مشدداً على أن ((أية تسوية نهائية يجب أن تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك غزة والضفة الغربية، وعودة السيادة العربية على القدس، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة في إطار التسوية السلمية التي تحقق الأمن والسلام لجميع الأطراف)) [٣٥]، وهي أسس منسجمة مع الموقف العربي العام.

ولقد حافظ الأردن على هذا الموقف المعلن وإن شهد – أي هذا الموقف – تحولات مهمة نتيجة تبدل أولويات السياسة الأردنية. فقد كان الموقف الأردني يتمحور حول أن أية تسوية يجب أن تقوم على قاعدة انسحاب إسرائيلي تام من الضفة والقطاع وعلى عودة السيادة العربية إلى الشطر الشرقي من القدس ((وإلا فليس هناك ما نتفاوض عليه)) [٣٦]، حسبما أعلن الملك حسين في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة الهيرالد تريبيون في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨.

أما في المرحلة التي تلت انعقاد مؤتمر القمة العربي في الجزائر في حزيران / يونيو ١٩٨٨ والذي أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فقد بات محور الاهتمام الأردني هو إنقاذ دور الأردن في عملية السلام التي اكتسبت زخماً سياسياً بعودة مصر إلى الصف العربي وجملة التحولات التي شهدتها الساحة العربية والفلسطينية، وضمان أمن الأردن. ويعتقد، أن الأردن في

هذه المرحلة قد بات أكثر استعداداً لقبول حلول وسط بشأن تسوية الصراع، وهـو مـا يمكن أن نلمسه من خلال شيوع شرط أن ((تقوم المفاوضات على أساس مبـدأ مبادلـة الأرض بالسلام))[٣٧] ليحل محل انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلـة وفي مقدمتها القدس العربية. إلا أن الموقف الرسمي المعلن للأردن تجاه القدس قد ظـل ملتزماً بالموقف العربي الداعي إلى عودة الشطر الشرقي من المدينة للسيادة العربيـة، حيث أعلن الملك حسين خلال اجتماع مع "اندرية غروميكو" وزير خارجيـة الاتحـاد السوفييتي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. أن ((مطلب العرب وشعب فلسطين بـدل السلام لنا ولغيرنا هو زوال الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي العربية المحتلـة عام ١٩٦٧، وفي مقدمتها القدس العربية)) [٣٨].

وهنا لا بد من الإشارة إلى ظهور مصطلح "القدس العربية" ليحل محل "القـدس الشرقية" الذي حل أصلاً محل "القدس" عقب احتلال إسرائيل الشطر الشـرقي لمدينـة القدس. ويمكن القول أن المصطلح الجديد مكافئ لسابقه "القدس الشرقية"، غير أنه أكـثر غموضاً، كما أن البعض قد يرى فيه إشارة إلى "البلدة القديمة" في المدينة حيث تتجمـع معظم المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ولا يمكن فصل هذه التحولات في الموقف الأردني من القدس عن التحـولات العربية العامة والتي يمكن رصدها من خلال استعراض مقررات القمم العربية خـلال الفترة موضع الدراسة. ففي البداية، تكرر نص سابق حول القدس ((تحرير مدينة القـدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة، على المدينـة المقدسة))[٣٩]، وظل هذا النص على حاله في قمة تونس ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، وعمّان ٢٥-٢٧ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، حيث تغير عام ١٩٨٢ في قمـة فاس التي جاء فيها فقرة في القرار متعلقة بمشروع السلام العربي تنـاولت موضـوع القدس على النحو التالي ((انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التـي احتلتـها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القـدس. . . مـع ضمان حرية العبادة لاتباع جميع الديانات في الأماكن المقدسة))[٤٠].

وقد أعلن الأردن لاحقاً اعتماد هذا المشروع أساساً للتحرك نحو حـل سـلمي. غير أن الموقف العربي عموما والأردني جزء منه قد ازداد غموضاً في قمـة عمّـان

غير العادية ٨-١١ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ والتي جاء ذكر القدس فيها على النحو التالي: ((بحث المؤتمر موضوع النزاع العربي - الإسرائيلي، واستعرض تطوراته على الساحتين العربية والدولية، وجدد التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع وأساسه، وأن السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق إلا باسترجاع كافة الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف)) [٤١].

ويلاحظ غموض العبارات وتجنب المباشرة الصريحة التي ميزت الخطاب العربي في السابق، وفي المؤتمرات اللاحقة ظل موضوع القدس مجرد موضوع هامشي غير ذي أولوية في قرارتها، مع ضرورة التوكيد أن الخطاب الرسمي ظل ينادي بعودة القدس العربية كشرط لتحقيق السلام.

الفرع الرابع: الموقف الأردني تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ـ ٢٠٠٢

شهد الموقف الأردني بعض التطور فيما يتعلق بمستقبل مدينة القدس في فترة ما بعد مؤتمر مدريد، وحتى قبل الإعلان عن اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي[٤٢]. ويتضح هذا الموقف من خلال التصريحات الأردنية إزاء قضية القدس واستخدام العبارات الواضحة والتي اعتاد الخطاب الرسمي الأردني استخدامها عند التعامل مع هذا الموضوع.

ففي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أشار الملك حسين طيب الله ثراه في سياق تعليقه على ما تضمنه إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي بشأن القدس إلى أنه: ((لا يمكن أن يكون هناك حل لهذه القضية لا يعالج موضوع القدس ومكانة القدس في قلوب المسلمين والمسيحيين. . . ، ولكن نعرف ونعي واجباتنا ولن يكون هناك سلام حقيقي ما لم نعالج القدس ومكانتها لدينا جميعا بما يكون مرضياً وصريحاً لنا جميعا))[٤٣].

ونلاحظ في هذه التصريحات استخدام عبارات مثل: "معالجة" موضوع القدس و مكانة القدس في قلوب المسلمين والمسيحيين، وفي هذه الصيغة ربما اليهود أيضا. وقد تحدث جلالة الملك حسين عن عودة شرقي القدس كشرط لإتمام عملية السلام وعلى ضرورة "معالجة" موضوع القدس كشرط لذلك، مركزا على المكانة الدينية للمدينة.

وقد أوضح رحمه الله موقفه هذا، حيث قال إن ((القدس يمكن أن تكون رمزا لأمرين كليهما مهم جدا ... فهي رمز نقطة التقاء لجميع أبناء أحفاد إبراهيم، المدينة القديمة المدينة المقدسة مقدسة لنا جميعا، مهمة لنا جميعا ولا أعتقد أن الله بحكمته قد جعلها بهذه الأهمية لأتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث لكي نقوم بالتنازع عليها أو محاولة فرض نفوذ طرف على حقوق الآخرين. لذا بالنسبة للمدينة المقدسة، أعتقد أنه يجب التوصل في مرحلة إلى وضع خاص يسمو على قضية سيادة أي طرف، وبنفس الوقت القدس الشرقية هي أراض محتلة، ويمكن أيضا أن تصبح القدس عاصمة لطرفين))(٤٤).

ويلاحظ من هذه التصريحات جملة من الحقائق في الموقف الأردني، يمكن إجمالها كالتالي:

أولا – الفصل بين المكانة الدينية والمكانة السياسية للمدينة، فلم يعد الحديث عن مكانة القدس الدينية يشمل جميع المدينة، وإنما جرى عملياً التمييز بين "قدسين": الأولى دينية وهي "المدينة المقدسة" أو البلدة القديمة والتي تشمل المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى و الأحياء: الإسلامي والمسيحي واليهودي والأرمني. أما القدس الثانية، فهي "القدس الشريف" المحتلة عام ١٩٦٧ باستثناء المواقع الدينية ذات القدسية لأتباع الديانات السماوية الثلاث.

وفي هذا الصدد:

ثانيا – يقترح الأردن حلا هو اقرب لتدويل الأماكن الدينية، عبر التوصل في مرحلة ما إلى وضع خاص يسمو على قضية سيادة أي طرف، وذلك لتجنب فرض نفوذ طرف على حقوق الآخرين، مع ضمان حرية وصول أتباع الديانات إلى الأماكن المقدسة.

ثالثا – يؤكد الأردن على ان القدس الشريف هي أراض محتلة، مشيراً إلى أنه يمكن التوصل إلى صيغة تبقي بموجبها المدينة موحدة و "عاصمة للطرفين".

رابعا – أن التوصل إلى تسوية بشأن القدس يعد شرطاً مهماً لإتمام السلام، مع التركيز حول وجوب التوصل في مرحلة ما إلى وضع معين. وقد أكد الأردن على

فصل البعدين الديني و السياسي للمدينة عبر الإعلان عن أن السيادة في القدس هي لله.

ويعتقد، أن الأردن الذي حصل على اعتراف إسرائيلي بدوره في رعاية المقدسات الإسلامية في القدس، قد سعى إلى تثبيت هذا الدور عبر رعاية المقدسات حيث رمم الأردن قبة الصخرة، وأعاد تشكيل اللجنة الملكية لشؤون القدس التي يتولى رئاستها ولي العهد – الأمير حسن – وتضم مفكرين ورجال فكر وسياسة ورجال وعلماء دين عرب مسلمين ومسيحيين(٤٥).

وتلخص نشرة صادرة عن اللجنة المذكورة قضية السيادة على النحو التالي: ((السيادة على القدس وهي ذات شقين: السيادة الدينية. . بمعنى أن المدينة المقدسة تشكل وحدة دينية متكاملة: إسلامياً ومسيحيا ويهوديا. . لا يجوز المساس بهذه الوحدة المقدسة أو تجزئتها. . فالمدينة المقدسة مفتوحة لكل أتباع الكتب السماوية الثلاثة: التوراة، الإنجيل، والقرآن الكريم. فالسيادة الدينية على القدس ليست مملوكة لأتباع أي كتاب سماوي ولا يجوز أن تكون مملوكة لأحد مطلقا.

السيادة السياسية. . بمعنى أن المدينة المقدسة المحتلة بالكامل منذ ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ من جانب دولة إسرائيل والتي تصر على اعتبارها بحكم الواقع عاصمتها الموحدة والأبدية يتنازعها طرفان: إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. وسيبقى هذا النزاع قائما ما لم يتقاسم الطرفان المتنازعان السيادة السياسية على المدينة المقدسة. . بمعنى آخر أن تكون القدس بشطرها الشرقي عاصمة للدولة الفلسطينية وعاصمة لإسرائيل بشطرها الغربي)) (٤٦).

ويلاحظ، أن الأردن قد نأى بنفسه عن النزاع حول السيادة على القدس، إذ تشير النشرة إلى أن السيادة السياسية. . . يتنازعها طرفان إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن، في المقابل، ظل الأردن مرتبطاً بالقضية من خلال بعدها الديني والذي تقرّ إسرائيل بدور أردني فيه من خلال رعاية المقدسات الإسلامية. وأكد الأردن موقفه الجديد من القدس بإشارة النشرة المذكورة إلى أن ((القدس وعودتها للسيادة العربية ليست شأناً داخلياً أردنياً برغم كل الاعتبارات الروحية والديمغرافية والسياسية التي تربط الأردن بالقدس، وإنما شأن عربي إسلامي))(٤٧). ويلاحظ هنا أن الأردن الذي

ظل شرقي القدس خاضعاً لإشرافه ونفوذه الفعلي في الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ قد سعى من خلال هذه التأكيدات إلى مساواة دوره بالنسبة إلى القدس بدور دول منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، وذلك رغم حقيقة أن قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية لم يشمل القدس.

وقد حافظ الأردن على موقفه تجاه القدس الشرقية باعتبارها أرضا محتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية، فقد أكد جلالة الملك عبد الله الثاني(٤٨) في أكثر من مناسبة ثوابت الموقف الأردني من القدس وبقية الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بخاصة، والصراع الإسرائيلي-العربي بعامة مشددا على انه لا يمكن إحلال السلام العادل والدائم والشامل دونما انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية المحتلة وفي المقدمة منها الأراضي الفلسطينية وعلى رأسها القدس.

ففي حديث لجلالته مع مجلة "الحوادث" الأسبوعية اللبنانية في عددها الصادر يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/٩/١٧ قال جلالته": القدس بالنسبة لنا ارض فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة...نحن ندعم ونساند الاشقاء الفلسطينيين للتوصل إلى كامل حقوقهم... نحن نؤمن بان القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط وانه لا يمكن ان يتحقق السلام المنشود بدون تسوية هذه القضية تسوية عادلة".

لذا فمن الطبيعي ان تكون سياسة إسرائيل تجاه القدس موضع نقد شديد من لدن جلالته مطالبا اياها بضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وبالاعتراف بالقدس عاصمة لدولتين: دولة فلسطين وإسرائيل، وبخلاف ذلك فان القدس ستبقى المصدر الدائم لاستمرار الصراع الإسرائيلي -العربي واستعصائه على الحل. ففي كلمة لجلالة الملك عبد الله الثاني افتتح بها المؤتمر السابع للسلام والأديان الذي نظمه المؤتمر العالمي للأديان والسلام وشارك فيه أكثر من ٦٠٠ شخصية روحية واكاديمية عالمية كان للأردن شرف استضافته والذي نشرت الصحافة نصها في ٢٠٠٠/١١/٢٦ شدد جلالته على ان قضية القدس تبقى ابرز المشكلات التي انتجها الصراع المحلي بين العرب واليهود في فلسطين الذي تحول بين الحربين الكونيتين إلى نزاع إقليمي ما زال يتحدى طرفي الصراع اليهود والعرب والمجتمع الدولي بحثا عن حل عادل وشامل له

قائلا:"ان مشكلة القدس تبرز الأهم والاخطر بين هذه المشكلات، أنني أسلط الضوء على هذه المشكلة لا لشيء الا لأنها تجسد ثنائية الدين والحرب. اننا ندرك تماما ان الدين الذي تسبب في الماضي وما يزال يتسبب في إشعال فتيل الحرب هو نفس الدين الذي ينطوي على مبادئ وقيم التسامح والخير التي تشكل نقيض الحرب وتصنع السلام".

لقد أكد جلالته مبرئا الدين من صنع الحروب وانتاجها عندما استطرد في كلمته قائلا: "ان الدين بنفسه لا يصنع الحروب لكن الذي يصنعها المتعصبون له، ان منظمتكم تنحاز للدين كمصدر للسلام وينبذ وجهه الاخر. . وجه التعصب والكراهية والاقصاء الذي يبقي على النزاع أو يصنع الحرب".

لقد فرق جلالة الملك بإيضاح لا لبس فيه بين الطرف المتعصب والمنتج للحروب والطرف المسالم في الصراع الإسرائيلي –العربي بقوله"ان مشكلة القدس تشكل لنا نحن الذين ننحاز إلى وجه الدين كمصدر للسلام تحديا كبيرا فإذا تمسكت إسرائيل بموقفها في ان القدس بشقيها الإسرائيلي والعربي المحتل هي عاصمتها وحدها، فانها بذلك تتمسك بمفهوم سياسة الاقصاء أحد مظاهر التمييز الذي يتعارض مع حق تقرير المصير وتنحاز إلى الوجه الاخر للدين كمصدر للنزاع وتبقي على المفارقة القائمة والمتمثلة في جعل القدس مدينة السلام بؤرة النزاع...ان الانسجام مع مفهوم الدين كمصدر للسلام يقتضي إنهاء هذه المفارقة بالتخلي عن سياسة الاقصاء لتحل محلها سياسة الاشراك، اننا بذلك فقط نستطيع ان نطمئن بأن واحدة من أهم المشكلات الناجمة عن الحرب وإحدى العقبات التي تعرقل الوصول إلى سلام دائم ستزال وسينتصر الجميع عربا وإسرائيليين مسلمين ومسيحيين ويهودا بتأكيد مفهوم ان الدين هو قاعدة للسلام وليس وسيلة حرب، فالإسلام والسلام بالنسبة لنا نحن المسلمين صنوان...ان القدس اعظم واكبر واقدس من ان تكون لفئة دينية دون إحدى أخرى وبإمكانها ان تتسع لعاصمتين فلسطينية وإسرائيلية وان تكون للعالم كله نفس الوقت وكما ينبغي ان تكون... ان الإرادة السياسية والتفكير المبدع والانتصار للدين كمصدر للسلام بإمكانها ان تجد الصيغة المناسبة لذلك. ونحن في الأردن ندعو سائر الأطراف بكل اخلاص ان يعطوا هذا التصور ما يستحقه من اهتمام ولا يساورني أدنى شك في

ان منظمتكم التي تعمل من اجل تجسيد مفهوم الدين كمصدر للسلام لن تتوانى عن بذل أي جهد ممكن للمساعدة على حل مشكلة القدس بالطرق السلمية في منأى عن عدوى السلام والاكراه والاقصاء...".

مرة ثانية يؤكد جلالة الملك ان القدس ستبقى مفتاحا للسلام ومدخلا للحرب والويلات فمن يصر على الاستحواذ على القدس بكاملها ويرفض حق الطرف العربي الفلسطيني فيها عاصمة للدولة الفلسطينية لهو الطرف الذي اختار ان تكون الأديان مدخلا للحروب والكراهية والويلات والكوارث وهو منطق مرفوض من جوهر الأديان ومن الانسانية والمجتمع الدولي.

لذا فان جلالته يصر على بقاء القدس رمزا للسلام ومفتوحة لجميع الأديان. ففي حديث له لوكالة الأنباء الأردنية اثناء تأديته فريضة الحج نشرته الصحافة الأردنية في ٢٠٠٠/٢/١٥ شدد جلالته على "ان القدس يجب ان تبقى رمزا للسلام والامل للمنطقة بكاملها ويجب ان لا تصبح عاصمة حصرية لشعب على حساب اخر... ان إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس فقط امرا ضروريا بل امر لا مفر منه".

وكان الأردن ولا يزال يرفض الضغوط من اية جهة أو مصدر كان بشأن حرفه عن ثوابت سياسية تجاه فلسطين بعامة والقدس بخاصة.

فها هو جلالته يعيد في مقابلة صحافية له مع صحيفة "العرب اليوم" اجراها رئيس تحريرها الأستاذ طاهر العدوان التأكيد على ثوابت الموقف الأردني من قضية القدس باعتبارها جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة وينطبق عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ إذ يقول جلالته في رده على سؤال رئيس تحرير "العرب اليوم" لجلالته حول مسيرة السلام وموقف الأردن منها:"...موقفنا تجاه القدس واضح وثابت ومبدئي في اعتبار القدس جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وينطبق عليها القرارات رقم ٢٤٢ و٣٣٨ في رفض السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة".

وفي مواقف متعددة أكد مسؤولون أردنيون وجهة النظر الأردنية تجاه القدس، حيث أكد عبد الإله الخطيب وزير الخارجية الأردني السابق رفض الأردن القاطع

للسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية مشددا على كونها أرضا كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة(٤٩).

وقد أكد هذا الموقف رئيس الوزراء الأردني علي ابو الراغب لوكالة الأنباء الأردنية بترا بقوله:" إن المصلحة القومية العربية تقتضي قيام دولة فلسطينية مستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف. . علاوة على أنها مصلحة وأولوية أردنية لأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي"(٥٠).

وقد تناغم الموقفين الرسمي والشعبي بشأن قضية القدس، حيث تم التأكيد في أكثر من مناسبة على ان الإجماع الوطني المتحقق في الأردن تجاه قضية القدس يدعم المفاوض الفلسطيني في التمسك بعروبة القدس والسيادة الكاملة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والتمسك بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

خلاصة القول ان الموقف الأردني كان واضحا في التأكيد على أن القدس الشرقية مدينة عربية فلسطينية محتلة، شأنها شأن جميع الأراضي العربية المحتلة ويرفض الأردن أي محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية على المدينة المقدسة أو تقسيم السيادة على الأماكن المقدسة فيها.

المطلب الثاني: الموقف الفلسطيني تجاه قضية القدس ١٩٦٧-٢٠٠٢

الفرع الأول: الموقف الفلسطيني ١٩٦٧-١٩٧٣

بدايةً، هناك عاملان أثرا على الكيفية التي تناولت بها مشروعات التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي وضع الفلسطينيين كطرف مستقل من أطراف النزاع. أما العامل الأول، فهو أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تحظ – كمرجعية سياسية معترف بتمثيلها للشعب الفلسطيني -بدور في أي من مشروعات التسوية الدولية التي عرضت لإنهاء الصراع خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ – ١٩٧٣، بل إن ((الولايات المتحدة وأغلبية الدول العربية ودول العالم لم تكن تضع في الحسبان منظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في النزاع في منطقة الشرق الأوسط))(٥١). ومع أن حدة هذا التوجه قد بدأت تتقلص في السنوات الأخيرة من هذه الفترة، إلا أن إسرائيل ظلت تصر على التمسك بمقولة أن جوهر الصراع يكمن في حاجتها لتوفير حدود آمنة

بينها وبين الدول العربية، وحاجة الدول العربية إلى التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم خلال حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. والحق، أن هذا التصور الإسرائيلي لم يكن مرفوضا تماما من جانب الأطراف العربية وخاصة في الشهور الأولى التالية لحرب عام ١٩٦٧، وهو ما يمكن استنتاجه-مثلا - من الموافقة الأردنية والمصرية على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وهي الموافقة التي أدت إلى توتر في علاقات البلدين مع منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة احمد الشقيري(٥٢).

وأما العامل الثاني، فهو عمق الانقسام في صفوف الفلسطينيين خلال الأشهر التالية مباشرة لهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والذي كان عميقا لدرجة لم تمكنهم من تحديد أهدافهم ناهيك عن القدرة على التعامل مع قضايا الصراع وافرازاته. ويمكن، في هذا الخصوص، الإشارة إلى ما عرف "بميثاق الضفة الغربية الوطني المرحلي" وهو وثيقة أصدرتها ١٢٩ شخصية من الزعامات التقليدية الفلسطينية في الضفة الغربية في ٤ تشرين أول / أكتوبر ١٩٦٧ وما نص عليه من أن: ((العدوان الصهيوني يتطلب رداً عربياً شاملاً، وأن الحل يكمن في عودة الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس للسيادة الأردنية))(٥٣). فالثابت، أن مثل هذا الموقف وغيره من مواقف الفصائل الفلسطينية سواء تجاه منظمة التحرير أو تجاه بعضها البعض يقدم مؤشرات على حجم التشتت الذي أصاب الموقف الفلسطيني عقب الهزيمة، وبقى يخيم بظلاله على الموقف السياسي الفلسطيني في السنوات الأولى من هذه الفترة.

ومع ذلك، فالملاحظ، أنه في وقت لاحق، وخاصة بعد صعود نجم منظمات المقاومة وسيطرتها على منظمة التحرير فقد أخذ العمل السياسي الفلسطيني يتمحور حول قضيتين أساسيتين: أما القضية الأولى فتتمثل في محاولة انتزاع شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني لتعزيز الهوية الوطنية، وبالتالي فرض معطيات جديدة على الصراع وأطرافه المختلفة وقطع الطريق على الخيار الأردني(٥٤). وأما القضية الثانية: فكانت تتمثل في التصدي لمشروعات التسوية السياسية المطروحة آنذاك، حيث كانت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" - وهي كبرى فصائل منظمة التحرير- ترفض ((أي مشاريع أمريكية أو سوفياتية لأنها تعالج المظهر وتترك المصدر ولانها جميعها تتجاهل

حق شعبنا الفلسطيني)) [٥٥]. بل إن حركة "فتح" التي شكلت العمود الفقري لمنظمة التحرير وللعمل الفلسطيني في تلك الفترة قد رفضت في بيان سياسي وزعته في تشرين أول / أكتوبر ١٩٦٨ ((كل تسوية تهدف إلى وقف الكفاح المسلح))[٥٦]، على اعتبار أن ((الحل السلمي عملية إنهاء للوجود الفلسطيني))[٥٧].

وتظهر هذه المحاور بوضوح عند مطالعة "الميثاق الوطني الفلسطيني" في نسخته المعدلة، حيث إن بنودا مثل: " الهوية الفلسطينية هي خاصية حقيقية وحيوية وأصيلة"، "والكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين"، "وتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ وإقامة دولة إسرائيل هو عمل غير شرعي تماماً بصرف النظر عن مرور الزمن" [٥٨]، وتعني عمليا – ومن ناحية أولى – رفض أي إمكانية لمناقشة المشروعات التي طرحت خلال هذه الفترة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وتعنى، من ناحية ثانية، أن هذه التوجهات كانت تنطبق على جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها تلك المحتلة عام ١٩٤٨ ومن بينها القدس.

ففي كلمة له أمام مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في أغسطس / آب عام ١٩٦٧، قال أحمد الشقيري – رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت –إن جوهر القضية الفلسطينية يستند إلى عدد من المبادئ منها: ((رفض المفاوضات مع إسرائيل وعدم الاعتراف بالاحتلال السابق لأراضي العام ١٩٤٨، وعدم التنازل عن قطاع غزة ومنطقة الحمة مع التأكيد باهتمام خاص على عروبة القدس)) [٥٩].

وبعد أن تولت المنظمات المسلحة قيادة منظمة التحرير في المجلس الوطني الرابع الذي عقد في القاهرة في تموز/ يوليو ١٩٦٨[٦٠]، فإنها تبنت استراتيجية تقوم على تحرير كامل التراب الفلسطيني عن طريق حرب التحرير الشعبية[٦١]، وطرحت شعار إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية كبوصلة سياسية لعملها. وعليه، فقد رفضت هذه القيادات المشاركة في مسيرة التسوية خلال هذه المرحلة وعارضت القرار ٢٤٢ لأنها رأت فيه مشروعا يستهدف ((تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية، فهو لم يذكر شيئاً عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره وهو يعترف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود ثابتة ومعترف بها، ولذلك فقد شنت المقاومة الفلسطينية حملة عنيفة وقوية ضد القرار ورفضت التقيد بوقف إطلاق النار))[٦٢].

غاية القول، أن القوى الفلسطينية كانت تصر في كل مواقفها المعلنة خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣ على أن هدفها هو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

ومع ذلك، فإن الباحث يعتقد أن القدس كانت في السياسة الفلسطينية خلال هذه المرحلة مجرد رمز تاريخي وديني وبدرجة أقل سياسي، ولم تحظ ببرامج عملية أو مشروعات جادة لمنع تهويدها ومصادرتها. فقد اندمجت قضية القدس في البرنامج الفلسطيني العام الذي تعامل مع القضية الفلسطينية على أنها صراع مع الصهيونية لاستعادة كل فلسطين بغض النظر عن النتائج الفرعية للصراع ومعاركه الجزئية.

الفرع الثاني: الموقف الفلسطيني خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨

لاشك في أن حرب عام ١٩٧٣ قد شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية وطريقة تعاملها مع مشروعات التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي ونتائجه المختلفة. فالمنظمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير كانت قبل الحرب تؤمن بأنه ((ليس هناك، حقيقة تسوية ولكن هناك قطعة حلوى مماثلة لمشروع روجرز، هدفها العرض الأمريكي أو الإلحاح الأمريكي على ضرورة البحث عن تسوية، وعلى ضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة)) (٦٣)، وهو رأي رافض - بشكل قطعي - جدوى الانخراط في مشروعات التسوية المطروحة.

وقد استمر هذا الموقف في خطوطه العريضة، ومع بعض التحول في الوسائل منذ عام ١٩٧٣ و حتى عام ١٩٧٨. ((ففي اجتماع عقده قادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في شهر أيار / مايو ١٩٧٤، كان هناك شبه إجماع على قيام السلطة الوطنية، والاستمرار في رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وبالتالي قرار ٣٣٨، ورفض حضور مؤتمر جنيف إذا كان على أساس هذا القرار)) (٦٤).

وبعبارة أخرى، فقد كان الثبات، يتمثل في الموقف من القرار رقم ٢٤٢، وكان التحول يتمثل في القبول بقيام سلطة وطنية في المناطق المحرّرة من إسرائيل بعد حرب ٧٣، إذ اعتقد قادة المنظمة آنذاك أن الخطر الأكبر على نضالهم هو في كيفية الاستمرار في الكفاح المسلح ضد إسرائيل إذا حدثت تسوية(٦٥).

والواقع، أن التحول في الموقف الفلسطيني، قد امتد أيضـــا – ولــو بصــورة جزئية – ليشمل القرار رقم ٢٤٢ نفسه. فبعد أن كان هــذا القــرار مرفوضــاً بشــكل جذري، صارت معارضته ((تتركز بصفة خاصة على مسألة تجاهلــه لطبيعــة قضيــة فلسطين وطمسه لحقوق شعبها الوطنية)) [٦٦]. وقد قادت هذه التحولات الفكريــــة إلـــى تبلور اتجاهين رئيسيين في السياسة الفلسطينية: الأول، يحبذ الاستفادة من الفرصة التــي أتاحتها الحرب ((لتحقيق عدد من المطالب الفلسطينية على أساس النضال بالتعاون مـــع الدول العربية والدول الأخرى الصديقة لأخذ الحقوق الوطنية الفلسطينية بعين الاعتبـــار أثناء مناقشته بنود التسوية)) [٦٧]. فيما يعترض الاتجاه الثاني ((على مبدأ التســـوية مـــن أساسه معتبراً أن حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣– وبالرغم من نتائجها الإيجابيـــة الملحوظة – لم توفر الأساس للأمل في تحقيق منجزات وطنية مما يرضى عنه دعـــاة هذا الاتجاه)) [٦٨]، وقد أدى النشاط الدبلوماسي المكثف على الساحة – واســـتناداً إلـــى هذين الاتجاهين – إلى تعزيز الاتجاهات الفكرية المتناقضة على المستوى الفلســـطيني بحيث نشأت كتلتان تنظيميتان: تضم الأولى " فتح" والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، وهي التي أيـــدت الاســتفادة مـــن الفرصة. فيما ضمّت الثانية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية / القيـــادة العامة، والجبهة العربية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي، وهي المنظمات التـــي ظلت على موقفها الرافض لمبدأ التسوية السياسية. بل الأكثر من ذلـــك، هـــو أن هـــذا الانقسام قد امتد ليشمل أغلب القوى الفلسطينية في الداخل والمهجر[٦٩].

ويُعتقد، أنه مما أسهم في الدفع بهذا الاتجاه التجاوب العربي مـــع التحركـــات الأمريكية الرامية لتحقيق انفراج في المناخ السياسي في المنطقة وصولاً إلـــى إحـــراز تقدم في عملية السلام، إذ أيقنت القيادة الفلسطينية ((حين تم توقيع اتفاق فـــك الاشـــتباك الثاني بين مصر وإسرائيل في ١٨ كانون ثاني /يناير ١٩٧٤، أن مصر قد خرجت مـــن معادلة القوة العسكرية العربية، وأنها لن تقدم على مخاطرة القتال مرة أخـــرى، علـــى الأقل في المستقبل المرئي)) [٧٠]. ورغم كل المواقف العلنية التي رأت أن ((كل مشـــاريع التسوية الأمريكية التي تتجسد بالحل الجزئي المنفرد، إنما تستهدف مقايضة جزء مـــن الأراضي العربية المحتلة بالقضية القومية كلها، وضرب الثورة الفلسطينية، والالتفـــاف

على أهداف النضال الفلسطيني، وطعن حركة التحرر العربي خطوة خطوة))[71]، فقد عززت التحولات السابقة رأي الاتجاه القائل بضرورة الانخراط بصورة أو أخرى في مشروعات التسوية السلمية المطروحة، بل إن الحرب التي كانت في يوم من الأيام مطلباً فلسطينياً وهدفاً تسعى الفصائل الفلسطينية جميعها لحفز همة الأمة العربية لخوض غمارها باتت "هدفا أمريكيا"، حيث أعلن ياسر عرفات أن دبلوماسية كيسنجر تهدف إلى ((التفريق بين مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلحاق الهزيمة بالدول العربية، ولن تؤدي الاستراتيجية الأمريكية إلى غير الحرب))[72]، فيما بات التطلع إلى سلام عادل في المنطقة مطلبا لدى قادة منظمة التحرير[73].

وربما كان لتعزيز الوضع السياسي لمنظمة التحرير على الصعيدين العربي والإسلامي بل وعلى الصعيد الدولي أيضا دور في منحها ثقة أكبر لخوض غمار التسوية السياسية والقبول بها مبدئياً كطريقة لتسوية النزاع. فقد جاء مؤتمر القمة العربي السابع والذي عقد أعماله في الرباط عام ١٩٧٤، ((ليعترف بالمنظمة بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وفي عام ١٩٧٦، قرر مجلس جامعة الدول العربية إعطاء فلسطين – ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية – العضوية الكاملة في الجامعة))[74]. وفي ٢١ حزيران / يونيو من العام نفسه، ((عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الخامس، في كوالالمبور بحضور مندوبين عن ٣٦ بلداً، وقد حضرت منظمة التحرير الفلسطينية كعضو كامل العضوية وبصفة رسمية))[75]. أما دولياً، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٢٣٧ في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ والقاضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ((إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب))[76]. ومع حلول عام ١٩٧٧، كانت منظمة التحرير تتعامل مع المشروعات الأمريكية مثل مؤتمر جنيف عن طريق وضع شروط عملية للاشتراك فيها[77]، وهو موقف جديد حل محل الرفض القطعي طوال المرحلة السابقة.

وقد بدت مدينة القدس، خلال هذه المرحلة، في آخر سلم الأولويات الفلسطينية، حيث انشغلت منظمة التحرير ببلورة موقفها من مشروعات التسوية، وفرض نفسها على المنطقة كطرف في المعادلة السياسية، مما حال دون التركيز على موضوع

القدس. غير أن استعداد المنظمة للتعامل مع المشروعات السياسية المطروحة للتسوية كان يحمل في طياته بذور تغيير في الموقف من القدس، واستعداداً غير معلن للتعامل معها على أساس قسمين شرقي وغربي، إن لم يكن انطلاقا من التسليم بحق إسرائيل في الشطر الغربي فمن قاعدة المرحلية وضرورات الواقع الذي يحتم القبول في المرحلة الأولى بإقامة «دولة فلسطينية في الضفة الغربية ومنها شرقي القدس وغزة»[٧٨]، وتأجيل المطالبة أو التفكير بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ومنها الشطر الغربي من المدينة.

وهكذا، يلاحظ أن دبلوماسية كيسنجر القائمة على حل الصراع على مراحل وفق "نظرية الخطوة خطوة"، قد شغلت الأطراف العربية جميعها بما فيها الطرف الفلسطيني، وجعلتها أسيرة ملاحقة التطورات السياسية بدلا من الانشغال بصياغة استراتيجية عربية موحدة لتحقيق الأهداف المعلنة ومنها استعادة القدس التي غابت تقريبا في خضم محاولات الأطراف العربية تحسين مواقعها التفاوضية استعداداً لأي محادثات سلام قد تعقد مستقبلا. وهكذا، يمكن القول أن المنظمات الفلسطينية التي أولت موقعا متميزا للقدس في برامجها السياسية الأولى – والتي كانت تصر على استعادة كل فلسطين، ولم تجد فائدة في تخصيص القدس بخطاب مميز في الخطاب السياسي إلا عند محاولتها استثارة همم الشعوب الإسلامية – فإنها لم تجد فائدة من إيلاء القدس أهمية خاصة في خطاب التسوية لأنها كانت حريصة على تبني مواقف تعزز من وضعها الدولي وتجعلها مقبولة لدى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بحيث تتمكن من الانخراط في أي جهود للتسوية تتطابق مع الشروط التي كانت منظمة التحرير ترى أنها ضمانة للوصول إلى حل عادل وشامل ودائم في المنطقة.

الفرع الثالث: الموقف الفلسطيني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١

في أعقاب الإعلان عن توقيع اتفاقية كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية، بدا وكأن التردد الذي انتشر في صفوف الفلسطينيين إزاء مبادرة الرئيس السادات قد حسم، وتغلبت مشاعر القلق من نتيجة المبادرة والاتفاقيات على الوضع الفلسطيني على آمال كبيرة عقدها الفلسطينيون في الضفة والقطاع تحديداً على السادات لتخليصهم من الحكم العسكري، وهي آمال عبر عنها الفلسطينيون بالهتاف "سادات ! سادات" أثناء زيارة

الرئيس المصري للمسجد الأقصى، كما عبروا عنها بتجاهل دعوة الإضراب التي وجهتها لهم منظمة التحرير يوم زيارة السادات للقدس(٧٩)، بل إن نحو ١٠ آلاف فلسطيني وقعوا عريضة تأييد للرئيس المصري رغم زيارته لإسرائيل.

ولقد حسمت اتفاقية كامب ديفيد تأرجح الفلسطينيين بين الخوف والرجاء، فأصدرت منظمة التحرير بياناً في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ هاجمت فيه هذه الاتفاقات والرئيس السادات بقسوة، واعتبرتها بمثابة استسلام كامل من جانبه أمام مشروع بيغن، الذي رأت أنه ((يؤكد على تثبيت الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء، كما أنه يفرط في القدس التي مثلت على الدوام رمزاً مقدساً لأمتنا العربية ولسائر المسلمين والمسيحيين في العالم))(٨٠)، فيما اعتبر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الاتفاق بأنه خطوة ((استسلامية وأنه يعترف قانونياً بشرعية الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وترسيخ مسألة طردّ الشعب العربي الفلسطيني من وطنه)) (٨١). وحتى داخل الأراضي المحتلة حيث حاول الإسرائيليون مغازلة المواطنين فيها بسلسلة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تسهيل أمور حياتهم اليومية لإقناعهم بجدوى المضي قدما في تأييد الاتفاق والتجاوب مع مشروع الحكم الذاتي، فقد كان الرفض المطلق للمشروع والاتفاقات سمة غالبة، وحتى أولئك الذين حاولوا البحث بإيجابية في نصوص الاتفاقات وآفاق الحكم الذاتي توصلوا إلى نتيجة مفادها التعارض بين مشروع السلام الذي أقر في كامب ديفيد وبين التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني(٨٢).

إذن، فقد كان الرفض الفلسطيني لاتفاقيات كامب ديفيد حادا في معظم الأحيان، غير أن هذه الحدة ربما كانت وسيلة لاخفاء تحولات عميقة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير إزاء عملية التسوية السياسية للصراع وافرازاته، وهي تحولات بدأت بالتبلور أكثر منذ مطلع الثمانينيات ونضجت تماماً في نهايتها.

ولعل محور هذه التحولات كان هو التعامل مع التسوية كخيار استراتيجي وانتقال العمل العسكري إلى موقع وسيلة الضغط لإقناع إسرائيل والولايات المتحدة تحديدا باستحالة التوصل إلى حل سياسي دون التعامل مع منظمة التحرير. فعلى سبيل المثال، أعلن خالد الحسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني

الفلسطيني المحددات المقبولة لدى المنظمة للتسوية السياسية، وفي خاتمة الحديث، قال: ((بهذا. . . تبدأ الخطوة الأولى باتجاه السلام القائم على العدل. وبدون ذلك فالصراع مستمر، والحرب ستكون طريقته، والإمكانات العربية الأخرى في خدمتها))(٨٣). أي أنه على قاعدة مشروع التسوية وشروطها، شهد الفكر السياسي لمنظمة التحرير تحولات كبيرة انعكست بالضرورة على موقف المنظمة من قضية القدس. ففي ورقة قدمها خالد الحسن أيضا في ندوة حول القضية الفلسطينية عقدت يوم ١٤ أيار / مايو ١٩٨٢ في باريس، اقترح مشروعاً للحل، ينص على الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والتعامل معها على هذا الأساس، ((وتطبيق قرارات المجتمع الدولي الداعية إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية)) (٨٤) ولم تتضمن مقترحات الحسن هذه بنداً خاصاً بالقدس كما جرت العادة، غير أن الموقف الفلسطيني تجاه القدس بدا أكثر غموضاً في بيان القمة العربية في مدينة فاس المغربية والتي عقدت خلال الفترة ما بين ٦-٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، حيث نص البيان على اعتماد مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والملك فهد – ملك المملكة العربية السعودية – أساساً لحل القضية الفلسطينية. وحول القدس، دعا البيان إلى ((انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس العربية)) (٨٥)، فيما دعا بند آخر إلى ((ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة)) (٨٦). ومما يدعو إلى التساؤل هنا هو إذا كان العرب آنذاك قد ظلوا مصرين على استعادة "القدس العربية"، فلماذا لم تتم صياغة البند بطريقة التعهد الشخصي الواضح، إذ أن الصيغة المقترحة يمكن فهمها أيضا على أنها دعوة لإلزام الطرف المسيطر على المدينة أيا كان، بينما عبارة مثل "يتعهد الجانب العربي بضمان حرية العبادة. . . الخ" تدل دلالة قطعية على جدية العرب بالنسبة لاستعادة القدس العربية كشرط أساسي من شروط أي تسوية.

ولم يخل البيان من العبارة التقليدية حول دولة فلسطينية عاصمتها القدس، غير أنه في محصلته حمل جملة إشارات عكست غموض الموقف العربي من موضوع القدس كقضية مركزية لتسوية الصراع. فقد اختفت تأكيدات سابقة حول أن لا سلام دون عودة القدس إلى السيادة العربية، واستبدال مصطلح "القدس الشرقية" بعبارة

"القدس العربية" حتى من قاموس منظمة التحرير التي قامت أصلاً لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ بما فيها القدس الغربية. وكما أشرنا سابقاً، فإن عبارة "القدس العربية" قد تفيد البلدة القديمة في القدس وربما تختزل إلى المواقع المقدسة فيها، والملاحظة الأخيرة هنا، تتمثل في القبول الضمني للمنظمة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، حيث جاء في ديباجة بيان قمة فاس ((اعتماداً على مشروع فخامة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساسا لحل القضية الفلسطينية، وعلى مشروع جلالة الملك فهد حول السلام في الشرق الأوسط))، مما يعني أن القدس تدخل ضمن الأراضي المحتلة[٨٧].

ويلاحظ كذلك أن المنظمة قد وافقت على مشروع الملك فهد الذي كانت قد عارضته سابقاً، وأن جميع هذه التحولات جاءت في أعقاب حرب لبنان وخروج المنظمة من بيروت تحت ضغط الاجتياح الإسرائيلي. بل أن البعض يرى في القبول الفلسطيني بمقررات قمة فاس ١٩٨٢ رداً إيجابياً على مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، واعترافاً بحقوق جميع الشعوب في الشرق الأوسط بأن تعيش ضمن حدود محددة ((وبهذا تكون قد وافقت ضمنيا على حق إسرائيل في الوجود مقابل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة)) [٨٨].

وقد قاد مشروع السلام العربي في فاس إلى حوار بين الأردن ومنظمة التحرير توج باتفاق عمان الذي جرى التوقيع عليه في ١١ شباط / فبراير ١٩٨٥، والذي قبلت منظمة التحرير بموجبة ((لأول مرة التفاوض مباشرة مع إسرائيل))[٨٩]، شريطة أن يكون ذلك ضمن مؤتمر دولي للسلام يضم كافة أطراف النزاع بما فيها الاتحاد السوفييتي. وفي ١٨ شباط / فبراير ١٩٨٥، أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قراراً يعلن موافقة اللجنة على اتفاق عمان، ويؤكد على أسس التحرك المشترك، ومنها ((إنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، بما في ذلك القدس))[٩٠].

ويلاحظ أن ثمة تراجعاً آخر قد طرأ على الخطاب الفلسطيني، حيث اقتصر الحديث هنا على إنهاء الاحتلال للأراضي العربية دون أي تحديد لماهية هذه الأراضي، أو التوكيد على جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ويفيد هذا الغموض بالتأكيد إمكانية تقليص الأراضي المستردة خلال المحادثات وليس توسيعها لتشمل

أراض احتلت قبل ١٩٦٧، إذ أن الغموض جاء في فترة هزيمة لمشروع الثورة وتحرير كامل التراب. وحتى موضوع القدس، يلاحظ أنه قد همش، إذ ورد ذكره كاستدراك فقط فظهر ملحقا بالأراضي العربية المراد تحقيق إنهاء الاحتلال الصهيوني فيها، دون ايلائه أهمية خاصة كما جرت العادة في السابق.

وفضلاً عما تقدم، فإن موضوع القدس قد أغفل أحيانا من الخطاب الرسمي الفلسطيني، كما في البيان الصادر عن اجتماعات للجنة التنفيذية عقدت في العاصمة العراقية بغداد خلال الفترة من ٨ – ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨٦، وركزت على حق منظمة التحرير في المشاركة في أي محادثات لتسوية الصراع، وانتقدت الموقفين الإسرائيلي والأمريكي الرافضين لمشاركة المنظمة في هذه المحادثات واللذين سعيا إلى ((فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة وتكريس الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وممارسة نضاله الوطني المشروع))[٩١]. ويلاحظ هنا – ومرة أخرى – إغفال موضوع القدس حتى من العبارات التقليدية حول دولة عاصمتها القدس.

بل إن موضوع القدس في السنوات اللاحقة ظل يستخدم – في معظم الأحيان – مرادفاً للدولة الفلسطينية، حيث درجت العادة على الاكتفاء بالمطالبة بانسحاب إسرائيل من مدينة القدس من خلال عبارة "دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف". وحتى بيان إعلان الدولة الصادر عن جلسة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في مدينة الجزائر في ١٥ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٨ قد اكتفى بالإشارة إلى موضوع القدس من خلال عبارة: ((المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف))[٩٢]. ويذهب أحد الباحثين في هذا الخصوص إلى القول بأن المجلس الوطني الفلسطيني – وهو أعلى هيئة تشريعية في منظمة التحرير – لم يحدد ما إذا كان يقصد الشطر الشرقي من مدينة القدس المحتل عام ١٩٦٧ أم القدس الموحدة قبل ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، مشيراً – أي الباحث نفسه – إلى أن ((المسلك اللاحق للفلسطينيين فيما يتعلق بمسيرة السلام في المنطقة يقودنا إلى القول بأن ما قصده البيان المذكور "بيان إعلان الدولة" إنما ينصرف إلى الجزء العربي من المدينة المقدسة))[٩٣]. حيث أكد

البيان على ((انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية، و السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة وذلك حماية للشعب الفلسطيني. وواضح، أن كلا من هاتين الإشارتين ينصرف مفهومهما إلى القدس العربية التي احتلتها إسرائيل إثر حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧))(٩٤).

وهكذا، رسخت منظمة التحرير عبر أعلى هيئة تشريعية فيها حصر المطالبة الفلسطينية بالقدس العربية وهي مصطلح غامض باعتقادنا قاد لاحقا للقبول بمقترحات إسرائيلية أكثر تطرفا كتلك التي وردت في وثيقة بيلين – عباس التي سيجري التطرق لها فيما بعد، ولعل السبب الرئيسي في هذه التحولات كان انتقال هدف منظمة التحرير من تحرير كامل التراب الفلسطيني إلى تحويل المنظمة إلى طرف من أطراف التحركات السياسية الرامية لاطلاق عملية تسوية سياسية للصراع. لذلك، فقد كان تركيز الخطاب السياسي لمنظمة التحرير منصبا على أن المنظمة ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأن التسوية السياسية يجب أن تشارك فيها جميع الأطراف، بما فيها منظمة التحرير وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، وهي عبارات تكررت في جميع البيانات الرسمية الفلسطينية تقريبا. ولاشك في أن الانخراط في محاولة أيجاد موضع قدم في المشروعات والأفكار المقترحة للتسوية، دفع منظمة التحرير للبحث عما تعتقد أنه صيغة توفيقية لحل مشكلة القدس، ولم يعد الانسحاب الإسرائيلي من القدس شرطاً عندها لأي تسوية، بل أضحت القدس العربية عاصمة لدولة فلسطينية يجب ان تسفر عنها التسوية.

والفرق كبير بين الموقفين، إذ أن الأول يشترط القبول الإسرائيلي شرطاً للشروع في عملية التسوية، بينما الثاني لا يشترط ذلك للبداية وإنما يشترطه للنهاية مع تحجيم للقدس المطلوبة. ففي معرض تعقيبها على خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق شامير التي عرضها عام ١٩٨٩، لم تشر منظمة التحرير إلى مدينة القدس إلا في إشارتين هما ((قيادة المنظمة ترفض أي حل فلسطيني جزئي، أو منفصل، ويعتبر أن المشكلة الفلسطينية ليست محصورة فقط في الأراضي المحتلة، بل وتشمل أموراً كثيرة وأساسية، على رأسها مستقبل مدينة القدس)) (٩٥)، وأما الإشارة الثانية، فقد تعلقت

بالانتخابات التي دعت إلى أجرائها على أسس كان منها ((يجب ان يشارك في هذه الانتخابات الفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية))(٩٦).

ويلاحظ أن الإشارة الأولى قد اقتصرت على التوكيد على أن قضية القدس ما زالت قائمة وأنها ما زالت بحاجة إلى التفاوض، وأما الإشارة الثانية، فهي تتطرق لأهالي القدس وضرورة إشراكهم في الانتخابات المقرر أجراؤها قبل الشروع في المحادثات. وقد قادت هذه التحولات إلى قبول قيادة المنظمة مسألة تأجيل البحث في موضوع القدس إلى محادثات المرحلة النهائية في اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي الذي جرى التوقيع عليه في واشنطن في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الخطابات الحماسية التي أطلقتها قيادة المنظمة خلال هذه الفترة في ظروف معينة مثل حرب الخليج الأخيرة حول تحرير القدس، قد أعادت التوكيد على المواقف التي تبنتها منظمة التحرير في الستينيات والسبعينيات. غير أننا لا نرى فيها موقفا حقيقيا للمنظمة بسبب تناقضها مع ما ورد في الخطاب السياسي الرسمي والمقر مرارا على مختلف المستويات القيادية في المنظمة، وذلك على النحو الذي أشرنا إليه في هذا الفرع.

الفرع الرابع: الموقف الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩١ـ ٢٠٠٢

تم الإشارة سلفاً إلى أن قضية القدس هي واحدة من نتائج أو مظاهر الصراع العربي – الإسرائيلي، غير أنها تبقى أكثر هذه المظاهر وتلك النتائج تعقيدا، وهو ما ينعكس على مواقف الأطراف المعنية منها. ولئن كان الموقف الإسرائيلي من القدس هو الأكثر وضوحا ومباشرة وتشددا، وكان الموقف الأردني هو الأكثر استعدادا – كما يبدو في العلن – لقبول حلول وسط بشأنها في إطار عملية السلام الجارية، فإن الموقف الفلسطيني كان هو الأكثر غموضا واضطرابا بل وتناقضا أحيانا.

فالموقف الرسمي المعلن والذي يردده قادة السلطة الفلسطينية في كل مناسبة يقوم على مبدأ أن لا حل للصراع دون التوصل إلى اتفاق بشأن القدس ومستقبلها. فرئيس السلطة الفلسطينية كثيرا ما أعلن أن ((الدولة الفلسطينية المستقلة آتية، إن عاجلاً أو آجلاً بعاصمتها القدس الشريف. . . القدس الشريف، أجل القدس الشريف. أنا أعني

ما أقول، أنا أعني ما أقول، فهذه هي رغبة الشعب الفلسطيني التي لن يحول أحد دونها))[٩٧].

غير أن التفاصيل تحمل الكثير من الدلالات والتحولات التي شهدها الموقف الفلسطيني عقب انطلاق عملية التسوية في مدريد عام ١٩٩١، وحتى قبل ذلك. فوثيقة ستانفورد التي وقعها فلسطينيون وإسرائيليون بحضور أمريكي رمزي قبل بدء مؤتمر مدريد، نصت على أن ((القدس: تبقى موحدة بلديا ... ضمن بلدية إسرائيلية وأخرى فلسطينية وبلدية مشتركة. القسم العربي يتحول إلى عاصمة دولة فلسطين بعد فترة انتقالية، ويكون القسم الإسرائيلي عاصمة دولة إسرائيل. . . وضمان حرية العبادة))[٩٨].

ورغم أن الوثيقة غير رسمية [٩٩]،إلا إن ممثلين فلسطينيين كانوا قد قدموها إلى الإدارة الأمريكية لاعتبارها أساسا لتفاهم أمريكي – فلسطيني بشأن الحل[١٠٠]. ويلاحظ أن الجانب الفلسطيني قد أبدى من خلال الوثيقة استعدادا لقبول حل وسط والتخلي عن المطلب السابق بانسحاب إسرائيلي تام من شرقي القدس المحتل عام ١٩٦٧، وذلك من خلال القبول بأن تبقى القدس "موحدة بلديا" وهو موقف يحمل في جوهره اقترابا من الموقف الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة والداعي إلى إبقاء المدينة موحدة.

كذلك، فإن الحديث عن "القسم العربي" و "القسم الإسرائيلي" دون أي توصيف لهذه الأقسام ولا كيفية إدارتها سياسيا تعكس غموضاً يوحي بامكانيات القبول بحلول وسط حول طبيعة القدس المطلوبة عاصمة للدولة الفلسطينية وحتى طبيعة السلطة السياسية الفلسطينية عليها.

أما في اتفاق أوسلو الذي نص على تأجيل بحث مستقبل المدينة حتى مفاوضات المرحلة النهائية، فإن الموقف الفلسطيني قد قبل بسياسة "الإرجاء و التأجيل" التي اتبعت سابقاً في كامب ديفيد للحيلولة دون أن يؤدي عدم الاتفاق على حل للمشكلة إلى تفجير المحادثات وفشلها.

والواقع، أنه على الرغم من إصرار قادة السلطة على أن مصير فلسطين مرتبط بمصير القدس، إلا أن القبول بتجزئة القضية الفلسطينية إلى قضايا منفصلة تأخذ

عناوين مظاهر الصراع يشير في الحقيقة إلى انفصال قضية القدس عن جوهر الصراع من ناحية وعن بقية نتائجه من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، فإذا أمكن للمفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين التوصل إلى حلول بشأن مواضيع المياه والحدود واللاجئين والمستوطنات – وظلت قضية القدس معلقة – فإن ذلك يعيد ولا شك تفجير الصراع أو إعادة البحث فيما جرى الاتفاق عليه. ومن ناحية ثانية، فإن الموقف الفلسطيني من القدس في اتفاقات أوسلو قد شكل ((اختراقا خطيراً. . . للموقف العربي والموقف الإسلامي)) [١٠١]، إذ وافق الفلسطينيون على الانفراد ببحث القضية مع الإسرائيليين رغم التوكيدات المستمرة على أن المدينة هي شأن إسلامي وعربي. وقد أدى هذا الموقف الذي جرى التوصل إليه في السرّ إلى تعليق الاهتمام العربي والإسلامي بمستقبل المدينة على اعتبار أنها ستبحث في مفاوضات المرحلة النهائية، كما أنه كان سابقة فتحت الباب أمام ظهور انقسام أردني – فلسطيني حول مستقبل المدينة[١٠٢].

على أنه لا يمكن تجاهل نجاح الجانب الفلسطيني في إدراج قضية القدس ضمن محادثات المرحلة النهائية، وهو يعتبر نجاحاً بحق وخاصة إذا نظرنا إلى الرفض الإسرائيلي لمسألة بحث مستقبل المدينة. غير أن هذا النجاح يتضاءل في حقيقة الأمر أمام المكاسب الإسرائيلية، المتأتية من الاتفاق وخاصة تأجيل بحث القدس إلى محادثات المرحلة النهائية، مما منح الجانب الإسرائيلي فرصة كبيرة لخلق الوقائع على الأرض. هذا، ناهيك عن أن بحث مسألة القدس لا يعني بالضرورة بحث الانسحاب منها، إذ يمكن أن يصر الإسرائيليون على التفاوض على الشق الديني في المدينة، كما أن تأجيل البحث دون نصوص صريحة تمنع اتخاذ أي إجراءات تستهدف تغيير طابع المدينة من جانب واحد قد ترك الباب مشرعا أمام الإسرائيليين لزيادة النشاط الاستيطاني في المدينة لفرض وقائع قوية على الأرض قبل بدء هذه المحادثات النهائية.

وقد جعل ذلك من موقف السلطة الفلسطينية موقفاً ضعيفاً في علاقتها مع إسرائيل بشأن القدس. وهذا الموقف الضعيف لم يكن ناشئا من قصور في اتفاق أوسلو فحسب، وإنما كان ثمرة من ثمار تخلف القيادة الفلسطينية رغم الظروف المواتية سابقاً ((عن تطوير موقف فلسطيني واضح من التطورات الجارية في القدس منذ عام ١٩٦٧، وعن ابتداع مواقف سياسية توقف إسرائيل عن عبثها في المدينة المقدسة من تغيير

للحدود وتشكيل سكاني جديد، ونهج تخطيطي وعمراني يؤثر سلبا على حقوق الفلسطينيين في المدينة))[١٠٣]. فالقيادة الفلسطينية لم تفعل طوال السنوات السابقة أكثر من التذكير بقرارات مجلس الأمن وبالمطلب العام بانسحاب إسرائيل من شرقي القدس دون تطوير لموقف فلسطيني مبادر يواجه الإجراءات الإسرائيلية. كما أنه على الرغم من ان تأكيدات عرفات بأن القدس هي المسألة الأهم في المحادثات النهائية لم تنقطع[١٠٤]، إلا أن تحركات أعضاء سلطة الحكم الذاتي وتصريحاتهم تؤكد استعداد السلطة الفلسطينية على الموافقة على حل وسط. فعلى سبيل المثال، أعلن عفيف صافية ممثل السلطة الوطنية الفلسطينية في بريطانيا أن ((القدس وضعاً فريداً جداً بحيث تستحق الحل القائم على وجود سفارتين. . . وفي المستقبل يمكن أن تظل القدس دون تقسيم. . . لكنها ستكون مدينتين. . . عاصمتين لكيانين سياسيين مستقلين ذويي سيادة مع ضمان حرية الوصول إليها لجميع الناس، وبحيث تخضع المعالم الدينية لسيطرة وإدارة أبناء الطائفة التي تمثلها))[١٠٥]. وواضح أن كلمات عفيف صافية هذه تحمل توضيحاً إضافياً للمدينة "الموحدة بلدياً"، فهو يعلن استعداد الجانب الفلسطيني للقبول ببقاء القدس دون تقسيم مؤكداً على أنه تعمد عدم استخدام كلمة "موحدة" لأن الإسرائيليين أكسبوها سمعة سيئة باستخدامها لوصف ضمهم للمدينة[١٠٦]، ويبدو في العبارات التي استخدمها عفيف صافية غموض حول حدود الكيانية وطبيعة ودرجة ونوع الاستقلال الذي يتمتع به الكيان الفلسطيني.

إذن، فعلى الرغم من أن الجانب الفلسطيني ما زال يؤكد موقفه الداعي لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، إلا أن غموضا كثيفا بات يحيط بتعريف القدس العاصمة. وقد ألقت وثيقة بيلين – عباس[١٠٧] الضوء على إمكانية قبول الجانب الفلسطيني بحل وسط يعتمد على أن ((تكون عاصمة الدولة الفلسطينية في أبو ديس بضاحية القدس الشرقية وأن يطلق عليها اسم القدس. وينص الاتفاق التمهيدي أيضا على أن يرفع الفلسطينيون علمهم فوق حرم المسجد الأقصى في القدس التي تبقى – مع ذلك – تحت سيطرة إسرائيل دون أن تكون خاضعة رسمياً لسيادتها. . . الاتفاق كان يقضي بالاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل التي تعترف من جهتها بـ "القدس" خارج حدود بلدية القدس (كما حددتها إسرائيل) عاصمة لفلسطين ... فيما

يتعلق بجبل الهيكل (حرم المسجد الأقصى) تم الاتفاق على حرية الدخول للفلسطينيين وعلى رفع العلم الفلسطيني عليه ... بموجب الاتفاق لم تكن القدس القديمة خاضعة لسيادة أي كان، لكن السيادة عليها في الواقع كانت ستبقى لإسرائيل (من دون اعتراف فلسطيني) لأنها كانت ستبقى خاضعة لإدارة بلدية القدس (الإسرائيلية). أما العاصمة الفلسطينية، فكان مقررا أن تكون في أبو ديس)) [١٠٨].

والواقع، أنه على الرغم من أن يوسي بيلين قد أعلن بوضوح أن الاتفاق لم يكن يقضي بأي تقسيم للقدس، مؤكداً أن جميع الخيارات التي بحثت خلال المفاوضات السابقة للوثيقة ((تركت القدس بالكامل تحت السيادة الإسرائيلية)) [١٠٩]، إلا أن الوثيقة تعكس استعداد السلطة والقيادة الفلسطينية قبول حل وسط على الأسس التالية:

١- تأمين حرية العبادة للفلسطينيين في المسجد الأقصى وقبة الصخرة مع وجود فلسطيني رمزي في الموقع (رفع علم مثلاً).

٢- وضع الأحياء العربية شمال شرقي المدينة تحت سيطرة السلطة وقبول إسرائيل باعتبار هذه الأحياء عاصمة لدولة فلسطينية، مع إطلاق اسم القدس عليها.

٣- بقاء المدينة موحدة بلديا.

إن النشاط الفلسطيني الساعي للاعتراض على الإجراءات الإسرائيلية في المدينة[١١٠] ودعم الوجود العربي فيها[١١١]، إنما يستهدف توفير موضع مناسب للمحادثات مع إسرائيل حول مستقبل المدينة، مع ضرورة الإشارة إلى أن الحديث عن القدس في هذه المرحلة يركز كثيراً على أن حل المشكلة أساسي لعملية السلام.

وقد تصدت الجماهير الفلسطينية في ٢٤ أيلول من عام ١٩٩٦ لحفر السلطات الإسرائيلية للنفق تحت المسجد الأقصى سعيا للحلم الصهيوني بهدم المسجد وبناء الهيكل المزعوم مكانه. واستمرت المواجهات نحو أسبوع سقط خلالها (٢٩) شهيدا فلسطينيا برصاص الجيش الإسرائيلي.

وينظر الفلسطينيون إلى القدس الشرقية وخاصة المناطق المقدسة الإسلامية والمسيحية بأنها خطوط حمراء لا يجوز المساس بها، والدليل على ذلك ما حدث من مواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فيما عرف بانتفاضة الأقصى المباركة والتي

لا نزال نعيش احداثها، وذلك عندما قام زعيم اليمين الإسرائيلي ارئيل شارون بزيارة إلى الحرم القدسي في القدس الشرقية. حيث يرى الفلسطينيون بأن الهدف من زيارة شارون هذه ان يثبت ان المسجد الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية. إلا أن شارون فشل في تحقيق هذا الهدف لأنه دخل منطقة الأقصى بحراسة الآلاف من جنود الاحتلال فهو محتل ولا علاقة له بالمكان.

وفي روايته للسلام مع إسرائيل وخاصة موضوع القدس قال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات:"لقد حان الوقت ليعرض الفلسطينيون بوضوح رؤيتهم للسلام والتي تقوم على إنهاء الاحتلال كليا والعودة إلى حدود إسرائيل في ١٩٧٦ وتقاسم كل القدس، مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، فلسطين وإسرائيل"(١١٢). وهذا التصريح للرئيس عرفات يكتنفه الغموض حيث جعل مدينة القدس مفتوحة وهذا قد يعني أن الأماكن المقدسة ستكون تحت السيطرة الإسرائيلية مع ترك حرية العبادة فيها للمسلمين والمسيحيين.

المطلب الثالث: الموقف المصري تجاه قضية القدس ١٩٦٧ـ٢٠٠٢

الفرع الأول: الموقف المصري خلال الفترة ١٩٦٧ـ١٩٧٣

لا شك أنه من المهم رصد الموقف المصري من قضية القدس وموقعها في مشروعات التسوية السلمية التي طرحت خلال الفترة التالية على حرب عام ١٩٦٧ وحتى حرب عام ١٩٧٣، لاعتبارات تتعلق بأهمية مصر الإقليمية ولكونها الدولة العربية الأكبر والأكثر تأثيرا على مجريات الصراع العربي - الإسرائيلي، كما أن السياسة المصرية قد شهدت خلال تلك الفترة وما أعقبها تحولات وتحركات كثيرة ما زالت تلقي بظلالها حتى اليوم على مجريات هذا الصراع ونتائجه.

والثابت، أنه قضية القدس لم تحظ باهتمام كبير في السياسة الرسمية لمصر خلال الفترة محل الدراسة، وإن أمكن العثور على تصريحات تشدد على ضرورة الانسحاب من الشطر الشرقي للمدينة كشرط من شروط التوصل إلى تسوية سلمية للصراع مع إسرائيل. ومن ذلك مثلاً:إعلان الرئيس جمال عبد الناصر خلال حديث تلفزيوني أجري معه في ٢٢ نيسان / إبريل ١٩٦٩: إن ((ما تسميه إسرائيل توحيداً

للقدس ليس إلا احتلالاً))[113]، فيما قال في حديث آخر نشرته مجلة التايم الأمريكية في ١٢ أيار/ مايو ١٩٦٩: إن ((على إسرائيل الانسحاب من القدس العربية وإلا استحال التوصل إلى سلام))[114].

غير أن هذه المواقف كانت من ناحية جزءا من الموقف المصري العام الداعي لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حزيران / يونيو ١٩٦٧[115]، وكانت من ناحية ثانية، – ومثل بقية المواقف العربية من قضية القدس بما فيها الموقفان الأردني والفلسطيني– مجرد ردود أفعال على المبادرات الإسرائيلية بالمدينة المقدسة والرامية لتهويدها وضمها إلى الدولة العبرية.

ويعزز من هذا الاستنتاج متابعة المقترحات المصرية بشأن تسوية الصراع سلمياء، ومنها المشروع الذي قدمه الرئيس أنور السادات ولم يشر فيه صراحة إلى موضوع القدس[116]، فقد خلت هذه المشروعات من أي ذكر مستقل لمدينة القدس وجرى التعامل معها كجزء من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، بل الأكثر من ذلك إن مذكرة مصرية وجهت للمبعوث الدولي يارينج ونشرتها صحيفة التايمز اللندنية في ١٢ آذار / مارس ١٩٧١ قد خصت قطاع غزة وصحراء سيناء بالمطالبة بانسحاب إسرائيل منهما[117]، حيث خضعت الأولى للإدارة المصرية مؤقتا، في حين تعتبر الثانية أرضاً مصرية، قبل احتلالهما، فيما لم يرد أي ذكر للقدس.

غير أن التحول الوحيد الذي طرأ على الموقف الرسمي المعلن للحكومة المصرية خلال هذه الفترة من قضية القدس كان موافقة مصر الضمنية من خلال قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقبول مبادرة روجرز التي أيدت ضم إسرائيل للشطر الغربي من المدينة والمحتل عام ١٩٤٨، مقابل انسحاب إسرائيل من الشطر الشرقي للمدينة وبقية الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

الفرع الثاني : الموقف المصري خلال الفترة ١٩٧٣ـ ١٩٧٨

يمكن أن نطلق على المرحلة التاريخية الممتدة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨، وصفاً يستند إلى الطرف الذي شكل ملامحها الأساسية وأثرت مواقفه على طبيعتها وتطوراتها وإمداداتها اللاحقة، فإننا سنكون قادرين على تسمية هذه المرحلة من مراحل

الصراع العربي – الإسرائيلي "بالمرحلة المصرية". ففي العام ١٩٧٣، كانت الحرب خياراً مصرياً بدرجة أساسية، وفي عام ١٩٧٧ كان السلام خياراً مصرياً كذلك. وعبر هذه الأعوام، نشأت أحداث وتداعيات جعلت الصراع يتحرك في الغالب بتأثير واضح من الموقف المصري. وبعبارة أخرى، فإذا كانت المرحلة السابقة – أي تلك المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣ والتي عرض لها التحليل فيما سبق – يمكن أن توصف بأنها مرحلة المنظمات الفلسطينية حيث لعبت تلك المنظمات خلالها دورا مركزياً في تحديد مجريات الأحداث والتوجهات السياسية في كل ما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي، فإن حرب عام ١٩٧٣ كانت وبحق بمثابة البداية الفعلية التي حسمت التأرجح العربي بين خيارات الحرب والسلام لصالح الخيار الأخير بمبادرة السلام المصرية. وقد بدأت مقدمات هذه المبادرة مع نشوب حرب ١٩٧٣ ذاتها. والحقيقة أن الرئيس المصري أنور السادات كان قد بعث مع بدء القتال أول واحدة من سلسلة رسائله إلى كيسنجر تشير إلى أن الأهداف العسكرية للقاهرة ومن حرب عام ١٩٧٣ محدودة. وأدرك كيسنجر أن الرسالة تدعو الولايات المتحدة إلى المشاركة في عملية السلام. وسرعان ما أثبت السادات صدق رغبته في عدم اخراج مصر من الصراع العربي مع إسرائيل)) [١١٨]. بل أن الرئيس المصري فعل ((الكثير برغبة شديدة في إصراره للوصول لهذه الأهداف، وكما قال كيسنجر، لكي يجعل دبلوماسية الخطوة خطوة تبدو جيدة. وقد انطلق السادات عن عمد لكي يجعل نفسه النقطة الأقل مقاومة في جهود كيسنجر الدبلوماسية)) [١١٩]. لكن السياسة المصرية، ظلت ترى أن أي تسوية سلمية للصراع ((يجب أن تتضمن[١٢٠]:

١. الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية.

٢. الاحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة، بما فيها إسرائيل وحقها في العيش بسلام وأمان.

٣. الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

٤. تقديم ضمانات دولية من قبل الدول الكبرى، وضمن إطار الأمم المتحدة، وذلك كعناصر أمنية إضافية)).

وقد تجلى هذا الموقف المصري، من جهة أخرى، عندما أعلن إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري آنذاك في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. ومع ذلك، فإن التحول ظهر عندما أصدرت الحكومة المصرية بياناً بمناسبة التوقيع على اتفاق فصل القوات بين سورية وإسرائيل في ٢٩ نيسان/إبريل ١٩٧٤، قالت فيه إن: ((الاتفاق وإن كان مجرد اتفاقية عسكرية تدعم وقف اطلاق النار، فهو خطوة هامة في سبيل دفع الموقف نحو تحقيق الهدف العربي القومي بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة)) [١٢١]. وفي هذه العبارة، يتبدى السلام خياراً أساسياً لتحقيق الهدف القومي العربي، بحسب وجهة النظر المصرية. ونعتقد أن نتائج حرب تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣، قد أدت إلى ((تحريك قضية الشرق الأوسط، في قنوات مصرية – إسرائيلية، وبرعاية الولايات المتحدة)) [١٢٢]، وتبعتها بعد ذلك قنوات أخرى.

ولعل استمرار تعثر إجراءات استئناف مؤتمر جنيف قد عزز من اقتناع القيادة المصرية بإحراز تقدم ولو منفرد، إذ أعلن الرئيس السادات في حديث لصحيفة الأنوار اللبنانية ونشر يومي ٨-٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥، أن: مؤتمر جنيف هو المكان الوحيد لإقرار السلام، إلاّ أن المؤتمر يواجه عقبتين: عقبة الخلاف الأردني – الفلسطيني من ناحية، وعقبة الاتفاق بين الدولتين العظميين من ناحية أخرى. وهنا، لمَح السادات إلى إمكانية إتمام خطوة جزئية على الجبهة المصرية، قائلا: الخطوة التالية في الانسحاب –إذا تمت– يجب أن تضع في الاعتبار أنها تتم بهدف التحضير لمؤتمر جنيف. وأكد السادات ضرورة عدم تضييع الفرصة، فإذا كانت إسرائيل مستعدة للانسحاب، فيجب ألاّ نرفض ذلك[١٢٣].

ثم عاد الرئيس السادات، في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥، ليؤكد أن مصر تطلب ضرورة إجراء مباحثات تتعلق بالجبهات الثلاث (المصرية – السورية – الأردنية) مؤكداً على أنه: ((من الخيانة إذا أعاد العدو أرضاً عربية محتلة أن نرفضها لسبب ما، ولكنه خفف من تخوف سورية من أن تترك وحدها في الميدان أمام إسرائيل، واعداً بأنه إذا هاجمت إسرائيل سورية، فإن مصر سوف تتدخل [١٢٤]. ومعنى ذلك، أن السادات قد رأى في هذا التطور وهو موقف يرى في الحرب وسيلة دفاعية، في حين

أن السلام هو الوسيلة لاستعادة الأراضي المحتلة حتى لو كان السلام جزئياً. وقد أنتج هذا الموقف المصري تطورات أكثر إثارة لاحقاً، منها الزيارة الشهيرة للرئيس السادات إلى مدينة القدس، والتي كانت ((أكثر القرارات العربية إثارة وربما خطورة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي. فقد كانت الزيارة حقاً حدثاً لا مثيل له في التاريخ ومحاولة جريئة من جانب الرئيس المصري لاقتحام المعضلات السياسية))[١٢٥] على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، المعلنة خلال هذه الفترة، كما أنها شكلت نقطة انعطاف حادة في وسائل تسوية الصراع، إذ أنها تمت ((قبل أن يكون هناك التزام إسرائيلي بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧))[١٢٦].

ومع ذلك، فالمشاهد أن هذا التحول في الوسيلة لم يترافق مع تحول مماثل في المطالب والشروط المصرية المعلنة خلال هذه الفترة للتسوية، إذ ((لم يخرج خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٧٧– من الناحية الموضوعية – عن الإجماع العربي المطالب بالانسحاب من الأراضي العربية وقيام الدولة الفلسطينية)) [١٢٧]، حيث قال: إنه ((لا معنى لأي حديث عن السلام الدائم العادل، ولا معنى لأي خطوة لضمان حياتنا معاً في هذه المنطقة من العالم في أمن وأمان، وأنتم تحتلون أرضاً عربية بالقوة المسلحة، فليس هناك سلام يستقيم أو يبنى مع احتلال أرض الغير))[١٢٨].

والواقع، أن هذا الثبات في الموقف المصري – من ناحية الجوهر – قد امتد ليشمل القدس، إذ ظلت مصر تطالب بانسحاب إسرائيل من شرقي القدس. ففي عام ١٩٧٣، كانت مصر تصر على ((ربط وقف اطلاق النار بالانسحاب الكامل من سيناء والجولان والضفة الغربية لنهر الأردن بما في ذلك القدس الشرقية)) [١٢٩]. وأثناء خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي عام١٩٧٧ قال الرئيس انور السادات: ((هناك أرض عربية احتلتها – ولا تزال تحتلها–إسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية... القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام. . . وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع، وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لكل المؤمنين، وأهم من هذا فإن تلك المدينة يجب أن لا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون))[١٣٠].

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الرفض المصري لضم الشطر الشرقي من مدينة القدس لإسرائيل وعودتها للسيادة العربية قد رافقه أيضا إبقاء القدس حرة مفتوحة لكل المؤمنين من الديانات السماوية الثلاث وهو ما يظهر من الحديث عن القدس بوصفها " مدينة حرة مفتوحة لكل المؤمنين".

على أن الاستنتاج السابق، لا يحول دون إكمال القول بأن زيارة السادات لمدينة القدس قد أثبتت إمكانية التوصل إلى سلام بين مصر وإسرائيل دون حسم وضع هذه المدينة ومشاكل أخرى في الصراع، وخاصة بعد أن أصبح الحديث عن الوضع الخاص بمدينة القدس يندرج في إطار استقامة السلام واستمراره والحفاظ عليه، وليس في إطار أنها شرط أساسي للمضي قدماً في أي مشروع من مشروعات التسوية السلمية الممكنة للصراع.

الفرع الثالث: الموقف المصري خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١

رغم الانقلاب الذي شهدته السياسة المصرية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي في العامين الأخيرين من عقد السبعينيات، إلا أن موقف مصر من مدينة القدس ومستقبلها قد حافظ على درجة كبيرة من الثبات. ففي خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢٠ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٧ أعلن الرئيس المصري أنور السادات موقف حكومته من القدس بالقول: ((هناك أراض عربية احتلتها – ولازالت تحتلها إسرائيل بالقوة المسلحة، ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها، بما فيها القدس العربية، القدس التي حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام، والتي سوف تظل على الدوام التجسيد الحي للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث. وليس من المقبول أن يفكر أحد في الوضع الخاص لمدينة القدس في إطار الضم أو التوسع، وإنما يجب أن تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين وأهم من كل هذا، فإن المدينة يجب ألا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاما لعدة قرون إن دور العبادة الإسلامية والمسيحية، ليست مجرد أماكن لأداء الفرائض والشعائر واحترام الحقوق، بل إنها تقوم شاهد صدق على وجودنا الذي لم ينقطع في هذا المكان، سياسياً وروحياً وفكرياً. ومن هنا فإنه يجب ألا يخطئ أحد في تقرير الأهمية والاجلال اللذين نكنهما للقدس نحن معشر المسيحيين والمسلمين))(١٣١).

ويلاحظ من خلال هذه الفقرة من خطاب السادات دعوته لانسحاب إسرائيلي من الشطر الشرقي المحتل من القدس عام ١٩٦٧، فيما يمكن اعتبار زيارته للشطر الغربي والقاء كلمة أمام الكنيست فيها بأنها اعتراف ولو ضمنياً بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل. وقد عارض الرئيس المصري الإجراءات الإسرائيلية في المدينة والرامية إلى ضم الشطر الشرقي من المدينة لإسرائيل، مؤكداً على ضرورة ضمان حرية العبادة فيها، وضمان حق الإقامة لهؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون.

وقد أكد السادات موقفه هذا في مشروع مقترح قدمه للرئيس الأمريكي جيمي كارتر حول صيغة السلام مع إسرائيل، وجاء في هذا المشروع أن: ((انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الخطوط السابقة لحرب ١٩٦٧، واعتبار الفلسطينيين شعباً خاصاً ليس مجرد لاجئين وتخلي إسرائيل عن القدس الشرقية)) [١٣٢]، غير أنه عاد ليؤكد للرئيس الأمريكي أنه سيقدم تعديلات على ورقته، مشيراً إلى ما يمكن قبوله في اتفاقية نهائية، وقال السادات بصراحة بأنه: ((يجب ألا تكون القدس مقسمة)) [١٣٣].

ولم يتغير هذا الموقف المصري من القدس الشرقية خلال محادثات كامب ديفيد، غير أن الدبلوماسية المصرية بعد أن كانت تصر على الانسحاب الإسرائيلي من شرقي القدس باعتبارها جزءا من الضفة الغربية، طلبت تأجيل بحث موضوع القدس خشية أن يؤدي ذلك إلى تفجير المحادثات مع إسرائيل، وخاصة بعد أن أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن على أنها ستظل العاصمة الموحدة والأبدية للدولة العبرية[١٣٤]. وقد اكتفى الجانب المصري في هذا الشأن بتبادل خطابات بين السادات وكارتر من جهة وكارتر وبيغن من جهة أخرى، تحدد مواقف الأطراف من القدس وتلحق بالاتفاقية المذكورة.

ويتلخص مضمون الخطابات بين السادات وكارتر بالتالي: ((القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وأنه يجب احترام وإعادة الحقوق التاريخية والقانونية العربية فيها، وأن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية، وأن لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية بكونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. ويجب تطبيق قرارات مجلس الأمن وعلى الأخص

القرارين رقم ٢٤٢، ٢٦٧ على القدس، وأن جميع الإجراءات التي اتخذتـها إسـرائيل لتبديل وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب نقضها» [١٣٥].

ولتفسير دعوته لبقاء القدس موحدة، قال الرئيس السادات في رسالة لـه إلـى كارتر أن «جميع الناس يجب أن يكون لهم حق دخول المدينة بحرية وممارسة العبـادة والزيارة والمرور إلى الأماكن المقدسة من دون تمييز أو تحيز. كما يجب وضع أمـاكن العبادة لكل طائفة دينية تحت إدارة ممثليها، وابقاء مرافق المدينة الرئيسية موحدة تحـت إدارة مجلس بلدية مؤلف من عدد متساو من الأعضاء العرب والأعضاء الإسـرائيليين، وبهذه الطريقة ستكون المدينة موحدة» [١٣٦].

ويلاحظ في هذا العرض تراجع عن الموقف المصري التقليدي الداعي لعـودة الشطر الشرقي إلى السيادة العربية بشكل كامل، إذ أن وضع أماكن العبادة لكل طائفـة تحت إدارة ممثليها يشكل انتقاصا للسيادة العربية وتحولا عن الوضع الـذي قـام قبـل احتلال المدينة، وربما كان ذلك محاولة من الرئيـس السـادات لإقنـاع الإسـرائيليين والإدارة الأمريكية بحل وسط يشرف فيه الإسرائيليون على إدارة ما يعتقدون انه مقدس لدى أتباع الديانة اليهودية.

كما أن فكرة المجلس البلدي الموحد تمنح الإسرائيليين عمليـاً دورا فـي إدارة الشؤون البلدية في الشطر الشرقي من المدينة خاصة مع وجود حي يهودي ومستوطنين ومقدسات يهودية فيه، فيما لن يتمكن الجانب العربي من التدخل في الشؤون البلدية فـي الشطر الغربي لاعتبارات تتعلق بعدم وجود عربي أو ممتلكات عربية واضحة في هـذا الجزء من المدينة.

وعلى المستوى السياسي، يشكل الحديث العربي عن "قدس موحدة" مـن جـانب السادات خطوة باتجاه الموقف الإسرائيلي خاصة في ظل الاحتلال الإسـرائيلي للمدينـة بكاملها، وهي خطوة كان من شأنها أحداث المزيد من التداعي في الموقف العربـي مـن القضية. وأكثر من ذلك، فإن الموقف المصري خلال مفاوضات الحكم الذاتي المنصـوص عليه في اتفاق كامب ديفيد كان يرى أن مدينة القدس يجب أن تبقي مفتوحة للمفاوضـات، فهي جزء من الضفة الغربية، وأن إجراءات الضـم التـي اتخذتـها إسـرائيل لاغيـة وملغية[١٣٧]، وهو موقف وإن كان قد أكد على بعض جوانب الموقف السـابق مثـل: أن

القدس جزء من الضفة الغربية الخاضعة للتفاوض على مرحلتين، فإن الموقف من القدس أصبح من جهة الجانب العربي مفتوحا للنقاش رغم إصرار الإسرائيليين على استثنائه من التفاوض، وهي نقلة جديدة تتجاوز (ولو شكليا) الموقف السابق الداعي لانسحاب إسرائيلي من شرقي القدس. أما النقلة الأخرى، فقد ظهرت في مشروع النقاط العشر التي عرضها الرئيس المصري حسني مبارك في تموز/ يوليو ١٩٨٩ على وفد من الكونغرس الأمريكي. وفي هذا المشروع، لا تظهر القدس الا من خلال سكانها ودورهم في الانتخابات، حيث دعا المشروع إلى ((إشراك سكان القدس الشرقية في الانتخابات)) [١٣٨]، وهو موقف ينسجم مع التحول في الموقف من أسس عملية السلام والتي لم تعد تتمثل في انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها شرقي القدس.

حاصل القول إذن أن عدم التطرق لموضوع القدس، لا يعني بالضرورة تحولاً في الموقف المصري منها إلا أنه – ولا شك يعكس مدى التغير في طبيعة الأولويات والرؤية القائمة لحل النزاع العربي – الإسرائيلي خلال المرحلة محل الدراسة.

الفرع الرابع: الموقف المصري خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٢

عندما وقعت الحكومة المصرية اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل، اتخذت معظم الدول العربية قرارا بمقاطعتها، وهكذا كانت العلاقة مع إسرائيل سببا في عزلتها. غير أن بدء مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ وانطلاق المحادثات العربية – الإسرائيلية على المسارات المختلفة دفع مصر إلى القيام ((بدور توفيقي في مفاوضات التسوية لما لها من خبرة (سياسية في التفاوض مع إسرائيل) وقنوات اتصال بجميع الأطراف المفاوضين والمراقبين والمشرفين لذلك تم الاعتماد عليها لتقريب وجهات النظر، وتذليل كل ما من شأنه عرقلة مسيرة التسوية أو إبطاء خطواتها)) [١٣٩].

ولا شك أن هذا الدور قد أعطى مصر موقعاً متميزاً عربياً وإقليمياً خلال هذه الفترة. وقد زاد من أهمية الدور المصري طبيعة العلاقات الفلسطينية – المصرية التي كانت قد شهدت تنافراً ظاهراً خلال أزمة حرب الخليج عامي ١٩٩٠-١٩٩١. غير أن انطلاق مسيرة التسوية في مدريد منحتها قوة دفع أكبر، حيث سار التنسيق المصري – الفلسطيني في مرحلة ما بعد مدريد في اتجاهين متوازيين: الأول ويتمثل في فتح قنوات اتصال بين منظمة التحرير الفلسطينية مع الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة

الإسرائيلية كل على حدة. والثاني، ويتمثل في وضع الوثائق والخبرات التفاوضية المصرية لدعم المفاوض الفلسطيني. ويكفي ملاحظة وتيرة اللقاءات المصرية – الفلسطينية لإدراك «المدى الذي وصلت إليه كثافة التفاعلات المصرية – الإسرائيلية في الوقت الراهن»(١٤٠).

وقد تعاملت مصر مع الاتفاق «بطريقة واقعية بحتة، واعتبرته خطوة مهمة يتعين استثمار إيجابياتها ومحاولة محاصرة سلبياتها أولا بأول. ولهذا ألقت مصر رسمياً، وعلى الرغم من مخاوفها ومصادر قلقها، بكل ثقلها لدعم منظمة التحرير وإنجاح الاتفاق»(١٤١).

وقد أبدت مصر التزاما بالحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، بل إنها سعت إلى تطوير هذه المطالب، مثلما حدث في اتفاق الخليل عندما وجهت إسرائيل انتقادات إلى الدور المصري الذي قالت إنه يعرقل التوصل إلى اتفاق عن طريق إقناع ياسر عرفات بالتشدد أمام المطالب الإسرائيلية(١٤٢).

ولا شك أن الموقف المصري من قضية القدس يعتبر بمثابة الموقف العربي الأكثر وضوحا خلال هذه الفترة، ولذلك فقد كان أحد مصادر التوتر بين القاهرة وتل أبيب. ففي تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٤، جرت مواجهة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين ووزير الخارجية المصري عمرو موسى في الدار البيضاء، وذلك بعد أن «رد الوزير المصري بقوة على ادعاءات اسحق رابين حول الحق التاريخي لليهود في القدس الموحدة، وأكد – أي الوزير المصري – أن القدس الشرقية مدينة عربية محتلة»(١٤٣). غير أن وزير الخارجية المصري عاد وقال في مقابلة صحفية لاحقة أن «القدس يجب أن تخضع للتفاوض، والقرار الإسرائيلي بأنها العاصمة الخالدة الأبدية مسألة خاصة بهم، ولا تشكل لدينا سبباً كافياً للتوقف عن العمل على استعادة شرق القدس. أما الشكل النهائي للمدينة فهذه مسألة تخضع للتفاوض، وسننتظر ما ستؤول إليه هذه العملية»(١٤٤).

ويلاحظ في هذا التصريح الموقف المصري الرافض للموقف الإسرائيلي، والداعي إلى حسم مستقبل المدينة عبر المفاوضات المباشرة، في حين يظهر العمل على استعادة شرق القدس كوسيلة ضغط على الجانب الإسرائيلي ومحاولة امتلاك ورقة في المحادثات حول مستقبل المدينة.

غاية القول إن الموقف المصري من القدس يتمحور حول المطالبة بشرقي المدينة ورفض إجراءات الضم الإسرائيلية، وهو الموقف الذي أقرته القمم العربية السابقة. غير أن هذا الموقف المصري يبدي استعدادا للقبول بحل وسط حول مستقبل المدينة. وقد تكلم المسؤولون المصريون كثيراً عن ضرورة التوصل إلى ((اتفاق منصف للجانب الفلسطيني)) [١٤٥]، مما يعكس موقفا يقوم على دعم المطالب الفلسطينية في حدها الأدنى.

ويلاحظ من جهة أخرى أن مصر التي استضافت القمة العربية عام ١٩٩٦ قد دعمت البيان الختامي الصادر عن هذه القمة، والذي نص على ما يلي:

((١- تأكيد مكانة القدس التاريخية، والوطنية، والروحية عربيا وإسلاميا ومسيحيا، وأن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعاصمة دولة فلسطين، وأن أي مساس بوضعها الديني، والقانوني، والحضاري، هو انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية.

٢- إدانة قراري الكونغرس الأمريكي، الخاصين باعتماد القدس عاصمة لإسرائيل ودعوته إلى إلغاء هذين القرارين غير الشرعيين المخالفين للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة وللمواقف الرسمية الأمريكية الخاصة بالمدينة المقدسة.

٣- اتخاذ إجراءات اقتصادية، وسياسية ضد أي دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

٤- تأكيد قرار لجنة القدس، الخاص بعقد المؤتمر الإسلامي المسيحي لحماية القدس الشريف، والأماكن المقدسة الإسلامية، والمسيحية.

٥- دعوة الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة رقابة دولية، لضمان عدم الاستيطان، في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس)) [١٤٦].

ويلاحظ في هذا الموقف تركيزا على البعد الديني للقضية من خلال الحديث عن المكانة الروحية عربياً وإسلامياً ومسيحياً ثم توكيد قرار عقد المؤتمر الإسلامي المسيحي لحماية القدس الشريف، والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. كما يلاحظ أنه اعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، دون أن يذكر مصطلحات الشرقية أو العربية التي درجت القمم السابقة على ذكرها لتوضيح المطالبة

بشرقي القدس، مما يوحي بترك الأمر للتفاوض. وإن كانت عبارة "القدس الشرقية" قد ذكرت في معرض التوكيد على ((موقف عربي مشترك في اتجاه التسوية النهائية للصراع العربي–الصهيوني، يتضمن الانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية))[١٤٧].

غير أن هذه الفقرة جاءت في الواقع في سياق السقف الأعلى للمطالب العربية، والذي يأمل ان يتم التوصل في إطار المحادثات النهائية إلى انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهو سقف قابل للتفاوض من ناحية المبدأ.

وقد أكد وزير خارجية مصر الأسبق عمرو موسى – الأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية–"أن موقف بلاده بشأن قضية القدس ثابت تماماً ولا يمكن أن يتغير بضغط ولا بتدخلات خارجية أو غيره"[١٤٨]، وكان موسى يشير بذلك إلى الانتقادات التي وجهتها صحف أمريكية للرئيس المصري حسني مبارك لعدم ممارسته ضغوط على الفلسطينيين لتأجيل تسوية القدس كما طلب منه ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون. وأوضح عمرو موسى أن "هذا موقف لا يتزعزع ومن المستحيل ان نتفهم ان تسلم القدس إلى إسرائيل ولكن الذي يمكن أن نتفهمه أن تكون هناك مفاوضات واتفاق معقول ومقبول ويتفق مع الشرعية الدولية"[١٤٩]. وبذلك تواصل مصر جهودها من اجل التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين بالرغم من الخلافات في وجهات النظر، حيال مسألة القدس، مع الولايات المتحدة الوسيط الرئيسي في المفاوضات.

وقد أكد الرئيس حسني مبارك خلال لقاء له مع العاهل المغربي الملك محمد السادس في القاهرة يوم ٢٠٠٠/٥/٢٤ رفضه سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتأييده قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وأكد مكافحته الإجراءات والمحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد مدينة القدس الشريف، وأكد على ان هذه الإجراءات لا تخدم السلام الذي تتطلع إليه جميع شعوب المنطقة.

وبذلك يكون الموقف المصري ثابتا في تمسكه في اعتبار القدس عاصمة لدولة فلسطين دون الإشارة أو التحديد لماهية القدس ودون توضيح لمن السيطرة على المقدسات في القدس الشرقية تاركا تحديد هذا الأمر في المفاوضات النهائية.

المبحث الثاني

الموقف الإسرائيلي تجاه قضية القدس ١٩٦٧-٢٠٠٢

المطلب الأول: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣

لئن كان استعراض المواقف الأردنية والفلسطينية والمصرية من قضية القدس مهما باعتبارها الأطراف العربية ذات الصلة المباشرة بالقضية الفلسطينية، فإن الموقف الإسرائيلي يكتسب بدوره أهمية كبيرة باعتبار أن إسرائيل طرف مباشر في الصراع من ناحية، ولسيطرتها على كامل المدينة بعد احتلال الشطر الشرقي منها وبدء العمل بإجراءات جادة لتغيير طابعها الديني والسكاني وفرض السيطرة المطلقة عليها من ناحية ثانية.

ولفهم الموقف الإسرائيلي من قضية القدس، فإنه يجب العودة – مرة أخرى – إلى نظرة مؤسسي الدولة العبرية إلى دولتهم ودورها. ونكتفي هنا بالإشارة إلى ما كان قد أعلنه أبا إيبان – وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت – أمام المؤتمر الصهيوني في دورته السابعة والعشرين والتي عقدت في مدينة القدس في الفترة ٩ – ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٨، حيث قال إيبان: إن ((دولة إسرائيل هي دولة أيديولوجية، فهي لا توجد لتعيش فحسب، بل هي موجودة من فكرة، وهي موجودة لتؤسس هذه الفكرة وتحققها، تأسيس كيان ذي سيادة يحدد الشعب اليهودي شكله الأيديولوجي والروحي والمدني والفكري))[١٥٠]. وتمثل القدس مصدر إلهام ديني وتاريخي وسياسي مما يجعلها في قلب الفكرة التي تحدث عنها إيبان، ومارسها مع غيره من القادة الإسرائيليين مثل موشيه دايان الذي وقف عند حائط البراق – بعد نهاية القتال في حرب عام ١٩٦٧ واحتلال القدس الشرقية – ليقول: ((لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة، وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية، عدنا ولن نبرحها أبداً))[١٥١].

وقد انعكس هذا الموقف النظري أو الأيديولوجي من القدس على الممارسات العملية. فبعد أن احتلت القوات الإسرائيلية الشطر الشرقي من المدينة، ((تميزت السياسة الإسرائيلية حول القدس عن سياستها تجاه باقي الأراضي العربية الفلسطينية

المحتلة»[١٥٢]، حيث باشرت إسرائيل أعمال الضم بعد مرور أقل من شهر على احتلالها الشطر الشرقي من المدينة. ففي ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أصدرت الكنيست قرارا أضافت فيه فقرة إلى قانون الإدارة والنظام لسنة ١٩٤٨ تخول الحكومة «بسط سلطة القانون والقضاء الإسرائيليين، وكذلك الإدارة المدنية على مناطق أرض إسرائيل كافة»[١٥٣].

وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يذكر القدس صراحة، إلا أن صحيفة دافار الناطقة بلسان حزب العمل قالت آنذاك في افتتاحية عددها الصادر يوم ٢٨ حزيران / يونيو ١٩٦٨ إن: «السبيل بات ممهداً لضم (أجزاء من أرض إسرائيل) المحررة بالحرب من (النير الأجنبي) لثلاثة أسابيع خلت»[١٥٤].

وفي اليوم التالي لإصدار القرار المذكور، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً آخر أطلقت عليه اسم "أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧" جاء فيه: أن «مساحة أرض إسرائيل المشمولة في الجدول الملحق خاضعة لمرسوم قانون وإدارة الدولة الإسرائيلية الصادر عن الكنيست. وقد ضم الجدول منطقة تنظيم أمانة القدس الواقعة ما بين مطار القدس وقرية قلنديا شمالاً وخطوط الهدنة غرباً وقريتي صور باهر وبيت صفافا جنوباً وقرى الغور والعيسوية وعناتا والرام شرقاً»[١٥٥]. كما أصدر الجيش الإسرائيلي – في اليوم التالي مباشرة أي في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ – أمراً عسكرياً يقضي بـ«حل مجلس أمانة القدس، المنتخب من قبل سكان المدينة، وبطرد أمين القدس (أي رئيس بلديتها) من عمله، وبإلحاق موظفي وعمال هذه الأمانة ببلدية القسم الغربي من المدينة»[١٥٦].

وتوالت بعد ذلك الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى ضم المدينة عمليا لإسرائيل، والتي كان من بينها: نقل محكمة الاستئناف من القدس إلى رام الله، ودمج محاكم الصلح والبلدية في شرقي القدس بالمحاكم الإسرائيلية في الشطر الغربي من المدينة المحتل عام ١٩٤٨[١٥٧]، كما شرعت في هدم «الحي العربي وحارات الشرف، والمغاربة، وتهجير السكان العرب من تلك الأحياء إلى خارجها»[١٥٨]. وقد كان من نتائج ذلك أنه تم طُرد أربعة آلاف فلسطيني من حي اليهود في القدس القديمة «ليصير من الممكن إعادة إعمار حي اليهود، بحيث يكون أوسع وأكثر يهودياً»[١٥٩]، وأزيلت

بوابة مندل بوم التي كانت تفصل بين شطري المدينة، بل وزادت إسرائيل على ذلك بأن طردت عدداً من القادة الروحيين والسياسيين الفلسطينيين منها[١٦٠].

والواقع، أنه على الرغم من الادانات الدولية المتكررة ومطالبات المجتمع الدولي بوقف هذه الإجراءات [١٦١]، فقد رفضت إسرائيل كل هذه المطالبات، وأصرت على المضي قدماً في إطار سياستها الرامية إلى ((خلق "الوقائع" الاستيطانية التي لن يكون للدبلوماسية بد من الاعتراف بها لاحقاً)) [١٦٢]. وقد أعلن رئيس بلدية القدس آنذاك – تيدي كوليك – إصرار الإسرائيليين على المضي قدماً في مخططاتهم على الرغم من الاحتجاجات الدولية بالقول: ((لا وزارة الخارجية الأميركية، ولا الفاتيكان، يستطيع منع إسرائيل من إقامة الأبنية الجديدة على أراضي القدس))[١٦٣].

وكان ديفيد بن جوريون – أول رئيس وزراء إسرائيلي – قد كشف في وقت سابق عن التصور الإسرائيلي للاستيلاء على كامل مدينة القدس حتى قبل احتلال الشطر الشرقي منها، وذلك خلال مناقشة جرت في المجلس المؤقت للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست لاحقاً) في ٢٤ حزيران / يونيو ١٩٤٨ حول الصعوبات التي تعترض ضم القدس وتوحيدها.

فقد ذكر بن جوريون خلال هذا النقاش ما يلي:

((إننا نفهم حاجة رفاقنا من القدس للبوح بما في صدورهم، ولكنه ليس صحيحاً أن القدس قد غُبنت، إن مسألة القدس في أساسها، ليست مسألة ترتيبات، ولا حتى مسألة سياسية، ولكنها في المقام الأول مسألة قدرة عسكرية. هل ستكون لدينا القدرة العسكرية من أجل:

١- احتلال المدينة القديمة.

٢- احتلال ممر واسع بما فيه الكفاية من هنا (تل ابيب) إلى القدس بحيث لا يشكل ممراً فحسب بل قطاعاً استيطانياً كافياً يربط القدس ببقية أراضي الدول اليهودية.

٣- تدمير الجيش العربي(الأردني) في المثلث.

ودون هذه الأمور الثلاثة، لا يمكن القول بثقة إن القدس قد حررت. هذه الأمور يجب أن لا تتم فقط داخل القدس، بل خارجها بشكل أساسي. ولكننا لا نستطيع

حل كل عقبات القدس بالقوة العسكرية، وحدها ولكنها المرحلة الأولى لاحتلال القدس، تعقبها بعد ذلك عدة مراحل تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي للقدس))(١٦٤).

وفي أعقاب احتلال الشطر الشرقي من المدينة وتوالي الإجراءات الرامية لتوحيد شطري المدينة تحت السيطرة اليهودية، بدت إسرائيل وقد توحدت وراء الموقف الرسمي للحكومة ولغالبية الأحزاب الإسرائيلية تجاه الوضع الخاص بمدينة القدس، والمتمثل في أن ((القدس عادت من جديد "المدينة الموحدة" بعد أن ظلت "مدينة مجزأة" منذ عام ١٩٤٨، وإنه لا يمكن القبول بإعادة تقسيمها في أي تسوية سياسية))(١٦٥).

بل إن الحكومة الإسرائيلية التي كانت ((مُشكلة من عناصر مختلفة منقسمة بصورة عميقة حول السياسة التي تتخذ حيال الأراضي التي اكتسبت نتيجة الحرب، كانت في المقابل موحدة حول الاحتفاظ بالشطر الشرقي من القدس)) (١٦٦).

ولتحقيق هذا الهدف -أي توحيد المدينة المقدسة تحت السيادة الإسرائيلية - اقترح إيجال آلون إبقاء القدس ومرتفعات الجولان السورية وشرم الشيخ في صحراء سيناء المصرية مع شريط ساحلي يمتد شمالاً حتى مدينة إيلات الساحلية على البحر الأحمر تحت سيطرة إسرائيل، ((على أن تقام مستعمرات يهودية مدنية وريفية على امتداد هذه المناطق، بحيث تقطع التواصل الجغرافي للتجمعات العربية على ضفتي نهر الأردن، وكذلك بين القدس وعمقها في الضفة الغربية، وبين قطاع غزة ومصر. وبهذه الصورة، يمكن ان تضمن تكامل إسرائيل جغرافياً واستراتيجياً)) (١٦٧).

والواقع، أن مشروع آلون هذا، كان بمثابة المرشد للأنشطة الإسرائيلية في الميدان، بل إنه أصبح في نهاية العام ١٩٦٨ "ميثاقاً شفهياً لحزب العمل تتوحد حوله حمائم الحزب مثل أبا إيبان وبنحاس سابير اللذين رأيا أن المشروع ((يمنح أوراقاً للمساومة يمكن التضحية بها للحصول على تنازلات عربية في شأن القدس ونزع السلاح وغير ذلك من الضمانات، كما أنه يحول في الوقت نفسه دون سيطرة أولئك المعارضين لأي تنازلات عن الأرض مثل دايان وجاليلي، وشمعون بيريز))(١٦٨). وهكذا تواصل العمل الاستيطاني حول المدينة حتى كانت المستوطنات اليهودية عشية اندلاع حرب عام ١٩٧٣ ((تقيم سوراً من الإسمنت لليهود حول القدس الشرقية)) (١٦٩).

وقد واجهت الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس احتجاجات دولية، تمخض عنها عدة قرارات أدانت محاولات سلطات الاحتلال تبديل معالم المدينة المحتلة بصورة نهائية. غير أن إسرائيل تجاهلت هذه الاحتجاجات، ورفضت حتى الرد على مذكرات أصدرها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة – يوثانت – للاستفسار عما وصفته وسائل الإعلام الإسرائيلية ((خطة شاملة وكبيرة لتطوير مدينة القدس وتنميتها، مع العلم أن القسم الأكبر من عمليات " التطوير والتنمية " هذه ستتم في القدس القديمة))(١٧٠). بل إن المندوب الإسرائيلي الدائم في الأمم المتحدة أعلن – ردا على انتقادات يوثانت–أن ((إسرائيل تعتبر احتلالها للقدس كلها احتلالا دائما ونهائيا))(١٧١).

ولا شك أن متابعة الردود الإسرائيلية على مشروعات التسوية والمبادرات السياسية التي طرحت لحل النزاع، تكشف بوضوح عن حقيقة أن الموقف الإسرائيلي من مدينة القدس قد شكل على الدوام عقبة أمام إحراز أي تقدم في جهود السلام. ففي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، أعلنت إسرائيل أنها ((ترفض الانسحاب كلياً أو جزئياً ولن يتم الانسحاب إلا إلى حدود آمنة ومعترف بها يجري التوصل إليها بمفاوضات مباشرة بين الفرقاء(١٧٢)، وهو ما أكدته الحكومة الإسرائيلية مراراً بعد ذلك إذ أعلنت – على سبيل المثال – أنها لن تنسحب إلى حدود ما قبل ٥ حزيران يونيو ١٩٦٧، وذلك في معرض ردها على أسئلة المبعوث الدولي الدكتور يارينج(١٧٣). فبالرغم من موافقتها على استقبال المبعوث الدولي، إلا أنها ((لم تقبل القرار بشكل مطلق حتى عام ١٩٧٠))(١٧٤). وقد ظلت السياسة الرسمية الإسرائيلية تصر على استثناء القدس من أي مفاوضات مع العرب لتسوية الصراع، ففي أثناء مناقشة الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس ظل المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة يصر على أن القرار رقم ٢٤٢ لا يشمل القدس مستغلاً في ذلك ((بعض الغموض في القرار))(١٧٥)، كما رفضت إسرائيل كل قرارات الإدانة ودعوات وقف إجراءات خلق واقع جديد في المنطقة مثل القرارات أرقام: ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢ وغيرها.

وفي المقابل، فإن كل المقترحات الإسرائيلية لتسوية الصراع(١٧٦) قد أصرت إسرائيل فيها على استثناء القدس من أي انسحاب محتمل لإسرائيل من الأراضي

العربية المحتلة عام ١٩٦٧. كما شكلت القدس عاملاً محدداً للموقف الإسرائيلي تجاه أي مشروع تسوية مقترحة حيث رفضت إسرائيل مبادرة روجرز الثانية التي طرحها في حزيران /يونيو ١٩٧٠، واعربت جولدا مائير – رئيسة الحكومة الإسرائيلية آنذاك – عن ((قلق خاص إزاء الموقف الأمريكي بشأن السلام والحدود واللاجئين والقدس))[١٧٧]، كما هاجمت مائير ما ورد في المقترحات الأمريكية بشأن حقوق متساوية لإسرائيل والأردن في المجالات الاقتصادية والدينية والمدنية في مدينة القدس، وقالت مائير في هذا الخصوص: إنه ((لم تكن للأردن حقوق في القدس، وأن القدس الموحدة ستبقى عاصمة لإسرائيل))[١٧٨].

وحتى في أعقاب التعهدات والتطمينات التي قدمها المسؤولون الأمريكيون لإسرائيل وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي الاسبق ريتشارد نيكسون، كان الرد الإسرائيلي سلبياً[١٧٩].

وهكذا نخلص إلى القول – وبصفة عامة – إن إصرار إسرائيل على مواصلة الاحتفاظ بمدينة القدس قد تزامن خلال هذه الفترة مع عدم رغبة القادة الإسرائيليين في أي تسوية ولو مرحلية على أرضية إنجازاتهم في الحرب[١٨٠].

المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨

شهدت هذه المرحلة من مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي تحولان مهمان داخل إسرائيل أثراً على مسار السياسة الإسرائيلية وتعاملها مع الصراع. ففي بداية هذه المرحلة وفي عام ١٩٧٣، تعرضت الدولة العبرية لصدمة شديدة نتيجة حرب تشرين أول / أكتوبر، وهي وإن لم تكن حاسمة في إلحاق الهزيمة بإسرائيل، إلا أنها كانت مؤثرة على الوضع السياسي الداخلي وعلى الفكر السياسي الإسرائيلي، إذ أصاب القلق الساسة والعسكريون الإسرائيليون إزاء نجاح السياسات العربية في المعسكر الغربي، مما أثار قلقهم تجاه الولايات المتحدة ذاتها. كما أدت الحرب، ومن جهة أخرى، إلى إصابة الإسرائيليين بخيبة أمل كبيرة لكثرة ما تكبدته إسرائيل من خسائر في الأرواح والمعدات، كما زعزعت ثقة الشعب الإسرائيلي في قيادته السياسية والعسكرية، إضافة إلى أنها بددت الأوهام التي عاشتها الحكومة والشعب الإسرائيليين سواء ما يتعلق منها

بالتفوق الإسرائيلي أم ما يتصل بالتخلف العربي الشامل. ومجمل القول، أن نظرية الأمن الإسرائيلي قد انهارت. وكما وصفها جيمس شلزنجر وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ((لقد فشلت نظرية الأمن الإسرائيلي، والإسرائيليون يدركون الآن أن أمنهم لا يمكن أن يتحقق بمجرد الاحتفاظ بالتفوق العسكري، وقد أصبحت الآن هالة الدولة التي لا تقهر موضع تساؤل))(١٨١).

أما التحول العام الأخر، فكان يتمثل في نتائج انتخابات الكنيست التاسعة التي جرت في نهاية هذه المرحلة تقريباً والتي شهدت صعود تكتل الليكود اليميني إلى قمة السلطة للمرة الأولى منذ قيام الدولة العبرية، وانتقال حزب العمل إلى مقاعد المعارضة. فقد كان القرار الإسرائيلي قبل العام ١٩٧٣ يتنازعه اتجاهان أساسيان بوزا داخل حزب العمل الحاكم وبالتالي داخل الحكومة الإسرائيلية: فقد أيد أنصار الاتجاه الأول بقيادة زعيمة الحزب جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه دايان حل مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة ونحو مليون فلسطيني يعيشون فيها، عن طريق الاحتفاظ بهذه المناطق تبعاً لسياسة الأمر الواقع المستند إلى تفوق عسكري إسرائيلي حاسم، ظهرت نتائجه في حرب العام ١٩٦٧. أما الاتجاه الثاني الذي قاده وعبر عنه ييجال آلون وزير خارجية إسرائيل آنذاك، فكان يدعو إلى تغليب المصلحة بعيدة المدى على الاعتبارات قصيرة أو متوسطة المدى، مما يعني عدم الركون إلى التفوق العسكري القائم بل محاولة استثماره لرسم ملامح حل نهائي ينسجم مع المصالح الإسرائيلية البعيدة. وقد طالب أنصار هذا الرأي الثاني والذي جرى التعبير عنه بوضوح في مشروع " الحل الوسط الإقليمي" بوضع حدود شرقية للدولة، عن طريق الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية لصالح الأردن والاحتفاظ بمناطق أخرى ذات أهمية أمنية استراتيجية، مع إقامة شريط عازل تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي موازٍ لنهر الأردن بحيث يكون هذا النهر الحد الأمني الشرقي لإسرائيل، لكن دون أن يمثل حدوداً سياسية. كما طالب هؤلاء بنزع السلاح من المناطق التي ستسلم للأردن من الضفة الغربية(١٨٢).

وخلال فترة ما قبل الحرب، بدا أن أنصار الاتجاه الأول قد نجحوا في تعطيل أي إمكانية للبحث عن حل وسط بشأن الضفة والقطاع، لكن حرب عام ١٩٧٣ – وما انطوت عليه من ((مفاجأة استراتيجية عربية)) (١٨٣) وتنحية كل من دايان ومائير، بسبب

ما نسب إليهما من تقصير في إدارة العمليات العسكرية[١٨٤]، وصعود جيل جديد إلى قيادة الحزب مثل شمعون بيريس واسحاق رابين – أدت إلى تزايد الجدل داخل حزب العمل حول مستقبل الضفة والقطاع. غير أن هذه النتيجة، وإن انطوت على تغيير محدود داخل إسرائيل، إلا أنها كانت أيضا أقرب إلى تسوية أو موقف وسط بين الاتجاهات المختلفة داخل الحزب[١٨٥]. فقد وافق الحزب – حزب العمل – في برنامجه لانتخابات الكنيست الثامنة التي جرت عام ١٩٧٣ على ((عقد اتفاق سلام مع الأردن بين دولتين ذواتي سيادة، وهما إسرائيل ودولة عربية إلى الشرق منها وهي الأردن، ولا مكان لإقامة دولة عربية أخرى منفصلة غرب الأردن، وإن كان يمكن للهوية الذاتية الفلسطينية أن تعبر عن نفسها داخل حدود أردنية فلسطينية إلى جانب إسرائيل))[١٨٦]، مما شكل امتداداً لمشروع آلون[١٨٧] في خطوطه العريضة بينما تركت التفاصيل من اجل أيجاد هامش اتفاق أوسع داخل الحزب على البرنامج، بحيث يحاول كل جناح من أجنحة الحزب الاجتهاد في الإطار العام للمشروع عن طريق التفاصيل[١٨٨].

وقد قاد هذا التحول، لاحقاً، إلى بلورة "الخيار الأردني" كاقتراح لتسوية المشكلة الفلسطينية. غير أن عدم تبلور تفاصيل هذا الخيار لدى قادة حزب العمل وتشكيكهم في قدرة الأردن على المضي قدما في المشروع[١٨٩] ونجاح منظمة التحرير في تعزيز وضعها الدولي والعربي كممثل للشعب الفلسطيني في منتصف السبعينيات، قد بدد فرص نجاحه.

وفي نهاية هذه المرحلة، بدا وكأن حزب العمل والحكومة الإسرائيلية يتجهان نحو بلورة صيغة خاصة للحكم الذاتي بمشاركة الأردن. غير أن صعود الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل عقب انتخابات أيار / مايو ١٩٧٧، قد وضع حداً لحيرة حزب العمل تجاه طريقة التعامل مع المشكلة الفلسطينية، وتحول خيار الحكم الذاتي إلى مشروع حكومي تتبناه حكومة الليكود بمختلف أجنحتها، ولم يعد الحكم الذاتي ((مناورة وتكتيكاً لمواجهة هذا الموقف أو ذاك داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أو خارجها أو حتى تعبيراً عن المرونة، وإنما أصبح سياسة رسمية محددة الملامح طرحت كأساس

لأية مفاوضات مقبلة حول مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة والشعب الفلسطيني))[١٩٠].

لقد وصل الليكود إلى الحكم وهو متأثر جداً بآراء فيلسوفه ومنظره فلاديمير جابوتنسكي[١٩١]، والذي كان يؤمن أن كل أقلية قومية تستحق الحكم الذاتي، وهي فكرة استلهمها من الحركات التقدمية الأوربية، وخاصة الحزب الاشتراكي النمساوي[١٩٢]. كما وجد القادة الإسرائيليون الجدد ظروفا موضوعية مواتية على الصعيدين الفلسطيني والعربي. ففلسطينيا كانت المقاومة الفلسطينية تغوص في مستنقع الحرب اللبنانية، وهي لم تكن قد تعافت بعد من أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وأحداث جرش وعجلون عام ١٩٧١[١٩٣]، فيما كانت حكومة إسرائيل العمالية المرتبكة في التعامل سياسياً مع المشكلة قد نجحت في تطوير واقع إسرائيلي في الضفة الغربية، بما يتلاءم مع المخططات الاقتصادية الإسرائيلية من جهة. وتطوير فئات اجتماعية في الضفة الغربية ترتبط بصورة أو بأخرى بالاحتلال ومستعدة لتمرير السياسة الإسرائيلية في الضفة. أما عربياً، فإن عملية السلام، باتت خياراً لدى عدد من الدول العربية وخاصة مصر التي سارت باتجاه تسوية الصراع مع إسرائيل. وكل هذه الظروف مهدت - ولا شك - الطريق أمام الحكومة الإسرائيلية للمضي قدما في مشروع التسوية مع العرب، والبحث عن صيغ لتسوية المشكلة الفلسطينية.

بقي أن نشير إلى أن هذه التغيرات لم تكن على الدوام طافية فوق السطح فبينما كان الجدل محتدما داخل حزب العمل حول المشكلة الفلسطينية وطريقة التعامل مع وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، كان وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان يعرض في جنيف مشروعا لا يتضمن فقط ((الطلب من العرب توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها، وإنما أيضا الاعتراف ببعض ثمار عدوانها عليهم عام ١٩٦٧، أي بضمها للقدس العربية ولقسم كبير من الأراضي العربية المحتلة في ذلك العام))[١٩٤].

ومعنى ذلك، أن الوضع الخاص لمدينة القدس لم يكن حتى في ظل هذه التحولات التي جرت داخل إسرائيل بعد حرب عام ١٩٧٣، خاضعاً للنقاش من جانب حزب العمل. ففي وثيقة جاليلي[١٩٥] التي طرحت على قيادة الحزب في ١٦ آب /

أغسطس ١٩٧٣، دارت مناقشات حادة حول القدس، غير أنها كانت تتراوح مـــا بيـــن النص الوارد في الوثيقة والذي ينص على: ((استمرار الاسكان والتنمية الصناعية فـــي العاصمة وضواحيها، لتثبيت الأقدام فيما وراء مجالها، وببذل الجهد في ســبيل تحقيــق هذا الهدف لشراء أراض إضافية، وتستغل أراضي الدولة في نطاق المنطقـــة الواقعـــة شرق القدس وجنوبها والتي قررت الحكومة اغلاقها، ويطبق قرار الحكومة، المتخذ يوم ١٩٧١/٩/١٣ بشأن توطين - اليهود بمنطقة - النبي صموئيل))[١٩٦]، وبيـــن مطـــالب موشيه دايان التي دعت إلى ((توسيع حدود بلدية القدس، وتطوير المنـــاطق المجـــاورة للقدس باتجاه النبي صموئيل وبيت لحم))[١٩٧].

وفي عام ١٩٧٤، أي بعد الحرب بشهور قليلة، أعلنت إســـرائيل مـــا ســمّته بمشروع إقامة " القدس الكبرى" من خلال توسيع حدود بلدية القدس وضم عـــدد مـــن المدن الصغيرة والقرى العربية المجاورة لها. وتلا ذلـــك، وفـــي ٣٠ تمـــوز / يوليـــو ١٩٧٥، مبادرة الكنيست إلى إصدار قانون اعتبرت بمقتضاه القدس الموحدة عاصمـــــة أبدية لدولة إسرائيل، وذلك من خلال توسيع حدود المدينة بضم عددٍ آخر مـــن المـــدن والقرى العربية المجاورة، وهو الأمر الذي ترتب عليه إخضاع آلاف السكان العـــرب للسلطة الإسرائيلية المباشرة[١٩٨]. وتجدر الإشارة إلـــى أن عبـــارة "عاصمـــة أبديـــة" المستخدمة باستمرار من قبل الإسرائيليين لوصف وضع مدينة القدس تعكس خوفاً غـير معلن من فقدان المدينة، كما أنها تشكل حداً قانونيا يمنع السياسيين من المســـاس بـــهذا الوضع، مما يعكس نوعا من عدم الثقة بالمستقبل وبالقيادة السياسية، وهي مخاوف عبر عنها تيدي كوليك رئيس المجلس البلدي الإسرائيلي في المدينة المحتلة، بدعوة اليـــهود في ١٢ نيسان / إبريل ١٩٧٥ إلى ((تعبئة كل طاقاتهم المالية والأدبية لدعـــم وتطويـــر المدينة، والحفاظ على سلامتها ووحدتها تحت السيادة الإسرائيلية. . . حيث أن العالم لـم يُسلم، حتى الآن بحقيقة كون القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولكـــي نســـتطيع مجابهة الجهات المعادية بنجاح، يجب علينا تدعيم وحدة المدينة والمضـــي قدمـــاً فـــي تطويرها))[١٩٩].

وقد توالت الإجراءات الإسرائيلية لتغيير معالم المدينة وطابعها، حيث أقيمـــت مستعمرات عديدة هي: مستعمرة النبي يعقوب التي بدئ بإقامتـــها عـــام ١٩٧٣ علـــى

مساحة ٣٠ ألف دونم شمال شرقي بيت حنينا، ومستعمرة سان هدريا وهي امتداد لمستعمرة رامات اشكول التي بدئ بإنشائها عام ١٩٧٣، وكذلك مستعمرات تل عانوت التي أقيمت عام ١٩٧٣ على أراض تبلغ مساحتها ٣٦٥٠ دونماً شمال شرقي القدس، ومستعمرة جبعات حمفتار التي شكلت امتدادا آخر لحي رامات اشكول[٢٠٠] كما نفذت إسرائيل أجزاء مهمة من مخطط تطويق القدس بالمستوطنات، فأقامت خلال هذه الفترة مستعمرات جيلو – هارجيلو جنوب القدس عام ١٩٧٣ ومستعمرة راموت على أرض بيت اكسا وبيت حنينا عام ١٩٧٣، ومستعمرة روش جيلو في منطقة رأس بيت جالا جنوب القدس عام ١٩٧٦، ومستعمرة جفعون شرقي قرية الجيب سنة ١٩٧٧[٢٠١].

وكما تم الإشارة إليه، فإن الانشغال العربي والدولي بالبحث عن مخرج سياسي لتسوية الصراع، قد أدى في واقع الأمر إلى توقف الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٨ عن إصدار أي قرارات خاصة بالقدس تدين الإجراءات الإسرائيلية في المدينة. وإن كانت قد أدانتها منظمات متخصصة تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التي أصدرت قرارات عديدة في هذا الشأن مثل القرارات أرقام: ١٩٧٣/٩٢، ١٩٧٣/٩٣ ١٩٧٤/١٩٤، والتي حثت فيها إسرائيل على الكف عن اعتدائها على المواقع المقدسة في المدينة ووقف أعمال الحفريات والتنقيب المضرة بأساسيات المسجد الأقصى[٢٠٢].

وحتى على صعيد المقترحات الإسرائيلية لتسوية الصراع، مثل: مشروع حزب مبام، ومشروع بيغن[٢٠٣] للحكم الذاتي ومشاريع أخرى أقل أهمية، فقد ظل التصور الإسرائيلي فيها مصراً – وبوضوح – على أن القدس الموحدة عاصمة للدولة العبرية، مع محاولة حصر التفاوض في الحقوق الدينية لاتباع الديانات السماوية الثلاث، أو في الترتيبات الإدارية للعرب في المدينة. فمثلاً نص مشروع صادق عليه حزب مبام الإسرائيلي في ١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٦، على أن: ((القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وستضمن – في اتفاقيات السلام – الحقوق الخاصة للأماكن المقدسة للإسلام والمسيحية، وفي إطار المدينة الموحدة ستضمن للسكان العرب في القدس ترتيبات إدارية ذاتية على الصعيد البلدي))[٢٠٤]. وفي المقابل، فقد اقترح مناحيم بيغن رئيس الحكومة الإسرائيلية في خطاب ألقاه في الكنيست في ٢٨ كانون الأول /

ديسمبر، ١٩٧٧ تشكيل حكم إداري ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يـرد ذكر القدس – في هذا الخطاب – إلا فيما يلي: «فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يصدر ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم»[٢٠٥]، أي أن بيغن قد تجاهل حتى الحقوق الإدارية لأهالي المدينة العرب. ولم يتضمن مشروعا رعنان فايتس[٢٠٦]، ويعقوب فران[٢٠٧]، بشأن المدينة جديداً باستثناء اقتراح تفاصيل الإدارة الذاتية للعرب في المدينة.

ومؤدى ما سبق، أن القدس قد ظلت – رغم الانشغال العام بالبحث عن تسوية سياسية للصراع بين إسرائيل والعرب – تحتل موقعاً مركزياً في التفكير السياسي الإسرائيلي، إذ كان لها موقع مهم في كل التصريحات والمشروعات التي طرحت خلال الفترة محل الدراسة. وقد كان القاسم المشترك في هذا الخصوص يتمثل في أن المدينة ظلت موضع إجماع بين مختلف اتجاهات الحكم الإسرائيلي ومعارضيه. والدليل على ذلك، ما أعلنه بيغن في خطابه الذي ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي أثناء زيارة الرئيس السادات للقدس، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي: «يا سيادة الرئيس. . صليت اليوم صلاة إسلامية مقدسة، ومن المسجد توجهت إلى كنيسة القيامة ورأيت كما يعرف كل من يأتي من أي جهة في العالم أن هذه المدينة تم توحيدها. وهناك طريق مفتوح أمام الجميع بدون أي عقبة للأماكن المقدسة لهم في هذا المكان. . هذه الظاهرة الإيجابية لم تكن قائمة خلال تسع عشرة سنة (فترة الحكم الأردني للمدينة) بين عامي ١٩٤٨–١٩٦٧،. . ونستطيع أن نؤكد للعالم أجمع وبالذات العالم المسيحي وجميع الشعوب أن الطريق سيكون مفتوحاً دائماً للأماكن المقدسة بكل ديانة، ونحن سنحافظ على حق الوصول إلى هذه الأماكن»[٢٠٨].

لقد حاول بيغن في هذا الخطاب – بالإضافة إلى التوكيد على موقف حكومته المتشبث بالقدس تحت الاحتلال الإسرائيلي – الترويج لفكرته دولياً مستغلاً المناسبة وما حظيت به الزيارة من اهتمام إعلامي، وهو ما يبدو من توكيداته للعالم المسيحي رغم أنه يستقبل زعيماً عربياً يمثل العالم الإسلامي.

ومن جانبه، أعلن زعيم المعارضة العمالية آنذاك شمعون بيريس في خطاب ألقاه في نفس المناسبة أن: ((الأماكن المقدسة، والاحتياجات الاقتصادية، والظروف الأمنية، تتطلب رحابة صدر كبيرة. ولا ينبغي أن تحول أية حدود دون الوصول إلى الأماكن المقدسة، ولا تطمس أية خريطة سياسية الخريطة الاقتصادية، كما ينبغي ألا تتدخل أية حاجة أمنية في التراث الروحي لأبناء شعوبنا))(٢٠٩)، وهي كلمات تحمل في طياتها إصراراً على فصل القدس / الروحية عن القدس / السياسية، مما يسحب من العرب ورقة تفاوضية عند الحديث عن البعد التاريخي والديني للمدينة لدى المسلمين والعرب، ويشكل مدخلاً لمحاولات إسرائيل لصرف النظر عن احتلالها للمدينة وممارساتها الرامية لتهويد معالمها ومصادرة الحقوق العربية فيها. ولا شك أن هذه المناورة تعتبر هي التطور الأبرز الذي شهدته هذه الفترة في الفكر السياسي الإسرائيلي تجاه مدينة القدس، وباستثنائها ظلت إسرائيل مصرة على الاحتفاظ بالقدس موحدة وتحت سيادتها.

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١

أدى صعود اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم في الدولة العبرية - عقب انتخابات أيار / مايو ١٩٧٧ - إلى تنامي نفوذ الأحزاب الدينية واليمينية المستندة في أفكارها على أسس عقائدية تدعي حق اليهود في فلسطين كلها بما فيها الضفة والقطاع. ونظرياً، لم يختلف جوهر الموقف الإسرائيلي من القدس كنتيجة لتبدل الحكومة وانتقال السلطة من العمل إلى الليكود، إذ أن حكومة العمل ظلت تتبنى وثيقة جاليلي التي نصت بشأن القدس على الاستمرار في تطوير القدس وضواحيها باعتبارها عاصمة إسرائيل. أما عملياً، فقد صعدّت حكومة اليمين النشاط الاستيطاني الرامي إلى تهويد المدينة. ولم تفلح اتفاقات كامب ديفيد في التخفيف من حدة هذا الموقف الإسرائيلي تجاه القدس، ففي رسالته حول القدس للرئيس كارتر المرفقة مع الاتفاقات، قال مناحيم بيغن إن الكنيست:

((أتخذ وأعلن قانوناً ينص على أن الحكومة الإسرائيلية مفوضة بأن تطبق مراسيم القانون والسلطات القضائية والإدارية للدولة على أي جزء من "ايرتس إسرائيل" (أرض إسرائيل - فلسطين) كما هو منصوص عليه في تلك المراسيم. وأنه

على أساس هذا القانون، فإن حكومة إسرائيل أصدرت مرسوماً في تموز / يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة لا تتجزأ، وهي عاصمة دولة إسرائيل))[٢١٠].

وحتى لا يترك مجالاً للشك في موقف حكومته من القدس – بعد التوصل لاتفاقات كامب ديفيد –، أبلغ بيغن الكنيست في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ أن ((القدس عاصمة إسرائيل إلى الأبد، غير مجزأة على مدى الأجيال والى أبد الآبدين)) [٢١١]. بل إنه أعلن أثناء التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٩ أن ((هذه اللحظة هي أسعد لحظات حياتي، أما أسعد ثاني لحظة في حياتي فهي عندما عانق الجنود الإسرائيليون جدار حائط المبكى لمسجد داود، واسترجعوا القدس، بعد ١٨٠٠ عام من الاحتلال))[٢١٢]. ولم تفلح القرارات الدولية الصادرة لإدانة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية غير المشروعة في المدينة[٢١٣] في إثناء الحكومة الإسرائيلية عن الاستمرار في اتخاذ إجراءاتها الرامية لتغيير معالم المدينة وتهويدها واقعياً. ومن ذلك، مثلا، الخطوة التي أتخذها الكنيست في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ والتي عرفت باسم القانون الأساس– القدس عاصمة إسرائيل – والذي نص على ما يلي:

((١. القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل.

٢. القدس هي مكان إقامة: رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة، والمحكمة العليا.

٣. الأماكن المقدسة تكون مصانة من كل تدنيس أو أي مس آخر، ومن أي شيء يمكن أن يمس بحرية الوصول لأبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة لديها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن.

٤. أ. تحرص الحكومة وتعمل جاهدة على تطوير وازدهار القدس وعلى رفاهية مواطنيها عن طريق تخصيص موارد خاصة، بما في ذلك هبة سنوية خاصة لبلدية القدس (هبة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية للكنيست.

ب. تعطى القدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة من أجل تطوير القدس في مواضيع الخدمات العامة والاقتصاد وفي مواضيع أخرى.

ج. تشكل الحكومة هيئة أو هيئات خاصة لتنفيذ هذا البند))[٢١٤].

وقد واصلت إسرائيل المضي قدماً في أعمال ضم المدينة رغم صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ في ٢٠ أب / أغسطس ١٩٨٠ بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت(٢١٥). واعتبر القرار هذا "القانون الأساسي" انتهاكا للقانون الدولي، ومعتبراً كل الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير صفة ووضع مدينة القدس باطلة ولاغية.

وقد تجاهلت إسرائيل القرار، بل إنها أعلنت في الربع الأخير من عام ١٩٨٠ ضم القدس الشرقية واعتبارها جزءاً من العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل. وهكذا باتت المظلة القانونية مهيأة للمنظمات الاستيطانية للعمل على تهويد المدينة. وكنتيجة لذلك، شهد عقد الثمانينيات تسارعاً في وتيرة البناء الاستيطاني ومصادرة الأراضي من المواطنين العرب. ولعل خطة "تطوير القدس حتى سنة ٢٠١٠" التي تبناها الليكود في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٤ كانت أكثر هذه الخطط طموحاً إذ استهدفت مضاعفة عدد اليهود في القدس الكبرى(٢١٦) من ٣٣٠ ألفا إلى ٧٥٠ ألفا خلال ٢٥ عاما، وذلك من خلال تكثيف الاستيطان في المساحة الواقعة ما بين مستوطنة بيت ايل القريبة من رام الله وحتى مستوطنة غوش عتسيون الواقعة بين مدينتي الخليل وبيت لحم ومن مستوطنة مقشيرت تسيون القريبة من الخط الأخضر غرب القدس وحتى مستوطنة متسبية يريحو قرب مدينة أريحا شرقا، وربط التجمعات الاستيطانية في المنطقة بشبكة مواصلات تربطها مع التجمعات الإسرائيلية الكبيرة داخل الخط الأخضر(٢١٧). كما تصاعدت وتيرة الاستيطان في المدينة، وفي عهد حكومة التحالف بين المعراخ والليكود (١٩٨٤ – ١٩٩٠)، في إطار خطة القدس الكبرى.

والواقع، أنه على الرغم من الخلافات بين قطبي السياسة الإسرائيلية –حزبي العمل والليكود – حول سبل التعامل مع القضية الفلسطينية، فإن القدس قد ظلت تمثل حالة إجماع إسرائيلي، لا تتوفر لأي قضية أخرى. ففي قضية القدس، يختلط العقائدي المقدس بالسياسي بالاقتصادي ومن هذا المزيج يتبلور الموقف الإسرائيلي من القدس(٢١٨). ويمكننا ملاحظة هذا التوحد من خلال استعراض المواقف الإسرائيلية من القدس في برامج الأحزاب الإسرائيلية خلال الحملة الانتخابية التي سبقت إجراء

الانتخابات عام ١٩٨٨. فحزب الليكود اليميني رفض التنازل عن "أي جزء من أرض إسرائيل"، ورفض حتى مبدأ مقايضة الأرض بالسلام.

اما حزب العمل، فقد أكد عزمه المضي قدما للوصول إلى اتفاق سلام على أساس دولة يهودية عاصمتها القدس الموحدة، ودولة أردنية - فلسطينية. وأكد الحزب في برنامجه التمسك بالشطر الشرقي من القدس والمناطق المحيطة به وحتى أحزاب اليسار المتطرف، مثل مابام وشينوي، فإنها قد تمسكت بشعارات مثل: ((القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ورفض العودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧)) (٢١٩).

وفي أعقاب تشكيل ما أصطلح على تسميته بـ" حكومة الوحدة الوطنية"، أكد رئيس الوزراء اسحاق شامير (ليكود) أمام "مؤتمر التضامن اليهودي مع إسرائيل"، والذي عقد في القدس في آذار / مارس ١٩٨٩، أن ((القدس ستبقى موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية في أية تسوية يتم التوصل إليها)) (٢٢٠) ثم عاد شامير في ٥ نيسان / إبريل ١٩٨٩ لتوكيد موقفه أمام يهود نيويورك مشيراً إلى أنه ((لا يمكن تقسيم القدس فستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية)) (٢٢١).

والواقع، انه لا يمكن إغفال مناسبة هذين التصريحين، إذ أن إصرار شامير على توكيد موقف حكومته من القدس أمام الجاليات اليهودية التي تشكل قاعدة إسناد لإسرائيل في الغرب يعكس أهمية السيطرة على المدينة المقدسة لدى أفراد هذه الجاليات ويعمق التوجهات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على المدينة.

أما حزب العمل، فقد أكد في مؤتمر عقدة في نيسان / إبريل ١٩٨٦ على شروط التسوية السياسية التي يطمع إليها مع الفلسطينيين والأردن، وكان في مقدمتها ((القدس الموحدة تبقى تحت سيادة إسرائيل، وهي عاصمة دولة إسرائيل وسوف تحترم حقوق جميع سكانها دون فارق في الدين والقومية، بحيث يتم ضمان المكانة الدينية الخاصة للأماكن المقدسة للإسلام والمسيحية، وضمان حماية الدخول إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة)) (٢٢٢)

وقد تزامن انفراد الليكود بالحكم (١٩٩٠-١٩٩٢) مع تصاعد موجة الهجرة اليهودية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، وتنامي إمكانات انطلاق عملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي. ولعل رغبة الليكود في فرض أمر

واقع في القدس قبل الشروع في عملية سلام أيا كان مضمونها وشروطها قد دفعته إلى استثمار تدفق أعداد كبيرة من اليهود في الاستيطان في منطقة القدس. وقد كان من أبرز خطط الحكومة في عملية الاستيطان هذه "الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة"، والتي استهدفت تعزيز وضع القدس بوصفها عاصمة أبدية لإسرائيل "وخطة بوابات القدس" التي أعدها ارئيل شارون وزير البناء والإسكان بالتعاون مع جمعية عطيرت كوهانية. وتقضي هذه الخطة الأخيرة بإنشاء ٢٦ حي استيطاني جديد(٢٢٣)، فيما أعلن شارون أن هدفه توطين مليون يهودي في القدس الكبرى. ووفقا لمشروعه، فإن طرقاً جديدة ستشق بين مستوطنات يهودية شرقي رام الله لتشكل قوسا يصل إلى جنوب غرب المدينة، مما يعني مصادرة مئات الدونمات من الأراضي العربية الواقعة على طول القوس الاستيطاني(٢٢٤).

وهكذا، يلاحظ أن الإسرائيليين قد صعّدوا خلال هذه الفترة من نشاطهم في الاستيطان والمصادرة وخلق وقائع جديدة على الأرض للتأكيد على سيطرتهم على القدس، ورفضهم التنازل عن المدينة المقدسة. بل إن الطروحات التي اقترحها العرب أحيانا كحل وسط خلال هذه الفترة لم تدفع الجانب الإسرائيلي إلى أي موقف جديد يمكن أن يمهد الطريق أمام البحث عن حلول وسط لمستقبل مدينة القدس، بل على العكس إن إسرائيل قد ذهبت بعيدا عندما علقت مستقبل القدس على قوانين داخلية أصدرتها رغم تعارضها مع قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

المطلب الرابع: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ـ ٢٠٠٢

سلف القول بأن الموقف الإسرائيلي المتشدد تجاه قضية القدس كان إحدى العقبات التي واجهها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر في مساعيه لعقد مؤتمر مدريد للسلام. فقد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق شامير آنذاك طلب الجانب الفلسطيني تعيين مواطن من أهالي القدس في الفريق الفلسطيني المشارك في الوفد المشترك مع الأردن، تعبيرا عن موقف حكومته الرافض لبحث مستقبل القدس باعتبارها "عاصمة موحدة " للدولة العبرية. وقد اضطر بيكر للالتفاف حول هذا الخلاف من أجل إقناع جميع الأطراف بالموافقة على المشاركة في المؤتمر، وذلك عن طريق إقناع الجانب الفلسطيني بالموافقة على تعيين فلسطيني من عائلة مقدسية شهيرة

في الفريق الأردني ضمن الوفد المشترك مقابل التعهد للفلسطينيين بدعم موقفهم في إثارة موضوع القدس في محادثات المرحلة النهائية(٢٢٥).

وقد واصلت حكومة الليكود سياسة الاستيطان في المدينة لفرض أمر واقع يحول دون إعادة تقسيمها في أي محاولات مقبلة. وقد ساهمت الهجرة اليهودية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل في دعم توجهات الاستيطان اليهودي في المدينة. وتفيد إحصاءات إسرائيلية أن عام ١٩٩١ قد شهد بناء ٤٣٤٠ وحدة سكنية يهودية في القدس، فيما أقامت إسرائيل١٦٧٠ وحدة سكنية جديدة في القدس خلال عام ١٩٩٢، حيث تم التركيز في هذه الفترة على إقامة المباني الصناعية لخدمة المستوطنات اليهودية(٢٢٦).

وفي أعقاب صعود حزب العمل إلى سدة الحكم في إسرائيل عقب فوزه في انتخابات عام ١٩٩٢، انتقل نحو ٥٠ ألف يهودي إلى الاستيطان في الأراضي المحتلة، توجه ٢٢ ألفا منهم للاستيطان في القدس وحدها. وتعهد إسحاق رابين بإقامة ٢٤٥٠٠ وحدة سكنية للمستوطنين منها ١٣ ألف وحدة في منطقة القدس كانت حكومة الليكود قد بدأت العمل بها، و١٥ ألف وحدة أخرى في منطقة القدس الكبرى. وحسب خطة رابين، فإن إقامة الوحدات الجديدة سيتم في الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧(٢٢٧). وكانت حكومة رابين قد استثنت عند وصولها إلى الحكم القدس من قرار يقضي بتجميد الاستيطان غير الأمني الذي كانت اتخذته في تموز/ يوليو ١٩٩٢(٢٢٨).

وبعد عام واحد من انتخاب حزب العمل أي في تموز/يوليو ١٩٩٣ وكنتيجة لتنامي وتيرة الاستيطان، بلغ عدد المستوطنين اليهود في شرقي القدس نحو ١٦٠ ألف مستوطن مقابل ١٥٠ ألف مواطن عربي مما جعل اليهود في شرقي القدس أغلبية لأول مرة منذ احتلالها عام ١٩٦٧، بل ربما منذ نشأة القضية الفلسطينية برمتها(٢٢٩). ولا يشمل هذا العدد بالطبع المستوطنين اليهود في منطقة القدس الكبرى.

ولقد أدى انطلاق عملية السلام في مدريد ومحادثات السلام العربية – الإسرائيلية إلى تعزيز فرص تسوية الصراع وإنهاء مظاهره والمشاكل الناجمة عنه، ومنها مشكلة القدس، مما دفع الإسرائيليين إلى العمل حثيثا من أجل فرض واقع يحول دون تغيير وضع المدينة في أي محادثات وتحت أي ضغوط قد يتعرضون لها مستقبلاً.

وتنتظم المستوطنات الإسرائيلية حول القدس في طوقين متحدي المركز. ويتكون الطوق الداخلي من البؤر الاستيطانية و الأحياء اليهودية التي أقيمت في شوقي القدس لفصل المدينة عن بقية الضفة الغربية. أما الطوق الثاني، فيحيط بالمدينة ويعزلها عن مناطق الجنوب والشرق والشمال ويجعل الغرب حيث إسرائيل عمقها الجغرافي. ويتكون هذا الطوق الخارجي من عدة مستوطنات يعيش فيها نحو ٣٣ ألف مستوطن، فيما يعيش في المستوطنات والضواحي اليهودية المحيطة بالقدس نحو ٢٠٠ ألف، مستوطن وهو عدد يوازي عدد المستوطنين اليهود في بقية أنحاء الضفة والقطاع والمرتفعات السورية المحتلة معاً[٢٣٠].

وفي اتفاق أوسلو وكما سلف البيان تم أرجاء التفاوض حول القدس إلى محادثات المرحلة النهائية - وهو ما اعتبرته إسرائيل فرصة لتطبيق نظريات سابقة ((لتعزيز سيطرتنا على القدس كاملة داخلها ومحيطها، وذلك بافتراض أنه كلما ترسخت سيطرتنا المباشرة والكاملة على محيط جبل الهيكل (الحرم القدسي)، تنامت سيطرتنا غير المباشرة والجزئية على داخله))[٢٣١]. بل الأكثر من ذلك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق رابين، أكد في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ - أي قبل توجهه لحضور حفل توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن - أن ((هدف الحكومة الإسرائيلية الحالية هو كغيرها من الحكومات السابقة، الإبقاء على القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. فالقدس الموحدة لن تكون مفتوحة للتفاوض. لقد كانت وستكون إلى الأبد عاصمة للشعب اليهودي وتحت السيادة اليهودية، وهو مطمح وآمال وحنين كل يهودي))[٢٣٢]. وفي حفل توقيع الاتفاق المذكور أعلن اسحاق رابين أمام الجميع: ((لقد جئنا من القدس العاصمة القديمة والأبدية للشعب اليهودي))[٢٣٣].

لقد جاءت توكيداته رابين هذه وحتى ساعة توقيع الاتفاق، لتؤكد موقف حكومته. ويلاحظ أن عرفات - وعلى العكس - لم يشر إلى القدس في كلمته التي أعقبت كلمة رابين[٢٣٤].

وفي ٢١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٣، أي بعد مضي شهر واحد على توقيع اتفاق أوسلو، أصدر الكنيست الإسرائيلي قرارا يقضي بمنع إجراء أي تعديل على حدود مدينة القدس أو مكانتها إلا بموافقة ٨٠ عضوا من أصل ١٢٠ عضوا يشكلون هيئة

الكنيست[٢٣٥]. غير أن هذا القرار يبقى مسألة داخلية لمنع أي حكومة إسرائيلية من القبول بالمطالب العربية، وذلك على الرغم من مخالفته للقوانين والقرارات الدولية.

ولا شك أن الخلل الشديد في ميزان القوى لصالح الجانب الإسرائيلي يجعل من الصعب تأمين أغلبية في الكنيست تقر أي تغيير على وضع القدس يمكن التوصل إليه من خلال المفاوضات بسبب طبيعة الحياة السياسية في إسرائيل وتشتت الخارطة السياسية[٢٣٦].

وبموازاة الإجراءات القانونية والاستيطان اليهودي في القدس، فقد صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من ضغوطها على المواطنين العرب في محاولة لتقليص وجودهم في المدينة، واتبعت إزاءهم سياسة «تتسم بملامح مماثلة لسياسة التطهير العرقي وتهدف بشكل واعٍ وصريح إلى تحويل هذه المنطقة إلى منطقة يهودية، وبالتالي حتمية كونها جزءاً من إسرائيل»[٢٣٧]. فقد لوحظ تصاعد إجراءات التضييق على الوجود العربي في المدينة مع اقتراب موعد محادثات المرحلة النهائية في محاولة عملية من جانب إسرائيل لتقليص الوجود العربي في المدينة وإضعاف موقف الطرف العربي في أي محادثات حول السيادة السياسية على المدينة.

وقد تأكد هذا التوجه بصدور تصريح عن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق رابين، أكد فيه أن «علينا ان نفرق بين حالتين: هناك القدس المدينة المتحدة التي يوجد ويعيش فيها سكان تبلغ نسبة اليهود منهم ٧٤٪ في المائة، فهذه المدينة ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وستظل عاصمة لنا. ولكن فيما يختص بوضع القدس كموقع مقدس للمسلمين والمسيحيين، فعلينا التأكد أن تكون القدس مفتوحة، ومتاحة لكل الراغبين بالزيارة ولمن يريدون ممارسة شعائرهم الدينية. أما إدارة المقدسات (الإسلامية)، فسيقرر العالم الإسلامي من سيقوم بها وسيكون ذلك قراراً دينياً وليس سياسياً»[٢٣٨]. ويلاحظ في هذه التصريحات التوكيد على مبدأ الفصل بين البعد الديني والبعد السياسي لقضية القدس، في محاولة لجرّ الطرف الفلسطيني إلى دائرة البحث عن حل لمسألة الإشراف على المقدسات وإغلاق الباب أمام البحث في السيادة السياسية على المدينة. كما يلاحظ في هذا الصدد أيضا أنه ليس من السهل تمييز الفرق بين

حزب العمل المؤيد لاتفاقات سلام مع الفلسطينيين حتى لو أدت إلى إنشاء كيان يشبه الدولة(٢٣٩)، وبين حزب الليكود الذي عارض اتفاقات أوسلو عندما كان في المعارضة وتعهد باسقاطها.

والواقع، أنه حتى بعد اغتيال رابين برصاص متطرف يهودي يدعى ييغال عامير وصعود شمعون بيريس إلى رئاسة الوزراء وزعامة حزب العمل الحاكم، فإن النشاط الاستيطاني اليهودي في القدس بدأ وكأنه قد حصل على قوة دفع جديدة. ففي الأيام الأولى من عام ١٩٩٥، كشفت الحكومة الإسرائيلية النقاب عن قرار مصادرة أكثر من ٥٣ هكتارا من أراض يملكها مواطنون فلسطينيون في شرقي القدس. وحسب الإعلان، فإن الأراضي قد صودرت لإقامة مجمع استيطاني جديد ومركز للشرطة. ويعتبر هذا الموقف سابقة منذ عام ١٩٦٧، حيث اعتادت الحكومات الإسرائيلية على ربط مصادرات الأراضي العربية بأغراض عامة أو أمنية والحرص على تجنب ربطها بإقامة مستوطنات لليهود، كما تعتبر الخطوة الأوسع من نوعها لمصادرة أراض عربية منذ ١٩٨٠(٢٤٠). وفي ٣ آب / اغسطس ١٩٩٥، أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قراراً يسمح لمجموعة دينية يهودية متطرفة تدعى "أمناء جبل الهيكل" بدخول الحرم القدسي وأداء الصلاة بداخله. وفي ٢٤ آب / اغسطس ١٩٩٥ عمدت الشرطة إلى إدخال ١٠ يهود متطرفين إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه تحت حراستهم(٢٤١). وفي ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، أقامت السلطات الإسرائيلية احتفالات في مدينة القدس بدعوى مرور ٣ آلاف عام على اتخاذ الملك داود المدينة عاصمة له(٢٤٢).

ولعل بيريس الذي يعتبره الإسرائيليون الشخصية الأكثر حماسا لمشروع التسوية مع الفلسطينيين ومحرك اتفاقات أوسلو أراد من خلال العمل المكثف لتهويد مدينة القدس دفع تهمة التساهل التي يحاول خصومه لصقها به. ففي مؤتمر صحفي عقده عشية الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام ١٩٩٦، قال شمعون بيريس ((منذ أسابيع، ونتنياهو (منافسه اليميني على منصب رئيس الحكومة) يحاول إقناع الإسرائيليين بأنني أريد تقسيم القدس. . . إنها كذبة وقحة))(٢٤٣)، وشدد في حديثه على ان ((صلاة – أي دعاء –، إذا نسيتك يا قدس فلتصب يدي اليمنى بالشلل، رافقتني طول

حياتي، وستظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل إلى الأبد)) [٢٤٤]. فالقدس التي تعتبر نقطة التقاء بين كل مكونات المجتمع اليهودي غير المتجانس تعتبر ورقة رابحة في يد السياسيين الإسرائيليين لا يمكن تجاهلها، مما يجعل المدينة مسرحاً لصراع الأحزاب والقوى الإسرائيلية في محاولتها إثبات حرصها على المصالح الإسرائيلية، وهو ما عكسه الموقف الإسرائيلي المتشدد من أي محاولة فلسطينية لإظهار دور سياسي في المدينة، حيث لاحقت حكومة العمل وحكومة الليكود التي تلتها مقر المرحوم فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في سلطة الحكم الذاتي سابقا والمعروف باسم "بيت الشرق" ومنعت الرسميين الأجانب من زيارته، كما حاولت مرارا اتخاذ إجراءات ضده غير انها كانت تتراجع خشية تعريض عملية التسوية للخطر [٢٤٥]. واتساقاً مع ذلك، فقد جرت محاولات من جانب بعض القوى الإسرائيلية لاستغلال ورقة القدس لتعزيز مواقفها السياسية كمحاولات اتحاد نقابات العمال الإسرائيلية " الهستدروت " ممارسة ضغوط على حزب العمل لنقل مؤسساته ومكاتبه من تل أبيب إلى القدس واعتبار أن ذلك سيكون ((بمثابة إعلان نوايا من قبل الحزب يثبت فيه الولاء للمدينة ورفضه لإعادة تقسيمها وذلك لدحض ادعاءات حزب الليكود [٢٤٦].

وقد تمثل إعلان النوايا المشار إليه من جانب حزب الليكود لاثبات ولائه لمدينة القدس حيث كان ذلك من الأسباب الرئيسية لفوز بنيامين نتنياهو بمنصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، والتي جرت عام ١٩٩٦. وقد أصر نتنياهو طيلة فترة رئاسته للحكومة الإسرائيلية بأن تظل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل والى الأبد.

ويبدو ان ملف المدينة المقدسة فتح في عهد يهودا باراك-رئيس الحكومة الإسرائيلية من حزب العمل بعد نتنياهو الليكودي- على أوسع نطاق في إطار الصراع المتصاعد على السيادة على المدينة ما بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية. فبعد ان تبلورت خطوط المفاوضات النهائية بين الطرفين، وتبينت انه لا يمكن التوصل إلى اتفاق إطار حول القضايا النهائية- حسب صيغة باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي- الا بحل أكثر قضيتين متفجرتين من القضايا المؤجلة وهما القدس واللاجئين.

وفي إطار الجدل الإسرائيلي- الإسرائيلي المتزايد حول موضوع القدس، كثرت في عهد باراك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لحل القضية، وخاصة في ظل عملية تسوية اللاتوازن، وذلك لفرض الأمر الواقع على طاولة المفاوضات "الحل الدائم" لأسرة المدينة وتقديم المشاريع الخاصة بالقدس في إطار يبقيها تحت سيادة دولة الاحتلال الإسرائيلي بجزأيها الشرقي والغربي.

وفي مفاوضات كامب ديفيد حمل رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهودا باراك مجموعة من الأفكار والمقترحات لعرضها على ممثلي السلطة الفلسطينية، ورغم وجود تساؤلات كثيرة حول طابع الحل في مدينة القدس، لكن باراك كان يمتلك عددا غير قليل من التوجهات العامة التي حددها الوزراء شلومو بن عامي ويوسي بيلين وحاييم رامون ومسؤولون في ديوان رئيس الحكومة -باراك- وكانت في مجملها تسعى لتهويد المدينة المقدسة وعلى النحو التالي(٢٤٧):

الأماكن المقدسة:

الخط الأحمر الذي رسمه باراك للأماكن المقدسة هو بقاء المسؤولية الامنية الشاملة عن الحرم القدسي والبلدة القديمة بأيدي إسرائيل ومع ذلك يبدي استعدادا لايجاد ممر فلسطيني بين ابو ديس والحرم القدسي يعفي المسلمين من ضرورة المرور عبر"أراض إسرائيلية" لدى توجههم لتأدية الصلاة كما يبدي استعدادا للسماح للفلسطينيين برفع علم فلسطين على الحرم القدسي.

وتبدي إسرائيل استعدادا لإعطاء البلدة القديمة مكانة خاصة وتعريفها كمنطقة متعددة الأديان. وقد حمل الطاقم الإسرائيلي معه عدة نماذج ممكنة لحل مسألة البلدة القديمة فيما يلي بعضها.

- تحدد البلدة القديمة كمنطقة مقدسة وتشكل فيها إدارة تتكون من ممثلين عن كافة الأديان والسكان وعن إسرائيل والعالم العربي.
- إدارة مشتركة لكافة الأحياء والأديان.

- تقسيم لإدارة يهودية–ارمنية وإدارة مسيحية–إسلامية بحيث تنضم إدارة الحيين اليهودي والارمني لإدارة مركز المدينة وتضم إدارة الحيين الإسلامي والمسيحي لإدارة الشيخ جراح.
- تشكيل رابطة بلدية تضم ممثلين عن كافة الأحياء.
- الإعلان عن البلدة القديمة بالكامل كحديقة وطنية.
- بنية مزدوجة: لجان أحياء تتكون من السكان ولجنة توجيه عامة للبلدة القديمة.

تتعلق الخلافات مع السلطة الفلسطينية بصورة رئيسة بمسألة السيادة حيث تطالب إسرائيل بخضوع جميع هذه الحلول للسيادة الإسرائيلية بينما تطالب السلطة الفلسطينية بالسيادة.

أما الحل الوسط الممكن والذي لم يوافق عليه باراك بعد فيتلخص بالتالي: يعلن عن البلدة القديمة منطقة دون سيادة لفترة زمنية تدوم حوالي ٢٥ عاما ويعلن عن السيادة على المدينة كسيادة الهيئة. وقد بحث رئيس الوزراء السابق اسحق رابين والعاهل الأردني الراحل الملك حسين حلا كهذا وتتحمل المسؤولية عن أمن البلدة القديمة شرطة أماكن مقدسة بحيث تضم ممثلين عن السلطة الفلسطينية.

الإدارة البلدية:

تبدي إسرائيل استعدادا لمنح حكم ذاتي للأحياء الفلسطينية بحيث تبقى هذه الأحياء تحت سيادتها. وتتمتع هذه الأحياء باستقلال في عدد من المجالات باستثناء المسؤولية الأمنية العامة والعلاقات الخارجية. ويستطيع سكان هذه الأحياء ترشيح أنفسهم والمشاركة في الانتخابات لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

وينتخب ممثلو هذه الأحياء من قبل سكانها في إطار انتخابات عامة. تكون الأحياء الفلسطينية مرتبطة ببلدية فرعية فلسطينية تعمل في القدس إلى جانب بلدية فرعية تعمل في المناطق اليهودية ويترأس البلدية المركزية ممثل عن الاغلبية اليهودية وتشرف البلدية المركزية على البلدتين الفرعيتين وتوفر لهما الخدمات المشتركة وتحدد سياستيهما.

حرس مدني:

وتواصل إسرائيل الاحتفاظ بسيادتها على الأحياء العربية في القدس الشرقية. وتكون مسؤولة عن الأمن العام لكنها تسمح بوجود حرس مدني مثل الحرس المدني العامل اليوم في الأحياء اليهودية. وتخول إدارات الأحياء بجباية الضرائب والعمل بصورة محدودة في مجالات التنظيم -تطالب إسرائيل بحق النقض الفيتو في هذا المجال- كما تخول بعدة صلاحيات مثل البستنة والمياه والهندسة والتعليم والصحة والخدمات الصحية. وستوجد لإدارات الأحياء محاكمها المحلية وميزانياتها الخاصة.

سيادة وظيفية:

وستتمتع الأحياء بتقديم خدمات مثل الرياضة وخدمات الأسرة والثقافة والخدمات العامة التي توجد اليوم في إطار صلاحيات الإدارات المدنية العاملة اليوم في معظم الأحياء اليهودية وفي بعض الأحياء العربية. وتوفر للأحياء كمصدر صلاحيات أيضا سيادة وظيفية أي سيادة على المهام والمناصب ونشاطات محدودة.

الحدود:

أبلغت إسرائيل السلطة الفلسطينية بانها تتطلع وفي إطار التسوية الدائمة لتبادل مناطق بحيث يتم ضم مستوطنات يهودية تقع خارج منطقة نفوذ بلدية القدس مثل "معاليه ادوميم" لإسرائيل وبالمقابل تنقل مناطق عربية من نفوذ البلدية إلى السلطة الفلسطينية. كما أصبحت واضحة طريقة إقناع الإسرائيليين بهذا الحل إذ سيستمع الإسرائيليون للكثير من الإيضاحات الديمغرافية-عرب اقل ويهود أكثر- لكنهم سيستمعون للقليل عن الاخطار التي يحملها هذا الحل.

خارطة:

أعد مركز القدس لأبحاث إسرائيل إحدى الخرائط التي حملها الوفد الإسرائيلي لقمة كامب ديفد وتقترح هذه الخارطة إخراج أحياء تقع في جنوب القدس الشرقية من منطقة نفوذ المدينة منها ام طوبا وصور باهر والسواحرة الغربية كما تقترح أيضا

إخراج مخيم عناتا وشعفاط وبيت حنينا في الشمال وضمها إلى بيرنبالا وبيت حنينا القديمة والجيب التي تعتبر اليوم مناطق –ب من منطقة نفوذ بلدية القدس.

وحسب هذا الاقتراح فان المناطق التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية هي الشيخ جراح ووادي الجوز ورأس العامود وسلوان، والعيساوية والصوانة وجميع البلدة القديمة ومحيطها.

وتضمن إسرائيل بالمقابل التجمع الاستيطاني لمناطق معاليه ادوميم وميشور ادوميم ومنطقة مستوطنة ادم شمال شرق النبي يعقوب ومستوطنة هارجيلو الواقعة جنوب القدس وجميع منطقة غوش عتصيون وبيتار عيليت ومستوطنات جبعات زئيف وجبعون هحدشاه وهارادر وبيت حورون شمال غرب القدس.

السيادة:

تطبق السيادة الإسرائيلية على المناطق التي ستبقى بأيدي إسرائيل بعد تبادل المناطق ويعترف الفلسطينيون بذلك وتطبق السيادة الفلسطينية على المناطق التي ستقطع من القدس وتضم إلى المركز السلطوي الفلسطيني في ابو ديس ويعلن عنها عاصمة للدولة الفلسطينية وتفرض على هذه المناطق سيادة فلسطينية كاملة وتعترف إسرائيل بهذه السيادة اما الأحياء الفلسطينية في منطقة القدس الإسرائيلية فستتمتع بسيادة وظيفية.

ولترسيخ تلك المقترحات أوصت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية المختلفة رسميا حكومة باراك بإقامة جدار أمني فاصل بين مدينة القدس المحتلة والبلدات الثلاث لرفع ثقلها إلى سيادة الفلسطينيين الكاملة في إطار المفاوضات النهائية وهي ابو ديس والعيزرية والسواحرة الشرقية. وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية والكنيست (البرلمان) على تلك المقترحات في أيار عام ٢٠٠٠.

والمتتبع لسياسة باراك تجاه القدس يجد الكثير من المتناقضات، حيث تبنى باراك حل تلك القضية، وتبنى إحلال السلام مع الدول العربية –فلسطين، سوريا، لبنان–، وبذلك فان الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول

الأوروبية أبدت ارتياحها لتسلم حكومة باراك الائتلافية الحكم واستبشرت خيرا في إحلال السلام الذي وعدت به، والذي أعلنته على مسمع من دول العالم أجمع، وتوقعت هذه الدول ان ينفذ باراك ما وعد به وما قطعه على نفسه من عهود في إحلال السلام ووقف الحروب والدمار وسفك الدماء حتى تنعم دول المنطقة وشعوبها بالهدوء والاستقرار والرخاء الاقتصادي.

ولكن وبعد حوالي عام على اعتلاء باراك سدة الحكم في إسرائيل إذ به يتبنى نفس سياسة ونهج سلفه نتنياهو ولكن بطرق ملتوية وسياسة غير معلنة متسترة ظاهرها الرحمة وباطنها من قبله العذاب، حيث ان الاستطيان وتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي في عهد باراك فاق عشرات المرات ما تم تنفيذه في عهد نتنياهو واتخذ خطوطاً حمراء في مفاوضاته مع الفلسطينيين بعد تجميده لعملية التفاوض مع السوريين وقد أكد على عدم المساس بحدود القدس الحالية، وهذا يعتبر مناقضا لمقترحاته السابقة الذكر. الا ان مفاوضات كامب ديفيد الثانية بددت الوهم الإسرائيلي الذي دام ثلاثة عقود بأن القدس موحده أبدا تحت السيادة الإسرائيلية ومثلها مثل مستوطنات شمال سيناء والجولان.

وانتهت اجتماعات كامب ديفيد الثانية بفشل ذريع نتيجة لعدم تنازل الإسرائيليين في اعطاء الفلسطينيين حقهم في ان تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقلة.

وقد مثلت زيارة زعيم اليمين الإسرائيلي ارييل شارون للحرم القدسي في القدس الشرقية يوم ٢٠٠٠/٩/٢٧ استفزازا لمشاعر العرب والمسلمين، والتي كانت بدورها الشرارة الأولى لانتفاضة الأقصى المباركة والتي تداعى لها الفلسطينيون، حيث بدأت الاشتباكات والمواجهات بين المجاهدين الفلسطينيين وقوات الاحتلال منذ اللحظة التي دخل بها شارون باحات الأقصى المبارك والتي اصبح لها تداعيات كثيرة لا نزال نعيش أحداثها.

والظاهر ان شارون أراد من قيامه بتلك الزيارة تحقيق هدفين، الأول عقائدي، والثاني حزبي داخلي، اما الهدف العقائدي فقد فشل لأنه دخل منطقة الأقصى بحراسة الآلاف من جنود الاحتلال، فهو محتل ولا علاقة له بالمكان، أما الهدف الحزبي

الداخلي فقد استطاع شارون ان يفوز برئاسة الحكومة الإسرائيلية تحت ذريعة تحقيق الأمن للإسرائيليين وبقاء القدس عاصمة موحدة، بل أكثر من ذلك بتوسيعها وعمل خطة غلاف حول القدس، والتي تنص على بناء جدار طوله ١١ كيلو متر في جنوب المدينة لفصلها عن قطاع بيت لحم في الضفة الغربية وحفر خنادق وإقامة حواجز وابراج حراسة حول المدينة. والواضح بأن لجوء شارون إلى إنشاء هذا الجدار أو الغلاف كان نتيجة فشل نظرية شارون الأمنية والتي كانت السبب وراء نجاحه برئاسة الحكومة.

إن المتتبع لسياسة شارون تجاه قضية القدس، ومضيه في تحدي الشرعية الدولية يوما بعد يوم وساعة اثر ساعة، ضاربا عرض الحائط بكل المواثيق والقوارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها والمتعلقة بالقدس، وكذلك بالمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها إسرائيل مع الدول العربية، غير آبه وغير مكترث بالنتائج الوخيمة التي ستكون حصيلة إجراءاته وسياسته العدوانية ليس تجاه المجتمع الفلسطينيين فحسب بل تجاه العالم العربي والإسلامي، وكذلك تجاه المجتمع الدولي وكل المحبين والداعين إلى السلام في العالم. وان قراءة متأنية للنوايا الإسرائيلية في عهد شارون تجاه القدس وخاصة حول عزل القدس الكبرى عن محيطها العربي يقود إلى الاستنتاجات التالية(٢٤٨):

- فشل شارون الذي انتخبه اليمين الإسرائيلي المتطرف والمتدينون المتعصبون، وفشل وزير داخليته عوزي لاندو، في تحقيق الأمن الشخصي للإسرائيليين عن طريق استخدام أعتى أسلحة القتل. . وشتى أساليب البطش والإرهاب.
- إن إقامة الجدار حول بعض قرى القدس، يعني استمرار اللجوء إلى عقلية "الحصن" "القلعة" واستحالة وجود حياة عادية بين الشعبين إذا تم إقرار السلام بينهما.
- بحجة الأمن فان إسرائيل تدعي بان من حقها ان تفرض الأمر الواقع على المزيد مما تغتصبه من الأرض.

أما الأهداف السياسية التي يمكن استشفافها من هذه الخطة الشارونية فهي:

- تحديد حدود القدس الموسعة التي ترغب إسرائيل في إخضاعها لسيطرتها من جانب واحد دون مراعاة لأية قواعد أو اتفاقات.
- عزل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن مدينة القدس وضواحيها وقراها مع ما في ذلك من تمزيق للارض، وخلق لمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لا تحصى بين المقدسيين وغيرهم من الفلسطينيين.
- التنكر للقوانين والمواثيق والشرائع الدولية ولكل قرارات الأمم المتحدة التي لا تجيز احتلال ارض الغير بالقوة المسلحة أو تطبيق قوانينها عليها.

ويرى الباحث ان كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ قيام دولة إسرائيل حتى الان ترفض ان يكون للفلسطينيين سيادة على القدس الشرقية، وبمعنى دقيق الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، وعلى العرب والمسلمين إدراك هذه الحقيقة، وعدم الركون إلى قدوم حكومة إسرائيلية اقل تشددا فكل الإسرائيليين في خندق واحد وهو خندق الصهيونية التي تسعى لتحقيق أهدافها في إنشاء دولة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل.

هوامش الفصل الثالث

١. جريدة الأسواق ٢٠٠٠/١٠/٢٣.

٢. محمد، الفرا، (سنوات بلا قرار)، ص ١٥١ – ١٦٥.

٣. مجموعة خطب لجلالة الملك الحسين بن طلال، ج٣، ص ٩٢.

٤. المرجع السابق، ص ١٠٥.

٥. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨)، ص١١٢.

٦. مجموعة خطب لجلالة الملك الحسين بن طلال، مرجع سابق، ص ٨٤.

٧. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٠)، ص ١٥٢.

٨. محمد، الفرا، (قضية القدس)، مرجع سابق، ص ٩.

٩. تيسير ،خالد، القدس في سياسة الولايات المتحدة، الرأي، عمان، العدد ٩١٨٤، ٢١ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٥، ص ٣٦.

١٠. أكد قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧ في ١٩٦٩/٧/٣ وبناء على شكوى المملكة الأردنية الهاشمية على دعوى إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع مدينة القدس. وفي قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٥ وبناء على شكوى المملكة الأردنية الهاشمية عقب إحراق المسجد الأقصى أكد القرار على دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع مدينة القدس ويلاحظ الغضب العالمي الذي سببه أعمال تدنيس المسجد الأقصى. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد، الفرا (قضية القدس)، مرجع سابق، ص ١٨–٢٣.

١١. لمزيد من التفاصيل أنظر: Euron, Vair, (The Middle East), pp. 101-102

١٢. مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٢٢، أيار / مايو ١٩٧٢، ص ١٥٥.

١٣. أكد الأمير الحسن بن طلال أن «المبادئ التي تحكم الجهود الأردنية في السعي إلى تحقيق السلام هي الاعتراف بجميع دول المنطقة، وحق هذه الدول في الاستقلال والسيادة، وهذه المبادئ متضمنة في قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الذي ما زال الأردن يعتقد انه يصلح إطارا للعمل من اجل السلام» لمزيد من التفاصيل انظر: الأمير الحسن بن

طلال، (الأردن والسعي إلى موقف وسط)، مجلة السياسة الدولية، ص ٢٥٣.

١٤. مجموعة خطب لجلالة الملك الحسين بن طلال، مرجع سابق، ص ٨٦.

١٥. للرجوع إلى ابرز نقاط هذه المشاريع انظر: منير الهور،و طارق الموسى، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٨.

١٦. المرجع سابق، ص ١١٧.

١٧. للرجوع إلى ابرز نقاط هذه المشروع انظر: Kadi, Leila, S. (The Peaceful Proposals 1948 - 1972), p. 85.

١٨. هالة مصطفى، (الفلسطينيون أمام الحل الأردني)، مجلة السياسة الدولية، ص ٣٢.

١٩. Kadi, Leila, S ., Op .Cit, P .104.

٢٠. وحيد عبد المجيد، (مشكلة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي)، مجلة السياسة الدولية، ص ١١٠.

٢١. يعد الخيار الأردني واحداً من عدة بدائل عرضت لتسوية القضية الفلسطينية دون قيام دولة مستقلة. ويقوم هذا الاقتراح على إحلال الأردن محل الفلسطينيين كجهة مخولة بالتفاوض في أي تسوية مقترحة للصراع، ويحكم الفلسطينيين ضمن أحد أشكال الاتحاد الفيدرالي. لمزيد من التفاصيل: راجع مشاريع المملكة العربية المتحدة في منير الهور، وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ١٢٦. ومشروع إيجال آلون عام ١٩٦٧، في، سعيد تيم، (المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية)، مجلة شؤون عربية، ص ١٦١- ١٦٢.

٢٢. منير الهور، وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ١٣٤

٢٣. المرجع السابق، ص ١٣٤.

٢٤. ماتي جولان، المحاضر السرية لهنري كيسنجر في الشرق الأوسط، ص ١٣٩.

٢٥. المرجع السابق، ص ١٣٩.

٢٦. المرجع السابق، ص ١٣٩.

٢٧. مجموعة خطب لجلالة الملك الحسين بن طلال، مرجع سابق، ص ٤٥٦.

٢٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، ص ١٦١.

٢٩. مجموعة خطب لجلالة الملك الحسين، مرجع سابق، ص ٤٦٨.

٣٠. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ١٦٣.

٣١. محمد لأطرش، مرجع سابق، ص ٧٧.

٣٢. المرجع السابق، ص ٧٨.

٣٣. مجموعة خطب لجلالة الملك، مرجع سابق، ص ٤٨٩.

٣٤. اسماعيل مقلد،الصراع الأمريكي-السوفياتي حول الشرق الأوسط الأبعاد الإقليمية والدولية، ص ٤٢٣- ٤٢٤.

٣٥. المرجع السابق، ص ٤٢٤.

٣٦. نظام شرابي، أمريكا والعرب، ص ٥٣٨.

٣٧. هالة سعودي، (سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ص ١٩٥.

٣٨. علي محافظة، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

٣٩. جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، ص ١١٢.

٤٠. جريس خوري، وآخرون، (القدس دراسات فلسطينية)، ص ٣٣٤.

٤١. جامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية وبياناتها، مرجع سابق، ص ١١٣.

٤٢. نشر الأستاذ عدنان أبو عودة وزير البلاط الأردني الأسبق ومندوب الأردن الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة مقالاً، يقترح فيه حلاً جديداً لمشكلة القدس لا ينسجم مع التوجهات الرسمية الأردنية المعلنة في نيسان/إبريل ١٩٩٢، سيرد ذكر المشروع لاحقا.

٤٣. اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف حول قضية القدس، عمان، الامانة العامة، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٥، ص ١٣.

٤٤. لقاء الملك الحسين بن طلال مع القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي نقلا عن صحيفة الدستور الأردنية ١٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٦.

٤٥. كان الملك حسين قرر تأسيس اللجنة في ٧ حزيران/يونيو ١٩٧١ وأعاد تشكيلها بموجب إرادة ملكية صدرت في ٨ كانون ثاني/ديسمبر ١٩٩٤، برئاسة الأمير حسن بن طلال، أنظر: اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف قضية القدس، مرجع سابق، ص ١٨.

٤٦. المرجع السابق، ص ١٧-١٨.

٤٧. المرجع السابق، ص ١٨.

٤٨. أنظر الأستاذ عبد الله كنعان أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد الأول، كانون ثاني، ٢٠٠٢، عمان، ص٢٠.

٤٩. صحيفة الحياة الجديدة ١٩/٨/٢٠٠٠.

٥٠. جريدة الاسواق ٢٤/٨/٢٠٠٠.

٥١. صائب عريقات، المفاوضات: الطريق المسدود، ص ١٧.

٥٢. هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٢.

٥٣. Aronson, G, (Israel, Palestinians and the Intifada) , p4.

٥٤. لمزيد من التفاصيل انظر: كوبان هيلينا، (المنظمة تحت المجهر)، ص ٧٠ – ٩٩.

٥٥. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٩، مرجع سابق، ص ٨٧.

٥٦. Kissinger, Henrey, (The White House Years), p .345.

٥٧. خيرية قاسمية، (تطورات القضية الفلسطينية ١٩٦٧ – ١٩٧٣)، ج٢، ص ٤٦٠.

٥٨. الميثاق الوطني الفلسطيني، ص ٥-١١.

٥٩. للإطلاع على المبادئ ونص الكلمة انظر:خيرية قاسمية، (احمد الشقيري زعيما)، ص٥٨١ – ٥٨٥.

٦٠. كوبان هيلينا، المنظمة تحت المجهر، ص ٣٩٧.

٦١. Aronson, OP .Cit, P 46.

٦٢. منير الهور، وطارق الموسى،مرجع سابق، ص ٨٣.

٦٣. اخر حديث للشهيد كمال عدوان، (مجلة شؤون فلسطينية)، ص ٣٤.

٦٤. عصام سختيني، المقاومة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، ص ١٩٨.

٦٥. كوبان هيلينا، المنظمة تحت المجهر، ص ١٠٦.

٦٦. فيصل الحوراني، (الفكر السياسي الفلسطيني)، مرجع سابق، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

٦٧. المرجع السابق، ص ١٨٣.

٦٨. المرجع السابق، ص ١٨٤.

٦٩. المرجع السابق، ص ١٨٥.

٧٠. محمد حسنين هيكل، محمد حسنين، أوسلو. . . قبلها وبعدها، صحيفة النهار اللبنانية، ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦، ص١٢.

٧١. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ١٦١.

٧٢. المرجع السابق، ص ١٧.

٧٣. المرجع السابق، ص ١٧.

٧٤. احمد عبد المنعم، (جامعة الدول العربية)، ص ٥٠.

٧٥. جلنار النمس، (القضية الفلسطينية، والمؤتمرات الإسلامية) مجلة شؤون فلسطينية، ص٦٢.

٧٦. للاطلاع على نص القرار انظر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٥٦ - ١٥٧.

٧٧. لمزيد من التفاصيل، انظر: كوبان هيلينا، مرجع سابق، ص ١٤٢ - ١٤٣.

٧٨. المرجع السابق، ص ١٠٦.

٧٩. Aronson , op .cit ., p .163.

٨٠. نظام شرابي، مرجع سابق، ص ٥٤٠.

٨١. زاخاروف و أ. فوهين،كامب ديفيد سياسة مصيرها الفشل، ص ١٦٦.

٨٢. أعلن نافذ نزال وهو محاضر في جامعة بيرزيت تعرض لانتقادات شديدة من قبل أنصار منظمة التحرير في الضفة الغربية بسبب اجتماعه مع دبلوماسيين أمريكيين حاولوا إقناع قادة الضفة الغربية بمشروع الحكم الذاتي ان الأمريكيين يتلهفون على السلام "أما انا فلست معنيا كثيرا بالسلام بقدر ما أنا معني بالانسحاب الإسرائيلي واستعادة السيادة في وطني" لمزيد من التفاصيل حول تبلور الرفض الفلسطيني داخل الضفة والقطاع لاتفاقات كامب ديفيد انظر: Aronson, op .cit ., p .164.

٨٣. خالد الحسن، (السلام في الشرق الأوسط)، ط٢، ص٦١.

٨٤. منير الهوروطارق الموسى، مرجع سابق، ص ٢١٢.

٨٥. المرجع السابق، ص ٢١٨.

٨٦. المرجع السابق، ص ٢١٢.

٨٧. المرجع السابق، ص ٢١٨.

٨٨. صائب عريقات، مرجع سابق، ص ٢٢.

٨٩. المرجع السابق، ص ٢٢٢.

٩٠. اسماعيل مقلد، مرجع سابق، ص ٥٥٠.

٩١. محمد ربيع، سياسة امريكا الخارجية تجاه القضايا العربية، ص ٦٣.

٩٢. احمد الرشيدي،(حول مستقبل مدينة القدس)، مجلة شؤون عربية، ص ١٠٩.

٩٣. المرجع السابق، ص ١٠٩.

٩٤. المرجع السابق، ص ١٠٩.

٩٥. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ١٠٧.

٩٦. المرجع السابق، ص ١٠٧.

٩٧. غيمون ماكليلان، (الحل الضائع للنزاع الابدي على القدس)، مجلة المشاهد السياسي، ص١٣.

٩٨. للإطلاع على نص الوثيقة انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠، ربيع ١٩٩٢، بيروت، ص ٢١٧.

٩٩. وقع الاتفاقية عن الجانب الفلسطيني د. نبيل شعث الذي كان آنذاك رئيسا للجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني وأصبح لاحقا مفاوضا رئيسيا عن الجانب الفلسطيني في المحادثات الخاصة بتوسيع نطاق الحكم الذاتي وعضوا في مجلس السلطة. كما وقعها د. ممدوح العكر أحد أعضاء الوفد المفاوض، وآخرون. فيما وقعها عن الجانب الإسرائيلي ممثلون لليسار الإسرائيلي لا يتولون أي مناصب رسمية أو يحتلون مواقع تأثير هامة، للإطلاع على أسماء الموقعين انظر: المرجع السابق ص ٢١٧.

١٠٠. الوثيقة قدمت أساسا من قبل فيصل الحسيني وحنان عشراوي إلى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، واعتبرت أساسا لتفاهم مشترك بشأن الحل، انظر: المرجع السابق، ص ٢١٦.

١٠١. اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف قضية القدس، مرجع سابق، ص ٩.

١٠٢. عماد يوسف، وآخرون، (الإنعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني)، ص٣٤.

١٠٣. ابراهيم الدقاق،القدس الموضوع المنسي، مجلة النهج، ص١١١-١١٢.

١٠٤. صحيفة الاتحاد الحيفاوية، حيفا، ٨ أيار / مايو ١٩٩٥، ص ٣.

١٠٥. عفيف صافية، (مصير القدس)، مجلة الباحث العربي، ص ٢٩.

١٠٦. المرجع السابق، ص ٢٩.

١٠٧. وثيقة بيلين – عباس هي وثيقة غير رسمية وضعت ملامح الاتفاق النهائي من خلال محادثات جرت بين يوسي بيلين أحد قادة حزب العمل ومحمود عباس عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، وقد تم التوصل للاتفاقية التي حظيت بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريس وكذلك رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٥، غير أن اغتيال رابين أعاق نشرها، فظلت في الكتمان حتى جرى الكشف عنها بعد سقوط حزب العمل في انتخابات إسرائيلية عامة جرت في ٢٩ أيار /مايو ١٩٩٦، ولم يصدر نفي رسمي لما تم التوصل إليه بل إن بيلين أكد ما ورد في الوثيقة وكذلك محمود عباس لاحقا، نشرة وكالة قدس برس للأنباء في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٩٦، وكذلك صحيفة القدس العربي، لندن، الخميس ١آب/ أغسطس ١٩٩٦، ص ٥.

١٠٨. هير شفليد يائير، المرجع السابق، ص ٥.

١٠٩. المرجع السابق، ص ٥.

١١٠. انظر الدستور الأردنية، الأحد ١٥ كانون أول /ديسمبر ١٩٩٦، ص ١٣.

١١١. دعا مسؤولون فلسطينيون منهم خليل تفكجي عضو اللجنة الوزارية الفلسطينية للإسكان، العرب والمسلمين إلى التبرع لبناء مساكن عربية في شرقي القدس، خليل تفكجي، مجلة العالم،، ص ٣٩.

١١٢. اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد الثاني، شباط ٢٠٠٢، ص٣.

١١٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٩، مرجع سابق، ص ١٦٩.

١١٤. المرجع السابق، ص ١٧٠.

١١٥. نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية تصريحا للرئيس جمال عبدالناصر يوم ٣ شباط/ فبراير ١٩٦٩ قال فيه "لو وافقت إسرائيل على الانسحاب وفقا لقرار مجلس الأمن

الصادر في ٢٢ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ (وذلك في إشارة إلى القرار ٢٤٢) لكان لهذه الخطوة تأثير كبير في إيجاد تسوية سلمية" ثم أعلن بعد ذلك ان "المطالبة بانسحاب إسرائيل يعني انسحابا كاملا من جميع الأراضي المحتلة وليس من الأراضي المصرية فقط" انظر المرجع السابق، ص ١٦٣ – ١٦٩.

١١٦. عرض الرئيس السادات، في ٢٨ آب / أغسطس ١٩٧٠ مشروعا نشر في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية وتضمن البنود التالية:

أولاً: على إسرائيل أن تنسحب من كل شبر من الأراضي العربية المحتلة.

ثانيا: عندما يتم الانسحاب ستعترف مصر بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدودها التي كانت قائمة عام ١٩٦٧ كما سترحب مصر بضمان هذه الحدود وحدود غيرها من الدول في المنطقة من قبل الدول الاربع الكبرى.

ثالثا: ستكون مصر مستعدة للتفاوض حول حق إسرائيل بالملاحة في مضايق تيران وخليج العقبة.

رابعا: ستمنح مصر حق المرور لإسرائيل في قناة السويس عندما يتم التوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

خامسا: لن تقيم مصر علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل.

كما عرض مشروعان آخران أحدهما جزئي في إطار جولة المبعوث الدولي جونار يارينج، ففي المشروع الجزئي الذي عرضه الرئيس السادات في ٤ شباط / فبراير ١٩٧١ أعربت مصر عن استعدادها لتوقيع معاهدة سلام تتضمن (اعتراف بالسلامة الإقليمية لكل دولة في المنطقة بما في ذلك إسرائيل) مقابل انسحاب من أراضي العربية المحتلة كافة ". وفي ١٨ كانون ثاني / يناير ١٩٧١ عرض مشروع آخر سلم للدكتور يارينج تضمن المطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت فيها قبل حرب عام ١٩٦٧. لمزيد من التفاصيل انظر: الهور، منير والموسى، طارق، مرجع سابق، ص ١٠٦ – ١٠٧، ص ١٢٤، وكذلك صبري، موسى، (اعترافات كيسنجر)، ص ٢٣.

١١٧. منير الهور، وطارق الموسى،مرجع سابق، ص ١٠٨.

١١٨. دان تشيرجي، امريكا والسلام في الشرق الأوسط، ص ١٠١ – ١٠٢.

١١٩. المرجع السابق، ص ١٠٢.

١٢٠. محمد الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي،١٩٧٣-١٩٧٥،

ص ٤٩.

١٢١. اسماعيل مقلد، (الصراع الأمريكي – السوفيتي)، ص ٣٦٦.

١٢٢. احمد أبو مطر، (الثقافة المصرية في زمن التطبيع)، ص ١٠.

١٢٣. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

١٢٤. المرجع السابق، ص ٢٤٥.

١٢٥. حسن نافعه، (مصر والصراع العربي –الإسرائيلي)، ص ٦١.

١٢٦. المرجع السابق، ص ٦٨.

١٢٧. المرجع السابق، ص ٦٦.

١٢٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (زيارة السادات لإسرائيل)، ص ١٩.

١٢٩. ماتي جولان، مرجع سابق، ص ٧١.

١٣٠. زيارة السادات لإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

١٣١. بطرس غالي،(القدس والدبلوماسية المصرية)، مجلة السياسة الدولية، ص ٤-٥.

١٣٢. محمود فوزي، (كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر)، ص ٣١٥.

١٣٣. المرجع السابق، ص ٥١٢.

١٣٤. محمد كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، ص ٦٠٦.

١٣٥. نظام شرابي، مرجع سابق، ص ٥٣١.

١٣٦. المرجع السابق، ص ٥٣١.

١٣٧. مكرم يونس،(مفاوضات الحكم الذاتي)، مجلة شؤون فلسطينية، ص ١٧٩.

١٣٨. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ٥٧٢.

١٣٩. أمين مصطفى،العلاقات الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية، ص ٣١١-٣١٢.

١٤٠. حسن نافعة، (العلاقات المصرية – الفلسطينية)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ٢٩.

١٤١. المرجع السابق، ص ٤٣.

١٤٢. انظر مثلا صحيفة الرأي الأردنية، عمان، ١٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٦، ص ١.

١٤٣. عماد جاد، (سر الود المفقود بين إسرائيل والخارجية المصرية)، مجلة الوسط، ص٢٤.

١٤٤. مجلة الوسط، مرجع سابق، ص ٦.

١٤٥. صحيفة الرأي، ١٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ١.

١٤٦. مؤتمرات القمة العربية، مرجع سابق، ص٢٦٠-٢٦١.

١٤٧. المرجع السابق، ص ٢٦٣.

١٤٨. جريدة الرأي ٢٠٠٠/٨/٩.

١٤٩. المرجع السابق.

١٥٠. Aronson, Op .Cit ., P .10.

١٥١. غسان شهابي، (القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية)، مجلـــة صـــامد الاقتصـــادي، ص١٤١.

١٥٢. فايز جابر، مستقبل القدس السياسي، الندوة السنوية لشؤون القدس لعام ١٩٩٤، عمـــان، المنعقدة من ٤ - ٦ نيسان / إبريل ١٩٩٤، المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقـدس، ص ١٤.

١٥٣. Aronson, OP .Cit .P11.

١٥٤. Ibid ., p11.

١٥٥. فايز جابر، مرجع سابق، ص ١٤.

١٥٦. نواف الزرو، (القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية)، مجلة صامد الاقتصـــادي، ص ٢٢١.

١٥٧. غسان شهابي،القدس في مشاريع التسوية الإسرائيلية، مجلة صـــامد الاقتصـــادي، ص ١٤١.

١٥٨. خليل التفكجي، (تهويد القدس حقائق وأرقام)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ١٢٣.

١٥٩. Aronson, Op .Cit ., P19.

١٦٠. محمد الفرا، (القدس وقرارات الشرعية الدولية)، مرجع سابق، ص ٨ - ٩.

١٦١. للإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرجع السابق، ص ٨ - ٢٩.

١٦٢. Aronson, op .cit ., p .19.

١٦٣. نواف الزرو، القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية، ص ٢٢٢.

١٦٤. غسان الشهابي، مرجع سابق، ص ١٤.

١٦٥. فايز جابر، مرجع سابق، ص ١٥.

١٦٦. دان، تشيرجي، (امريكا والسلام في الشرق الأوسط)، ص ٥١.

١٦٧. Aronson, OP .Cit ., P 15.

١٦٨. Ibid, P .15.

١٦٩. Ibid, P 30.

١٧٠. جلال العظم، (القضية الفلسطينية دوليا)، مجلة شؤون فلسطينية، ص ١٦.

١٧١. المرجع السابق، ص ١٠٠.

١٧٢. عبد العزيز الدوري، (القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني)، ص ٥٢٩.

١٧٣. جلال العظم، مرجع سابق، ص ١٥٦.

١٧٤. دان، تشيرجي، مرجع سابق، ص ٦٤.

١٧٥. محمد الفرا، (قضية القدس على الساحتين)، مرجع سابق، ص ١١.

١٧٦. عرضت إسرائيل عدة مشاريع لتسوية الصراع سياسيا خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٣، ومن أبرز هذه المشاريع:

مشروع ديفيد بن جوريون: الذي عرض في بيان وزع على الصحف الإسرائيلية بعد انتهاء الحرب بأسبوعين حيث نشر في ٢٣ حزيران / يونيو ١٩٦٧ واقترح فيه بن جوريون أن «القدس القديمة وجوارها يجب أن تبقى ضمن حدود إسرائيل إلى الابد».

مشروع إيجال آلون: استند مشروع وزير الخارجية الون على مشروع بن جوريون السابق الا أنه كان أكثر تحديدا ووضوحا، وقد حظى المشروع بشهرة واسعة رغم عدم مناقشته في إطار حكومي أو حزبي. وقد أسس آلون مشروعة على أساس التخلص من المناطق ذات الكثافة السكانية العربية عن طريق اعادتها إلى الأردن وضم المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة لإسرائيل. أما القدس فقد اقترح آلون العمل عى إقامة ضواحي بلدية، مأهولة بالسكان اليهود في شرقي القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس، وقد ترجم مقترح الوان على أرض الواقع حتى باتت القدس محاطة بالمستوطنات كما اسلفنا.

مشروع أبا إيبان: عرض إيبان مشروعه في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٨، وفيه

اقترح إيبان ((تحقيق سلام في الشرق الأوسط على أساس إنشاء حدود آمنة ودائمة، مع تسهيلات حدودية وحل مشكلة اللاجئين من خلال مؤتمر لدول الشرق الأوسط خلال ٥ سنوات، والاعتراف بسيادة دول المنطقة)) وبدا هذا المشروع الأكثر تساهلا إزاء القدس حيث عرض استعداد إسرائيل ((لمناقشة التوصل إلى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم الأمر بشأن القدس)).

مشروع جولدا مائير: عرضت جولدا مائيرمشروعها في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة التايمز اللندنية في ١٢ آذار / مارس ١٩٧١، وأصرت مائير في مشروعها على ضرورة أن " تبقى القدس موحدة، وجزءا من إسرائيل".

مشروع مبام: أقر حزب مبام الإسرائيلي مشروعا للتسوية نشرته صحيفة " عل همشمار " العبرية في عدديها الصادرين في ١٠و ١٧ آب / اغسطس ١٩٧٢، وتضمن مقترحات لتسوية الصراع وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبخصوص القدس أشار المشروع إلى أن "القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل وتضمن في تسوية السلام، الحقوق الخاصة بالإدارة الذاتية للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، ويعترف في كل مفاوضات حول السلام مع الدول العربية المجاورة بحقوق السكان العرب كأقلية قومية، ويتم ضمان أوضاع بلدية خاصة بالسكان العرب في القدس، في إطار المدينة الموحدة، وعندما يتحقق السلام، لن تعارض إسرائيل أن يوكل إلى أشخاص تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدول العربية المجاورة الإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية والعناية بها، ويبقى للسكان العرب في القدس الشرقية حق الاختيار بين الجنسية الإسرائيلية وجنسية الدول المجاورة، وتحفظ حقوق الذين يختارون الجنسية المجاورة كمواطني القدس.

مشروع بن جوريون: عاد بن جوريون ليعرض في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ مشروعا آخر قال فيه انه "في حالة توقيع الدول العربية معاهدة السلام، فإنه من الصواب ان تعيد لهم إسرائيل جميع الأراضي، عدا القدس والجولان والمناطق التي أنشئت فيها مستوطنات، بما في ذلك المستوطنات في الضفة الغربية".

مشروع موشيه دايان: أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان في مقابلة صحفية نشرتها صحيفة لوفيغارو الفرنسية وبثت الإذاعة الإسرائيلية مقتطفات منها أنه "يفضل الا يحل السلام بين مصر وإسرائيل، على أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الحدود السابقة"، مؤكدا أن بالإمكان الوصول إلى تسوية حول القدس تمنح معها الأماكن المقدسة وضعاً خاصاً حسب رأيه، على أن تظل المدينة موحدة من الناحية السياسية والقانونية. لمزيد من التفاصيل انظر: الشهابي، غسان، مرجع سابق، ص ١٤٢- ١٤٤،

وكذلك انظر منير الهور، منير و طارق الموسى، مرجع سابق، ص ١٠٦، ص ١٠٩-١١١، بالإضافة إلى تيم، سعيد، مرجع سابق، ص ١٦١ - ١٦٤.

١٧٧. دان تشيرجي، مرجع سابق، ص ٨٧.

١٧٨. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

١٧٩. المرجع السابق، ص ٢٦٣.

١٨٠. إلياس شوفاني، (إسرائيل. . تسوية المحطة)، ص ٧.

١٨١. محمد عبد الغني، (مذكرات الجمسي)، ص ٤٤٧.

١٨٢. لمزيد من التفاصيل حول هذه المواقف انظر: حسن نافعة (محرر)، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٤، وكذلك الياس شوفاني مرجع سابق، ص ٩٤.

١٨٣. حسن نافعة، (المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية)، ص ١٦٣.

١٨٤. حذر دايان بعد الحرب من أن إسرائيل لن تسمح لمؤتمر جنيف، بالتحول إلى مؤتمر انسحاب أو إلى مؤتمر استسلام، مؤكدا إن إسرائيل لن تتزحزح عن نهر الأردن أو مرتفعات الجولان أو أي أرض أخرى ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى آمننا، مما يعد تحولا باتجاه الرأي الآخر انظر: مصطفى،أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

١٨٥. حسن نافعة، (المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية)، مرجع سابق. ص ١٦٤.

١٨٦. المرجع السابق، ص ١٦٤.

١٨٧. أنظر عبد الله العرقان: قضية القدس في التسوية السلمية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٤٥.

١٨٨. لمزيد من التفاصيل انظر: حسن نافعة، المرجع السابق، ص ١٦٤.

١٨٩. أعلن اسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٧٤ في أعقاب مؤتمر القمة العربي في الرباط، أن ما يهمني في المؤتمر أمران هما (أ) هل مصر مستعدة بعد المؤتمر لمتابعة المفاوضات للتقدم نحو السلام (ب) هل لدى الأردن توكيل لإجراء مفاوضات معنا بكل ما يتعلق بمستقبل السلام في حدودنا الشرقية؟ لمزيد من التفاصيل انظر: رشيد سليمان،(إسرائيل والتسوية)، ص ١٠١.

١٩٠. محمد عبد العليم: (إبعاد الحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي)، مجلة السياسة الدولية، ص١٢.

١٩١. زعيم صهيوني متطرف، وهو أديب وصحفي، ولد في روسيا عام ١٨٨٠ من عائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى شارك في المؤتمرات الصهيونية في مطلع القرن العشرين إلى جانب مشاركته في تأسيس الصندوق القومي اليهودي، شارك مع وحدات الهاجاناه في مقاومة المظاهرات العربية في القدس عام ١٩٢٠ وفي عام ١٩٢١ اصبح عضوا في الدائرة السياسية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية وعضوا في أدارتها وبسبب خلافات حول الخط السياسي الموالي للإنجليز الذي انتهجه حاييم وايزمن، انسحب جابوتنسكي في عام ١٩٢٥ وشكل (الحرية الإصلاحي وحركة بيتار) اشتهر بميوله الفردية وتمجيد السعي نحو القوة. وقلد الفاشية في الثلاثينات وشجع تهريب المهاجرين إلى فلسطين، وعاد إلى سياسية القوة مع العرب لإجبارهم على الاعتراف بالوجود الصهيوني، توفي في الولايات المتحدة عام ١٩٤٠. لمزيد من التفاصيل انظر: افرايم، ومناحيم، تلمى، (معجم المصطلحات الصهيوني)، ص ١٨٧. كذلك عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،، ص ١٣ – ١٤.

١٩٢. لمزيد من التفاصيل، انظر: المرجع السابق، ص ١٨-٢٣.

١٩٣. لمزيد من التفاصيل عن هذه الأحداث راجع، كوبان هلينيا، مرجع سابق، ص ٨٧-٩٩ وكذلك انظر: (الولايات المتحدة وإسرائيل)، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٥.

١٩٤. محمد الاطرش، مرجع سابق، ص ٥٠-٥١.

١٩٥. أحد زعماء حزب العمل ويعد من صقور الحزب ومن احد منظريه المهمين من مواليد روسيا ١٩١٠. جاء إلى فلسطين طفلا وشارك في الحركة الاستيطانية والهاجاناه التي اصبح نائبا لقائدها الأمر الذي رشحه ليحتل منصب نائب وزير الدفاع عقب إعلان الدولة الصهيونية انتخب عضوا في الكنيست منذ البداية، عين وزيرا بلا وزارة منذ عام ١٩٦٦ وقام بالإشراف الفعلي على الاعلام الإسرائيلي. وهو من القائلين بسياسة تشجيع الاستيطان وشراء الأراضي العربية في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ وإنشاء المستعمرات العسكرية فيها. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص ٢٨٩. وكذلك غسان الشهابي، مرجع سابق، ص ١٤٤.

١٩٦. غسان الشهابي، مرجع سابق، ص ١٤٤.

١٩٧. المرجع السابق، ص ١٤٤.

١٩٨. حسن نافعة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٧٩.

١٩٩. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ١١٢.

٢٠٠. خليل السواحري، (الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية)، مجلة شؤون عربية، ص٤٩.

٢٠١. المرجع السابق، ص ٥٥ – ٥٦.

٢٠٢. حسن نافعة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٧٩.

٢٠٣. راجع التفاصيل بشأن هذين المشروعين: عبد الله العرقان، مرجع سابق،ص ٤٥.

٢٠٤. غسان الشهابي، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٢٠٥. المرجع السابق، ص ١٤٦-١٤٧.

٢٠٦. عرض رعنان فايتس وهو رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية منذ العام ١٩٦٣ مشروعاً شاملاً للتطوير الاجتماعي والاقتصادي من اجل المحافظة على الطابع اليهودي لإسرائيل، ونشرته صحيفة عل همشمار الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦. وفي المشروع يقترح فايتس منح الفلسطينيين الحق القومي في تقرير المصير، كما اقترح تقسيم الدولة إلى ثمانية ألوية عاصمتها القدس وفيها يكون مقر الحكومة المركزية، وتشكل القدس لواءً مستقلا بذاته ولا تنتمي لأي لواء، لمزيد من التفاصيل انظر: الشهابي، غسان، مرجع سابق، ص ١٤٦

٢٠٧. نشرت صحيفة عل همشمار الإسرائيلية في الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ مشروعا خاصا بالقدس عرضه يعقوب فران أحد الزعماء البارزين في حزب مبام على اللجنة السياسية للحزب، وفيه كرر الموقف الإسرائيلي الداعي لاعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، غير أنه اقترح جملة من التفاصيل حول طريقة إدارة المسجد الأقصى والأماكن الدينية، كما اقترح تقسيم البلدية الكبيرة للقدس إلى بلديات فرعية يضمن للعرب في نطاقها استقلالاً ذاتياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً في البلديات التي يشكل فيها العرب أكثرية كما يضمن للطائفة الأرمنية استقلالاً ذاتيا في تنظيم شؤون الطائفة في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية، لمزيد من التفاصيل انظر: الشهابي، غسان، مرجع سابق، ص ١٤٥-١٤٦.

٢٠٨. حسن نافعة، مصر والصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ١٣٦.

٢٠٩. زيارة السادات لإسرائيل وثائق وتعليقات إسرائيلية، مرجع سابق، ص ٤٩.

٢١٠. نقلا عن نظام شرابي، مرجع سابق، ص ٥٣١.

٢١١. نقلا عن المرجع السابق، ص ٥٣٥.

٢١٢. عبد الحسين شعبان، هاجس المفاوضات في موسم الانتخابات، صحيفة الحياة اللندنيـــة، لندن، ٣٠ آذار / مارس ١٩٩٦، ص ١٧.

٢١٣. اصدر مجلس الأمن في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٧٩ قــرار حمــل الرقــم ٤٥٢ طــالب السلطات الإسرائيلية وقف أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، واكد على القرارات الصادرة سابقا عن المجلس بشأن القدس، وضرورة حماية وصون البعـد الروحي الفريد للمدينة والأماكن المقدسة فيها. وفي ١ آذار / مارس ١٩٨٠ تبنى مجلس الأمن قرارا حمل الرقم ٤٦١ بالإجماع ادان سياسة الاستيطان الإسرائيلي، ودعا إلـــى تفكيك المستوطنات القائمة بما فيها تلك المقامة فوق أراضي القدس وضواحيها، مشــيرا إلى ان استجلاب المهاجرين للقدس وبقية ارجاء الضفة والقطاع يعد انتـــهاكا لاتفاقيــة جنيف الرابعة. لمزيد من التفاصيل أنظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (قرارات الأمم المتحدة، ١٩٧٥ – ١٩٨١)، ص ٢٧٩ – ٢٨١.

٢١٤. علي رافع، (هوية القدس في القانون الدولي)، ص ٣١٠.

٢١٥. قرارات الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

٢١٦. "القدس الكبرى" مشروع استيطاني يرمي إلى حشد نحو مليون يهودي في منطقة القدس الكبرى والتي تشمل القدس الشرقية والغربية، ومجموعة من التجمعات اليهودية الكبـيرة مثل رامات اشكول، ومعلوت دفنا، والنبي يعقوب، وتجمعات أخرى وحسب الخطة التي اعدتها اللجنة الهندسية التابعة للحكومة الإسرائيلية ١٩٦٧ والتي يستغرق تنفيذها ٢٠ – ٢٥ عاما، فان القدس ستتسع لتشمل نحو ٣٠% من مساحة الضفة الغربية بحيث تشـمل مناطق رام الله شمالا وبيت لحم جنوبا، ويتم حصار المدينة بأحزمة استيطانية مكثفـــة ومتعددة تعزلها عن بقية الضفة الغربية، لمزيد من التفاصيل انظر: خالد عايد،(التوسعية الصهيونية)، الموسوعة الفلسطينية، ص ٥٧١ – ٥٧٢. وكذلـــك خليــل الســواحري، (الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية)، مجلة شؤون عربية، ص ٤٩-٥٣.

٢١٧. لمزيد من التفاصيل انظر: خالد عايد، (الوجود الاستيطاني)، ص ٢٦٣ – ٢٦٤.

٢١٨. حسن جابر، (مخطط الاستيطان)، ص٣٤.

٢١٩. لمزيد من التفاصيل حول البرامج السياسية للأحزاب انظر: حسن صـــــالح وآخــرون، (الدولة الفلسطينية)، ص ٨٨-٩١.

٢٢٠. نواف الزرو، (القدس في السياسة الرسمية الإسرائيلية)، مرجع سابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

٢٢١. المرجع السابق، ص ٢٢٤.

٢٢٢. دار الجليل، تقرير الأراضي المحتلة، ص ٤٦٧-٤٦٨.

٢٢٣. خالد عايد، محصلة الاستيطان الفلسطيني-الإسرائيلي والإدارة الأمريكية، ص ٢٦٤.

٢٢٤. صحيفة الحياة اللندنية، لندن ٢٧ نيسان / إبريل ١٩٩١، ص ٥.

٢٢٥. أنظر: رسالة التعهدات الأمريكية للفلسطينيين في مجلة شؤون الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٥٢- ٢٥٤.

٢٢٦. صحيفة الشعب، القاهرة، ١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٦، ص ٦.

٢٢٧. خالد عايد،(محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو ونـذور ١٩٩٥)، مجلة الدراسات الفلسطينية،ص ص١١٤- ١١٦.

٢٢٨. خالد عايد، (الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة)، ص ٢٦٣-٢٦٤.

٢٢٩. المرجع السابق، ص ٢٦٥.

٢٣٠. المرجع السابق، ص ٢٦٦.

٢٣١. حجاي ايشد، (جبل الهيكل في أيدينا)، صحيفة دافار العبرية، ١٥ كانون ثاني / يناير ١٩٨٦، نقلاً عن نشره مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد ٢، السنة الثالثة عشرة، شباط،/ فبراير ١٩٨٦، ص ١٣١.

٢٣٢. عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٩.

٢٣٣. المرجع السابق، ص ٢٩.

٢٣٤. المرجع السابق، ص ٣٠.

٢٣٥. عبد الحسين شعبان، هاجس المفاوضات في موسم الانتخابات، صحيفة الحياة، لندن، ٣٠ آذار /مارس ١٩٩٦، ص ١٧.

٢٣٦. عماد يوسف، وآخرون، الانعكاسات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٩.

٢٣٧. المرجع السابق، ص ٣٢.

٢٣٨. مقابلة مع محطة تلفزيون الشرق الأوسط، جرى بثها في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٩٤. نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ٢٦٤.

٢٣٩. كما اثبت وثيقة بيلين – عباس المشار ولمزيد من التفاصيل انظر عبـــد الله العرقـــان، مرجع سابق، ص ١٩٧.

٢٤٠. احمد القرعي، (القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث القادمة)، مجلة السياسة الدولية، ص ٢١٠.

٢٤١. المرجع السابق، ص ٢١١.

٢٤٢. المرجع السابق، ص ٢١٢.

٢٤٣. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٧ أيار / مايو ١٩٩٦، ص ١.

٢٤٤. المرجع السابق، ص ١.

٢٤٥. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٩ آذار / مارس ١٩٩٦، ص ١٦.

٢٤٦. صحيفة النهار، القدس، ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦، ص ٣.

٢٤٧. صحيفة القدس، ٢٠٠٠/٧/١٢.

٢٤٨. عبد الله كنعان، أمين عام الجنة الملكية لشؤون القدس، نشره القـــدس، العـــدد الثـــاني، ٢٠٠٢، ص٢١.

الفصل الرابع

الموقف الديني تجاه القدس ١٩٦٧- ٢٠٠٢

لقد احتلت القدس بأبعادها المختلفة مكانة سامية، لما لها من قدسية لدى اتباع الديانات السماوية الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية، لذلك استمرت القدس المدينة والحضارة والتاريخ تعيش في أذهان أهل الفكر والعلم. وانطلاقا من هذه الحقيقة فان الباحث رأى ان يتناول مواقف الديانات الثلاث، الا ان الموقف اليهودي والضعيف في حجته اكتفي به من خلال دراسة الموقف الإسرائيلي تجاه القدس في الفصل الماضي أما في هذا الفصل فسوف يتم التركيز على الموقفين الإسلامي والمسيحي. حيث سيتم تناول موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس في المبحث الأول، أما موقف الفاتيكان فسيتم دراسته في المبحث الثاني.

المبحث الأول

موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه قضية القدس

خلال الفترة ١٩٦٧-٢٠٠٢

المطلب الأول: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٦٧ ١٩٧٣

ظلت الدول الإسلامية في معظمها تساند الدول العربية منذ بداية صراعها مع إسرائيل، وفي إطار مساع عربية لإنشاء ((الإسلامية العالمية لمواجهة الصهيونية العالمية في غزواتها ضد الديار المقدسة)) [1]. وفي أعقاب حادث الاعتداء على المسجد الأقصى في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٩، ((ثارت ثائرة الشعوب الإسلامية في جميع أرجاء الأرض وعقد زعماء هذه الدول مؤتمر القمة الإسلامي الأول في مدينة الرباط

في منتصف شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٩))[٢]، وهكذا تبلور موقف إسلامي منظم بدأ يعبر عن مواقف الدول الأعضاء في المنظمة من الصراع وقضاياه.

وفي مؤتمرهم الأول الذي شارك فيه ممثلون عن دول إسلامية عدة، دعا المتحدثون باسم هذه الدول إلى ضرورة أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، من أجل المحافظة على الصيغة المقدسة لهذه الأماكن وضمان حرية الوصول إليها والتنقل فيها. كما أكد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر أن حكومات الدول المشاركة مصممة وعاقدة العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث حزيران / يونيو ١٩٦٧، مشيراً إلى أن الخطر الذي يهدد المقامات الدينية بمدينة القدس إنما هو ناتج عن احتلال القوات الإسرائيلية [٣].

ويلاحظ من خلال البيان الأول للمؤتمر أن موقف العالم الإسلامي شكل في محصلته حداً أدنى يمكن الإجماع عليه، بين أطراف تطالب بإزالة إسرائيل من الوجود مثل السعودية والكويت وممثلي منظمة التحرير وأخرى تعترف بإسرائيل مثل تركيا وإيران، مرورا بدول تشترط التوصل إلى اتفاقات سلام مع إسرائيل مقابل الاعتراف بحقها في الوجود مثل الأردن ومصر.

وأما الملاحظة الثانية على هذا الموقف، فهي أن المنظمة نشأت للتعامل مع الشطر الشرقي للمدينة، وذلك لاعتبارين على الأقل هما:

١. تباين المواقف السياسية بين دول المنظمة من إسرائيل.

٢. وجود المقدسات الإسلامية مثل المسجد الأقصى وقبة الصخرة التي تمنح القدس مكانة خاصة لدى العالم الإسلامي في البلدة القديمة في شرقي المدينة.

وإضافة إلى ما سبق، فقد تبلور اتجاه عام داخل المنظمة خلال الفترة محل الدراسة يرفض خيارات تدويل المدينة أو جعلها مدينة مفتوحة[٤]. وقد أكدت مؤتمرات المنظمة بوضوح خلال هذه الفترة على هذه المواقف، إلى جانب الدعوات المطالبة بوقف الإجراءات الإسرائيلية في المدينة[٥].

المطلب الثاني: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨

رغم تراجع الاهتمام العربي والدولي بالبحث في مصير مدينة القدس خلال هذه الفترة، إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامي ظلت وفية للمدينة باعتبارها رمزاً يجمع المسلمين حول القضية الفلسطينية ويؤكد دورهم في الصراع العربي - الإسرائيلي.

وقد سبقت المنظمة الإسلامية جامعة الدول العربية حينما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع في بنغازي في آذار / مارس ١٩٧٣، وتأكد هذا الاعتراف بقرار مؤتمر قمة الدول الإسلامية الثاني الذي عقد في مدينة لاهور الباكستانية في شباط / فبراير ١٩٧٤[٦]، وكان ذلك دون الإشارة إليه في نص معين. وبذلك وضعت فلسطين ضمن الدول المشاركة في المؤتمر"[٧]، ثم عادت لاحقاً لتقبلها عضواً كامل العضوية فيها وبصفة رسمية لا لبس فيها في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في كوالالامبور في ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٧٤.

وكان للانتصار المعنوي الذي حققه العرب في حرب ١٩٧٣، دور في تماسك موقف الدول الإسلامية تجاه قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي لدرجة أن بعض المراقبين رأى في قرارات مؤتمر قمة الدول الإسلامية الثاني ((نقلة نوعية مهمة إذا ما قورنت بقرارات مؤتمرات وزراء الخارجية الأربعة السابقة))[٨].

فقد أدان المؤتمر إسرائيل ((لانتهاكها قرارات الأمم المتحدة، واحتلالها أراض عربية في حرب ١٩٦٧))[٩]، كما أدان إجراءاتها في الأراضي المحتلة ((وبخاصة تهويد القدس، واعتبر تلك المدينة عربية مسلمة ورفض أي حل لا يعيد وضعها إلى ما كان عليه قبل ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقرر مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة))[١٠].

ويلاحظ في هذه القرارات ما يلي:

١. إن قرارات المؤتمر وغيره من المؤتمرات لم تتعد قرارات الأمم المتحدة وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، إذ لم تتعد قرارات المؤتمرات الإسلامية إدانة إسرائيل إلا في إطار عدوانها عام ١٩٦٧[١١].

٢. إن القرار تعامل مع الشطر الشرقي فقط من المدينة، وهو ما أكده مؤتمر طرابلس لوزراء الخارجية في ٢٢ أيار / مايو ١٩٧٧، الذي أكد ((من جديد على تمسك المسلمين بمدينة القدس العربية وعزم الدول الأعضاء الأكيد للعمل من أجل تحريرها وإعادة السيادة العربية إليها وإصرار هذه الحكومات على أن لا تكون القدس موضع مساومة أو تنازلات)) (١٢).

٣. إن قرار مواصلة الجهاد لم يكن أكثر من إبداء استعداد لتوفير دعم مالي وسياسي باتجاه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، إذ لم تسجل تحركات للمقاومة خارج هذا الإطار للمنظمة كتجمع أو لأي من دولها.

إلاّ أن المنظمة الإسلامية قد ظلت تصر في خضم التحركات السياسية على أن ((إعادة السيادة العربية إلى القدس تعد شرطاً رئيسياً ولازماً لأي حل في الشرق الأوسط وأن أي حل لا يعيد هذا الوضع إلى سابق عهده لن تقبله البلدان الإسلامية))(١٣). وتبرز أهمية هذا التأكيد من زاوية أنه جاء في وقت اختفت فيه القدس عن جدول الأعمال العربي وحتى الفلسطيني لصالح شروط التسوية الشاملة وآلياتها المناسبة، بل أن مؤتمر القمة الإسلامي الثاني قد أعاد في هذه الفترة توكيده على رفض قرار تدويل المدينة(١٤).

كما أبدت المنظمة موقفاً عملياً حازماً عندما دعا المؤتمر السادس لوزراء الخارجية والذي عقد أعماله بحضور ٣٨ مندوباً في مدينة جدة السعودية في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٧٥ أعضاء المنظمة إلى: ((العمل في المحافل الدولية على طرد إسرائيل من المنظمة الدولية لانتهاكها المتكرر مبادئ وميثاق الأمم المتحدة ورفضها تنفيذ قرارات هذه المنظمة. . . واعتبر إجراءات إسرائيل في تهويد مدينة القدس باطلة، كما أكد عزيمة المسلمين على تحريرها)) (١٥). وكانت هذه الدعوة أقصى الجهود الإسلامية العملية لتحرير القدس.

والى جانب التحرك الدبلوماسي الذي قامت به المنظمة بهدف حشد جهود الدول الأعضاء والدول عامة للوقوف إلى جانب الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة، عملت الدبلوماسية الإسلامية الجماعية في اتجاه آخر يتمثل في إنشاء عدد من الأجهزة التي استهدفت مع الجهات والمنظمات الدولية الأخرى في هذا الشأن. ويأتي في مقدمة هذه الأجهزة: لجنة القدس والصندوق الخاص بها.

١- ففيما يتصل بلجنة القدس[١٦]، فقد صدر القرار الخاص بإنشائها عن المؤتمر السادس لوزراء الخارجية للدول الإسلامية الذي انعقد في جدة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ يوليو ١٩٧٥.

وقد تحددت اختصاصات هذه اللجنة - والتي أسندت رئاستها بموجب قرار المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية الذي انعقد بمدينة فاس المغربية عام ١٩٧٩ إلى الملك الحسن الثاني - في الآتي[١٧]:

- دراسة الوضع العام للمدينة.
- متابعة تنفيذ قرارات مؤتمرات وزراء الخارجية ذات الصلة.
- الاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى للتنسيق معها بشأن حماية المدينة المقدسة.
- متابعة القرارات المختلفة الصادرة عن الهيئات الدولية بشأن القدس.
- تقديم المقترحات للدول الأعضاء وللمنظمات الدولية المعنية بالأمر فيما يختص بالخطوات المناسبة التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ القرارات المشار إليها.
- وتتكون اللجنة من ممثلين عن ١٥ دولة من بين الدول الأعضاء يتم انتخابهم بواسطة المؤتمر الوزاري لمدة ثلاث سنوات.

٢- وأما عن صندوق القدس[١٨]، فقد صدر القرار الخاص بإنشائه عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع الذي انعقد في اسطنبول بتركيا في الفترة من ١٢-١٥ مايو ١٩٧٦. ويعمل هذا الصندوق تحت الإشراف المشترك لكل من لجنة القدس والأمانة العامة للمنظمة. وتتحدد أهدافه فيما يلي[١٩]:

- المحافظة على الطابع العربي والإسلامي لمدينة القدس.
- مساعدة الشعب العربي في القدس ودعم المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة
- التصدي لسياسات التهويد والاستيطان التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية.
- العمل على إعمار المسجد الأقصى.

ويعتمد الصندوق في تمويل نشاطاته المرتبطة بهذه الأهداف وغيرها مما قد يتصل بها على مصادر عدة منها: المساهمات التطوعية للدول الأعضاء في المنظمة، مساهمات صندوق التضامن الإسلامي، أية مساهمات أخرى قد تتقدم بها بعض الهيئات الإسلامية العامة منها والخاصة.

ويوجد مقر الصندوق بالأمانة العامة للمنظمة في جدة، وهو يجتمع في وقت سابق على اجتماع لجنة القدس وفي المكان الذي يتقرر اجتماعها فيه.

المطلب الثالث: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨ ١٩٩١

قررت لجنة القدس المنبثقة عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في ختام دورتها الخامسة في ٢٤ كانون ثاني/يناير ١٩٧٨ التي عقدت في مدينة جدة التأكيد على التزام ((الدول الإسلامية بمؤتمرات القمة الإسلامية فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين، وبصورة خاصة العمل من أجل تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها مدينة القدس. . . والتزام العالم الإسلامي بجميع دوله وشعوبه، بعروبة القدس وإدانة إجراءات الضم والتهويد وتغيير المعالم التاريخية والأثرية وانتهاك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية التي تقوم بها السلطات العنصرية في القدس الشريف وغيرها من المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة))[٢٠].

ويلاحظ في هذا القرار استمرار الموقف السابق للمنظمة والرافض لاحتلال القدس الشرقية، وللتأكيد على البعد الروحي للمدينة، وإدانة للممارسات الإسرائيلية فيها. غير أن القرار لم يقترح ممارسة عملية لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية، كما أنه لم يعرض برنامجا أو وسيلة من أجل العمل من أجل تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة. وفي ٢٢ كانون أول / ديسمبر ١٩٨١، أعدت لجنة القدس ((وثيقة هامة تتعلق بالقدس قال عنها العاهل المغربي الحسن الثاني إنها سرية وخطيرة وستعرض على قمة مكة لمناقشتها)) [٢١].

وقد أقرت الوثيقة بالفعل في مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في مكة المكرمة عام ١٩٨١، والتي نصت على: ((تأكيد التزام الدول الإسلامية بتحرير القدس

العربية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة وعدم قبول أي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة عليها...واعتبار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يتفق مع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والشعب العربي ولا يشكل أساساً لحل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين)) [٢٢]. ويلاحظ أن الوثيقة "السرية" لم تتضمن جديداً حول القدس، وإنما أكدت حصر المطالبة الإسلامية في" القدس العربية" وهو المصطلح الذي يشير إلى شرقي القدس، وإلى البلدة القديمة فقط. ولعل الجديد في هذه الوثيقة كان يتمثل في رفض القرار رقم ٢٤٢ باعتباره لا يشكل أساساً لحل الصراع، كما لا يتفق مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وقد أكدت الوثيقة – من جهة أخرى – على ((استخدام جميع الوسائل المتاحة لتحرير القدس، ووضع إمكانات الدول الإسلامية تحت تصرف قضية القدس))[٢٣]. ثم تلا هذه الوثيقة وثيقة أخرى عرفت بـ"وثيقة إعلان الجهاد"، وصدرت على صيغة بلاغ في مكة المكرمة عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨. وقد جاء في متن هذا البلاغ ما يلي: ، نحن مصممون على الجهاد بكل الوسائل التي نملكها لتحرير قدسنا الشريف وأرضنا المحتلة وأن نتناصر في الدفاع عن استقلالنا وحرمة أراضينا والذود عن حقوقنا ورفع المظالم الواقعة علينا معتمدين على الله وعلى قوانا الذاتية وعلى تضامننا المتين، وإدراكا منا بأن المسلمين تقع عليهم في عالم اليوم مظالم كثيرة وتحيط بهم مخاطر شتى مردها إلى منطق القوة والعدوان وإلى سيادة منهج العنف في السلوك الدولي.[٢٤].

والواقع، أنه لا يمكن إغفال دور نجاح الثورة الإسلامية في إيران وخطابها الراديكالي تجاه القضايا الإسلامية ومنها القدس، وكذا الغزو السوفييتي لأفغانستان في صياغة مثل هذا الخطاب المتشبث بالحقوق العربية والإسلامية وبالدفاع عنها بكل الوسائل.

غير أن الحصيلة الفعلية لهذه القرارات لم تتعد حدود الورق والمواقف الإعلامية الحماسية أو المؤكدة على الحقوق التاريخية دون أي رصيد عملي باستثناء توصية سابقة للجنة القدس اتخذت في ١٢ آذار / مارس ١٩٨٠، جاء فيها: ((تؤكد اللجنة مناشدتها لملوك ورؤساء الدول الإسلامية اتخاذ مواقف حازمة بما فيها قطع

العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي تقرر نقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بضم القدس إلى الكيان الصهيوني))[٢٥]. غير أن الدول الأعضاء لم تبد حزماً في تطبيق هذه التوصية عندما صدرت عن الولايات المتحدة مؤشرات لاتخاذ مثل هذا الموقف. وفي المحصلة، فقد تتابعت قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي مؤكدة على موقفها المشار إليه دون أي خطط عملية لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية.

المطلب الرابع: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ـ ٢٠٠٢

أيدت غالبية الدول الإسلامية اتفاقات أوسلو رغم تأجيلها البحث في مستقبل مدينة القدس، واعتبار المحادثات الفلسطينية -الإسرائيلية في المرحلة النهائية مرجعاً لتحديد مستقبل السيادة عليها. وباستثناء هذا التحول، فإن موقف منظمة العالم الإسلامي ظل يتلخص على وجه العموم فيما يلي:

١- إعادة السيادة العربية على مدينة القدس شرط أساسي وضروري لأي حل لمشكلة الشرق الأوسط.

٢- رفض محاولات تدويل القدس.

٣- رفض أي محاولة لجعل القدس مدينة مفتوحة.

٤- مواصلة دعم الموقف الفلسطيني في سبيل تحرير القدس وصيانة مقدساتها ومطالبة الدول الإسلامية ببذل كافة جهودها للعمل على تحقيق هدف تحرير القدس وأن لا تكون مدينة القدس موضعاً لأي مساومات أو تنازلات[٢٦].

غير أن هذا الموقف من جانب المنظمة لم يعد موحدا في ظل التحولات العميقة التي شهدها العالم الإسلامي من جهة وتطورات الصراع العربي -الإسرائيلي من جهة ثانية. فإيران، على سبيل المثال، وقفت ولا تزال موقفا متشدداً يدعو إلى زوال إسرائيل واستعادة القدس بالقوة، ولقد أقامت يوما احتفالياً لتأكيد موقفها من المدينة أطلقت عليه اسم " يوم القدس"[٢٧]. أما المغرب، فإنه يقف موقفاً متساهلا حيث أعلن العاهل المغربي الحسن الثاني في عام ١٩٩٥ وبصفته رئيساً للجنة القدس قائلا: ((إن نطالب بالقدس كلها وإنما فقط بالجزء المقدس للمسلمين))[٢٨]، وقد آثار هذا الموقف ردود فعل عربية غاضبة.

أما على صعيد التصدي للإجراءات الإسرائيلية في القدس، فقد عقدت لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعاً يومي ١٦-١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ في منتجع أفران المغربي(٢٩)، وقد سيطرت على هذا الاجتماع ممارسات الاستيطان الإسرائيلية، والتي شهدت تصاعدا ملحوظاً في تلك الفترة. وقد ناقش اجتماع أفران اقتراحين عمليين في هذا الخصوص تم تبنيهما كقرارين وصفا آنذاك بأنهما مهمين: أما الاقتراح الأول والذي اقترحه الملك الحسن الثاني في الجلسة الرسمية الأولى، فقد نص على إنشاء "وكالة " تدار وتحاسب وفق القواعد المحاسبية للقطاع الخاص، بحيث تتولى "الوكالة" جمع الأموال من الدول والحكومات والأفراد لتمويل عمليات مواجهة الممارسات الإسرائيلية في المدينة، عن طريق إقامة المساكن للمواطنين العرب وترميم المعالم الإسلامية والتدخل بمساعدات مالية للحيلولة دون بيع الأراضي والممتلكات العربية من جانب الذين تضطرهم سلطات الاحتلال إلى ذلك. وأما الاقتراح الثاني، فقدمه الوفد المصري برئاسة وزير الخارجية عمرو موسى ونص على إنشاء فريق اتصال بمقر الأمم المتحدة في نيويورك على مستوى المندوبين الدائمين للدول أعضاء لجنة القدس، وهي: المغرب ومصر وفلسطين والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا وغينيا وسورية وبنجلاديش وايران واندونيسيا والسعودية. وحسب هذا الاقتراح الثاني، فإن مهمة فريق الاتصال هي المتابعة والتنسيق من أجل تنفيذ قرارات اللجنة فيما يتصل بالأمم المتحدة، والأهم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالقدس. كما قضى الاقتراح المذكور باستثمار القرارات الدولية التي تعتبر في مجملها في صالح الموقف العربي.

وعلى وجه الاجمال، تعكس القرارات الصادرة عن اللجنة محاولة جادة لممارسة دور عملي في قضية القدس، وهي محاولة تعكس أيضا شعوراً بضرورة البدء بالتحرك أمام وعجز وسائل التعبير التقليدية عن التأثير على مجريات الأحداث في المدينة.

والواقع، أن هذه القرارات خلقت تفاؤلا بانتقال منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مجال العمل. غير أن هذا التفاؤل سرعان ما تلاشى حيث لم يجر تنفيذ أي من المقترحين العمليين سالفي الذكر. ومع ذلك، فالثابت أن التيار المركزي في العالم

الإسلامي ما يزال يرفض ضم إسرائيل للمدينة ويطالب باستعادتها وإن كان يــــرى أن دعم الجانب الفلسطيني سياسياً واعلامياً في المحادثات النهائية حول وضع مدينة القــدس والاحتجاج على الممارسات الإسرائيلية إنما يمثل الحد الأدنى الممكن للعمل لاســـتعادة المدينة وبسط السيادة العربية عليها مجددا.

وقد أكد مؤتمر القمة الإسلامي في إسلام اباد في دورته الاســـتثنائية -نتيجــة استيلاء إسرائيل على جبل ابو غنيم وإقامة مستوطنات جديدة فيــه- ٢٣ اذار/ مــارس ١٩٩٧ على ان القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلــة عــام ١٩٦٧، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة طبقا لقــرارات الشرعية الدولة.

وهذا الموقف أيضا برز في مؤتمر القمة الإسلامي الثامن في طـــهران ٢-٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في الدوحة-قطر- ١٢-١٣ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٠-انتفاضة الأقصى- حيث ادان المؤتمر بشـــدة الزيــادة الاستفزازية لارييل شارون رئيس حزب الليكود محميا بـــآلاف الجنــود الإســـرائيليين للحرم القدسي الشريف، والتي شكلت بداية المذابح الدموية ضد المسالمين في المســـجد الأقصى المبارك والمواطنين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية وفي هذا المؤتمر تم التأكيد على ان قضية القدس تشكل جوهر قضية فلسطين التي هي جوهـــر الصراع العربي-الإسرائيلي، وان السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعـــودة مدينــة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين.

إن دراسة متأنية وموضوعية لقرارات المؤتمر الإسلامي لا بد ان تفضي إلـــى مجموعة من الاستنتاجات(٣٠):

١-معظم القرارات لا تعدو كونها مجرد إعلان نوايا.

٢-تمحورها حول صيغ المناشدة، المطالبة، الادانة، الدعوة، الشجب والاستنكار.

٣-معظم هذه القرارات موجهة بالدرجة الأساس إلى الرأي العام العربي والإســـلامي بهدف امتصاص نقمة الشارع العربي والإسلامي.

٤-افتقارها لآليات التنفيذ-قرارات حبر على ورق-.

٥-تراجع قرارات المؤتمر الإسلامي عن الحل العسكري بعد تغير موازين القوى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي – أي حل الموضوع من خلال الجهاد- حيث لاحظنا ان المؤتمر الإسلامي قد تخلى عن الجهاد في المؤتمر السادس في داكار جمهورية السنغال ٩-١١ كانون اول/ ديسمبر ١٩٩١ وذلك بفعل الضغط الأمريكي.

٦-إن إقامة بعض الدول الإسلامية علاقات مع إسرائيل جعل تلك القرارات ضعيفة وهزيلة. حيث كانت ومازالت تلك الدول تضغط على المؤتمر من اجل إن تكون قرارته في الجانب النظري فقط.

المبحث الثاني

موقف الفاتيكان تجاه قضية القدس خلال الفترة ١٩٦٧ـ ٢٠٠٢

المطلب الأول: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٦٧ ١٩٧٣

يكتسب موقف الفاتيكان فيما يتعلق بوضع مدينة القدس أهمية خاصة انطلاقا من جملة حقائق منها وجود مقدسات مسيحية في الشطر الشرقي من المدينة، مما يجعل لها مكانة معتبرة لدى اتباع مختلف الكنائس الغربية والشرقية، بالإضافة إلى تأثير موقف الفاتيكان على مواقف عدد من الدول الغربية[٣١] في موضوع القدس ذي الأبعاد الدينية.

وقد تجسد موقف الفاتيكان في هذا الخصوص في رفض الكنيسة الكاثوليكية الاعتراف بإعلان إسرائيل الشطر الغربي من مدينة القدس عاصمة للدولة العبرية، كما اعتبر الفاتيكان أن شرقي القدس أرض محتلة مثل سائر أراضي الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧[٣٢]، غير أن دولة الفاتيكان قد تبنت حتى قبل قيام إسرائيل موقفاً يدعو إلى تدويل القدس، ((ولهذا كان الفاتيكان منذ البداية هو صاحب الدور الأساسي في هزيمة إسرائيل أمام قرار (توصية) الأمم المتحدة بالتقسيم والمتضمنة لمشروع تدويل منطقة القدس والذي صدر – كما تقدم – بأغلبية الثلثين في ١٩٤٧/١١/٢٩))[٣٣]. وقد ظل الفاتيكان متمسكا بموقفه هذا حتى عام ١٩٦٧.

وبعد عام ١٩٦٧، تبنت الكنيسة الكاثوليكية في روما موقفا يدعو إلى جعل ((القدس مفتوحة على أن يكون فيها مجلسان بلديان أحدهما في القدس: "القدس العربية"، والآخر في: "القدس اليهودية"، وعلى أن تقوم الأمم المتحدة بوضع دستور للقدس وتشرف على تطبيقه وأن تدار المدينة بقسميها من قبل هيئة دولية))[٣٤]. والملاحظ، أن هذا الاقتراح من جانب الكنيسة الكاثوليكية قد مال إلى منح القسم الشرقي من المدينة وضعاً خاصاً فقط (المدينة القديمة)، مع التوكيد على ضرورة منح جميع الطوائف الحق في الوصول إلى الأماكن المقدسة))[٣٥].

وتتباين تقديرات الباحثين حول موقف الفاتيكان المبدئي من الدولة العبرية، إذ في حين يرى البعض أنه وإن كانت الفاتيكان لم تحتفظ بعلاقات مع إسرائيل في هذه الفترة، فإنه «لم يكن من شك حول اعتراف الكرسي الرسولي، بإسرائيل كدولة»[٣٦]، بينما يؤكد آخرون مثل الدكتور الكسواني أن الفاتيكان «لم يوافق في يوم من الأيام على مشروع جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود»[٣٧]، وهو تباين يشير - على أية حال - إلى غموض في موقف الفاتيكان في هذه القضية المهمة والحساسة.

غير أن الفاتيكان ظل - مع ذلك - ينظر بقلق بالغ لهجرة المسيحيين من المدينة بفعل الممارسات والقوانين والسياسات الإسرائيلية[٣٨]، ومن ثم فقد عارض الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس باعتبارها أرضاً محتلة و«لا يرتب الفاتيكان أية آثار قانونية على احتلال إسرائيل للقدس القديمة (شرقي القدس) عام ١٩٦٧، ولا يعترف بالإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال لتهويدها، كما لا يعترف بالوضع الناشئ عن احتلال إسرائيل القدس الجديدة في عام ١٩٤٨، ولا بنقل عاصمتها إلى القدس أو ادعاء السيادة عليها»[٣٩].

والواقع، أن هذا الموقف الذي تبناه الفاتيكان فيما يتعلق بوضع مدينة القدس خلال الفترة محل الدراسة قد شاركته فيه في ذلك باقي الكنائس الارثوذكسية، وكنائس الشرق الأوسط، ومجلس الكنائس العالمي، والكنيسة القبطية في مصر[٤٠].

المطلب الثاني: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨

ظل الفاتيكان يصر علناً على موقفه الداعي لتدويل المدينة حسب قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، غير أن تضارباً طرأ على هذا الموقف مما ألقى عليه غموضاً ظاهراً. فقد طالب البابا بولس السادس في كلمة ألقاها في ١٠ نيسان/ إبريل ١٩٧٤ «بضمانات دولية من أجل مدينة القدس وبوصاية مناسبة على الأماكن المقدسة»[٤١]، وهو موقف لا يتفق مع الموقف الإسرائيلي الداعي إلى أن يقتصر التدويل على الأماكن الدينية في المدينة «دون أن يكون مركز القدس كمدينة مطروحا لإعادة النظر فيه من ناحية السيادة» [٤٢]. ومع ذلك، فإن متحدثاً باسم الفاتيكان أعلن في ٥ شباط / فبراير ١٩٧٤ أن «الكنيسة الكاثوليكية في روما لم تعد تتطلع إلى تدويل

القدس لأن مثل هذا الأجراء غير واقعي وأن الكنيسة ترغب في حرية الإشراف على الأماكن المقدسة)) [٤٣].

والراجح، أن وجهة نظر الفاتيكان في هذا الخصوص قد تأسست على أنه لا يجب السماح بأن يكون مصير مدينة القدس التي يقدسها أتباع الديانات السماوية الثلاث الكبرى في العالم بمشيئة فريق واحد هو اليهود، إذ أعلن البابا بولس السادس أن ((استمرار قيام أوضاع تفتقر إلى أساس قانوني ومعترف به وتتوفر له الضمانات الدولية ويأخذ بالاعتبار حقوق الجميع لا يمكن إلاّ أن يجعل تحقيق مثل هذا الحل أكثر صعوبة)) [٤٤] في إشارة إلى حل مشكلة القدس.

وكان المطران نعمة السمعان بطريرك طائفة اللاتين وعضو اللجنة الملكية لشؤون القدس في الأردن قد وضع مشروعا لحل مشكلة القدس بعد أن تباحث مع البابا بشأنه. وقد عرض المشروع الذي يعتقد أنه يحمل وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧، وجاء فيه ما يلي [٤٥]:

((١. أن تعود القدس العربية كاملة إلى أهلها الشرعيين كما كانت قبل حرب ١٩٦٧.

٢. أن تضع هيئة الأمم دستوراً يشمل القدس العربية والقدس اليهودية بدون تفرقة أو تمييز ويحفظ الوحدة في مدينة القدس بقسميها العربي واليهودي.

٣. يضمن هذا الدستور بالإضافة إلى وحدة القدس كاملة:

أ. أن تكون القدس مدينة مفتوحة أي لا حرب فيها وذلك ضماناً وحفاظاً على مقدساتها من الدمار.

ب. أن يضمن هذا الدستور حرية الوصول للعبادة لجميع الأديان بدون عائق أو صعوبة.

٤. السلطة العربية تقوم بتنفيذ هذا الدستور في القدس العربية، كما تقوم السلطة الإسرائيلية بتنفيذ هذا الدستور في القدس اليهودية مع ضمان الوحدة بينهما.

٥. تشرف هيئة الأمم المتحدة على تنفيذ هذا الدستور)).

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الفاتيكان كان يرى ((أن القدس العربية هي عاصمة الدولة الفلسطينية، ولكنه يشدد على أن تكون المدينة القديمة والقدس بكاملها

ذات وضع خاص، وأنه -أي الفاتيكان- يطالب برعايته للأماكن المسيحية المقدسة التي كان مسؤولاً عنها عبر الفترات التاريخية المتلاحقة»[٤٦].

وفي كل الأحوال، يلاحظ تراجع واضح من جانب الفاتيكان عن فكرة التدويل، وربما كان فشل هذه السياسة وعدم وجود بوادر تلوح في الأفق وتبشر بإمكانية نجاحها وراء دفع الفاتيكان إلى البحث عن موقف آخر تكون القدس بموجبه مفتوحة[٤٧]، رغم أن الموقف من حرية الأديان والإشراف على المقدسات لم يتغير كما صرح متحدث رسمي باسم الكنيسة الكاثوليكية في روما[٤٨]. غير أن مواقف الفاتيكان تبقى محكومة بما يمكن اعتباره أسلوباً دبلوماسياً متوازناً للكنيسة الكاثوليكية. ويعتقد بعض الباحثين أن هذه المواقف «إنما تختلف بالتفاصيل وليس في الجوهر. فالفاتيكان لا يعترف بسيادة إسرائيل على القدس العربية وهو لم يضع حلاً معيناً لمستقبل القدس يلتزم به»[٤٩].

غير أن الفاتيكان قد ظل معنياً أكثر من غيره بالبعد الديني في القدس والمتمثل بإدارة الأماكن المقدسة دون التفات كبير للسيادة السياسية، وهو موقف كان لا بد له أن يقترب أحياناً من الموقف الإسرائيلي أكثر مما هو قريب من الموقف العربي الذي ظل يرفض الفصل بين قدس / سياسية تحت سيطرة إسرائيل وأخرى دينية يمكن التفاوض حولها.

المطلب الثالث: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١

شهدت هذه الفترة تراجعاً ظاهراً من جانب الفاتيكان عن مطالبه السابقة بتدويل المدنية فقد ركز البابا يوحنا بولس الثاني على مطالب حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لاتباع الديانات الثلاثة. فخلال لقائه بالرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٨٠، أكد البابا أن «مشكلة القدس تستأثر باهتمام العالم بصورة خاصة، وهي محور السلام العادل في المنطقة لأنها تضم مصالح وآمال شعوب مختلفة»[٥٠]. وفي تصريحه، اكتفى البابا «بالمطالب بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لاتباع الديانات»[٥١]. كما أكد البابا هذا الموقف عندما بعث برسالة إلى «المواطنين في الديار المقدسة بخاصة والشرق الأوسط بعامة بمناسبة عيد الفصح المجيد لدى الديانتين المسيحية الكاثوليكية واليهودية حث فيها على ضمان مكانة دولية

لمدينة القدس وإعطاء الفلسطينيين وطنا قوميا وضمان أمن إسرائيل»(٥٢)، مشيراً إلى ضرورة التوصل إلى حل نهائي ودائم وعادل لقضية القدس في إطار «ضمانات دولية خاصة لحماية مصالح الأديان الثلاثة المقدسة فيها دون تمييز»(٥٣).

وربما كان الفاتيكان بموقفه هذا يسعى إلى تبني موقف محايد في قضية شائكة على المستوى الروحي والمستوى السياسي، إلا أن تركيزه على ضرورة حل القضية في بعدها الروحي المستند إلى ضمان حرية وصول أتباع الديانات الثلاث إلى مقدساتها في المدينة يعد في رأينا اقترابا من الموقف الإسرائيلي الذي يصر على تجاوز البعد السياسي للقضية.

غير أن البابا عاد في عام ١٩٨٤ ليشير في تصريحات أدلى بها بمناسبة عيد الفصح. إلى «المنزلة الخاصة لمدينة القدس وعن ضرورة مراعاة هذه المنزلة في الوضع السياسي والإداري للمدينة»(٥٤).

وفي المحصلة، يبدو موقف الفاتيكان غامضا فيما يخص وضع مدينة القدس في هذه المرحلة، إذ أنه كان يسهب في شرح موقفه من ضرورة ضمان حرية العبادة لاتباع الديانات السماوية الثلاث في القدس، دون التطرق لمستقبل المدينة السياسي والقانوني.

المطلب الرابع: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ـ ٢٠٠٢

شهدت هذه المرحلة وضوحاً أكبر في موقف الفاتيكان إزاء موضوع القدس والسياسات الإسرائيلية إزاءها. ولئن كانت المرحلة السابقة قد شهدت غموضا بسبب تضارب الإشارات الصادرة عن الفاتيكان، فإن توقيع اتفاق بين الفاتيكان وإسرائيل في ٣٠ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣(٥٥) بدأ وكأنه قد حسم هذا التضارب.

فمن ناحية، أكد الاتفاق المذكور اعتراف الفاتيكان بدولة إسرائيل، وتعهد بالاشتراك معها «بالعمل على إيجاد حل سلمي، ينهي النزاعات بين الدول والشعوب بغير العنف والإرهاب»(٥٦). كما نص على تعهد الفاتيكان «بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية. ويسري هذا المبدأ خصوصا على النزاعات في شأن الأراضي والحدود»(٥٧)، مما يمكن اعتباره تخلياً من جانب الفاتيكان عن أي التزام تجاه الصراع

العربي – الإسرائيلي. ويرى بعض المراقبين أن هذا التخلي إنما يأتي انعكاسا لما يمكن اعتباره ((تدجين الفاتيكان والكنيسة الغربية)) [٥٨]. فمحصلة الموقف الذي نصت عليه المادة الثانية الواردة في الاتفاق موافقة الفاتيكان على تبني موقف حيادي من الصراع وتطوراته مقابل احتفاظه ((في كل مناسبة بحق ممارسة التوجيه المعنوي والروحي)) [٥٩]. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الموقف قد أثار المزيد من التعقيدات بين الفلسطينيين أنفسهم، وطرح تساؤلات حول مستقبل العلاقات بين الطوائف المسيحية المختلفة من جهة، وبينها وبين الفاتيكان من جهة أخرى.

ويرى المونسينيور رؤوف نجار القاصد الرسولي في ممثليه الفاتيكان في الأردن أن الاتفاق لم يغير ((الموقف التقليدي للفاتيكان إزاء المناطق المحتلة وحول حدود المدينة المقدسة المتنازع عليها. . . فالتوقيع على اتفاق مع إسرائيل لا يعني الإقرار بالاعتراف بموقف هذه الدولة بشأن القدس أو بشأن المناطق المحتلة أو الحدود الآمنة فيها. وفي الحقيقة، فإن موقف الفاتيكان بالنسبة إلى القدس يجب تقويمه ضمن إطار محادثات السلام والاتصالات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأن الفاتيكان مستمر ضمن هذا المفهوم بالمطالبة بوجوب إيجاد ضمانات دولية لهذه المدينة، وبالتأكيد على أن الطرف الذي يمارس سيادته على المدينة المقدسة فرديا أو بالمشاركة مع أطراف أخرى عليه أن يقدم ضمانات بدعم دولي بما يتعلق باحترام الأماكن المقدسة وحقوق الطوائف الدينية وحرية العبادة وحرية وصول المؤمنين إلى أماكن العبادة والأمور الأخرى بشكل عام، وخاصة أتباع الديانات السماوية التي تعتبر القدس مدينة مميزة ووحيدة من نوعها في العالم [٦٠].

ويلاحظ من التصريح السابق، أن الفاتيكان قد أهمل البعد السياسي لقضية القدس، وأنه تركها لمحادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، وحاول التركيز على البعد الديني فقط عبر المطالبة بإيجاد ضمانات دولية لحرية العبادة في المدينة لجميع الطوائف بغض النظر عن الطرف صاحب السيادة عليها. ويعزز هذا المفهوم ورقة صدرت عن الفاتيكان بتاريخ أيار /مايو ١٩٩٣ وتحمل عنوان "القدس". وقد جاء في هذه الورقة أن القدس التي يعتبرها الإسرائيليون عاصمة لهم هي في الحقيقة ثلاثة أقسام هي:

((أ– داخل الأسوار، وهي الجزء المقدس بالنسبة للأديان السماوية الثلاثة، ويشمل أماكن

العبادة الرئيسية والأحياء السكنية، ومن ضمنها التجمعات التي تطورت حولها.

ب- الجزء الذي يقع خارج الأسوار والذي يمتد باتجاه الغرب وشمال غرب وجنوب غرب، وهو الجزء الذي لا جدال في كونه إسرائيليا.

جـ- الجزء الذي يقع خارج الأسوار والذي يمتد إلى الشرق، شمال شرقي وجنوب شرقي وهو الجزء المدعو بالقدس العربية ... والذي ضمه الإسرائيليون بالقوة» [٦١].

وتمضى الورقة إلى القول إن: «الكرسي البابوي بالرغم من عدم تجاهله للجوانب الأخرى، يأخذ في اعتباره فقط "القدس داخل الأسوار"» [٦٢]. وبعبارة أخرى، فقد رأى الفاتيكان في الورقة أن هناك عاملين يجب أخذهما في الاعتبار عند التعامل مع موضوع القدس وهما «متصلان بكل تأكيد، ولكن يمكن النظر إليها كل على حدة» [٦٣]، وهما:

«أ- عامل جغرافي سياسي ويتعلق بمن له حق السيادة على المدينة.

ب- عامل أكثر شمولية، ويتعلق بهوية المدينة وقيمتها بكل خصائصها: الدينية والتاريخية والحضرية والديمغرافية» [٦٤]. والفقرة الأخيرة هذه تفرق بين الولاية الدينية والولاية السياسية على المدينة التي تؤكد الورقة أن الفاتيكان يعترف بسيادة إسرائيلية كاملة على شطرها الغربي، غير أنه يتحاشى تحديد موقفه من شطرها الشرقي خارج الأسوار، مما يشكل اقترابا من التصور الإسرائيلي.

غير أن موقف الفاتيكان على هذا النحو إنما يحمل تراجعا عن موقفه السابق والداعم لفكرة تدويل المدينة، كما أن توقيع الفاتيكان على بنود مثل «تؤكد دولة إسرائيل استمرار تعهدها بالحفاظ على "الوضع القائم" في الأماكن المقدسة المسيحية واحترامه كذلك حقوق الطوائف المسيحية في الأماكن المقدسة» [٦٥]، إنما يحمل في طياته اعترافا بالوضع القائم وشرعيته أو على الأقل حياده حيال استيلاء إسرائيل على مدينة القدس. زد على ذلك ان توقيت الاتفاق بين الفاتيكان والدولة العبرية جاء بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي لم يتطرق – كما سلف القول – إلى موضوع القدس إلا بالتأجيل، مما يعني بالنسبة إلى الفاتيكان «تكريس الوضع القائم في المدينة» [٦٦]. بل إن البابا أعلن خلال استقبال أرملة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحاق رابين في مقره أن «السيادة

الروحية للديانات الثلاث على الأماكن المقدسة في القدس تشكل العمود الفقري لوجهة نظر الفاتيكان)) [٦٧]، وأنه ((يرى في مسألة القدس بعدين أحدهما روحي ديني والآخر سياسي)) [٦٨].

ويلاحظ انسجام ما ورد هنا على لسان البابا مع ما جاء في الورقة المشار إليها آنفا من تخلي الفاتيكان عن قرار التدويل واعتماده محادثات المرحلة النهائية مرجعاً لحسم الخلاف حول القدس، كما يلاحظ أن الفاتيكان بات معنياً وبدرجة كبيرة بالبعد الديني للقضية وهو اهتمام يعكس ربما رغبة في ممارسة دور يمكنه من الإشراف على الشق المسيحي رغم وجود مقدسات أرثوذكسية تابعة للكنيسة الروسية وأخرى قبطية تابعة للكنيسة المصرية والتي تنازعها السيطرة عليها في ذلك الكنيسة الاثيوبية كما هو الحال بالنسبة إلى دير السلطان.

وإضافة إلى ما تقدم، فقد حرص الفاتيكان على الإشارة إلى حقيقة أنه يحبذ – وعلى الرغم من تخليه عن فكرة التدويل – إعطاء دور اكبر للأمم المتحدة. ففي مقال نشرته مجلة اليسوعيين الإيطاليين – سيفيلتا كاتوليكا – حول نظرة الفاتيكان للقدس، أعلن الفاتيكان أن ((دور الضامن الدولي لوضع المدينة المقدسة المستقبلي يمكن أن يوكل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعومة من مجلس الأمن الدولي مع استعادة روح وغايات القرار ١٨١ وتنسيق عملها مع الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك مع راعيي عملية السلام)) [٦٩]، وأنه – على حد تعبير المجلة – حتى لو أوكل هذا الدور إلى مؤسسة أخرى أو إلى مجموعة من الدول، فإنه قد يبدو من الضروري أن توافق الأمم المتحدة على النتيجة النهائية. وتعكس هذه العبارات الفضفاضة موقفاً ليناً تجاه الطرف الذي من شأنه فرض سيادته السياسية على المدينة، مقابل موقف متشدد إزاء السيادة الدينية وحقوق اتباع الديانات السماوية في ممارسة شعائرهم الدينية في المدينة.

وفي معرض تعليق الباب يوحنا بولس الثاني على مفاوضات كامب ديفيد الثانية، قال يوم ٢٣/٧/ ٢٠٠٠ في ختام قداس إقامة في مقر إقامته الصيفي في جنوب روما " ان القدس يجب ان تتمتع بوضع خاص وضمانات دولية...أريد أن أدعو الأطراف المشاركة إلى عدم تجاهل أهمية البعد الروحي لمدينة القدس بإمكانها المقدسة ووجود مجموعات من الديانات التوحيدية الثلاث فيها... وأنني أومن بأن وضعا خاصا

مع ضمانات دولية هو وحده القادر على صيانة الأجزاء الأكثر قدسية في المدينة المقدسة وضمان حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المؤمنين في المنطقة والعالم اجمع الذين يتطلعون إلى القدس كملتقى للسلام والعيش المشترك"(٧٠)، ويلاحظ من هذا التصريح تأكيد التغير في موقف الفاتيكان والذي كان يطالب منذ سنوات بتدويل القدس، إلى حلها عن طريق المفاوضات مع ضمانات دولية لأماكن العبادة.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن موقف الفاتيكان لم يكن منسجما مع مواقف بعض الكنائس الشرقية وخاصة الكنيسة القبطية في مصر، حيث أكد البابا شنودة أن الأقباط لن يدخلوا القدس إلا مع إخوانهم المسلمين ((وأما الأقباط الذين ذهبوا إلى القدس فهم قلائل، لم ينالوا البركة لعصيانهم الكنيسة)) (٧١). وقال قداسته أن القدس: ((مدينة مقدسة بالنسبة إلى جميع الأديان لكنها أيضا، مدينة عربية ويجب لها أن تعود إلى السيادة العربية كما كانت)) (٧٢). مؤكداً أنه لن يدخل المدينة إلا مع شيخ الأزهر(٧٣). ويرفض البابا شنودة بطريرك الأقباط حصر مشكلة الأقباط في قضية دير السلطان في القدس، وهو دير تمتلكه الكنيسة القبطية ساهمت إسرائيل في نقله إلى كنيسة الحبشة ردا على مواقف البابا شنودة. ويضيف البابا في هذا السياق: ((المشكلة مع إسرائيل أكبر من مشكلة الدير)) (٧٤)، معبراً بذلك عن موقف قومي مبدئي له وللكنيسة القبطية من الصراع العربي – الإسرائيلي عموما ومشكلة القدس خصوصا، ويتمثل في وجوب الربط بين البعدين الديني والسياسي للقضية، وعدم فصل موقف الكنيسة القبطية عن الموقف العربي والإسلامي العام.

هوامش الفصل الرابع

١. خيرية قاسمية، (أحمد الشقيري)، مرجع سابق، ص ٤٥٢.

٢. فايز جابر، (موقف العالم الإسلامي من قضية القدس)، ص ٤.

٣. لمراجعة نص البيان الختامي انظر: محمد الفرا، (قضية القدس على الساحتين العربية الدولية)، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٢.

٤. فايز جابر، مرجع سابق، ص ٦.

٥. عقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي ثلاثة اجتماعات: الأول في جدة في المملكة العربية السعودية في آذار / مارس ١٩٧٠، والثاني في كراتشي في الباكستان في كانون أول / ديسمبر ١٩٧٠، أما الثالث فقد عقد في مدينة جدة في آذار/ مارس ١٩٧٢، لمزيد من التفاصيل أنظر: فايز جابر، مرجع سابق، ص ١١ – ١٢.

٦. حسن نافعة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

٧. جلنار النمس،القضية الفلسطينية والمؤتمرات الإسلامية ١٩٦٩-١٩٧٩، ص ٦٠.

٨. المرجع السابق، ص ٦٢.

٩. المرجع السابق، ص ٦١.

١٠. المرجع السابق، ص ٦١.

١١. يستثنى من هذه القاعدة قرار اتخذه المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة اسطنبول في ١٢ أيار / مايو ١٩٧٦ ودعا فيه إلى دعم صمود ونضال الشعب العربي في الأراضي المحتلة منذ عامي ١٩٤٨ – ١٩٦٧ واكد تضامنة معه، وقرر تخصيص جزء من رصيد صندوق التضامن الإسلامي لدعم الشعب العربي في الأراضي المحتلة منذ عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ حتى يتم التحرير. وقد نال هذا القرار الإجماع رغم ذكر الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، كما لم يتردد المندوبون في الحديث عن تلك الأراضي، لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ٦٥ – ٦٦.

١٢. فايز جابر: موقف العالم الإسلامي من قضية القدس، مرجع سابق، ص ٢٨.

١٣. نبيل الرملاوي،(مؤتمر القمة الإسلامي الثاني والقضية الفلسطينية)، مجلة شؤون فلسطينية، ص ١٩٨.

١٤. المرجع السابق، ص ١٩٨.

١٥. جلنار النمس، مرجع سابق، ص ٦٤.

١٦. لمزيد مـن التفاصيل أنظر: عبد الله الاشعل، (اصول التنظيم الإسلامي الدولي)، ص ٢٦-٢٧. وكذلك أنظر: صلاح شلبي، (التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامي)، ص ١١٩-١٢٥.
١٧. صلاح شلبي،التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ص ٢٨٥-٢٨٦.
١٨. منظمة المؤتمر الإسلامي، (دليل منظمة المؤتمر الإسلامي)، ص ١٨-١٩.
١٩. المرجع السابق، ص ١٨-١٩.
٢٠. أحمد بصبوص، (القدس تناديكم)، ص ص ٢١١-٢١٤.
٢١. المرجع السابق، ص ٢٢١.
٢٢. المرجع السابق، ص ٢٢١.
٢٣. اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرة اللجنة، عمان، الأمانة العامة، ٥ كانون ثاني /يناير ١٩٩٥، ص ٥.
٢٤. المرجع السابق، ص ٦.
٢٥. أسامة حلبي، (بلدية القدس العربية)، ص ٨٨.
٢٦. فايز جابر، (مستقبل القدس السياسي)، ص ٦.
٢٧. المرجع السابق، ص ٧.
٢٨. اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرة دورية، ١٩٩٥/٤/١٥، مرجع سابق، ص ١٦.
٢٩. أحمد نافع، مصر ومستقبل القدس، الاهرام، القاهرة، ٣ شباط / فبراير ١٩٩٥، ص٨.
٣٠. لمزيد من التفاصيل عن قرارات المؤتمر الإسلامي انظر: دكتور فاروق الشناق: القدس في الشرعية الإسلامية، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ٢٠٠١.
٣١. ينقل احمد سعيد نوفل عن الوزير الفرنسي لويس تيرنوار قوله: أن "موقف فرنسا من القدس قريب من موقف الفاتيكان، أي مع التدويل"، انظر احمد نوفل، مرجع سابق، ص ١٥٢، فيما يعتقد باحثون آخرون ان الجمعية العامة للأمم المتحدة "تأثرت بأراء الكنيسة الكاثوليكية والبابا وموقف الكنيسة الارثوذكسية والدول الكاثوليكية" عندما ناقشت موضوع القدس عـام ١٩٤٩، انظر: سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ٩١٩.
٣٢. محمود عواد، (القدس. . اهميتها، واقعها، المواقف، الحلول)، ص ٣١.
٣٣. عز الدين فوده،قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
٣٤. سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ٩٢٣.
٣٥. ابراهيم ابو جابر، (القدس في دائرة الحدث)، ج٢، ص ٥١٩.

٣٦. تصريح مكتوب للمونسنيور رؤوف نجار، القاصد الرسولي في ممثلية الفاتيكان في عمان – الأردن، بعنوان "الفاتيكان لم ولن يتنازل عن مكانة القدس" د. ت.

٣٧. سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ١٣٤.

٣٨. اعلن القاصد الرسولي في القدس رئيس الاساقفه بيولاغي بعد زيارة قام بها إلى مخيمات اللاجئين في الأردن أنه عندما يغادر العرب مدينة القدس فسترحل المسيحية كذلك معهم، واذا ذهب هؤلاء المسيحيون فسيبقى الاساقفة والكهنة الكاثوليك والارثوذكس حراسا على أماكن تاريخية ومتاحف فارغة المرجع السابق، ص ٩٣٣.

٣٩. المرجع السابق، ص ٩٣٥.

٤٠. محمد الهزايمة، القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٨٩، ص ٤٢٦.

٤١. سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ٩٣٥.

٤٢. المرجع السابق، ص ٩٣٥.

٤٣. المرجع السابق، ص ٩٣٥.

٤٤. المرجع السابق، ص ٩٣٦.

٤٥. فايز جابر، مستقبل القدس السياسي، مرجع سابق، ص ١٢.

٤٦. محمود عواد، القدس أهميتها. . . واقعها. . . المواقف. . . الحلول، مرجع سابق، ص١١.

٤٧. محمد الهزايمة، مرجع سابق، ص ٤١٩.

٤٨. سالم الكسواني، مرجع سابق، ص ٩٣٥.

٤٩. المرجع السابق، ص ٩٣٥.

٥٠. محمد الهزايمة، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

٥١. المرجع السابق، ص ٤٢٠.

٥٢. المرجع السابق، ص ٤٢٠.

٥٣. المرجع السابق، ص ٤٢٠.

٥٤. محمود عواد، مرجع سابق، ص ٣١.

٥٥. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٧، صيف ١٩٩٤، ص ٢٢٢.

٥٦. انظر المادة ١١ في الاتفاق، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

٥٧. المرجع السابق، ص ٢٢٤.

٥٨. سليم نصار، ماذا وراء حكاية اكتشاف تابوت المسيح في القدس ؟، صحيفة الحياة، لندن، ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٦، ص١٧.

٥٩. انظر المادة ١١ في نص الاتفاق، مجلة الدارسات الفلسطينية، عدد ١٧، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

٦٠. مونسينيور – رؤوف النجار، مرجع سابق، ص ٢.

٦١. احمد نافع، كيف ينظر الفاتيكان إلى مستقبل القدس، الاهرام، القاهرة، ١٠ آذار / مارس ١٩٩٥، ص ٨.

٦٢. المرجع السابق، ص ٨.

٦٣. المرجع السابق، ص ٨.

٦٤. المرجع السابق، ص ٨.

٦٥. انظر المادة الرابعة في نص الاتفاق، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٧، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٦٦. ابراهيم الدقاق، القدس الموضوع المنسي، مجلة النهج، ص ١١١.

٦٧. خبر عن صحيفة النهار، القدس، ٢٠ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٥.

٦٨. المرجع السابق، ص١.

٦٩. خبر وزعته وكالة فرانس برس، محفوظ لدى مديرية النشر والمعلومات، ضمن العدد اليومي، ١٣ حزيران / يونيو ١٩٩٦.

٧٠. نشرة القدس، اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد السابع، تموز، ٢٠٠٠، ص١٦.

٧١. بطريركية الأقباط الأرثوذكس، المركز الاعلامي، الكنيسة القبطيـــة الارثوذكســية وقضيـــة القدس، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٢.

٧٢. المرجع السابق، ص ١٤.

٧٣. المرجع السابق، ص ١٤.

٧٤. المرجع السابق، ص١٥.

الخاتمة

إن المتتبع للمواقف الدولية والعربية والإسلامية تجاه القدس ليجـــد فيــها المتناقضات، فبالنسبة للمواقف الدولية، نجد أن هيئـــة الأمــم المتحــدة اتخــذت قراراتها دون إلزام وإجبار لدولة إسرائيل في تطبيق تلك القرارات، مـــع وجــود دعم خاص للإسرائيليين من قبل الولايات المتحدة والتي كـــانت مواقفــها مؤيــدة لإسرائيل.

حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر تاريخ الصـــراع العربـــي-الإسرائيلي في استخدام مجلس الأمن مثلا كأداة ضد العرب والفلسطينيين، لصــالح دولة إسرائيل، فاستخدمت أحيانا حق النقض-الفيتو ضد مشـــاريع قــرارات فــي مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية، وأحيانا أخرى خففــت مــن حــدة تلــك المشاريع المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي لصالح دولة إسرائيل الغاصبة.

أما الدول الأوروبية وروسيا فلا حول لها ولا قوة، حيث كانت تلك الــدول بعد انهيار الشيوعية شبه تابعة لقرارات الولايات المتحدة وشـــبه مؤيــدة لدولــة إسرائيل، وهذا في مجمله كان نتيجة لضعف الدول العربيـــة والإســلامية وعــدم قدرتها على استخدام عناصر قوتها للضغط على أمريكا والعــالم لتــأييد قضايــاه العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين والقدس، فتراوح الموقف العربي والإســـلامي بين الشجب والاستنكار والإدانة، والحديث النظري دون التطبيق.

إن تطور المواقف المختلفة من قضية القدس لـــم يصــل إلــى الموقــف الإسرائيلي الذي لم يتزحزح عن مقولة-القدس الموحدة عاصمة ابدية لإســرائيل-

فيما شهدت المواقف العربية وحتى الدولية تحولات عميقة صبت في مجملها لصالح الدولة العبرية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا-الوثائق:

١. جامعة الدول العربية ، مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦-١٩٩٠، الامانة العامة، القاهرة، ١٩٩٦.
٢. دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، خمسة وعشرون عاما من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ج٣، من ١٠/٢/١٩٦٨-١٠/٨/١٩٧٧.
٣. دائرة المطبوعات والنشر الأردنية، معركة السلام-وثائق لأردنية، دائرة المطبوعات، عمان، ١٩٩٤
٤. اللجنة الاعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل، ٢٦ تشرين اول ١٩٩٤-ما هي؟، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٤.
٥. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة ١٩٧٥ - ١٩٨١، المجلد الثاني،مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤.
٦. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، المجلد الاول ١٩٤٧-١٩٧٤، ط٢، بيروت، ١٩٩٣.
٧. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثائق إعلام المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي: إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، المتفق عليها في ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٣، بيروت، ١٩٩٣.
٨. المحاضر الرسمية للجمعية العامة،الدورة الثالثة، القسم الأول، ٢١ ايلول/سبتمبر-١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨، القرارات.
٩. محاضر رسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، ١٦/ايلول/سبتمبر-٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٤٧، القرارات.
١٠. المنسنيور روؤف النجار، الفاتيكان لم ولن يتنازل عن مكانة القدس، تصريح منشور، د.ت.
١١. منظمة التحرير الفلسطينية، الميثاق الوطني الفلسطيني، منشورات منظمة التحرير الفلسطينية، د.ت.
١٢. نص الاتفاق الذي وقع بين الفاتيكان وإسرائيل في ٣٠ كانون اول/ ديسمبر ١٩٩٣، نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٧، بيروت، ١٩٩٤،ص ص٢٢٢-٢٢٥.

١٣. نص رسالة التطمينات الأمريكية للحكومة الإسرائيلية قبل البدء بمؤتمر مدريد للسلام ٣٠/١٠-٢/١١/١٩٩١، نقلا عن مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، واشنطن، ١٩٩٢، ص٢٥٥-٢٥٩.
١٤. نص وثيقة ستانفورد التي وقعها فلسطينيون وإسرائيليون بحضور أمريكي قبل بدء مؤتمر مدريد للسلام ٣٠/١٠-٢/١١/١٩٩١، نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٠، بيروت، ١٩٩٢، ص٢١٦-٢١٧.

ثانيا: الكتب:

١. أ. زاخاروف وأ..فوهين، كامب ديفيد سياسة مصيرها الفشل، ترجمة ماجد علاء الدين، دار الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٤.
٢. أحمد ابو مطر، الثقافة المصرية في زمن التطبيع، منشورات الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، عمان ، ١٩٩٤.
٣. أحمد الرشيدي، القدس في:المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، تحرير حسن نافعة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
٤. أحمد صدقي الدجاني، ماذا بعد حرب رمضان؟، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٥. أحمد عبد ربه بصبوص، القدس تناديكم، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
٦. أسامة حلبي، بلدية القدس، الجمعية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، ١٩٩٣.
٧. ابراهيم ابو جابر، القدس في دائرة الحدث، ج٢، مركز الدراسات المعاصرة، ام الفحم، ١٩٩٦.
٨. احمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية العربية-من خلال موقف فرنسا من العناصر الاساسية للقضية الفلسطينية، مؤسسة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.
٩. احمد صدقي الدجاني، الحوار العربي-الأوروبي وجهة نظر عربية ووثائق، الشركة المتحدة للتوزيع ، القاهرة، ١٩٧٦.
١٠. احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨.
١١. احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥ دراسة تاريخية سياسية، ١٩٨٦.
١٢. ادوارد، غزة اريحا سلام امريكي، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٤.

١٣. اسماعيل احمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ ، الرياض، ١٩٨٢.
١٤. اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي-السوفيتي حول الشرق الاوسط الابعاد الاقليمية والدولية، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٦.
١٥. افرايم ومناحيم تلمي، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة احمد بركات العجرمي، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٨٨.
١٦. سمو الأمير الحسن بن طلال، القدس دراسة قانونية، لونغمان لجنة النشر، عمان، ١٩٧٩.
١٧. سمو الأمير الحسن بن طلال، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، شركة موورتين، لندن، ١٩٨١.
١٨. الياس شوفاني، اسرائيل...التسوية المحطة، النبراس للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٣.
١٩. امين مصطفى، العلاقات الصهيوينة بين النشأة ومفاوضات التسوية، دار الهلال، بيروت، ١٩٩٣.
٢٠. وليام ب.كوانت، عملية السلام، الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي-الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
٢١. بشارة خضر، اوروبا والوطن العربي-القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.
٢٢. بطريركية الأقباط الارثوذكس، الكنيسة القبطية الارثوذكسية وقضية القدس، المركز الاعلامي، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٣. الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
٢٤. دان تشرجي، امريكا والسلام في الشرق الاوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٥. توفيق أبو بكر، الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني، ط٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٤.
٢٦. تيريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٩٤، مكتبة الاقصى، عمان، ١٩٩٤.
٢٧. جريس سعد خوري واخرون، القدس دراسات فلسطينية ومسيحية، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس، ١٩٩٦.

٢٨. جواد الحمد، الشعب الفلسطيني ضحية الارهاب والمذابح الصهيونية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٥.
٢٩. جورج طعمة، التطورات على صعيد الامم المتحدة منذ ١٩٧٣ حتى العدوان الاسرائيلي على لبنان ١٩٨٢، في القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، تحرير عبد العزيز الدوري، ج٢، القسم الثاني، الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
٣٠. حسن جابر، مخطط الاستيطان-مشروع بوابات شارون حول القدس، الاتحاد الأسيوي، ابو ظبي، ١٩٩٦.
٣١. حسن عبد القادر صالح واخرون، الدولة الفلسطينية-حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.
٣٢. حسن نافعة(محرر)، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
٣٣. حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٥.
٣٤. حسن نافعة، مصر والصراع العربي-الاسرائيلي، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨.
٣٥. خالد الحسن، السلام في الشرق الاوسط وجهة نظر فلسطينية، ط٢، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦.
٣٦. خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.
٣٧. خيرية قاسمية، احمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، لجنة تخليد ذكرى المجاهد الشقيري، الكويت، ١٩٨٧.
٣٨. خيرية قاسمية، تطورات القضية ١٩٦٧-١٩٧٣ على صعيد الشعب الفلسطيني، في ، القضية الفلسطينية والصراع العربي-الاسرائيلي، تحرير عبد العزيز الدوري، ج٢، القسم الثاني، الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، القاهرة، ١٩٨٩.
٣٩. دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث ، تقرير الأراضي المحتلة، مقدمة الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشر، المنعقدة في الجزائر بتاريخ ٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٧، دار الجليل ، عمان، ١٩٨٧.
٤٠. موشي زاك، النزاع العربي-الاسرائيلي بين فكي كماشة الدول العظمى، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، دار الجليل، عمان، ١٩٨٨.

٤١. سالم الكسواني، القدس في الصراع العربي-الاسرائيلي، مطبوعات مكتبة المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، عمان، ١٩٨٧.
٤٢. سالم الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، جمعية عمال المطابع الاردنية، عمان، ١٩٧٧.
٤٣. سالم الكسواني، وضع القدس في المحافل العربية والاسلامية والدولية، الموسوعة الفلسطينية، ج٢، المجلد السادس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١.
٤٤. سلمان رشيد، اسرائيل والتسوية، دار بن خلدون، بيروت، ١٩٧٥.
٤٥. سميح المعايطة، في التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣.
٤٦. شفيق جاسر، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها حتى الحروب الصليبية، مطابع الايمان، عمان، ١٩٨٩.
٤٧. صائب عريقات، المفاوضات: الطريق المسدود، مركز البيادر، الضفة الغربية، دمشق، ١٩٨٥.
٤٨. صلاح شلبي، التضامن ومنظمة المؤتمر الاسلامي، غير وارد دار النشر، القاهرة، ١٩٨٧.
٤٩. طارق طاش، المواجهة والسلام في الشرق الاوسط، الطريق الى غزة-اريحا، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.
٥٠. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.
٥١. عدنان الحردلو، السياسة البريطانية في الشرق الاوسط، العرب في الاستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى حمارنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤.
٥٢. عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
٥٣. علي رافع، هوية القدس في القانون الدولي، في، القدس دراسات فلسطينية اسلامية ومسيحية، تحرير جريس سعد خوري واخرون، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأراضي المقدس، القدس، ١٩٩٦.
٥٤. عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٦.
٥٥. عماد يوسف واخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني غزة -اريحا اولا، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٥.

٥٦. فؤاد سعد، الموقف الأمريكي وقضية القدس، دفاعا عـن عروبـة القـدس، مجموعـة محاضرين، مطبوعات التضامن، القاهرة، ١٩٩٥.
٥٧. فايز فهد جابر، القدس-ماضيها-حاضرها-مستقبلها، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
٥٨. فلناي زئيف، الانسيكلوبيديا لمعرفة ارض اسرائيل، المجلد من ى-ل، مؤسسة عوفيـد، تل ابيب، ١٩٧٧.
٥٩. كامل عمران، مخاطر النظام الشرق الاوسطي على عروبة القـدس، جامعـة دمشـق، دمشق، ١٩٨٥
٦٠. كميل منصور، الولايات المتحدة واسرائيل العروة الأوثق، ترجمة نصير مروة، مؤسسـة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.
٦١. كوبان هيلينا، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، مطبوعات هاي لايـت، لندن، ١٩٨٤.
٦٢. ليلى قاضي، وثائق سياسية لحركة المقاومة الفلسـطينية المسـلحة، مركـز الابحـاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٩.
٦٣. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، ١٩٩٠.
٦٤. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضيـة الفلسـطينية ١٩٦٨، بـيروت، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١.
٦٥. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضيـة الفلسـطينية ١٩٦٩، بـيروت، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢.
٦٦. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضيـة الفلسـطينية ١٩٧٠، بـيروت، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣.
٦٧. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضيـة الفلسـطينية ١٩٧٥، بـيروت، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨.
٦٨. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضيـة الفلسـطينية ١٩٧٦، بـيروت، مطبوعات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.
٦٩. ماتي جولان، المحاضر السرية لهنري كيسنجر في الشرق الأوسط، ترجمـة حوريـة محمود، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧.
٧٠. محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، ط٢، الشـركة السـعودية للابحاث والتسويق، د.م، ١٩٨٤.
٧١. محمد اديب العامري، عروبة فلسطين في التاريخ، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٢.

٧٢. محمد الأطرش، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي-الاسـرائيلي ١٩٧٣-١٩٧٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
٧٣. محمد الفرا، سنوات بلا قرار، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.
٧٤. محمد خالد الأزعر، الجماعة الأوروبيـة والقضيـة الفلسـطينية، دار الجليـل للنشـر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١.
٧٥. محمد صفي الدين ابو العز(محرر)، الدولة الفلسطينية حدودهـا ومعطياتـها وسـكانها مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١.
٧٦. محمد عبد الغني الجمسي، مذكرات الجمسي حرب اكتوبر ١٩٧٣، المنشورات الشرقية، باريس، ١٩٨٩.
٧٧. محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي-الاسرائيلي، رسالة ماجستير، غـير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٩.
٧٨. محمود العبادي، قدسنا معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.
٧٩. محمود عواد، القدس في قرارات الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٩٥.
٨٠. محمود فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولـي، القـاهرة، ١٩٩٠.
٨١. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، القاهرة، ١٩٩٤.
٨٢. مصطفى مراد الدباغ،بلادنا فلسطين، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.
٨٣. ممدوح نوفل، طبخة أسلو ، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
٨٤. منظمة التحرير الفلسطينية، المواقف الامريكية من قضية القدس ١٩٤٧-١٩٩٣، مركـز التخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، ١٩٩٣.
٨٥. منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسـوية للقضيـة الفلسـطينية ١٩٤٧-١٩٨٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
٨٦. منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسـطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، دار الجليل للنشر، ط٢، عمان، ١٩٨٦.
٨٧. منير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، ١٩٩٤.
٨٨. موسى صبري، اعترافات كيسنجر، مؤسسة اخبار اليوم، القاهرة، ١٩٧٩.
٨٩. نادية محمود مصطفى، اوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

٩٠. نظام شرابي، أمريكا والعرب-السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٠.
٩١. نظام محمود بركات، الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين:النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
٩٢. هالة ابو بكر، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
٩٣. هيرش موشيه ودفورا هاوس، القدس الى اين؟، د.ن، نسخة مترجمة محفوظة في ارشيف وزارة الخارجية الاردنية، عمان، ١٩٩٥.
٩٤. هنري كتن، القدس الشريف، ترجمة نور الدين كتانة، مكتبة الاقصى، عمان، د.ت.
٩٥. هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠.
٩٦. هيثم الكيلاني، حروب فلسطين العربية-الاسرائيلية-، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
٩٧. وحيد عبد المجيد، ادارة ريغان الثانية-مرحلة ثالثة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط، في السياسة الامريكية والعرب، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

الدوريات:

١. أحمد يوسف القرعي، القدس وتحديات السنوات العشر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٦٩-١٧٢.
٢. ابراهيم ابو اللغد، ومجموعة باحثين، (مستقبل القدس)، مجلة الباحث العربي، عدد ٣٦، ١٩٩٤، ص١٣-١٢٢.
٣. ابراهيم عبد الحميد عوض، الجماعة الاوروبية والصراع العربي- الاسرائيلي ١٩٧٠-١٩٨٥، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٣، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٦-٥٧.
٤. احمد الرشيدي، حول مستقبل القدس، مجلة شؤون عربية،العدد ٨٣،القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥٥.
٥. احمد القرعي ، القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث القادمة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٢٣ ، القاهرة، ١٩٩٦، ص٩٦-١١٤.
٦. اسامة الغزالي حرب ،السياسة السوفيتية تجاه الشرق الاوسط وموقف اليهود السوفييت، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص٩٢-١٠٠.
٧. اسعد رزوق، المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٢، بيروت، ١٩٧٢، ص١٥٥.

٨. الامير الحسن بن طلال، الأردن والسعي الى موقف وسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٩، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٥١-٢٥٣.
٩. الفت حسن اغا، تطورات العلاقات العربية السوفيتية والدور السوفيتي في دبلوماسية التسوية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨١، القاهرة، ١٩٨٥، ص٥٦-٦٥.
١٠. ايمن السيد عبد الوهاب، الحكومة الاسرائيلية وخطط السلام، مجلة السياسة الدولية، عدد ٩٦، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٥١-١٥٥.
١١. بطرس غالي، القدس والدبلوماسية المصرية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٦٢، القاهرة، ١٩٨٠، ص٧٤-٧٧.
١٢. جلال صادق العظم ، القضية الفلسطينية دوليا، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٣٠-٢٣٣.
١٣. جلنار النمس، القضية الفلسطينية والمؤتمرات الاسلامية ١٩٦٩-١٩٧٩، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٧، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٩-٧٠.
١٤. حسن نافعة، الامم المتحدة والقضايا العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٧٥، بيروت، ١٩٩٣، ص٤-٢٩.
١٥. حسن نافعة، العلاقات المصرية-الفلسطينية رؤية تحليلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٩، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٤-٤٠.
١٦. خالد عايد ، محصلة الاستيطان منذ اتفاق أوسلو ونذور ١٩٩٥ ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢١، بيروت ، ١٩٩٤ ص١١٤-١٢٣.
١٧. خليل التفكجي، تهويد القدس حقائق وارقام، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، بيروت، ١٩٩٥، ص١٢١-١٢٧.
١٨. خليل السواحري , الخطة الصيهونية لتهويد القدس العربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٩-٢٠ ، تونس ، ١٩٨٢،ص٤٩ ٥٨ .
١٩. زياد ابو عمرو، المقارنة الامريكية حيال القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٨، بيروت، ١٩٩١، ص ص٢٠-٢٥.
٢٠. سامح محمود ابو العينين، تجربة المؤتمر الدولي للسلام جنيف، ١٩٧٣، مجلة السياسة الدولية، عدد٩٠، القاهرة، ١٩٨٧، ص٦٥-٧٠.
٢١. سعيد تيم، المفهوم الاسرائيلي لحل القضية الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٠، تونس، ١٩٨٤، ص١٦٠-١٨٠.

٢٢. سليم الجنيدي، سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية وأثرها على الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٨، تونس، ١٩٨٦، ص٧٦-٩٣.

٢٣. صلاح عبد الله،حدود التباين في العلاقات الاسرائيلية الامريكية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد٢٠٩،بيروت، ١٩٩٠،ص٥٢-٥٧.

٢٤. طه عبد العليم، موقف الاتحاد السوفيتي من المؤتمر الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٠، القاهرة، ١٩٨٧، ص٨-٢٩.

٢٥. عبد الله السيد ولد اباه، التسوية في الشرق الاوسط ومستقبل النظام العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٩٢، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٤-٥٣.

٢٦. عز الدين فودة، قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٤ ، بيروت ١٩٧٤ ص١٩٥-٢٠٥.

٢٧. عصام سختيني المقاومة الفسطينية ،مجلة شؤون فلسطينية عدد ٣٤ ، بيروت، ١٩٧٤، ص ص٢٠٠-٢٣٢.

٢٨. عفيف صافية ، مصير القدس مرتبط بمصير مستقبل فلسطين ، مجلة الباحث العربي، عدد٣٦، لندن، ١٩٩٤ ص٢٨-٣١.

٢٩. عقيل هاشم، الغرب بعد حرب تشرين الاول، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٣٨، بيروت، ١٩٧٤، ص١٧٨-١٨٥.

٣٠. علي الدين هلال، اختلال التوازن الاستراتيجي-اسرائيل والمسألة الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٧٤، القاهرة ، ١٩٨٣، ص٧٤-٧٧.

٣١. غسان شهابي ، القدس في مشاريع التسوية الاسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد ٨٥، عمان ، ١٩٩١، ص١٣٩-١٥٣ .

٣٢. غيمون ماكليلان، الحل الضائع للنزاع الأبدي على القدس، مجلة المشاهد السياسي، عدد٦، لندن، ١٩٩٦، ص١٣-١٩.

٣٣. كلوفيس مقصود، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٠٧، بيروت، ١٩٩٦، ص٥٧-٦٨.

٣٤. كمال عدوان، اخر حديث للشهيد، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٢١، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٨-٣٨.

٣٥. كمال قبعة ، مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، مجلة صامد الاقتصادي ، عدد ٨٧، عمان ، ١٩٩٢ ص٩٦-١١٤.

٣٦. ماجد كيالي، القدس في القرارات والمشاريع الدولية، مجلة صامد الاقتصادي،العدد ٨٥، عمان، ١٩٩١ ص ١٢٧-١٣٩.
٣٧. مارتن انديك، سياسة الولايات المتحدة حيال القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٣، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٣٢-٢٣٣.
٣٨. محمد الفرا ، قضية القدس على الساحتين العربية الدولية، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٠ ، تونس ، ١٩٨٤ ، ص٦-٢٦.
٣٩. محمد خالد الازعر، مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي- الاسرائيلي، مجلة قضايا استراتيجية، العدد١، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٦-٤١.
٤٠. محمد ربيع، سياسة اميركا الخارجية تجاه القضايا العربية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٦٢-١٦٣، بيروت، ١٩٨٦، ص٤٧-٥٩.
٤١. محمود الخطيب، لغز المؤتمر الدولي، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٩١، بيروت، ١٩٨٩، ص١١٦-١٢٠.
٤٢. محمود الخطيب، مثلث اوروبا رباعي الاضلاع، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٩١، بيروت، ١٩٨٩، ص١١٦-١٢٠.
٤٣. محمود عباس، قراءة في الاتفاق الفلسطيني -الاسرائيلي، مجلة شؤون دولية، عدد ٢٣، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٥-٣٩.
٤٤. مكرم يونس، مفاوضات الحكم الذاتي والمبادرة، الأوروبية، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ١٠٤، بيروت، ١٩٨٠، ص١٧٨-١٨٤.
٤٥. ميخال سيلع، القدس تنتظر قرار الحكم ،مجلة الدارسات الفلسطينية، العدد١٩ بيروت ، ١٩٩٤، ص ص١٣٠-١٣١.
٤٦. نازلي معوض احمد، سياسة الجماعة الاوروبية تجاه العالم الثالث في الثمانينات، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٣٦، القاهرة، ١٩٩١، ص٦٧-١٠٥.
٤٧. ناصر عليوة، سلام حكومة نتنياهو: حكم ذاتي للفلسطينيين وسيطرة سياسية وامنية للاسرائيليين، مجلة الوسط، العدد ٢٣٦، ٥آب/اغسطس ١٩٩٦، ص٢٦-٢٩.
٤٨. ناصيف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد١٦٥، بيروت ، ١٩٩٢، ص٢٧٩-٥٣.
٤٩. نبيل الرملاوي، مؤتمر القمة الاسلامي الثاني والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٢، بيروت، ١٩٧٤، ص١٩٤-٢٢٧.
٥٠. نصير عاروري ، الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي الادارة الأمريكية ، مجلة قراءات سياسية ، العدد الاول ، فلوريدا ، ١٩٩٤ ص١١-٢٧ .

٥١. نقولا ناصر، الصديق الأمريكي المقامر يعزز الشرعية الاسرائيلية، مجلة قضايا دولية، عدد ٢٨٧، الباكستان، ١٩٩٥، ص٣١-٣٩.
٥٢. نواف الزرو ، القدس في السياسة الرسمية الاسرائيلية، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٥، عمان ، ١٩٩١، ص٢٢١-٢٢٧.
٥٣. هالة سعودي ، سياسة الاردن تجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقيتي كامب ديفيد ١٩٧٨.حتى مؤتمر السلام تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩١, مجلة الفكر الإستراتيجي العربي , العدد ٤٠،بيروت، ص١٥٩-٢١٥.
٥٤. هالة مصطفى، الفلسطينيون امام الحل الأردني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٢، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٠-٣٧.
٥٥. وحيد عبد المجيد، الاتحاد السوفيتي ومشروعات تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٨١، القاهرة، ١٩٨٥، ص١١٦-١٢٠.
٥٦. وحيد عبد المجيد، مشكلة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٠، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٠٩-١١٣.
٥٧. ودودة بدران، الاستمرارية والتغير في سياسة القوتين الاعظم تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٣٦، بيروت، ١٩٩١، ص١٣- ١٢٥.
٥٨. ودودة بدران، العرب وامكانات التأثير على الجماعات الأوروبية، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد الاول، الثاني، واشنطن، ١٩٩٣، ص٤٤-٥٩.

رابعا ـ الصحف:

١. ابراهيم الدقاق، القدس الموضوع المنسي، مجلة النهج، عدد ٣٧، دمشق، ١٩٩٤.
٢. احمد نافع، مصر ومستقبل القدس، صحيفة الاهرام، القاهرة، ٣ شباط/ فبراير ١٩٩٥.
٣. ارنسون جيفري، نحو عملية أوسلوا جديدة، مجلة الوسط، العدد ٢٤٨، لندن، ١٩٩٦.
٤. القدس العربي، لندن، ١ آب/اغسطس ١٩٩٦.
٥. القدس المقدسية، القدس، العدد ٩٢٠٤، ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٩٥.
٦. باسم الجسر، روسيا تبحث عن دور في عملية السلام، الشرق الاوسط، لندن، ٢٩ تشرين ثاني/نوفمبر، ١٩٩٦.
٧. تيسير خالد، القدس في سياسة الولايات المتحدة، الرأي، عمان ، ٢١ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٩٥.
٨. خليل تفكجي، مقابلة منشورة، مجلة العالم، لندن، العدد ٥٥٣، ٢٥ كانون ثاني/يناير، ١٩٩٧.
٩. سليم نصار، ماذا وراء حكاية اكتشاف تابوت المسيح في القدس؟ صحيفة الحياة، لندن، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٠. سيغف شمئيل، مشروع ابو عودة حول حول المدينة المقدسة، صحيفة القدس العربـــي، لندن، ٤نيسان/ابريل ١٩٩٢.
١١. صحيفة الاتحاد الحيفاوية، حيفا، ٨ ايار/ مايو ١٩٩٥.
١٢. صحيفة الاسواق ، عمان، ١٥/٤/١٩٩٥.
١٣. صحيفة الاهرام ، القاهرة ، ١٦ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٥.
١٤. صحيفة الاهرام، القاهرة، ١٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.
١٥. صحيفة الحياة اللندنية، لندن، ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩١.
١٦. صحيفة الدستور، عمان، ١ آب/ اغسطس ١٩٩٦.
١٧. صحيفة الدستور، عمان، ١٠ كانون الاول، ديسمبر ١٩٩٦.
١٨. صحيفة الدستور، عمان، ١٤ كانون اول / ديسمبر ١٩٩٦.
١٩. صحيفة الرأي، عمان، ١٤-كانون اول/ديسمبر ١٩٩٦.
٢٠. صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ٢٧ ايار/ مايو ١٩٩٦.
٢١. صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ٩ اذار/مارس ١٩٩٦.
٢٢. صحيفة الشعب، القاهرة، ١ تشرين اول/اكتوبر ١٩٩٦.
٢٣. صحيفة القبس الكويتية، الكويت، ١٤ اذار/مارس ١٩٨٠.
٢٤. صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٥ كانون ثاني/يناير ١٩٩٧.
٢٥. صحيفة النهار، القدس، ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦.
٢٦. عبد الحسين شعبان، هاجس المفاوضات في موسم الانتخابات، صحيفة الحياة، لندن، ٣٠ اذار، مارس ١٩٩٦.
٢٧. عصام عواد ، الحفريات الاسرائيلية في القدس، صحيفة الدستور، عمـــان، ١ تشـرين الاول/اكتوبر ١٩٩٦.
٢٨. عفيف سالم، المعركة على القدس، صحيفة السفير البيروتية، بيروت، ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٥.
٢٩. عماد جاد، سر الود المفقود بين اسرائيل والخارجية المصرية، مجلة الوسط، عدد ٢٠٣، لندن، ١٩٩٥.
٣٠. محمد حسنين هيكل، أوسلو..قبلها وبعدها، صحيفـــة النـــهار اللبنانيـــة، بـــيروت، ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦.
٣١. نصير عاروري، القدس والسياسةالامريكية، صحيفة الحياة اللندنية، لندن، ٢ ايار/مايو ١٩٩٦.
٣٢. وليد الخالدي، السياسات الاسرائيلية منذ أوسلو...ومقترحات لحل قضية القدس، صحيفـة الحياة، لندن، ١١ كانون اول/ ديسمبر ١٩٩٥.

خامسا-مصادر اخرى:

١. احمد الملا، قضية القدس، محاضرات القاها في معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
٢. السفارة السوفيتية في لبنان، نشرة اعلامية نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢، بيروت، ١٩٩٠.
٣. اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد ١٩٩٦/٣، عمان، الامانة العامة للجنة ، ١٩٩٥.
٤. اللجنة الملكية لشؤون القدس، مدينة القدس والأراضي العربية المحتلة، نشرة ١٩٩٥/٤، عمان ، الامانة العامة للجنة، ١٩٩٥.
٥. اللجنة الملكية لشؤون القدس، ملف حول قضية القدس، نشرة ١٩٩٥/١٠، عمان ، الامانة العامة اللجنة، ١٩٩٥.
٦. اللجنة الملكية لشؤون القدس، نشرة القدس، نشرة ١٩٩٥/١، عمان الامانة العامة للجنة، ١٩٩٥.
٧. جامعة الدول العربية، التقرير السياسي الصحفي لبعثة جامعة الدول العربية، واشنطن، عن الفترة ١٠/٢٠ الى ١٩٩٥/١٠/٢٦.
٨. شعبة الدراسات والحرب النفسية، اتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني-الاسرائيلي، غير منشور، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، عمان، د.ت.
٩. شعبة الدراسات والحرب النفسية، كامب ديفيد، غير منشور، مديرية التوجيه المعنوي في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية ، عمان، د.ت.
١٠. فايز جابر، مستقبل القدس السياسي، الندوة السنوية لشؤون القدس لعام ١٩٩٤، المنعقدة من ٤-٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤، عمان ، المؤتمر الاسلامي العام لبيت المقدس، ١٩٩٤.
١١. فايز جابر، موقف العالم الاسلامي من قضية القدس، نشرة خاصة صادرة عن اللجنة لشؤون القدس، عمان، د.ت.
١٢. محمد الفرا، القدس والسلوك الاسرائيلي في الامم المتحدة، محاضرة القاها في معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت، في ٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.
١٣. محمد الفرا، القدس وقرارات الشرعية الدولية والعربية والفلسطينية، نشرة خاصة صادرة عن اللجنة المليكة لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٣.
١٤. محمد عواد، القدس...اهميتها واقعها المواقف والحلول، اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان، ١٩٩٦.
١٥. وكالة قدس برس، عمان، نشرة للانباء في ال٣٠ تموز/ يوليو ١٩٩٦.

١٦. يوسي بلين–ميخائيل ايتان، وثيقة الاتفاق الوطني تحضيرا لبحث الحل الدائم مع الفلسطينيين، ترجمة وديع نصار، نسخة محفوظة لدى الباحث، د.ت.

المراجع الأجنبية:

I. BOOKS

1. Aronson, G, Palestinians and the Intifada) ,Kegan Paul International, London, 1990.
2. Blarney, Geoffry, Thw Causes of Wars, A and C Black, London, 1973.
3. Bondeault, Jody and salaam, Tysser, Official Statement, The Status of Jerusalem, Institute for Palestine Studies, Washington,1992.
4. Cattan , Henry , Palestine and International law, 1st ed, third world centre for research pub, London, S.D.
5. Dagan, Avidor, Moscow and Jerusalem, Abelard-Schuman Limited, New Yourk,1970.
6. Encyclopedia Britannica, Vol17, university of Chicago, 1966.
7. Euron, Vair, The Middle east: nations, Super-powrs and war, elek book limited, London, 1973.
8. Gorbachev, Mikhail, Perestroika, harper and row publishers, New York ,1988.
9. H, franken, Jerusalem, 3000-1000 B.C, Manuscriptin Possession of the author, Oxford, 19979.
10. Instutitute for New East, Middle east sixth annual policy conference, the impact of global development on U.S policy in the middle east, instiute for new east, washington D.C,1990.
11. Kadi, Leila, S., The peaceful proposals 1948-1972, second edition Palestine research center, Beirut, 1973.
12. Kissinger, Henery, The White House Yearse, Little Brown, Boston,1979.
13. Kissinger, Henry, years of upheaval, little crown and Co Bostoon, 1982.
14. Masalha, Nur, Sovereignty Over Jerusalem, The status of the city under international law, the international compaign of Jerusalem, London, 1984.
15. Michal, Howards, thw Causes of Wars, havard Uniersity, London, 1984.
16. N, Avigad, Discovering Jerisalem, Prager, new York, 1983.
17. Quandt, William, Decade of Decisions, American Policy Toward the 1967-1976, University of California Press, California, 1977.
18. presidnt Hafiz Asad, thw middle east ten years after camp david, the brooking institute, Washington, 1988.

19. Sadid, Mohamed, K, the united states and the palestinians, guild ford and kings Lynn, London, 1981.
20. William, R, Polk, The United States and the Arab World, 3rd edition, Harvard University Press, London, 1975.

II.PERIODICALS:

1. Abu Odeh, Two Capitals in the Undivided Jerusalem, foreign affairs, spring 1992, New York, pp187-193.
2. Alder, Stephan, The United States and the Jerusalem, Issue, middle east review, New Brunswick-N.J. U.S.A. summer ,1985, pp.96-102.
3. Greater Jerusalem, the middle east policy. Vol.1, no.4, Washington. D. C. 1992, pp.38-42.
4. Journal of Plaestine studies, vol XXI , no. 2, Winter 1992, California,pp. 120-121.
5. Wenger, Martha, Jerusalem, the middle east report, May-June 1993, Number 182, Toronto,pp.12-16.
6. Zunes, Stephen, U.S. police towards Jerusalem , right, middle east policy, volume 111, Washington. D . C. ,1994, pp. 165.

III.NEWS PAPERS:

1. Gold ,, Dore , The Struggle for Jerusalem is under way , The Jerusalem post Newspaper , Jerusalem ,July2.1993.
2. Weekly Compilation of Presidential, (Washington), XXX, 11, March 21, 1994..

IV.OTHERS SOURCES:

1. Britain and Palestinian Authority Transcript of Doorstep Interview By Foominístep of State, Mr Jermy Hanley and the speaker of the Palestinian
2. British Policy on the Status of Jerusalem, Issued by Information Section in the British Embassy in Amman, Feb1995.
3. Speech by Mr. Jacques Chirac, President of French Republic, At Cairo University, Issued by he French Embassy, in Amman, Decmber.
4. Council Mr.Abu Alala'a London, Wendesday 19 Feb, 1977.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الإطار النظري للدراسة	٥
الفصل الأول: القدس عبــر التاريـــخ – ٧ –	
المبحث الأول: وضع مدينة القدس قبل عام ١٩٤٨	٨
المبحث الثاني: وضع مدينة القدس بعد عام ١٩٤٨	١٣
المبحث الثالث: ارتباط القدس بالمسجد الأقصى	١٨
هوامش الفصل الأول	٢٠
الفصل الثاني: الموقف الدولي تجاه القدس – ٢٣ –	
المبحث الأول: موقف الأمم المتحدة تجاه قضية القدس	٢٤
المبحث الثاني: الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس	٣٥
المطلب الأول: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٣	٣٥
المطلب الثاني: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٨	٤٠
المطلب الثالث: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٧٨–١٩٩١	٤٤
المطلب الرابع: الموقف الأمريكي خلال الفترة ١٩٩١ –٢٠٠٢	٥٢
المبحث الثالث: المــوقف الروسي تجاه قضية القـــدس خـــلال الفـــترة (٧٦٩١ – ٢٠٠٣)	٦٢
المطلب الأول: الموقف الروسي خلال الفترة ٧٦٩١ – ٣٧٩١	٦٢
المطلب الثاني: الموقـــف الروسي خلال الفترة ١٩٧٣–١٩٧٨	٦٥
المطلب الثالث: الموقــــــف الروسي خلال الفترة ١٩٧٨ – ١٩٩١	٦٨
المطلب الرابع: الموقف الروسي خلال الفترة ١٩٩١–٢٠٠٢	٧٣
المبحث الرابع: الموقف الأوروبي تجاه قضية القدس ١٩٦٧ – ٢٠٠٢	٧٦

الموضوع	الصفحة

المطلب الأول: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ .... ٧٦

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ .... ٨٠

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١.................. ٨٦

المطلب الرابع: الموقف الأوروبي خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٢ .... ٩٢

هوامش الفصل الثاني.. ٩٩

الفصل الثالث: مواقف أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي تجاه القدس -١١١-

المبحث الأول: الموقف العربي تجاه قضية القدس ١٩٦٧-٢٠٠٢ .... ١١١

المطلب الأول: الموقف الأردني تجاه قضية القدس ١٩٦٧ - ٢٠٠٢ .... ١١٢

الفرع الأول: الموقف الأردني خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ .... ١١٢

الفرع الثاني: الموقف الأردني تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ .... ١١٥

الفرع الثالث : الموقف الأردني تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩١ .... ١١٨

الفرع الرابع: الموقف الأردني تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٢ .... ١٢١

المطلب الثاني: الموقف الفلسطيني تجاه قضية القدس ١٩٦٧-٢٠٠٢ .... ١٢٧

الفرع الأول: الموقف الفلسطيني ١٩٦٧ -١٩٧٣ .... ١٢٧

الفرع الثاني: الموقف الفلسطيني خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨.............. ١٣٠

الفرع الثالث: الموقف الفلسطيني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١ .... ١٣٣

الفرع الرابع: الموقف الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٢.......... ١٣٩

المطلب الثالث: الموقف المصري تجاه قضية القدس ١٩٦٧-٢٠٠٢ .... ١٤٤

الفرع الأول: الموقف المصري خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣................ ١٤٤

الفرع الثاني : الموقف المصري خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ .... ١٤٥

الموضوع	الصفحة

الفرع الثالث: الموقف المصري خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١ .... ١٤٩

الفرع الرابع: الموقف المصري خلال الفترة ١٩٩١ -٢٠٠٢............ ١٥٢

المبحث الثاني: الموقف الإسرائيلي تجاه قضية القدس ١٩٦٧ -٢٠٠٢.......... ١٥٦

المطلب الأول: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ ١٥٦

المطلب الثاني: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨.. ١٦١

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١ .... ١٦٨

المطلب الرابع: الموقف الإسرائيلي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٢.. ١٧٢

هوامش الفصل الثالث ١٨٥

الفصل الرابع: الموقف الديني تجاه القدس - ٢٠٣-

المبحث الأول: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه قضية القدس خلال الفترة ١٩٦٧ -٢٠٠٢ .... ٢٠٣

المطلب الأول: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٦٧- ١٩٧٣ .... ٢٠٣

المطلب الثاني: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ .... ٢٠٥

المطلب الثالث: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٩١.. ٢٠٨

المطلب الرابع: موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٢.. ٢١٠

المبحث الثاني: موقف الفاتيكان تجاه قضية القدس خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٢.. ٢١٤

ف:5937 تاريخ استلام: 26/2/2006

الموضوع	الصفحة

المطلب الأول: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٣.. ٢١٤
المطلب الثاني: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ .... ٢١٥
المطلب الثالث: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٩١.... ٢١٧
المطلب الرابع: موقف الفاتيكان تجاه القدس خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٢. ٢١٨
هوامش الفصل الرابع ٢٢٣
الخاتمة ٢٢٧
قائمة المراجع.. ٢٢٩
المراجع العربية: ٢٢٩
المراجع الأجنبية: ٢٤٣
الفهرس ٢٤٥



القدس

في المواقف الدولية والعربية والإسلامية





دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - تلفاكس : 4647447 ص.ب : 141781

الإدارة : 5658254-5658253